

962.03

الز  
ع

V.2







# عَصْرُ إِسْمَاعِيلَ

بقلم  
عبد الرحمن الراغب بك

## الجزء الثاني

الطبعة الثانية

١٣٦٨ هـ - ١٩٤٨ م

محتويات الكتاب

( الجزء الأول ) يشتمل على عهد عباس وسعيد وأوائل عهد اسماعيل  
( الجزء الثاني ) وفيه ختام الكلام عن عصر اسماعيل  
( حقوق الطبع محفوظة )

مكتبة النشر والطبع  
مكتبة النهضة المصرية  
٩ شارع مدني ١٠٠ القاهرة

القاهرة

مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر



## بيان

اشتمل الجزء الأول على الفصول الآتية من الكتاب :

- ١ - الرجعية في عهد عباس الأول
  - ٢ - النهضة الوطنية في عهد سعيد باشا
  - ٣ - عصر إسماعيل . سياسته الخارجية
  - ٤ - قناة السويس
  - ٥ - السودان
  - ٦ - الجيش
  - ٧ - البحرية
  - ٨ - حروب مصر في عهد إسماعيل
  - ٩ - التعليم والنهضة العلمية والأدبية
- ويحتوى الجزء الثانى على الفصول الباقية من « عصر إسماعيل »

## الفصل العاشر

### أعمال العمران

بذل الخديوي إسماعيل جهوداً كبيرة في إقامة أعمال العمران التي عادت على البلاد بالازدياد الجملة ، ولقد ذكرنا في الفصول السابقة ما أسسه من معاهد التعليم والمنشآت البحرية والبحرية التي تعد من أجل أعماله العمرانية ، والآن نتكلم عن أعمال العمران الأخرى في ميادين الري والزراعة والصناعة وتعمير المدن

### منشآت الري والزراعة

كان من أول ما وجه إليه همه العمل على إنماء ثروة مصر الزراعية بتوفير وسائل الري ، فكان لهذه الوسائل الفضل الكبير في زيادة إنتاج الأراضي المزروعة وإحياء موات الأراضي القابلة للزراعة

### الترع

فشق كثيراً من الترع في الوجه البحري والوجه القبلي ، وبلغ عدد ما حفر أو أصلح في عهده نحو ١١٢ (اثنى عشرة ومائة) ترعة<sup>(١)</sup> ، وأهمها التربة الإبراهيمية والتربة الإسماعيلية

### التربة الإبراهيمية

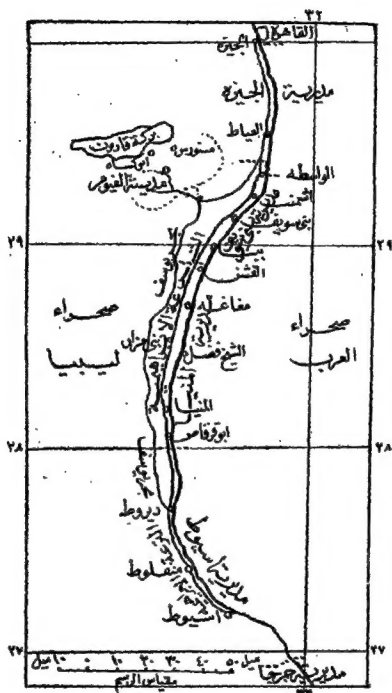
هي أعظم الترع التي أنشئت في عهد إسماعيل ، وتمتد من أعظم منشآت الري في العالم قاطبة ، تأخذ مياهها من النيل عند أسبوط ، وتنتهي عند (اشمت) بمديرية بني سويف ، ويبلغ طولها ٢٦٧ من الكيلو مترات<sup>(٢)</sup> ، وهذا يدل على عظم شأنها واتساع مداها ، وهي تروى مديريات أسبوط والمنيا وبني سويف<sup>(٣)</sup>

(١) مصر كما هي Egypt as it is للستر ماك كون Mac Coan ص ٢٤٦

(٢) المخطط الترفيقي ج ١٩ ص ١١٤

(٣) هامش الطبعة الثانية — بفضل هذه التربة تحول نظام الري في المديرية المذكورة من ري الحياض إلى الري السقي ، فتوافرت زراعة قصب السكر وتيسرت زراعة القطن بها ، ونمت الصناعات المتصلة بالنصب





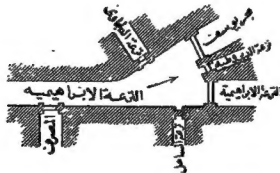
## خريطة التركة الإبراهيمية

### المنشأة في عهد إسماعيل

وبرج الفضل في وضع تصميمها وإنشائها إلى المهندس المصري الكبير مصطفى بهجت باشا ، إذ كان مقيماً لمهندسة الوجه القبلي ، وقد بدأ بإنشائها سنة ١٨٦٧ ، واشتغل في حفرها نحو مائة ألف نسمة بطريق السخرة ( المونة ) ، وتم حفرها سنة ١٨٧٣ ، أي أن إنجازها اقتضى ست سنوات تقريباً ؛ وتولى بهجت باشا ملاحظة العمل طبقاً للتصميم الذي وضعه ، ولما انتقل في خلال العمل إلى الوجه البحري خلفه المهندس الكبير سلامة باشا ، الذي تولى إنشاء قناطر التربة ، ثم خلفه إسماعيل باشا محمد ، وكان في عهده تمام العمل ، ولما أنشئت التربة وقاطعت بحر يوسف القديم تحول فمه من النيل وصار يستمد ماءه منها عند « قناطر التقسيم » القائمة عليها . وأنشئت أيضاً ترعة « الديروطية » وترعة « الفشن » المستعدة ، واستمدتا مياههما منها ، وقد كان لهذه التربة الفضل المميع على أطيان الوجه القبلي من أسبوط إلى بني سويف ، إذ زاد خصبها وتحول الري فيها من ري الحياض إلى نظام الري الصفي ، واتسمت فيها زراعة قصب السكر والقطن

### قناطر التقسيم

أقيمت على هذه التربة عدة قناطر ، وهي : « قناطر التقسيم » بدروط عند تقاطع التربة وبحر يوسف ، وقناطر النيا ، ومطاي ، ومناعة ، وبيا وأعظمها شأنًا « قناطر التقسيم » التي أقيمت عند ديروط ، على بعد ٦٠ كيلو متراً من



قناطر التقسيم بدروط ، أنشئت سنة ١٨٧١

فم التربة ، وهي مجموعة قناطر عدة ، متصلة بعضها ببعض ، ومشيدة بشكل هندسي بديع ، توزع كل منها المياه على فرع من الفروع الآخذة من التربة ، وهاك بيان هذه القناطر : قنطرة ترعة الدبلواي ، وقنطرة بحر يوسف ، وقنطرة التربة الديروطية ، وقنطرة موازنة

الترعة الإبراهيمية ، وقنطرة ترعة الساحل ، ثم قنطرة الصرف التي تصرف المياه إلى النيل وتستعمل للتخفيف

وتند « قناطر التقسيم » من أعظم قناطر الري في الدنيا ، وهي من تصميم المهندسين الكبير يهحت باشا ، وقنارب بناءها هو وسلامة باشا ثم إسماعيل باشا محمد ؛ ومن المهندسين الذين كانوا يلاحظون أعمال الحفر والبناء فيها : محمد بك أبو السعود ، يوسف بك الحكيم رجب بك سرى ، أحمد بك سميد ، علي بك برهان ، محمد بك فهمى ، حسن بك وصفي . وكان ابتداء بنائها سنة ١٨٦٩ م وتامها سنة ١٨٧١ م ( ١٢٨٨ هـ ) . وقد نظم الشعراء القصائد تاريخاً لهذا العمل الممراني الجليل ، فما قاله في هذا الصدد السيد علي أبو النصر المنفلوطي أحد شعراء ذلك العصر :

أحييت عنايات الخديوي ملكه	فما يطالع سممه التنظيم
وأقاد بحر النيل حسن تصرف	حتى ارتوى بالراحة الإقليم
وأراد زوته فأحكم ترعة	أبدى على عنواتها إبراهيم
وبنى بدروط القناطر مورداً	تقسيمها قد زاه التصميم
فكأنها جبل بذروته بنت	آثار مصر حادث وقديم
وبرسم (إسماعيل) بعد (سلامة)	واقى (يهجة) شكلها التميم
فذلك (إسماعيل) في إنشائها	فضل يدوم لربه التنظيم
عمت منافها قفلت مؤرخا	إن القناطر فمها التقسيم <sup>(١)</sup>

٥١ ٣٩١ ٢٠٦ ٦٤١

سنة ١٢٨٨ هجرية ( ١٨٧١ م )

وكانت هذه القناطر ولم تزل محل إعجاب من شاهدها من المهندسين الوطنيين والأجانب ، مما يسجل الفخر لمهندسي مصر العظام ، فقد وضعوا تصميمها ، وتولوا إقامتها ، دون أن يرجعوا إلى رأى خبراء أو مستشارين من الأجانب ، وجاءت آية في الفن والإبداع ، وقد شاهدها المستر ( فول ) المهندس الإنجليزي في ذلك العهد ، وقال عنها ما معناه : « يحسن بالسياح الذين يقيمون مصر لمشاهدة الآثار القديمة أن يشاهدوا الآثار الجديدة وهي ترعة الإبراهيمية وقناطرها »

(١) عن كتاب تحفة الخديوي إسماعيل لصيد وادي النيل (الترعة الإبراهيمية) لعمد بك إسماعيل  
حسب الرمان مهندس الترعة الإبراهيمية سنة ١٩٠٠

## الترعة الإسماعيلية

هى التربة التى تبدأ من النيل بمحور قصر النيل ( الآن بمحور شبرا ) وتصل إلى قناة السويس عند الإسماعيلية ، ثم تنفرج إلى فرعين أحدهما يسير إلى السويس والآخر إلى بورسعيد ، وطول هذه التربة ١٢٩ كيلو متر ( تسعة وعشرون ومائة كيلو متر ) من فها إلى « نفيسة »<sup>١</sup> ، و ٨٩ كيلو متر من نفيسة إلى السويس<sup>(٢)</sup> ، وقد احتضرت شركة قناة السويس جزءاً منها وأكمل إسماعيل حفرها طبقاً لما تم الاتفاق عليه بينهما كما بينا ذلك فى الفصل الرابع ( ص ٩١ ج ١ )

وهذه التربة تروى بمديرتى القليوبية والشرقية وجهات قناة السويس

## الترع الأخرى

ومن أهم أعمال الري فى ذلك العهد إصلاح رباح المنوفية التى أنشئ<sup>٣</sup> فى عهد سعيد باشا وإعادة احتفاره وتعميقه ، وبناء قناطره ، وقد اجتمع لهذا العمل نحو ثمانين ألفاً من العمال والفلاحين ، و تم حفره من التيم إلى التفاهة ببحر شين سنة ١٢٨٥ هـ ( ١٨٦٨ م ) فى مدة ستين يوماً<sup>(٤)</sup> ، ولما تم حفره تحولت منابع جميع الترع التى كانت تأخذ مياهها من النيل ، فصارت تستمد مياهها من الرياح المذكور ، وصار أم مصدر الري فى مديرتى المنوفية والغربية وفى سنة ١٨٧٠ أصلحت طلمبات العطف وزيدت قوتها ، فصار فى مقدورها تغذية ترعة الحمودية يومياً بمائتة ألف متر مكعب من المياه<sup>(٥)</sup>

وأنشئت ترع ناطورة ، والسكسر ، وجناية السكة الحديد ، وجناية أبى كبير ، والصاوىج ( بالشرقية )

وترعة الحاجر الغربية ، وترعة الحاجر الشرقية ، وتمديد مصرف النظامية ( بمديرية البحيرة )

وتحول كثير من الترع القديمة إلى ترع صيفية ، كالسراوية ، وخليج عثما ، والسمنية ، واللوانية ، وترعة الثالب ، وترعة قطور ، وترعة سبطاس ، وجناية القرشية

(١) المخطط التوفيقية ج ١٩ ص ٤٢

(٢) المخطط ج ١٩ ص ٢

(٣) كتاب الري فى مصر للسيد باروا ص ١٦٣

وبحر دغيش ، وترعة نوري أنا ، وترعة الألفى ، وترعة الساحل ، وترعة الخط ، وترعة  
بيبر ، وترعة قويسنا ، والمطف ، والخضارات ، وترعة حسن ، وميت خلف الخ  
( وجميع هذه الترع بالنووية والترية )

وترعة القرطامية ، والفليفة ، ومصرف العموم ( بالقليوبية )

وترعة مصطفى افندى ، وبحر الرمل ( بالشرقية )

ووسعت ترعة الساحل<sup>(١)</sup> بالدقهلية ، وجرى امتدادها إلى البوهية ، وأعيد حفر ترعة  
الدندوبية ، والصافورية ، وجعلت كلتاها صيفية ، ووسعت ترعة أم سلى ، وصار تعويقها  
وتوصيلها بالبحر الصغير ، فم منها النفع الكبير

ومن الترع التي جعلت صيفية بالدقهلية : ترعة جصفه ، والفقارة ، ومصرف القدام ،  
وترعة الأفندية ، والخزان الجديد ، وترعة مماند ، والبردارى ، وبحر طنح ، وميت سويد ،  
وميت يمش

وكانت العناية مبذولة لتطهير الترع في مختلف المديرات

## القناطر

وأُنشئ من قناطر الترع والرياحات ٤٢٦ قطرة ، منها ١٥٠ في الوجه القبلى و ٢٧٦ في  
الوجه البحرى<sup>(٢)</sup> وعينت الحكومة بالمحافظة على جسر النيل والترع

## إصلاح القناطر الخيرية

وقد ظهر خلل في بعض عيون القناطر الخيرية سنة ١٨٦٧<sup>(٣)</sup> بسبب ضغط المياه ،  
فوجه إسماعيل عنابه إلى ملاقاته هذا الخلل ، وعهد بذلك إلى قطاحل الهندسين في عصره ، وهم :  
موجيل بك ( وكان قد غادر مصر إلى فرنسا ) ، وبهجت باشا ، ومظهر باشا ، ثم الستر فولر  
الهندس الإنجليزى ، وأنجز هذا الإصلاح في عهد إسماعيل

(١) هي التي أنشأها سلامة باشا كاجدم يان ذلك بالصفحة ٢٦٩ من الجزء الأول ، وصارت الآن  
(الرياح التوفيق) في الجزء الثاني بالدقهلية

(٢) كتاب إحصاء مصر سنة ١٨٧٣ ص ١٩٤

(٣) لينان باشا — مذكرات عن أم أعمال للجنة العامة في مصر ص ٤٧٤

## مجالس تفتيش الزراعة ووزارة الزراعة

وتقرر إنشاء مجالس بالأقاليم سميت (مجالس تفتيش الزراعة)، منها مجلسان بالوجه البحري وثلاثة بمجالس في مصر الوسطى والوجه القبلى<sup>(١)</sup>، والنرض منها البحث في الوسائل الكفيلة بتحسين الزراعة وإغنائها وتوزيع مياه الري، وكان تأليفها تنفيذاً لقرار مجلس شورى النواب وأنشئت وزارة الزراعة للمعانة بالشؤون الزراعية عامة، وجعلت مرجع مجالس تفتيش الزراعة

## التوسع في زراعة القطن والقصب

وعنى الخديو بالتوسع في زراعة القطن لما ظهر من ارتفاع أسعاره أثناء الحرب الأهلية الأمريكية وما كانت تدره زراعته على البلاد وتشتد من الأرباح العظيمة، وجلب من أوروبا المدد الوفير من آلات الري لتوفير المياه وتحسين طرق الري، وأمدت الحكومة المزارعين بالزور التي يحتاجون إليها، وازداد الناتج من القطن في ذلك العهد كما سيبيح به بيان الفصل الخامس عشر

ووجه الخديو همه إلى الإكثار من زرع قصب السكر، وخاصة في أملاكه بالوجه القبلى، وازدادت محتاجه به بعد أن تراجعت أسعار القطن وهبطت إلى مستواها المادي عقب انتهاء الحرب الأمريكية، فرأى من الحكمة أن ينهض بزراعة القصب لاستحداث صناعة السكر بإنشاء معاملها الكبيرة، ولكي نجد البلاد محصولاً آخر تعتمد عليه بجانب محصول القطن

## زيادة مساحة الأقطان المزروعة

كان لأعمال الصمران التي قام بها إسماعيل في ميادين الزراعة فضل كبير في ازدياد مساحة الأقطان الزراعية وزيادة محصولها، فقد كانت مساحة الأراضي المزروعة في أواخر عهد محمد علي ٣٨٥٦٠٠٠ فدان<sup>(٢)</sup>، فبليت في أواخر عهد إسماعيل ٨١٠٠٠٠ فدان<sup>(٣)</sup>، أى أنها

(١) انظر لائحة هذه المجالس في قاموس الإدارة والقضاء لتقليب جلال ج ٤ ص ١٣ طبعة

سنة ١٨٩٢

(٢) إحصاء كلوت بك في كتابه (لمحة عامة إلى مصر) ج ٢ ص ٢٦٤ (من الأصل الفرنسي)

(٣) إحصاء لجنة التفتيش العليا في تقريرها الذي قلمته من حالة مصر المالية في أبريل سنة ١٨٧٩

والمنشور في الكتاب الأمفر (مجموعة الوثائق الدبلوماسية الفرنسية من سنة ١٨٧٨ — ١٨٧٩)

زادت في هذا العهد بمقدار مليون فدان تقريباً ، ويدخل في هذا الإحصاء ما زاد من الأطنان في عهد سعيد ، لما اشتمل عليه ذلك العهد من الإصلاحات الزراعية التي سبق الكلام عنها بالجزء الأول من ٢٤<sup>(١)</sup>

## مفشات الصناعة

### معامل السكر

أنشأ إسماعيل باشا للمعامل الكبرى لصناعة السكر في الوجه القبلي<sup>(٢)</sup> ، وقد نشطت هذه الصناعة بما أنشأ من تلك المعامل وما جلبه إليها من الآلات الحديثة ، وما خصصه لها من الأطنان لزراعة القصب ، وتعددت معامل السكر ، فبلغت سبعة عشر معملاً أنشئت في المدن الآتية :

في مديرية بني سويف

معمل بيا

في مديرية المنيا

معامل الفشن . مناعة . أبا الوقف . مطاى . المنيا . أبو قرقاص . الشيخ فضل .

مخالوط . بني مزار

في مديرية أسيوط

الروضة

في مديرية قنا

الضمنية . أرمنت . الطاعنة

---

(١) جاء في خطبة العرش التي تليت بمجلس شورى النواب في يناير سنة ١٨٦٩ أن ما صار إصلاحه وزراعته في عهد الخديو إسماعيل لغاية تلك السنة بلغ ٣٢٧٤٥٨ فدان كما سيبيء بيانه بالفصل الثاني عشر . وجاء في تقرير بنة « كيف » الإنجليزية التي سيرد الكلام عنها أن مساحة الأطنان المزروعة في عهد سعيد باشا ١٠٠٠ ٥١٠٠ ٤٠٠ فدان ، أي أن زيادتها في عهد إسماعيل بلغت ١٨ ١/٢ في المائة (س ٣٩١ كتاب مصر كما هي الآن كون)

(٢) هامش الطبعة الثانية — ذكرنا في كتاب مصر محمد علي (س ٥٦٥ من الطبعة الأولى و ٤٦٠ من الطبعة الثانية) إنشاء محمد علي ثلاثة معامل للسكر في الوجه القبلي ، ولكن إنتاج هذه المعامل كان محدوداً ولم هو على زراعة السكر المكرر الوارد من معامل أوروبا لجودته ورخيص أسعاره

### في مديرية الفيوم

سنورس . أبو كساه . وكان بأبو كساه مصنعان مصنع (أبو كساه) ومصنع (الغودة) وكانت هذه المعامل تابعة للدائرة السنية ، أي ملكا خاصا للخيديو ، وقد نجح بعضها نجاحا كبيرا ، وتعطل البعض الآخر بسبب كثرة النفقات والارتباك المالي ، وسوء الإدارة . وبذل إسماعيل في إقامة هذه المعامل أموالا طائلة استوفى معظمها من القروض وصف السلامة على باشا مبارك بعض هذه المعامل لمناسبة كلامه عن البلاد القائمة بها ، وإنما ناقلون هنا ، على سبيل المثال ، ما ذكره عن مصنع الضبعة<sup>(١)</sup> بمركز قوص ( الآن بمركز الأقصر ) ، قال : « وفي الضبعة للدائرة السنية قفطيش أطيان عشرة آلاف فدان تررع قصباً ، وتسقى بالوابورات ، وبها فاوريقة فرنساوية ذات عصارتين ، وآلات كاملة لمصره وعمل السكر منه . وينقل إليها القصب بسكك حديد زراعية مملوئة هناك ، وشغلها دائم ليلا ونهارا ، كباقي الفاوريقات ، بواسطة وابور نور تتفرق أنواره على المنابر والآلات والمخازن وجميع الأماكن اللازمة للشغل ، ويستمر شغلها كل سنة نحو خمسة أشهر ، وتصدر كل يوم محصول ستة وستين فداناً ، وتنتج في اليوم من السكر الأبيض المكرر فوق ثمانمائة قنطار سكرًا حبياً ، ومن السكر الأحمر فوق أربعمائة قنطار أقاعا ، وينقل منها المسل نمرة ٣ إلى ورشة الروم بفاوريقة المطاعنة ليستخرج منه الحبر تو ، وقد عملت تجربة الفدان من هذا القفطيش ، فوجد متحصله من السكر بأنواعه اثنين وعشرين قنطاراً ، ثم إن الفاوريقة يخرج منها فرع من سكة الحديد يوصل إلى البحر ( النيل ) لنقل الآلات التي تأتي بطريق البحر »

### معامل النسيج

وعاد النشاط إلى معمل الطرايش بفوه ، ومعمل النسيج بها ، وهما النشاطان من عهد محمد علي وأنشئ مصنعان لممل الجوخ ، أحدهما ببولاق ، والثاني بشبرا ، وكانا يصنعان الأجوانح التي تلزم لجنود البر والبحر



## معامل الطوب والباعة والزجاج والورق

وأنشئ\* معمل لضرب الطوب في قليب ، ومصنع لدبغ الجلود بالإسكندرية ، ومعامل  
للزجاج ، ومعمل للورق في بولاق وهو الذى أسلفنا الكلام عنه (ص ٢٥١ ج ١ طبعة ثانية)

## المواصلات والسكك الحديدية

وأصلحت إدارة السكك الحديدية بعد أن كانت محتلة في أواخر عهد سعيد ، وبذل  
إسماعيل جهدا كبيرا في مد السكك الحديدية في أنحاء القطر ، فقد كان طول ما أنشئ\* منها  
قبل ولايته الحكم ٢٤٥ ميل ( خمسة وأربعين ومائتي ميل ) ، فأنشأ هو نحو ١٠٨٥ ميل  
« خمسة وعشرين وألف ميل »<sup>(١)</sup>

وبحسب إحصاء بعثة « كيف » الإنجليزية ، بلغ طول السكك الحديدية التي أنشأها  
إسماعيل ١٢٠٠ ميل ، وقدرت البعثة نفقات إنشائها بمبلغ ١٣٠٢٠٠٠٠٠ جنيه ونيف ،  
بواقع المي ١١٠٠٠ ر ١١٠٠٠ جنيه<sup>(٢)</sup>

وهاك بيان أهم الخطوط التي أنشئت في ذلك العهد وتاريخ إنشائها وطولها بالكيلو متر<sup>(٣)</sup>

## الخطوط التي أنشئت في عهد عباس وسعيد

الخط	السنة التي أنشئ* فيها	طوله بالكيلو متر
من القبارى ( الاسكندرية )		
إلى كفر الزيات	١٨٥٤	١٠٧
من كفر الزيات إلى طنطا	١٨٥٥	١٨
من طنطا إلى القاهرة	١٨٥٦	٨٦
من القاهرة إلى السويس رأسا	١٨٥٨	( ثم ألتى سنة ١٨٦٩ بمد إنشاء خط مصر — الاسماعيلية — السويس )
من طنطا إلى كفر الزيات	١٨٥٩	١٨

(١) الخط التوفيقي ج ٧ ص ٨٧

(٢) تقرير بعثة كيف Cave المنشور في الكتاب ( مصر كما هي ) لك كون ص ٣٩١ و ٤٠٤

(٣) من مذكرة لمصلحة السكك الحديدية قدمت لمؤتمر الملاحة الدولي سنة ١٩٢٦

الخط	السنة التي أنشئ فيها	طوله بالكيلومتر
من القاهرة إلى قليوب	١٨٦١	١٤
من بنها إلى ميت بره	١٨٦١	١٠
من بنها إلى الزقازيق	١٨٦٠	٣٧
من طنطا إلى علة روح	١٨٥٧	١٤
من علة روح إلى سمندو	١٨٥٩	٢١

### الخطوط التي أنشئت في عهد إسماعيل

من دمنهور إلى القليوب	١٨٦٤	٦٤
من بنها إلى طنطا	١٨٦٥	٤١
من كفر الزيات إلى دمنهور	١٨٦٥	٤٣
من قليوب إلى بنها	١٨٦٦	٣١
من القاهرة إلى سراي القبة	١٨٦٥	٧
من القاهرة إلى المحطة	١٨٦٥	١٣
خط الجبل الأحمر	١٨٦٥	٤
من المكس إلى عاجر الشيخة	١٨٧٠	١٦
من سيدى جابر إلى رشيد	١٨٧٦	٦٦
من الممورة إلى أبو قير	١٨٧٦	٣
من قليوب إلى القناطر الخيرية	١٨٦٥	١٠
من شبين الكوم إلى طنطا	١٨٦٦	٢٨
من علة روح إلى دسوق	١٨٦٥	٥٢
من الزقازيق إلى الإسماعيلية	١٨٦٨	٧٨
من نفيشة إلى السويس	١٨٦٨	٩١
من الزقازيق إلى بنها	١٨٧٠	
من قليوب إلى الزقازيق	١٨٦٥	٦٣
من الزقازيق إلى المنصورة	١٨٦٥	٧٠
من أبو كبير إلى الصالحية	١٨٦٩	٣٤

الخط	السنة التي أنشئ فيها	طوله بالكيلو متر
من سمندو إلى طلفا	١٨٦٣	١٧
من طلفا إلى دمياط	١٨٦٩	٦٦
من محلة روح إلى طنطا	١٨٧٦	
من قلين إلى كفر الشيخ	١٨٧٥	١٧
من محلة روح إلى زفتى	١٨٦٥	٣٢
من بولاق الدكرور إلى بشتيل	١٨٧٢	٤
من بشتيل إلى اتياى البارود	١٨٧٢	١١٦
من بولاق الدكرور إلى المنيا	١٨٦٧	٢٣٨
من المنيا إلى ملوي	١٨٧٠	٤٨
من ملوي إلى أسيوط	١٨٧٤	٨٢
توصيلة معمل بيا	١٨٧٠	١
توصيلة النيل إلى أسيوط	١٨٧٥	١
من الواصلة إلى الفيوم	١٨٦٨	٣٨
من الفيوم إلى أبو كساء	١٨٦٩	٢٤
من باب القوق إلى حمامات حلوان	١٨٧٢	٢٥

وعملت التحويلة من الملاحة إلى محطة الباب الجديد بالإسكندرية سنة ١٨٧٦ ، وخصصت  
محطة التبارى من ذلك الحين للبضائع والقطارات الخاصة الواصلة إلى الميناء  
ومد الخط الحديدى من وادى حلفا جنوبا على مسافة ٥٧ كيلو مترا كما تقدم بيانه  
(ص ١٦٢ ج ١)

### التلغرافات

وعملت الخطوط التلغرافية التي بدى إنشاؤها في عهد سميد باشا ، وتألفت منها شبكة  
ممتدة الفروع بين مختلف البلدان ، وامتد أيضا الخطوط التلغرافية بين مصر والسودان وبين  
المدن المهمة في الأقاليم السودانية كما تقدم بيانه (ص ١٦٥ ج ١)

وبلغ طول الخطوط التلغرافية سنة ١٨٧٢ في مصر والسودان ٥٥٨٢ كيلو متر وطول أسلاكها ١١٩٥١ كم<sup>(١)</sup>

وهاك أم هذه الخطوط في مصر

الخطوط	عدد الأسلاك	طول الخط بالكيلو متر
من مصر إلى الإسكندرية	٦	٢٢٣* <sup>(٢)</sup>
من مصر إلى ضواحيها	٢	٨٠ *
من القاهرة إلى قليوب والقناطر الخيرية	٢	٢٨
من القاهرة إلى غزة (فلسطين) بطريق بنها	٢	٤٥٥
من القاهرة إلى السويس بطريق بنها	١	٢٤٢
من القاهرة إلى المنصورة بطريق قليوب	٢	١٥٤
من القاهرة إلى السويس رأساً	٤	١٤٤ *
من بنها إلى سراي ميت بره	٢	١٤
من بنها إلى الزقازيق فالسويس	٢	١٩٧
من طنطا إلى طرخا فدمياط	٢	١١٥
من طنطا إلى زفتى	٢	٥٣
من طنطا إلى دسوق	٢	٧٤
من طنطا إلى شبين الكوم	٢	٣٠
من الإسماعيلية إلى بور سعيد	١	٧٤
من القنطرة إلى بور سعيد	١	٤١
من دمهور إلى المطف ورشيد	٢	٩٠ *
من القاهرة إلى المنيا	٢	٢٧٦
من المنيا إلى أسيوط	٢	١٤٤
من أسيوط إلى قنا	٢	٢٢٥
من قنا إلى أسوان	٢	٢٥٧

(١) عن كتاب إحصاء مصر سنة ١٨٣٧ ص ١٨٥

(٢) هذه العلامة \* تدل على أن الخط منشأ من عهد سعيد باشا

الخط	عدد الأسلاك	طوله بالكيلومتر
من قنا إلى القصير	٢	١٨٨
من أسوان إلى وادى حلفا	٢	٣٣٧

هذا عددا خطوط السودان وقد سبق الكلام فيها

وبلغ عدد مكاتب التلغراف في مصر والسودان سنة ١٨٧٨ : ١٥١ مكتب ، منها ٨٦ مكتباً بالوجه البحرى و ٤٤ مكتباً بالوجه القبلى و ٢١ مكتباً بالسودان

وانشأت الشركة الإنجليزية الشرقية في عهده خطا تلغرافياً بحرياً من الإسكندرية إلى مالطة وصقلية فأوروبا ، وخطاً آخر من الإسكندرية إلى السويس إلى عدن فالهند ، ويضمحل بخط الشرق الأقصى وأستراليا ، فانصلت مصر بأوروبا بخط الشركة الإنجليزية وبالخط الذى أنشأته الحكومة المصرية إلى غزة ومنها إلى الاستانة

### البريد

استمر البريد في عهد عباس وسعيد يسير على الطريقة التى كانت متبعة في عصر محمد على ، فكان يحمل برأ على يد السعاة وبحراً على ظهر السفن في النيل ( انظر عصر محمد على ص ٥٦٧ )

وكان للجاليات الأوروبية مكاتب للبريد بالإسكندرية والقاهرة ، يقوم عليها طائفة من الأفراد يتولون أمر إرسال الخطابات إلى أصحابها ، واشتهر منهم رجل يسمى السيو موتسى Muzzi فكان له شبه إدارة لتوزيع البريد بين مصر وأوروبا

فاعترم إسماعيل إنشاء مصلحة بريد مصرية ، تكون فرعاً من فروع الحكومة ، فاشتري إدارة البريد التى أنشأها السيو موتسى ، وصارت إدارة مصرية تابعة للحكومة من يناير سنة ١٨٦٥ ، وأبقى السيو موتسى مديراً لها ، بعد أن أنعم عليه بقلب بك ، فصار أول مدير لمصلحة البريد في مصر

واعترل موتسى بك العمل سنة ١٨٧٦ ، فعين مكانه الستركليار Caillard الإنجليزي وأنعم عليه فيما بعد بالباشوية ، فزف بكليار باشا السمي باسمه الشارع التى به دار مصلحة البريد العامة بالإسكندرية ( نقلت إلى القاهرة )

وقد نظمت إدارة البريد وأنشئت لها المكاتب في الإسكندرية والقاهرة والأقاليم ، وبلغ عددها في عهد إسماعيل ٢١٠ مكتب ( عشرة ومائتى مكتب )

## المتحف المصرى

تقدم التول فى كتاب « عصر محمد على » ( ص ٤٦٢ ) أن محمد على أمر بمنع خروج الآثار القديمة من مصر ، وبالحفاظ عليها ، وأنشأ داراً للآثار بجهة الأزبكية بمنزل الدفتردار ، ونسيف إلى ذلك أن هذا الأمر لم يمنع يد السرقة والنهب أن تمتد إلى الآثار والماديات القديمة ، فكان الإنرنج يهبون منها ما تنصل إليه أيديهم ، وينقلون منها إلى بلادهم من بدائع الآثار المصرية ما تردان به الآن متاحف أوروبا

وكانت الحكومة ذاتها ، وخاصة فى عهد عباس الأول ، تهب من هذه الآثار إلى الأمراء والعطاء من الأجانب بشير حساب ، حتى نضاءت مجموعة الماديات التى جمعت فى دار الآثار ، فأمر عباس بنقلها إلى القلعة ، فنقلت إليها

وحدث سنة ١٨٥٥ أن جاء مصر الأرشدوق ماكسميليان النموسى زائراً ، فأعجبتة تلك الآثار ، فطلب إلى عباس بإشأ أن يهبه شيئاً منها ، وكان عباس لا يقدر قيمتها الفنية أو التاريخية ، ولا يشعر بواجب المحافظة عليها ، فوهبها إياه كلها ، ولم يتورع عن التفريط فى تلك الكنوز القومية الثمينة

وفى غضون هذه المآسى جاء مصر عالم من علماء الماديات كان له الفضل الكبير فى الاحتفاظ بآثار مصر ، ذلك هو العالم الفرنسى المسيو « مارييت » Mariette الذى اشتهر ذكره وعرف فيما بعد بمارييت باشا .

جاء المسيو مارييت مصر سنة ١٨٥٠ ، موفداً من قبل الحكومة الفرنسية للبحث عن بعض الآثار والمخطوطات ، فمكف على التنقيب عن آثار سقاره ، وأجرى حفائر عظيمة حتى كشف مدفن المجول ( السرايوم ) ، وكان يعمل فى التنقيب منفرداً ، دون أن تكون له بالحكومة صلة رسمية ، وقد نقل إلى فرنسا كثيراً مما عثر عليه من الماديات واللوحات الأثرية ، وظل يعمل على هذا النحو حتى جملة سعيد باشا سنة ١٨٥٨ مأموراً لأعمال الماديات بمصر ، وكان ذلك بمسمى المسيو فردينان دلبس صدبق سعيد الحليم ، وقد بذل مارييت جهوداً موفقة فى التنقيب عن الماديات والآثار ونقلت إلى مخازن أعدت لها ببولاق

ولما مات سعيد لقي مارييت من إسماعيل تعظيماً كبيراً ، فأمره الخديو بإصلاح مخازن بولاق وتوسيعها ، وافتتحها فى حفلة رسمية جافلة يوم ١٨ أكتوبر سنة ١٨٦٣ ، وظلت دار الماديات فى تقدم مستمر بفضل متابعة مارييت ومؤازرة إسماعيل إياه طوال مدة حكمه

وبقي مارييت مثابراً على تمهيد متحف الآثار حتى توفي سنة ١٨٨١ ، وقد نقل المتحف إلى الجزيرة سنة ١٨٩١ ، ثم إلى مكانه الحالي بجوار قصر النيل سنة ١٩٠٢ ، ودفن جثمان مارييت باشا في تاووس بمدخل المتحف

### دار الآثار العربية

وأصدر إسماعيل أمراً بإنشاء دار الآثار العربية سنة ١٨٦٩ ، وعهد بإتخاذ الشروع إلى السيوف فرانس بك ( باشا ) كبير مهندسي الأوقاف ، ليجمع فيها ما كان مبعثراً في المساجد من الآثار العربية والإسلامية ، ولكن الشروع لم يتحقق في عهد إسماعيل وإنما نفذ في عهد توفيق باشا

### دار الرصد

وأنشأ الرصدخانه ( دار الرصد ) بالمباشية وعهد برأسيتها إلى إسماعيل بك ( باشا ) الفلكي العالم المشهور الذي تقدم الكلام عنه ( ج ١ ص ٢٦٨ )

### مصلحة الإحصاء

وأنشئت مصلحة الإحصاء تولاها السيد ريفي بك ، ثم عهد برأسيتها إلى المهندس الإيطالي السيوف امتشي Amici ، ولها إحصاءات قيمة عن أحوال مصر الاقتصادية والاجتماعية وقد اقترحت هذه المصلحة عمل إحصاء جديد للسكان في أواخر عهد إسماعيل ، ولكنه لم ينفذ إلا في أوائل عهد توفيق باشا ، وعرف بإحصاء ٤ مايو سنة ١٨٨٢

### مصلحة المساحة

وأنشئت ( مصلحة المساحة ) في أواخر عهد إسماعيل ، وهي من أهم أعمال العمران الرابطة بالزراعة والملكية الزراعية ، وعهد بإدارتها إلى السيد كلفين والسيوف كليجور ، ثم أسندت إدارتها في أبريل سنة ١٨٧٩ إلى الجنرال إستون باشا رئيس هيئة أركان حرب الجيش المصري





عدد الأسرة	المستشفيات
١٥	المطف
٣٠	طنطا
٢٥	الحلة الكبرى
٢٥	شبين الكوم
٥٥	الرازيق
٥٠	المنصورة
٢٥	بها
٢٥	الجيزة
٣٠	القناطر الخيرية
٥٠	بنى سويف
١٠	الفيوم
٣٠	أسيوط
٢٥	سوهاج
٢٥	قنا
٢٥	إسنا
١٥	دقه
٣٨	كسلا
٢٢٠	بربر
٣٥	الايض ( كردان )
٦٠	منار
٧٠	المرطوم

### عمران المدن

كان إسماعيل أثناء دراسته يبارس ميالا إلى علوم الهندسة ، ومن هنا اتجهت ميوله إلى تنظيم المدن وتخطيطها وتجميلها ، وقد وجه جل عنايته في هذا الصدد إلى القاهرة والإسكندرية

## في القاهرة

فن أعماله في القاهرة إزالة آثار الأثرية التي كانت تحيط بها ، والتي بدأ محمد علي وإبراهيم في إزالتها ، وتخطيط شوارع وميادين جديدة ، كشوارع القنطرة الجديدة ، وشارع كلوت بك ، وشارع محمد علي ، وشارع عبد العزيز ، وشارع عابدين وأنشأ أحياء بأكملها ، كحي الإسماعيلية ، والتوفيقية ، وهابدين ، وميدان الأوبرا ، ونظم جهات الجزيرة ، والجزيرة ، بعد أن أنشأ بهما قصوره العظيمة ، وأنشأ حديقة النبات بالجزيرة<sup>(١)</sup>

وكان لفتح الشوارع والميادين والأحياء الجديدة فضل كبير في توسيع المدينة وتجميلها ، وتوفير الهواء النقي وتدير الوسائل الصحية للسكان ، وارتفاع قيمة الأراضي والمباني وازدهار العمران

وأم الأحياء التي أنشأها حي (الإسماعيلية) ، وقد سمي باسمه ، لأنه هو الأمر بإنشائه ، وكانت جهاته من قبل أراضي خربة تحتوي على كثبان من الأثرية وبرك المياه ، وأراضي سباح ، فخطها وأنشأ فيها الشوارع والمخارات على خطوط مستقيمة ، وأغلبها متقاطع على زوايا قائمة ، ودكت شوارعها وحاراتها بالحجر (البقشوم) ، ونظمت على جوانبها الأرصفة ، ومدت في أرضها أنابيب المياه ، وأقيمت فيها أعمدة المصابيح لإليارتها بنافذ الاستصباح ، فأصبحت كما يقول العلامة علي باشا مبارك « من أبهج أخطاط القاهرة وأعمرها ، وسكنها الأمراء والأعيان »<sup>(٢)</sup>

وبني مسرح الكوميدي ومسرح الأوبرا ، ونسق حديقة الأزبكية تنسيقاً جميلاً وأنشأ كوبري قصر النيل البديع ليصل الجزيرة بمصر ، وتم إنشاؤه على يد شركة فيف ليل Fives Lille الفرنسية سنة ١٨٧٢ ، وتكلف ١٠٨٠٠٠ جنيه ، والكوبري المسمى الكوبري الإنجليزي أو كوبري البحر الأعمى (كوبري الجلاء الآن) لوصل الجزيرة بالجزيرة ، وقامت بإنشائه شركة إنجليزية وتكلف ٤٠٠٠٠ جنيه وتم إنشاؤه أيضاً سنة ١٨٧٢

(١) هامش الطبعة الثانية — وقد بقي منها الآن حدائق الحيوان الحالية وجزء من حديقة الأورمان ، وأنشأ حدائق الجزيرة التي بقي منها الآن حدائق الزهور والأشجار

(٢) المخطط التوفيقية ج ٣ ص ١١٨

ورد من بركة الرطلى وأنشأ بها الشوارع المستقيمة  
وأنشأ الطريق المبيد بين القاهرة والأهرام ، وورصفه بالأحجار ، وكان إنشاءه سنة  
١٨٦٩ بمناسبة زيارة الإمبراطورة أوجيى مصر لحضور حفلات افتتاح قناة السويس  
وعد أنابيب المياه فى أحياء المدينة لتوزيع مياه النيل المذبة فى البيوت بعد أن كان يحملها  
المسقاءون فى القرب

وعنى بتعميم السككنس والرش فى شوارع القاهرة ، وأدخل فيها نظام الإنارة بنافذ  
الاستصباح ، فأكسب المدينة بالليل بهجة وجمالا وبهاء ، وساعدت الأنوار على حفظ  
الأمى ليلا

وهو أول من شرع فى إقامة تماثيل العظماء فى الميادين العامة تخليداً لذكراهم ، فأمر  
بصنع التماثيل الكبارين الذين يزينا أهم ميادين القاهرة والإسكندرية ، الأول لمحمد على ،  
وقد نصب فى الإسكندرية ، والثانى لإبراهيم باشا وقد نصب فى القاهرة سنة ١٨٧٣

وعمر المسجد الحسينى ، وأصلح ميدان الرميّة ، الواقع بجانب القلعة ، ووسمه وغرس  
به الأشجار وأوصله بشارع محمد على فصار من أفسح ميادين القاهرة

وأمر ببناء حمامات حلوان ، لما تبين من مزايا مياهها المعدنية الكبريتية ، وعنى بممران  
هذه المدينة وشيد بها قصراً نفماً وهو المعروف بقصر الوالدة على النيل ، وخطط طريقاً  
معيّداً من النيل إلى حلوان ، ورغب إلى السراة سكناها ، وأنشأ السكة الحديدية التى تصلها  
بالقاهرة وبلغ عدد سكان العاصمة فى ذلك العهد ٣٥٠.٠٠٠ نسمة

### فى الإسكندرية

تكلمنا عن عمران الإسكندرية فى عهد محمد على (عصر محمد على من ٣٤٠ و ٤٦٢) ،  
وقد ازدادت عمراناً فى عهد إبراهيم وعباس ، ثم فى عهد سعيد الذى كان يحب الإقامة فيها ،  
ويؤثرها على عاصمة البلاد ، وقد جدد بها مسجد البوصيرى بالميناء الشرقى ، وبلغ عدد سكانها  
فى عهده نحو مائة ألف من السكان

وازداد عمرانها فى عهد إسماعيل ، فأختط فيها شوارع وأحياء جديدة ، كشوارع إبراهيم  
الممتد من مدرسة السبع بنات إلى ترعة المحمودية ، وشارع الجركس ، وشارع المحمودية ، وفتح  
سبعة شوارع أخرى ممتدة بين سكة باب شرقى والطريق الحربى الذى كان يحيط بالمدينة  
وأثيرت أحيائها بنافذ الاستصباح بواسطة شركة أجنبية ، وأنشئت بلديتها للاعتناء

بتنظيم شوارعها ولتقيام بأعمال النظافة والصحة والصيانة فيها ، وتم تبليط كثير من شوارع الإسكندرية ، وعملت المجرى تحت الأرض لتصريف مياه الأمطار وغيرها ، وعهد الخديو إلى إحدى الشركات الأجنبية<sup>(١)</sup> توصيل المياه المذبة من المحمودية إلى المدينة وتوزيعها بواسطة وادى مياه الإسكندرية

وعمرت جهة الرمل في عهد عمرانا كبيرا ، واتصلت بالمدينة بخط حديدى ، وأنشأ بها الخديو عدة قصور له وقبوه للإقامة بها في الصيف ، وإليه يرجع الفضل في جعلها مصيف القطر المصرى ، وفتح شارعا عظيما يتندى من باب وشيد ويتقى إلى حدود الملاحة بزمام (النندرة) مارا بالسراى الخديوية بالرمل ، طوله من باب شرقى إلى السراى ٤٠٠ متر في عرض ١٢ مترا ، ومن السراى إلى الملاحة ٤٠٠٠ متر في عرض ثمانية أمتار ، ومد طريقا من الملاحة إلى ترعة المحمودية

وأنشأ حديقة الزهرة على ترعة المحمودية ، وجعلها متزاها تاما ، وبني سراى الحفانية التى أنشئت بها المحكمة المختلطة ، وأصلح ميناء الإسكندرية ، كما بيناه في الفصل السابع ، وبلغ عدد السكان المدينة في عهد ٢١٢٠٠٠ نسمة<sup>(٢)</sup>

### القصور

وأنشأ عددا كبيرا من القصور ، منها سراى عابدين التى جعلها مقرا للحكم ، وحلت محل سراى القلعة التى بناها محمد على باشا . وسراى الجزيرة . وسراى الجزيرة . وسراى بولاق الكركور . وقصر القبة . وقصر حلوان . وسراى الإسماعيلية . وسراى الزعفران بالعباسية . وسراى الرمل بالإسكندرية . وجدد القصر المالى ، وقصر الزهرة بشبرا ( المدرسة التوفيقية الآن ) ، وسراى المسافر خانة ، وقصر النيل ، وسراى رأس العين بالإسكندرية وأنشأ عدة قصور أخرى في مختلف البنادر كالنيليا ، والنصورة ، والروضة

(١) تأسست هذه الشركة وأبرم العقد الأول معها في عهد سعيد ثم تحرر العقد التام في عهد إسماعيل

(٢) كتاب إحصاء مصر سنة ١٨٧٤ صفحة ٧٠

## الفصل الحادى عشر

### مأساة الديون

مأساة الديون هي الجانب الظلم من تاريخ إسماعيل ، لأنها المأساة التي انتهت بتصدع بناء الاستقلال ، وتدخل الدول في شؤون البلاد المالية والعمياسية ، فمن الواجب أن نوفي الكلام عنها في شيء من الإيضاح والبيان

قيمت مصر سليمة من آفة الاستدانة في عهد محمد على وإبراهيم ومعبس ، وبدأت حكومتها تعد يدها إلى الاقتراض في عهد سميد باشا ، فاستدان سنة ١٨٦٢ قرضا مقداره ٣٢٤٢٨٠٠ جنيه إنجليزى ، واستدان عنا ذلك مبالغ أخرى من الديون السائرة ، فبلغ الدين العام عند وفاة ١١١٦٠٠٠٠ جنيه كما تقدم بيانه ( ج ١ ص ٦٦ )

أما الخديو إسماعيل ، فكانت آفته الإسراف والاقتراض من البيوت المالية والمرايين الأجانب من غير حساب أو نظر في العواقب ، حتى كبل البلاد بحكومة وشعباً بالقروض الفاحشة وفي الجدول الآتى بيان الديون التي اقترضها أو اقترضتها الحكومة في عهده :

#### ديون مصر في عهد إسماعيل

تاريخ القرض	قيمة القرض	
سنة ١٨٦٤	٥٧٠٤٢٠٠ جنيه إنجليزى	
» ١٨٦٥	٣٣٨٧٣٠٠ »	»
» ١٨٦٦	٣٠٠٠٠٠٠ »	»
» ١٨٦٧	٢٠٨٠٠٠٠٠ »	»
» ١٨٦٨	١١٨٩٠٠٠٠٠ »	»
» ١٨٧٠	٧١٤٢٨٦٠ »	»
الديون السائرة	٢٥٠٠٠٠٠٠٠ »	»
سنة ١٨٧٣	٣٢٠٠٠٠٠٠٠ »	»
سنة ١٨٧٨	٨٥٠٠٠٠٠٠٠ »	»

يضاف إلى ذلك المبالغ الآتية التي تلحق بالقروض وتورد في سياقتها وهي :

المتحصل من المقابلة	١٣٥٠٠٠٠٠ جنيه إنجليزي
دين الرزامة	» » ٣٣٣٧٠٠٠٠
تمن أسهم مصر في قناة السويس	» » ٤٠٠٠٠٠٠٠
ما أخذ من الأوقاف الخيرية	» » ٥٣٧٠٠٠٠
وبيت المال	
مطلوبات من الحكومة لم	
تدخل في تسوية الدين العام	
سنة ١٨٧٦	» » ٦٢٧٦٠٠٠٠
المجموع	١٢٦٣٥٤٣٦٠ جنيه إنجليزي

### بيان هذه القروض

وهل كانت مصر في حاجة إليها ؟

وزيد الآن أن نتابع سلسلة القروض وتواريخها من عهد ولاية إسماعيل الحكم سنة ١٨٦٣ ، ونبحث ملاسباتها وأسبابها ، وفيما أنفقت ، لنعرف هل كانت البلاد في حاجة إليها ؟

### - ١ -

قرض سنة ١٨٦٤

٢٠٠٤٧٠٥ جنيه

كان على البلاد من الدين العام عند وفاة سعيد باشا نحو أحد عشر مليون جنيه كما أسلفنا ، وهو في الواقع جسيم إذا قورن بميزانية مصر في ذلك العصر

وقد ندد إسماعيل حينما تبوأ عرش مصر بإمراف سلفه سعيد ، واعتزم أن يسير طبقا لقواعد الاقتصاد والتدبير ، ونوه بذلك في خطبة ألقاها<sup>(١)</sup> بحضور وكلاء الدول ، أوضح فيها برنامجه الذي اعتزم اتباعه في الحكم ، فهي بمثابة (خطبة العرش) تقيض بالآمال الكبار والآمان الحسن

قال فيها : « أن أساس الإدارة هو النظام والاقتصاد في المالية ، وسأبذل كل جهدي في اتباع قواعد النظام والاقتصاد ، وقد عزم أن أرتب لنفسى مخصصات معدودة ، لا أتجاوزها أبداً ، وسأعمل على إبطال السخرة التي اعتمدت عليها الحكومة في أعمالها ، وأمل أن تؤدي حرية التجارة إلى نشر الرأى والرأى بين جميع طبقات الشعب ، وسأعنى كل العناية بتوطيد دعام المداة »

تلك عهد الحدي في خطبة العرش وأولها اتباع قواعد النظام والاقتصاد ولكن لم تكدهمى عدة أشهر على هذه الدعوة حتى أخذ ينقضها ، ففتح باب القروض متلاحقة بعضها إثر بعض ، وأخذها عادة تكاد تكون سنوية

ولم تكن حالة البلاد المالية مما يستدعى الاقتراض ، لأن مصر تعد من أغنى بلاد العالم ، وتستطيع إذا هى وجدت إدارة حكيمة أن تسلك سبيل التقدم والممران دون أن تحتاج إلى القروض ، وعلاوة على ذلك فإن ما نشأ عن الحرب الأمريكية الأهلية من ارتفاع أسعار القطن فى أوائل حكم إسماعيل ، قد جعل البلاد فى حالة يسر ورخاء

واشتملت ميزانية سنة ١٨٦٤ على زيادة فى الدخل على الخرج ، فلم يكن ثمة حاجة إلى قرض جديد كما يقول مؤلف ( تاريخ مصر المالى ) الذى عاش فى ذلك العصر وألف فيه كتابه القيم

ولكن إسماعيل اقترض أول قروضه سنة ١٨٦٤ ، وتفرع لتسويته بحاجة الحكومة إلى المال لمقاومة الطاعون البقرى الذى انتاب البلاد فى ذلك العهد ، ولسداد أقساط ديون سعيد باشا ، ويقول مؤلف ( تاريخ مصر المالى ) « ص ١٨ » إن مقاومة الطاعون البقرى كانت حجة واهية ، لأن الفلاحين والملاك هم الذين احتملوا وحدهم الخسائر الناشئة عن هذا الطاعون ، ولم يرد ميزانية سنة ١٨٦٤ مما أنفقت الحكومة فى هذا الصدد سوى ١٢٥٠٠٠ جنيه ، ولذلك أبدى دهشته من أن الحكومة تلجأ إلى الاقتراض على ما فى ميزانية سنة ١٨٦٤ من زيادة الدخل على الخرج <sup>(١)</sup>

وقال إن السبب الحقيق لقرض سنة ١٨٦٤ أن إسماعيل لم يحقق وعود الاقتصاد التى قطعها على نفسه ، بل صار سيرة بذخ وهوى وإسراف ، واستكثر من شراء الأطنان والأمالك لنفسه والإنفاق عليها ، فهذه الأسباب هى التى جعلته يمدد القرض الأول ،

وما كان سداد ديون سميد ولا الإنفاق على مقاومة الطاعون البقري ، إلا ذريعة شكلية  
لقر الرماد في العيون

هذا ما يقوله مؤلف تاريخ مصر المالى ، وهو كاتب مشهود له بتحرى الحقائق والاعتدال  
فى رأى ، وليس فى كلامه مبالغة ، لأن المروف عن إسماعيل باشا أنه كان بطبعه ميالاً إلى  
الاستكثار من المال والمعار ، وظهرت عليه هذه الميول منذ ولايته الحكم ، فقد كان نظار  
أملأه ومقتشوها يفتنون فى عمل الفلاحين على بيع أطيانهم أو التنازل عنها للخديو ، حتى  
صار مالكا لمجلس أطيان القنطر المصرى

كتبت مدام (أولب إدوار) فى كتابها عن مصر تقول عن الخديو إسماعيل : إنه لم  
يكن يهتم إلا بجمع الملايين ، وكان يقتنى الأطيان فى كل ناحية قدر ما يستطيع ، ويلجأ إلى  
السخره لدرعها واستصلاحها ، ويمقد القرض نلو القرض لأجل طوبىة ، تاركا لمن يخلفه فى  
الحكم أن يسد ديونه ، حتى كأنه يقصد أن يمقد مهمة الحكم لمن يأتى من بعده<sup>(١)</sup>

كتب هذا الكلام فى ديسمبر سنة ١٨٦٤ ، ولم يكن مضى طمان على اعتلاء إسماعيل  
المرش ، فهذا الوصف يعطيك صورة عن ميوله الأولى ، فهو قد بدأ يستدين فى الوقت الذى  
لم تكن البلاد فى حاجة ما إلى الاستدانة ، واستدان ليقتنى الأطيان والمقار

استدان القرض الأول فى ٢٤ سبتمبر سنة ١٨٦٤ من بيت فروهلينج وجوشن  
Fruhling and Ooschen الانجليزى ، وقيمته ٢٠٠ر٧٠٤ر٥ جنيه إنجليزى بفائدة ٧ فى  
المائة لمدة ١٥ سنة ، وبلغت الفائدة الحقيقية مع الاستهلاك ١٢ ٪ ، وهى كما ترى فائدة  
فاخشة ، ولذلك لقى القرض إقبالا عظيما من المكتتبين فى سنداته ، وقد رهنه ضرائب  
الأطيان عديريات القهيلية والشرقية والبحيرة لسداد أقساطه

## — ٢ —

قرض سنة ١٨٦٥

٣٠٠ر٣٨٧ر٣ جنيه

لم ينفق إسماعيل شيئاً يذكر من قرض سنة ١٨٦٤ على مرافق البلاد العامة ، بل أنفق  
معظمه على توسيع دائرة أطيانه وأملأه ، واشترى فى ذلك الحين قصر (ميركون)  
على ضفاف البوسفور ، ليأخذ مقرأ له عند ما ينزل الاستانة ، ولم يكن لولاة مصر قصود

(١) كشف السار عن أسرار مصر لمدام أولب إدوار ص ٤٩



خاصة بهذه المدينة ينزلون بها من قبل ، ولكن إسماعيل رأى من استحكال مظاهر البذخ أن يكون له قصر فخ لا يقل بها ، ورواء عن قصور السلاطين ، فابتاع ذلك القصر وأنفق المبالغ الطائلة في توسيعه وزخرفته

وفي ذلك العهد بدأ يبنى " القصور الفخمة في مصر ، فشرع في إقامة سراى الجزيرة المشهورة ، وكان التصميم على أن تكون داراً أنيقة ، ثم اتسعت فصارَت قصراً فخماً ، وتمددت المبانى حولها ، ومدت الطرق الجميلة بين الجزيرة والجزيرة ، وأنفقت الأموال جزافاً في سبيل إنشائها

فهذه النفقات الباهظة جمعت لإسماعيل يفكر في قرض آخر ، ولما تمض ثمانية أشهر على القرض الأول

وليس من خير أن يبقى ولي الأمر ما شاء من القصور والسرايات ، ولكن إذا كانت مالية البلاد لا تسمح بنفقات تلك المبانى ، ولا سبيل إلى إقامتها إلا من القروض ، فلا تسوغ الاستدانة لهذا القرض ، لأنه لا يجوز أن تقرض حكومة رشيدة قرضاً ما لإفناق قيمته على مثل هذه الكماليات

وقد جدّ سبب آخر دعا إسماعيل إلى عقد القرض الثانى ، وهو الأزمة المالية التى عقيت هبوط أسعار القطن ، ذلك أن انتهاء الحرب الأمريكية الأهلية في أوائل سنة ١٨٦٥ فتح الأسواق أمام القطن الأمريكى ، فراجعت أسعار القطن المصرى إلى مستواها القديم ، وقد حل الضيق بالأهالى من الفلاحين واللاك ، لأنهم اعتادوا أثناء ارتفاع أسعار القطن أن ينفقوا عن سمة ويستدينوا المال بفوائد فاحشة من الرايين<sup>(١)</sup> ، على أمل سداده من ثمن القطن فى الموسم المقبل ( كما حدث سنة ١٩١٩ ، والتاريخ يمد نفسه ) ، فلما هبطت أسعار القطن وقعوا فى أزمة شديدة عرفت بأزمة سنة ١٨٦٥ ، ولم يدروا كيف يوفون ديونهم ، فاعتزم إسماعيل أن تتدخل الحكومة فى هذه الأزمة ، فخصرت ديون الأهلى وسددتها عنهم للدائنين والرايين ، على أن ترجع بها على الدينين مقسطة على سبع سنوات بفائدة ٧ ٪ وخصص لهذه العملية ١٤٠٠.٠٠٠ جنيه

والفكرة فى ذاتها فكرة حكيمة ، تدل على عطف إسماعيل على الشعب ، ولكن اقترانها باستدانة قرض جديد من الخارج يقدحها بهاءها ، ولا شك فى أن إسماعيل لو اتبع

(١) ذكر مؤلف تاريخ مصر للسالى ص ٣٣ أن القائمة كانت من ٣ إلى ٤ ٪ فى الشهر الواحد

أى بواقع ٣٦ ٪ و ٤٨ ٪ فى السنة ، وهذا من الخسر ما سمع عن الفوائد الربوية

التبذير والاقتصاد، لما كانت الحكومة في حاجة إلى هذا القرض الجديد، ولا الذى سبقه، فضلا عن الديون السائرة التى لم يكن يعرف مقدارها، وهى الديون التى كان الخديو يقترضها بسندات على الخزنة كما سيجى بيانه

اقترض إسماعيل قرض سنة ١٨٦٥ من بنك الأنجلو، وقدره ٣٨٧.٣٠٠ ج ولم يقبض منه سوى ٣٠٠.٠٠٠ ج، ودهن في مقابله ٣٦٥.٠٠٠ فدان من أملاكه، ويسمى هذا الدين قرض ( الدائرة السنية الأول )

- ٣ -

### قرض سنة ١٨٦٦

٣٠٠.٠٠٠ ر جنية

هو القرض الذى استدان إسماعيل من بنك أوبنهايم في ٥ يناير سنة ١٨٦٦، وقدره ٣٠٠.٠٠٠ ر ج، ودهن في مقابلة إرادات السكك الحديدية<sup>(١)</sup>

وقد جرت المفاوضات بشأن هذا القرض أثناء مفاوضات القرض السابق، وهذا من أغرب ما سمع في معرض التبذير وقصر النظر، وكان قرض أوبنهايم هو الأسبق، لكن المفاوضات بشأنه طالت، فلم يطق إسماعيل صبرا، واستدان من بنك الأنجلو القرض السابق، ثم تحت المفاوضات الخاصة بقرض أوبنهايم، فأتم صفقته أيضا

واستدان إسماعيل في تلك السنة أيضا دينين آخرين من الديون السائرة، ولم يكن في حاجة إلى هذه القروض، ولكنه أنفقها على بناء قصوره، ودفع منها ثمن أملاك الأميرين مصطفى فاضل ومحمد عبد الحليم، فقد كان ميالا إلى الاستكثار من الأملاك بكل الوسائل كما أسلفنا، وامتدت أطعامه إلى تجريد الأميرين المذكورين من أملاكهما بالقطار المصرى، وكان يحقد عليهما لما فاستمعا إياه على العرش، واشتد عداؤه لهما لغاومتهما إياه في تغيير نظام التوارث، وقد أسلفنا أن إسماعيل حصل على فرمان مايو سنة ١٨٦٦ الذى جعل وراثته العرش في بكر أبنائه (ج ١ ص ٧٣)

ومن قرض سنة ١٨٦٦ والديون السائرة أدى الرشوة التى بذلها للسلطان والحكام الاستانة للحصول على هذا فرمان، وقد بلغت هذه الرشوة ثلاثة ملايين جنية تقريبا، ودفع ثمن أملاك الأميرين مصطفى فاضل ومحمد عبد الحليم، واشترى أملاك الأمير مصطفى

فاضل في نوفمبر سنة ١٨٦٦ بثمان ببلغ ٢٠٨٠٠٠٠ جنيه ، مقسطا على خمس عشرة سنة  
وبلغت السمسرة في هذه الصفقة ٨٠ ألف جنيه

واشترى أملاك الأمير محمد عبد الحليم بثمان مقدار ١٢٠٠٠٠٠ جنيه تسلم منه  
البائع ٣٠٠٠٠٠ جنيه سندات على الدائرة السنوية بضاعة الحكومة ، وتسهل بأداء القرض  
الذي استدانه الأمير من قبل (١)

فترى مما تقدم أن هذه القروض ضاعت فيما لا ينفع البلاد ، لأن تغيير نظام توارث  
المرش مسألة شخصية لإسماعيل ، وكذلك شراء أملاك أخيه وعمه ، فكان إسماعيل اقترض  
هذه الديون لكي تلحق أملاكه ، وتحققا لأطباع شخصية ، وإرضاء لحزازات عائلية لاشان  
للبلاد فيها

#### - ٤ -

##### قرض سنة ١٨٦٧

٢٨٠٠٠٠٠ جنيه

اقترض إسماعيل سنة ١٨٦٧ قرضا جديدا قيمته ٢٨٠٠٠٠٠ جنيه ، ولم يعرف سبب  
ظاهر لهذا القرض ، واختلفت الآراء في تمليله ، ولكن التعليل الصحيح أن الخديو  
علاوة على القروض السابقة كان لا يفتأ يستدين ديونا سائرة من الرايين الأجانب المقيمين  
في مصر ، ولم يكن لهذه الديون حساب ظاهر ولا حد معلوم ، وكل ما عرف عنها أنها كانت  
ذات فوائد فاحشة جدا ، وكان العمل في ذلك الحين قائما على قدم وساق لتجديد حديقة  
الأزبكية ، وبناء دار الخليل ، ومضمار لسباق الخيل ، وبناء قصور طابدين والقبة والوعفران  
والجزيرة والقصر السالي وسراي مصطفى باشا برمل الإسكندرية ، فكل هذه المباني كان ينفق  
عليها من الديون ثابتة كانت أو سائرة ، لأن ميزانية الحكومة ما كانت تسمح بإقامتها  
وقد بلغت الديون السائرة إلى ذلك الحين نحو عشرة ملايين جنيه ، وهو مبلغ باهظ

---

(١) تاريخ مصر المسمى ٤٤ ، والمعروف أن الخديو اشترى أطيان الأمير محمد عبد الحليم وحقوقه  
وما يحتمل أن يؤول له بالإرث وألا يرجع لقطر للصري بمقتضى حجبين ، إحداها في ١٤ أبريل  
سنة ١٨٦٦ ، والثانية في ١١ يولي سنة ١٨٧٠ ، وبمقتضى الحجة الأخيرة تمهد الخديو والجزيرة للصرة  
بالتضامن أن يدفعها للأمير كل سنة ٦٠٠٠٠٠ جنيه لمدة أربعين سنة متوالية ، بشرط أن يتسلم من خزنة  
مصر ثمانين سندا على لالية ، قيمة كل سنة ٣٠٠٠٠٠ جنيه ، وهي السلة (بونات حليم باشا) ونحو  
ذلك ٢٨٠٠٠٠٠ جنيه .

يقتل كامل الخزانة ، وفوائده تقطع جزءاً كبيراً من الإيراد ، فنضرب الخديو إلى عقد قرض سنة ١٨٦٧ برغبته في سداد فوائد هذه الديون التي لا يعرف لها أول ولا آخر ، وفي تحويل الديون السائرة جميعها إلى دين ثابت ، على أن الديون وفوائدها بقيت كما كانت ، فلا سددت وفوائدها ، ولا تم تحويلها

### ظهور إسماعيل باشا صديق (المفتش)

سنة ١٨٦٨

إذا تأملت في القروض السابقة ، وجدت أنها قروض كالية كانت البلاد في غنى عنها ، لأنها أنفقت في الجلة فيما لا يهم مصالح البلاد الحيوية ، ولكذلك إذا قارنتها بالقروض اللاحقة لما تجدها أقل منها مقداراً وأخف عبئاً

ذلك إنه حدث في سنة ١٨٦٨ حادث مالى كان له شأن كبير في زيادة القروض ، وانحدار مالية البلاد إلى الهاوية ، وهو إسناد وزارة المالية إلى إسماعيل صديق باشا المشهور (بالمفتش) كان وزير المالية سنة ١٨٦٨ إسماعيل راعب باشا ، فزله الخديو بحجة عدم خبرته في المسائل المالية ، وعين مكانه إسماعيل صديق باشا المعروف بالمفتش ، فكان هذا الرجل في ذاته من السكوارث التي حلت بمصر في عهد إسماعيل

نشأ إسماعيل صديق نشأة يؤس وعوز ، ثم صار موظفاً في الدائرة السنية ، ولكنه نال عطف الخديو لأنه أخوه من الرضاعة ، فزال يرق حتى نال رتبة الباشوية ، وبلغ منصب مفتش عموم الأقاليم ، ومن هنا جاء لقبه (المفتش) الذي لازمه وصار علماً له ، فلما عزل الخديو راعب باشا عين مكانه إسماعيل صديق ، فسلم خزان مصر ، وظل يقصر فيها نحو ثمانى سنوات طوال ، إلى أن لقي مصرعه في نوفمبر سنة ١٨٧٦ ، وهذه السنوات المشثومة هي التي جرت الخراب المالى على البلاد ، وهي أنتمس فترة في تاريخ مصر الحالى

بقى المفتش مثقلاً وزارة المالية طول هذه المدة ، اللهم إلا فترة وجيزة تولاهها عمر باشا لطفى سنة ١٨٧٣ ، ثم عادت إلى المفتش ثانية ، وظل طوال هذه السنين حاراً لرضا الخديوى وعطفه ، وقد كسب هذا الرضا لاقتنائه في جميع المال من القروض ، أو من إرهاب الأهلين بمختلف أنواع الضرائب ، فكان الخديو يحمي ما يطلبه من المال كلما أراد ، وكان هو أيضاً يقطع نصيبه في الغنيمة ، فأرى إزاء تاحشاً ، وقلة مولاة في عيشة البنخ والإسراف والاستكثار من القصور والأملاك والجواري والحظايا ، وإليه يرجع السبب في استبدانة الحكومة نحو

ثمانين مليون جنيه ضاع معظمها سدى ، أو ذهبت إلى جيوب الأجانب ، وكان لنيله رضا الخديو حازماً سلطة واسمة لدى في إدارة شؤون الحكومة ، وصاحب الأمر والنهي بين الموظفين وغيرهم ، فكان بلا مرء أقوى رجال الدولة نفوذاً في مصر بعد الخديو وسترى في ما يلي مبلغ تأثير اصطفاء الخديو لثقل اسماعيل صديق في تفنخهم الديون وتبديد الملايين من الجنيهات حتى وصلت البلاد إلى حالة الإفلاس

- ٥ -

قرض سنة ١٨٦٨

١١٨٩٠٠٠٠ ر. ١١٨٩٠٠٠٠ جنيه

اشترك الخديو في المرض العام الذي أقيم بباريس سنة ١٨٦٧ ، وظهر فيه بمظهر نفخ يأخذ بالألباب ، فاتفق في هذا السبيل وفي رحلته بباريس ملايين الجنيهات ، وعرضه من هذا الإسراف هو الظهور بمظهر العظمة واجتذاب ثمة البيوت المالية الأجنبية لتقرضه من جديد ، وضاع من قبل جانب من هذه الملايين في الرشا والهدايا التي بذلها في الاستانة ليحصل على لقب ( خديو ) ، وقد نال الفرمان الذي منحه هذا القرب في ٨ يونيو سنة ١٨٦٧ ( ج ١ ص ٧٦ )

فلهذه الأسباب خلت خزانة الحكومة من المال ، ولجأ الخديو إلى الاستدانة

من جديد

واقترض فعلا سنة ١٨٦٨ قرضاً جديداً قدره ١١٨٩٠٠٠٠ ر. ١١٨٩٠٠٠٠ جنيه من بنك أوبنهايم (١)

وحقيقة هذا القرض ، أى ساقى ما دخل منه خزانة الحكومة ١٩٥٣٨٤ ر. ٧١٩٥٣٨٤ جنيه ، أى أن سعر القرض ٦٦ في المائة ، غلت بالخزانة خسارة فادحة من شروط هذا القرض ، وخصص لسداد أقساطه السنوية إيرادات الجمارك وعوائد الكبارى وإيراد المصلح ( الملح ) ومصايد الأسماك ، وقدر دخل هذه الموارد بمليون جنيه في السنة ، وكان من شروط هذا القرض أن يكف الخديو عن الاستدانة مدة خمس سنوات

أنفق اسماعيل نحو مليونين من هذا القرض في الاستانة على حفلات وولائم ورشا للسلطان ولرجال المايين

وأفق جزءا منه في إتمام بناء قصوره في طابدين والقبه والباسية والجيزة وسراى مصطفى باشا بالإكسندرية وتأنيثها بفاخر الأثاث والرامش ، ومن هذا القرض أيضا أنفق النفقات الباهظة على حفلات افتتاح قناة السويس سنة ١٨٦٩ ، وقد بلغت مليون ونصف مليون جنيه تقريبا

فانظر كيف أن نفقات تلك الحفلات كانت من القرض ، فكان الخديو في هذا الموقف شيئا بيمض القنات والأعيان في الاستدانة للانفاق على إقامة الحفلات والولائم ، والظهور بمظهر الفخفخة والبنخ ، أمام قوم ليس في قلوبهم ذرة من الإخلاص لمضيفهم ، فإن ضيوف القناة ومعظمهم من ذوى الرعوس المتوجة ، وأصحاب النفوذ والسلطان المالى والسياسى فى أوروبا ، هم الذين استعبدوا مصر بعد انتهاء تلك الحفلات ، وهم الذين ضربوا عليها الوصاية المالية الشديدة الوطأة

أحدثت نفقات حفلات القناة فراغا كبيرا فى الخزانة ، وبدأت مظاهر الضيق والارتباك تبدو على وزارة المالية ، لقرب المواعيد المضروبة لأداء أفساط الديون ، ولم يكن فى خزائنها ما يفي بذلك ، فاضطر الخديو قريبا للضائقة ، وكتبنا لأسرارها ، أن يستدين من أحد معارفه ٣٠٠.٠٠٠ جنيه ، وقبلت وزارة المالية أن تصمم البنوك سندات بها بمائة ١٤ فى المائة لمدة ثلاثة أشهر ، وبديعى أن قبول هذه الشروط القاسية دليل على ما وصلت إليه الحالة من الضيق والإعصار

وكان الدين السائر يزداد يوما بعد يوم ، بسبب حاجة الحكومة إلى المال ، حتى بلغ ١٢ مليون جنيه فى أواخر عام ١٨٦٩ ، أى بعد انتهاء حفلات القناة ، وهو مبلغ فادح تنوء به ميزانية البلاد

فتأمل فيما جرت حفلات القناة على البلاد من فادح الأضرار ، ومع أن الخديو كان قد وعد أن ينفق على هذه الحفلات من ماله الخاص ، لكبارا لشأنها ، فإن البلاد وحدها هى التى احتملت نفقاتها

قال مؤلف ( تاريخ مصر المالى ) فى كتابه ص ٩٥ : « إن بهر هذه الحفلات قد أنسى الناس إلى وقت ما أخطار الحالة المالية ، ولكن لم تكذب تنطق شملة الحماصة التى أثارته ، حتى بدأ الناس يشعرون بأن هذه الأخطار آتية فى ازدياد ، وأن هذه الحفلات ذاتها لم تكن إلا سلسلة متصلة للحفلات من أعمال جنوبية لا فائدة منها ، فإن البلاد لم تدل أى فائدة مقابل النفقات الفادحة التى بذلت فيها »

أما الخديو اسماعيل فإنه لم يظن إلى الأخطار التي استهدفت لها البلاد ، ومن المؤلم أن حفلات القناة قد زادت غروراً وإسرافاً في عدم التبصر ، فاستمر يتحدر في طريق الإسراف والاستدانة

### الحصول على المال باستعمال الخيلة .

لم تكد تنتهي حفلات القناة حتى أخذ معين المال ينضب في الخزانة ، وكان اسماعيل مقيداً بما اشترطه في الفرض السابق ، وهو عدم الاقتراض لمدة خمس سنوات ، فضلاً عن أنه خرج من حفلات القناة وقد أتى في روع ضيوفه الأوروبيين أن خزانة مصر تفيض بالمال ، وفي الواقع أن مظاهر هذه الحفلات وما أنفق عليها من الملايين ، لا تدع مجالاً للشك في ذلك ، فلم يجد من اللائق ولا من السائق أن يمد يده إلى البيوت المالية ويطلب قرضاً جديداً

ولكنه كان في حاجة إلى المال ، فابتكر له وزيره المغش طريقة خطيرة اتبعها في صيف سنة ١٨٦٩ ، وهي أنه باع إلى التجار الإفرنج مقادير كبيرة من بذرة القطن ، تربى على خمسمائة ألف أردب ، قبض ثمنها نقداً ، ووعد بتسليمها بعد خمسة أشهر ، أي بمد جنى محصول القطن الجديد

ولما انقضى اليماد اتضح أن الحكومة باعت ما ليسها من محصول القطن مرة ثانية وقبضت ثمنه ، وقد سويت هذه القضية بأن طلبت الحكومة من التجار أن يبيموها بسعر ٧٨ قرشاً ما اشتروه منها بسعر ٧١ ، واتفقوا على أن تدفع لهم القيمة لإفادات مالية تسرى عليها فوائد ١٢ ٪ سنوياً ، أي أن ربحهم بلغ ١٨ ٪ سنوياً

وتكررت هذه العملية غير مرة في سنوات عدة ، فقد تبين للجنة التحقيق الأوروبية سنة ١٨٧٨ أن الحكومة كانت تبيع للتجار الأجانب غلالاً ليست في حوزتها ولا ينتظر أن تحوزها ، وتسلم الثمن فوراً ، فإذا جاء موعد تسليم الغلال اشترتها من ذات التاجر الذي باعتها إياها ودفعت ثمنها أوراقاً وسندات على الخزانة ، مع فوائد لا تقل عن ١٨ ٪ أو ٣٠ في المائة ، ولا تحتسب الفوائد على المبلغ الأصلي الذي أخذته من التاجر ، بل على المبلغ التالي المقدر ثمناً لغلاله ، وناهيك بما يصيب الحكومة من جراء هذه العمليات من الخسائر الفادحة

قرض سنة ١٨٧٠  
(دين الدائرة السنوية)  
٧١٤٢٨٦٠ ر جنيه

كان اسماعيل مقيدا بمدم الاقتراض طبقا لشروط سلفة سنة ١٨٦٨ ، ومن جهة أخرى فقد لغت القروض وضخامتها أنظار الباب العالي ، فحاول وضع حد لها ، فخطر على الخديو بمقتضى فرمان سنة ١٨٦٩ أن يقتصر إلا بإذنه ، ولكن اسماعيل كان يريد الاقتراض بأية وسيلة ، فلم يردأ من أن يعقد قرضا لحسابه الخاص

فاستدان في أبريل سنة ١٨٧٠ من البنك الفرنسي المسمى ٧١٤٢٨٦٠ ر ج ، بفائدة ٧ ٪ بضمانة أطيانه الخاصة ، عدا الأطيان التي رهنها سابقا ، ولذلك سمي هذا القرض قرض الدائرة السنوية الثاني ، وصدر بواقع ٦٧ في المائة ، بعد استبعاد السمسة والعمولة والعملة (١) ، فكانت النتيجة أنه لم يدخل منه إلى خزائن الخديو سوى ٥٠٠٠٠٠ ر جنيه ، ولكنه يسدد على القيمة الإسمية وهي ٧١٤٢٨٦٠ ر جنيه في عشرين سنة ، وبلغ العبء الذي احتملته الدائرة السنوية سنويا لأداء هذا الدين ٦٦٨٩٦٠ ر جنيه أي ١٣ في المائة تقريبا من رأس المال المدفوع

وكانت حجة اسماعيل التي تدرج بها لهذا القرض أنه احتاج إليه لإنشاء مصانع السكر ومد سكك الحديد الزراعية لأطيانه التي خصصها لزراعة القصب ، وقد أنشئت المصانع فعلا ، ولكنها استلزمت من النفقات أضما ما تستحقه ، فضلا عن أن أرباحها تقل عن فوائد الدين ، ومن جهة أخرى فليس من الحكمة اقتراض دين جسيم بهذا المقدار لإنشاء مصانع في الوقت الذي تنوء فيه الخزنة بالقروض السابقة



## الديون السائرة

٢٥ مليون جنيه

الدين الثابت أو المنتظم هو القرض الذى يحصل الاكتاب فيه بواسطة أحد البنوك بفائدة مقررة ، ويسدد فى مواعيد محدودة بتأمين معين أو ضمانه معينة ، وبشرط إتمام استهلاكه فى مدة معينة

أما الدين السائر فهو الذى ينشأ عن الاستحقات والمعاملات الدنية ، والمشتريات والتوصيات ، ويشمل نوعاً آخر من الدين ، وهو ما يعرف بالإقادات أو البنونات (الأذون) المالية ، أو بنونات الزنامة ، أو بنونات الدائرة السنية ، والبنونات عبارة عن كبيالات تكتب بقيم مختلفة مسحوبة على الدواوين المتقدمة تحت الأذن ، موقفاً عليها من وزير المالية ، وأومن يفوضه الوزير بالتوقيع ، وتستحق الوفاء فى المياد الموضح بها ، وكانت هذه البنونات تودع بالخزائن ، فىأتى الراغبون ويطلبون شرائها ، وبعد مساومتهم على سعر الفائدة والاتفاق معهم عليها يدفعون صافي قيمتها للخزانة ويتسلمون الكبيالات ، ويتجرون بها ، وعند حلول موعد الدفع يقدمونها للخزانة ويأخذون قيمتها ، ولم يكن للديون السائرة حساب معروف ، بل كان الخديو كلما احتاج إلى المال استدان ما تصل إليه يده من الرايين الأجانب المقيمين بمصر ، وقد اختلفت الآراء فى تقديرها لأنه لا سبيل لحصرها

فؤلف ( تاريخ مصر المالى ) يقدرها سنة ١٨٧٤ بـ ٢٦ مليون جنيه ، وقدرها بعضهم بـ ٢٨ مليون جنيه ، وجاء فى ( الوقائع المصرية )<sup>(١)</sup> أنها بلغت ( سنة ١٨٧٣ ) ٢٥ مليون جنيه ، وهو الإحصاء الذى اعتمدناه

أما فوائد الديون السائرة ، فلم يكن لها حساب معلوم ، فالسيو جليون دنجلار يقول فى رسائله<sup>(٢)</sup> إن الدائرة الخاصة وهى دائرة الخديو اسماعيل كانت تقرر بفائدة ٣٠٪ و ٢٤٪ فى السنة ، وأن الحالة المالية فى السنة التى كتب فيها رسائله ( عام ١٨٦٧ ) كانت سيئة للدرجة أن الموظفين لم تدفع لهم رواتبهم مدة ثمانية أشهر

(١) العدد ٥٠١ — أول أبريل سنة ١٨٧٣

(٢) رسائل عن مصر ص ٦٦

### الحالة المالية سنة ١٨٧٠

رأيت مما تقدم مبلغ مابهظ كاهل الخزانة العامة من القروض المتتابعة التي عقدها اسماعيل ، ومقدار الارتباك الذي وقعت فيه الحكومة وأوصلها إلى حالة سيئة من فقدان التوازن

على أن هذه الحالة ، لو عولجت بالحكمة وحسن التدبير ، لأمكن إنقاذ البلاد من الكوارث المالية التي وقعت من بعد ، فلو وضع اسماعيل حداً لإسرافه وأهوائه ، لساو بالبلاد في طريق مأمون ، وأمكنه مع الزمن إعادة التوازن إلى مالية الحكومة ، ولكنه على العكس استمر في خطئه ، وتلت القروض قروض ، حتى فقدت البلاد استقلالها المالي

ويؤكد مؤلف ( تاريخ مصر المالي ) أنه كان يمكن في سنة ١٨٧٠ تلافى الحالة إذا عدل اسماعيل عن خطئه وتنبك سبيل الإسراف الذي جعله يقترض في أقل من سبع سنوات مبالغ تربي على ثلاثة وثلاثين مليون جنيه ، على حين كانت البلاد في حالة رخاء وسلم لاتستدعي هذه القروض<sup>(١)</sup>

ولكن من عيوب اسماعيل أنه كان من الناحية المالية لا ينظر في العواقب ، ولا يحفل إلا بيوحه ، ومن هنا جاءت أخطاؤه التي أودت بعرشه ونصدها لها بناء الاستقلال ، ففي كل القروض التي استدناها لم يكن يبحث مطلقا كيف يؤديها ؛ بل كل ما يشغله أن يبحث كيف يقترض ، وكيف يحصل على المال ، ويدع ماعدا ذلك من غير بحث أو تفكير

وبما جعل اسماعيل يتبادى في الإسراف والاستدانة أنه لم تكن في البلاد هيئات نيابية تراقب تصرفات الحكومة ، ومحاسبها على الأموال التي تبدها ، أما مجلس شورى النواب فكان يكتبني بالبيانات الملققة أو المهمة التي يقدمها وزير المالية اسماعيل باشا صديق في كل انعقاد ، ولم يكن بالمجلس شعور بالمسئولية يدفع أعضائه إلى الاعتراض على سياسة الحكومة المالية ، وما جرته من انحراف على البلاد ، وكذلك لم يوجد من بين بطانة اسماعيل من كان يعترض اعتراضا جديا على تلك السياسة ، أو يبصر الخديو بمواقفها الوخيمة ، ولو وجدت حكومة مسئولة أمام هيئة نيابية صحيحة لما استمر الخديو وحاشيته على هذه السياسة المحزنة

## قانون المقابلة

٣٠ أغسطس سنة ١٨٧١

في سنة ١٨٧٠ نشبت الحرب بين فرنسا وألمانيا ، وهي الحرب الشهيرة بالحرب  
السبعينية ، فاضطربت الأسواق في أوروبا ، وقبضت البيوت المالية يدها عن الإقراض ،  
وكان الخديوي في حاجة إلى المال ، فعمد وزير ماليته إلى زيادة الضرائب ، ولكن هذا المين  
لم يف بطليانه ؛ فابتدع المقتش طريقة تمد بمنزلة قرض إجباري يجبي من الأهالي ، أو ضريبة  
جديدة تفرض على أطيانهم ، وصدر بها القانون المشهور بلائحة المقابلة في ٣٠ أغسطس  
سنة ١٨٧١ (١)

يقضى هذا القانون بأنه إذا دفع ملاك الأطيان الضرائب المربوطة على أطيانهم لمدة  
ست سنوات مقدماً تعفى الحكومة أطيانهم على الدوام من نصف المربوط عليها (مادة ٣) ،  
ولكن يحصلوا على هذه الميزة يدفعون ضرائب السنوات الست دفعة واحدة أو على أقساط  
متتامة ، لا تزيد مدتها عن ست سنوات ، علاوة على الضريبة السنوية ، وتحسب لهم فوائد  
عما يدفعونه مقدماً بواقع ٨ ٪ (مادة ٤)

وأساس هذا المشروع على حساب اسماعيل صديق أن الدين العام يبلغ ضعف الضرائب  
المقابلة عن ست سنوات ، فإذا دفع الأهالي الضرائب مضاعفة عن هذه السنوات الست ،  
سدد الدين كله ، وفي مقابل ذلك تعفيهم الحكومة إلى الأبد من نصف الضريبة المربوطة  
على أطيانهم وتعهدت الحكومة في هذا القانون (مادة ٣ ومادة ٢٠) بأن من يدفعون المقابلة  
لا يزداد سعر الضريبة على أطيانهم في المستقبل ، ولا يجوز مطالبتهم بسلفة ولو مؤقتة ،  
وقضت المادة ٢٩ بأنه لا يجوز لناظر المالية بعد الحصول على المبالغ المطلوبة إصدار سندات على  
الخزانة أو استدانة ديون جديدة ، ولا تجوز المطالبة بسلف مؤقتة ولو تحت تأييد قوة قاهرة  
كشرق أو غرق إلا بعد التصديق على ذلك من مجلس النواب (مادة ٣٨) ، وحتمت  
المادة ٤٣ أن تخصص المبالغ المدفوعة من المقابلة لسداد ديون الحكومة

جمل هذا القانون دفع المقابلة اختياريا ، ولكن الحكومة لجأت في تنفيذه إلى التوريط  
بالنسبة للباشوات وكبار الأعيان ، وإلى الضغط والإكراه والضرب بالكرباج بالنسبة لسائر

(١) الواقع للصرة العدد ٤٢٥ (٢٦ سبتمبر سنة ١٨٧١) والأعداد التالية ، وتعتمد نص القانون  
أيضاً في قانون جلدج ٣ ص ٦٢٥ (طبعة سنة ١٩٠٠)

الأهلين ، ولولا الإكراه لما ارتضى الناس المخاطرة بأموالهم ، لأنهم يملكون مبلغ عهود الحكومة ، وخاصة في المسائل المالية ، فهم لم يدفعوا المقابلة إلا مكرهين ، فكانت ضريبة جديدة أو سلفة إجبارية زادتهم إرهاقا وضنكا

وقد استطاعت الحكومة أن تنجي من هذه الضريبة خمسة ملايين من الجنهات لغاية آخر سنة ١٨٧١ ، وبلغ مجموع ما جبتته منها نيفاً وثلاثة عشر مليون جنيه ونصفاً لغاية سنة ١٨٧٧<sup>(١)</sup>

وغنى عن البيان أنه لم يدفع شيء من هذه الملايين في الدين العام ، ثابتاً كان أو سائراً ؛ بل اجتلبتها هاوية الإسراف التي ابتلعت القروض الأخرى ، وعلاوة على ذلك فإن وزير المالية نقض عهده الذي أعلنه في الوقائع المصرية<sup>(٢)</sup> ووعد فيه بامتناع الحكومة عن إخراج بونلت (سندات) على الخزنة ، فإنه رغم هذا المهد أصدر إفاذات مالية استدان بها عدة ملايين أخرى بلغت اثني عشر مليون جنيه ، كما يقدرها مؤلف (تاريخ مصر المالي<sup>(٣)</sup>) ، ونقضت الحكومة عهدها أيضاً فزادت الضرائب على ذات الأطنان التي دفعت المقابلة

وقد وقف العمل بقانون المقابلة مؤقتاً بالرسوم الصادر بتوحيد الدين (٧ مايو سنة ١٨٧٦) ووعدت الحكومة رد المبالغ التي حصلت من أصحاب الأطنان أو تخفيض الضريبة عنهم تخفيضاً يناسب قيمة هذه المبالغ ، على أن مرسوم ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ أعاد العمل بالمقابلة ، واحتسبها ضمن إيرادات الحكومة ، وخصصها لاستهلاك الدين العام

كانت « المقابلة » طريقة موجبة في الاستدانة ، لأنه معلوم أن معظم إيرادات الحكومة السنوية في بلاد زراعية كصر تنجي من الضرائب على الأطنان ، فإنقاص نصف الربوط من الضرائب إلى الأبد في مقابل سداد ضعف الضريبة مقدماً عن ست سنوات يؤدي إلى نزوب معين المال بعد انتهاء السنوات الست ، وهذا يوقع الحكومة في الضيق المالي الشديد ، وليس من التواعد الاقتصادية الصحيحة تقييد الحكومة بعدم زيادة سعر الضريبة ، لأن الضرائب تتبع الحالة المالية العامة ، فتزيد وتنقص بحسب تطور الأحوال ، هذا فضلاً عن أن الحكمة التي ندرعت بها الحكومة لوضع قانون المقابلة وهي وفاة الدين العام لم تتحقق البتة

(١) تقرير وزير المالية المقدم في يناير سنة ١٨٨٠ تمهيداً لإنشاء قانون المقابلة . قاموس الإدارة والتضاء ج ١ ص ٦٦٩

(٢) العدد ٤٢٨ (١٢ أكتوبر سنة ١٨٧١)

(٣) ص ١٤١

ولم يسدد شيء من هذا الدين ، بل زاد عما كان عليه ، فكانت المقابلة كانت وسيلة لاقتصاص الأموال من الأهلين وتبديدها

وقد أنشئت هذه الضريبة بمقتضى الرسوم التى أصدره الخديو توفيق باشا فى ٦ يناير سنة ١٨٨٠ ، وقضى قانون التصفية الصادر فى ١٧ يوليه سنة ١٨٨٠ بأن ما دفع منها يخص منه ماعساه يكون مطلوباً للحكومة من متأخرات الأموال أو الديون أو غيرها ، والباقي يرد إلى أصحابه مقسطاً على خمسين سنة ، وخصص لهذه الأقساط كل سنة ١٥٠,٠٠٠ جنيه

— ٩ —

### القرض المشثوم سنة ١٨٧٣

٣٢,٠٠٠,٠٠٠ ر. ٣٢ جنيه

انتظر اسماعيل بفارغ الصبر انتهاء السنوات الخمس التى حظر فيها على نفسه عقد قروض جديدة تنفيذاً لشروط سلفه سنة ١٨٦٨ ، وسعى جهده فى الاستانة وبذل فيها الأموال الطائلة من الرشا والمهدايا ليلبى فرمان سنة ١٨٦٩ ويحصل على فرمان الذى يبيح له الاقتراض من غير حاجة إلى إذن الحكومة التركية ، ففاله فى سنة ١٨٧٣ ( ج ١ ص ٧٩ )

فلم تكد تنتهى هذه المدة ويشمر اسماعيل بفك اعتقاله من هذا القيد ، حتى عقد قرضاً جديداً من بيت أوبهام المالى قدره ٣٢,٠٠٠,٠٠٠ ر. ٣٢ جنيه ، وهو أكبر القروض من جهة القيمة وأسوؤها من جهة الشروط ، وقد دعاه المالىون « القرض الكبير » ، وهو حقيق بأن يسمى « القرض المشثوم »

وكانت حجته فى هذا القرض أنه اعترى سداد الديون السائرة ، ولكنه فى الواقع لم يخص شيئاً منه لهذه الغاية ، وبقيت الديون السائرة كما كانت

عقد هذا القرض بقيادة ٧ ٪ وقيمة سنداته  $\frac{1}{4}$  ٨٤ فى المائة ، وبلغ ما دخل الخزانة منه بعد استبعاد النفقات والخم والسمسة ٢٠,٧٤٠,٠٧٧ ر. ٢٠ جنيه ، أى بنقص ٣٧ ٪ من قيمة الدين الاسمية ، فخرت الحكومة من أصل القرض نيفاً وأحد عشر مليون جنيه ، فى حين أنها التزمت بقسط سنوى لسداده يبلغ ٢,٢٦٥,٦٧١ ر. ٢٢ جنيه ، ثم إنها لم تقبض

المبلغ تقدأ ، بل تسلمت منه فقط أحد عشر مليون جنيه ، والباقي وقدره تسعة ملايين جعلت مستندات للخزانة المصرية<sup>(١)</sup>

ومن هذا يتبين أن قرصاً ألقى على عاتق البلاد عبثاً جسيماً مقداره اثنان وثلاثون مليون جنيه ، بلغ ساقى ما تسلمته الحكومة منه تقدأ أحد عشر مليون جنيه فقط ، وليس فى تاريخ القروض ، فى العالم قاطبة ، قرض يعقد بمثل هذه الشروط الجائرة ، بل هذه السرقة العلنية ، كما أنه لا يمكن أن توجد حكومة عندها قليل من الشهور بالمسئولية تقبل التساقد على مثل هذه الشروط

وقدرهن اسماعيل لسداد هذا الدين ما بقى من موارد الإيراد التى لم تخصص كلها أو بعضها للقروض السابقة وهى :

أولاً - إيرادات السكك الحديدية وقد قدرت بـ ٧٥٠ ألف جنيه فى السنة

ثانياً - الضرائب الشخصية والضرائب غير المقررة وقدرها مليون جنيه

ثالثاً - عوائد الملح وقدرها ٢٠٠.٠٠٠ جنيه

رابعاً - مليون جنيه من ضريبة للمقابلة

خامساً - كل الموارد التى خصصت للقروض السابقة متى أصبحت حرة<sup>(٢)</sup>

ومن تهكم الأقدار أن السنة التى عقد فيها اسماعيل هذا القرض المنحوس هى ذات السنة التى نال فيها فرمان سنة ١٨٧٣ الجامع الذى خوله أقصى ما حصل عليه من المزاي ، أو بعبارة أخرى إن اسماعيل قد بلغ أوج نفوذه الرسمى فى علاقته مع تركيا فى الوقت الذى اشرفت فيه البلاد على حالة من الإفلاس أقدرتها استقلالها المالى ثم السيامى

#### الشعور بسوء الحالة للمالية سنة ١٨٧٤

تفاقت الديون ، وعجزت الموارد العامة عن أداء أقساطها التراكمية ، وثقلت وطأنها على الخزانة ، واشتد شعور الخديو بسوء الحالة سنة ١٨٧٤ ، وأدرك أن الدائنين لابد أن يرجعوا يوماً على أملاكه الخاصة من عقار وأطيان ، فبادر إلى التصرف فيها إلى أولاده وزوجاته ، وشغلت المحاكم الشرعية مدى شهرين فى تحرير حجج هذه التصرفات وتسجيلها

(١) مصر كما هى Egypt as it is للستر ماك كون Mac Coan ص ١٣٦ ، وتقرر لجنة كيف ص ٢٩٢

(٢) انظر تاريخ مصر المالى ص ١٤٣ . وتقرر لجنة « كيف » ص ٣٩٦ من كتاب « مصر كما هى » للستر ماك كون

ولم يبق باسمه خاصة سوى مصانع السكر التي كانت مرهونة على قرض سنة ١٨٧٠ ، ونحو  
مائة ألف فدان

## - ١٠ -

### دين الرزنامة

سنة ١٨٧٤

احتاج اسماعيل إلى قرض آخر سنة ١٨٧٤ ، فابتدع له الفئس وسيلة جديدة بقرض  
بها من الأهالي ديناً سمي ( دين الرزنامة )

كانت مصلحة « الرزنامة » تودع فيها رهوس أموال للمستحقين مقابل دفع معاشات  
لهم ، فابتكر اسماعيل صديق فكرة جديدة ، وهي أن يستثمر الأهالي أموالهم في مصلحة  
الرزنامة ، بأن يودعوا فيها للدخر من هذه الأموال على أن تستثمرها المصلحة في مشروعات  
صناعية وتجارية ، وتصدر الرزنامة سندات إيراد دائم بما لا يزيد عن خمسة ملايين من  
الجنيهات ، على أن تكون المائة فيها مائة ، ويكون ثمن هذه السندات متراوحاً بين جنيهن  
ونصف وخمسة جنيهاً ، وتدفع المصلحة فوائد عنها بحساب ٩ ٪ .

وقد أوجس الأهاليون شراً من هذه الطريقة في ابتزاز أموالهم ، لأنهم عالمون بمصيرها ،  
ولكن الحكومة لجأت إلى الطريقة التي اتبعتها في تحصيل القابلة ، فبلغ ماسام فيه  
الأهالي من سندات هذا القرض الإجمالي ٣٣٣٧.٠٠٠ جنيه ، لم يدخل الخزانة منها سوى  
١٨٧٨.٠٠٠ جنيه ، ولم تدفع من فوائدها سوى جزء من فوائد السنة الأولى

## - ١١ -

### ما أخذ من بيت المال والأوقاف الخيرية

ولم تكف هذه القروض طلبات الخديو وبطانته ، بل استولوا أيضاً على ما في خزائن  
بيت المال والأوقاف الخيرية من الأموال المودعة على ذمة الخيرات أو لحساب القصر والأنعام  
ويبلغ ما أخذ من هذا الباب ٥٣٧.٠٠٠ جنيه<sup>(١)</sup>

---

(١) إحصاء لجنة التحقيق العليا في تقريرها المقدم إلى الخديو اسماعيل بتاريخ ١٩ أغسطس  
سنة ١٨٧٨ ص ٦٢ و ٦٧ (طبعة موريس)

واستمر اسماعيل صديق يستدين بواسطة المالية من الرايين الأجانب ، فيزداد الدين السائر تضخما

## - ١٢ -

مطلوبات من الحكومة لم تدفع قيمتها لغاية سنة ١٨٧٨

٦٠٠.٠٠٠ ر ٢٧٦ جنية

هي ديون حصرتها لجنة التحقيق العليا حين فحصها ديون الحكومة سنة ١٨٧٨ ولم تدخل في الدين العام الذي صارت تسويته في نوفمبر سنة ١٨٧٦ ، وهي مطلوبات لتجار ومقاولين ودوائر ، أو رصيد حسابات جارية للبنوك ورواتب متأخرة للموظفين وأرباب المعاشات<sup>(١)</sup>

وقد حققت لجنة التحقيق هذه المطلوبات فبلغت ٦٠٠.٠٠٠ ر ٢٧٦ جنية<sup>(٢)</sup> أضيفت إلى الدين السائر

### مقدار ما دخل خزانة الحكومة من القروض

رأيت مما تقدم أن الفائدة الإسمية للقروض كانت تتراوح بين ٦ و ٧ ٪ ، ولكن فائدتها الحقيقية كانت تصل إلى ١٢ و ١٨ و ٢٦ و ٢٧ في المائة ، وكان الخديو كلما أعوزه المال يستدين بفوائد باهظة جالبة للخراب ، وزادت هذه القوائد الربوية في أواخر سنة ١٨٧٥ وأوائل سنة ١٨٧٦ ، لاضطرار الحكومة إلى أداء أقساط الديون التراكمية وفوائدها ، فكانت تتحايل للحصول على المال بأية وسيلة ، ومنها الاستدانة بواسطة المندات على الخزنة بفوائد فاحشة ، بالغة ما بلغت ، فكانت سائرة في سبيل الخراب لا محالة ولم تكن قيمة القروض تصل كاملة إلى الخزنة ، بل كان أصحاب البيوت المسالية والرايون ينقصون منها مبالغ طائلة لحساب السمسة والمصاريف والقوائد ، وما إلى ذلك ، ولم يكن اسماعيل يندقق أو يمارض في الحسابات التي يقدمها له المالىيون والسماسرة فالقرض المشثوم الذي عقد سنة ١٨٧٣ بلغ مقداره الإسمى ٣٢ مليون جنية لم يدخل

(١) بلغ التأخر من رواتب الموظفين والعمال ومن المعاشات ٨٦٠ ر ٧٧٣ ج « إحصاء لجنة التحقيق العليا ص ٥٣ من التقرير المقدم ذكره »  
(٢) ص ٧٨ تقرير لجنة التحقيق



منه الخزانة سوى ٧٠٠.٠٠٠ ر. ٢٠ جنيه ، منها إحد عشر مليوناً من الجنيهات نقداً ،  
والقسمة الملايين سندات

ولم يتسلم من القرض الذى عقده سنة ١٨٧٠ سوى خمسة ملايين فقط ، وكان أصله  
سبعة ملايين ، وقس على ذلك باقى القروض

أما الديون السائرة فلم يكن لها ضابط ولا حساب ، وكانت تبلغ ثلاثة أمثال قيمتها  
الحقيقية ، وفى بعض الأحوال أربعة أمثالها

وقد أحصى بعض المالىين مقدار ما تسلمه الخديو من القروض فبلغ ٥٤ مليوناً من  
الجنيهات تقريباً فى حين أن قيمتها الرسمية ٩٦ مليوناً

وقال المسيو جابريل شارم Gabriel Charmes أحد كتّاب فرنسا السياسيين ومن  
محررى جريدة ( الدنيا ) وقد عاصر اسماعيل ودرس حالة مصر فى عهده : « إن اسماعيل باشا  
قد اقترض فى الثمانية عشر عاماً التى تولى الحكم فيها نحو ثلاثة مليارات من الفرنكات  
( ١٢٠ مليون جنيه تقريباً ) ، ولكن الواقع أن نصف هذا المبلغ على الأقل بقى فى يد المالىين  
وأصحاب البنوك والمصارين من مختلف الأجناس ممن كانوا يحيطون به على الدوام »<sup>(١)</sup> ، وهذا  
هو الخراب بعينه

## الخلاصة

يتضح مما تقدم بيانه أن القروض شملت معظم سنى حكم اسماعيل ، وأن الاقتراض كان  
له عادة سنوية ، لم يكن يقوى على التخلص منها ، ويتبين أيضاً أنه كان يقترض المال بشروط  
خاسرة ، وأن القروض التى عقدها لم تكن البلاد فى حاجة إليها ، ومظلمها كان النرض منه  
سداد الديون السائرة ، وهذه الديون لم تعرف لها حكمة ، ولم يتفق منها على الضرورى من مصالح  
البلاد سوى الزر اليسير ، وأن ميزانية الحكومة لو حسن تديرها كانت تقى بنفقاتها  
المتدلة ، وتقى بأعمال الممران دون حاجة إلى الاستدانة

وفى ذلك يقول المستر « كيف » الذى عهد إليه اسماعيل فخص مالية مصر سنة ١٨٧٥ :  
« إن البالغ الحاصلة من ميزانية مصر عن الددة الواقعة بين سنة ١٨٦٤ وسنة ١٨٧٥ بلغت  
٩٤.٨٢١.٤٠٠ جنيه ، وإن مقدار المنصرف فى هذه الددة على نفقات الحكومة وعلى الجزية

المدفوعة لتكريا وعلى أعمال العمران بلغ ٩٧٢٤٠ ر ٩٦٦ جنيه ، ومعنى ذلك أن إيرادات الحكومة أقل بقليل مما اقتضته مصروفاتها وأعمال العمران التي قامت بها ، فالديون الجسيمة الحالية كانت بلا داع أوجب اقتراضها ، فإما عدا ما اقترض لقناة السويس ، وكل المبالغ المقرضة والديون السائرة ضاعت في سبيل القوائد الربوية والاستهلاك ، ما عدا المبلغ الذي اتفق على العمل الضخم السابق ذكره <sup>(١)</sup>

وقد استنفدت قوائد الديون معظم دخل الخزانة ، فقد كانت إيرادات الحكومة (سنة ١٨٧٧) ٩٥٨٩٠٠٠ ر ٩٠٠ ج ، خصص منها لمحلة الأمهم نحو ستة ملايين من الجنيهات <sup>(٢)</sup> ، أى أنخصصات الديون ابتلت معظم الميزانية ، وظهر في ميزانية تلك السنة عجز مقداره ١٣٨٢٠٠ ر ٣٨٢ ج <sup>(٣)</sup> ، نشأ عن فداحة مخصصات الديون ولا يمكن أن تستقيم شؤون دولة تفقد توازنها للمال بهذه الحالة المخيفة

### إسراف اسماعيل

إذا لم تكن حاجت البلاد هي التي دعت إلى اقتراض تلك الملايين فقيم كانت تنفق إذن ؟ إن الجواب لا يحتاج إلى عناء كبير ، فإن إسراف اسماعيل هو الباعث الأكبر على مأساة القروض

إن الجانب السيئ من شخصية اسماعيل هو إسرافه وإنفاقه الأموال من غير حساب أو نظر في المواقف ، وهو بلا مراء مضرب الأمثال في هذا الصدد ، فقد كان متلافا للمال ، وظهر هذا العيب في حياته العامة ، وحياته الخاصة ، ظهر في بناء قصوره ، وتأثيثها ، وتجميلها ، كما ظهر في حياته الخاصة ، في حفلاته وأفراحه ، ومراقصه ، ورحلاته وسياراته ، وأهوائه وملذاته

### أمثلة من إسراف اسماعيل

بنى الخديو اسماعيل نحو ثلاثين قصراً من القصور الفخمة ، فلم هذا المدد ومالية البلاد لا تسمح به ؟ وكان دائم الرغبة في التغيير والتبديل ، وكان بمض القصور التي يبنها

(١) تقرير المتركيف عن مالية مصر سنة ١٨٧٦ المنشور ذيل لكتاب (مصر كما هي) للستر مالك كون ص ٣٩٥

(٢ و ٣) التقرير النهائي للجنة التحقيق العليا من ٢٠٦ من الكتاب الأصفر (مجموعة الوثائق الدبلوماسية الفرنسية) ١٨٧٨ — ٧٩

لا يكاد يتم بناؤها وتأنيثها حتى يمرض عنها ويهبط لأحد أبنائها أو حاشيته  
ذكر العلامة على باشا مبارك عن قصرى الجزيرة والجزيرة : « أنهما من أعظم المباني  
الفخيمة التي لم يبن مثلها ، وتحتاج لوصف ما اشتملت عليه من المحلات والزينة والزخرفة  
والفروشات ، وما فى بساطتهما من الأشجار والأزهار والياحين والأنهار والبرك والقناطر  
والجباليت الى مجلد كبير <sup>(١)</sup> ، وذكر عن أرض سراى الجزيرة أن مساحتها ستون فداناً ،  
وأن ما صرف عليها على كثرتة قليل بالنسبة لما صرف على سراى الجزيرة ، وكانت هذه  
السراى فى منشأها قصراً صغيراً وحماماً بناها سعيد باشا ، ثم اشتراها اسماعيل من ابنه  
طوسون مع ما يتبعهما من الأرض ومساحتها ثلاثون فداناً ، ثم هدم القصر وبناء من  
جديد ، وأضاف إليه أراضى أخرى ، وأحضر المهندسين والعمال من الأفرنج لبناء القصر  
وملحقاته ، وأنشأ بستانه العظيم وبستان الأورمان ، وبلغت مساحة الأرض التي شغلها  
سراى الجزيرة وسراى الجزيرة وحدائقهما ٤٦٥ فدان ( خمسة وستين وأربعمائة فدان )  
وذكر ( ص ٨٥ ) أن ما أنفق على إنشاء سراى الجزيرة بلغ ١٣٩٣٠٣٧٤ ج

وسراى عابدين	٥٦٥٠٥٧٠ جنيه
وسراى الجزيرة	» ٨٩٨٠٦٩١
وسراى الاسماعيليه ( الصغيرة )	» ٢٠١٠٢٨٦
وباقى القصور	» ٢٣٣١٠٦٧٩
من ذلك سراى الرمل	» ٤٧٢٠٣٩٩

وبالرغم مما وصلت إليه حالة الحكومة المالية من الارتباك وتوقفها عن الدفع فى  
سنة ١٨٧٦ ، فإن الخديو استمر فى تلك السنة يكمل سراى الجزيرة الفخمة التي لم تتم  
إلا قبيل خلعها <sup>(٢)</sup>

وتكلف تجميل هذه القصور وتأنيثها ما لا يحصى من الملايين ، فقد بلغت النقوش  
والرسوم فى قصور الجزيرة والجزيرة وعابدين مليونى جنيه ونيفا ، وبلغت تكاليف السقارة  
الواحدة ألف جنيه ، أما الطناقص والأرائك والأبسطة والتحف والظرف والأواني الفاخرة ،  
فلا يتصور العقل مبلغ ما تكلفته من ملايين الجنيهات  
ومن أسباب إسراف اسماعيل ميله إلى اللذات ، وهذه مسألة تعد مبدئياً من المسائل

(١) الخطط التوقفية ج ١ ص ٨٤

(٢) مصر وأوروبا . لقاخى المختلط فان بيلن Van Bemmelen ج ١ ص ١٥٥

الشخصية ، التي لا يصح التعرض لها ، ولكن إذا عدى أثرها إلى حياة الدولة العامة كانت من المسائل التي لا حرج من الخوض فيها ، وقد نمرض لهذه الناحية الكتاب والمؤرخون حتى الذين كانوا من أصدقاء اسماعيل ، ويلوح لنا أنها كانت من العيوب التي أخذت عليه وهوبعد أمير ، قبل أن يتولى العرش ، فقد ذكر للسيوفردينان دلبسب أنه رآه في عهد سميذ قبل أن تؤول إليه ولاية المهد ، وكان عمره وقتئذ خمسا وعشرين سنة ، وقال عنه إنه على جانب عظيم من الذكاء والحصافة والمجازية ، وأنه إذا لم ينهك في ملذاته بمقدار ما هو عليه الآن ( سنة ١٨٥٤ ) فإنه سيمرف قدر نفسه ويأتى منه النفع الكبير <sup>(١)</sup>

ومما يدعو إلى الأسف أن أمواله التي كانت تتدفق ذات الجين وذات الشمال لم يكن ينال الوطنيين منها إلا النزر اليسير ، بالنسبة لما ينال الأجانب الذين كانوا يحيطون به ويشملهم بثقته وورايته ، قال السيوجاربييل شارم في هذا الصدد :

« كان اسماعيل يمتزج المال من الخزانة العامة بكلتا يديه لا يرضى أهواءه الشخصية فحسب ، بل ليسدّ نهم الطامعين للتفنن حوله ، فكم من الفرنسيين والاطاليين والانجليز كانوا نساء في بلادهم ، ثم قالوا بعد أن هبطوا مصر الرخاء والنعيم لقد كان الخديو مستعدا على الدوام أن يهجم المراكز والتصور والنسج (البقاشيش) ، أو يهجم إليهم بالتوصيات على التوريذات ، وما كان أشد دهشة السياح إذ يرون في القاهرة أو الاسكندرية جماعة من الأوروبيين ليس لهم من الزايا إلا مظهر الرجل الأنيق ، يقومون بمهمة الموردين لنائب الملك (الخديو) ، ويربحون من هذه التجارة أرباحا باهظة ، لا يتصورها العقل ، فليس ثمة وسيلة لجمع الثروة الطائلة أسهل من الحصول على عطاء تأثيث إحدى السرايات الخديوية ، أو توريد بعض الصور أو التحف والطرف ، وكم من أناس جاءوا من أوروبا مثقلين بالديون ، غافكا دوا يستقرون في القاهرة ويأوون الى إحدى قاعات الانتظار في سراي عابدين ، حتى صاروا طفرة من أصحاب الملايين » <sup>(٢)</sup>

وقد فحصت لجنة التحقيق الأوروبية سنة ١٨٧٨ أسباب تراكم الديون والمعجز في ميزانية الحكومة ، فكشفت عن تصرفات مدهشة تدل على أقصى أنواع الإسراف والتبذير ، فمن ذلك أن إحدى الأميرات من بيت اسماعيل بلغ المطلوب منها تخياط فرنسي ١٥٠ ألف جنيه ، وأن مبالغ طائلة ضاعت في الأستاذة دون أن تصرف أبواب إنفاقها ، وأن الخديو كان يشترك مع اسماعيل باشا صديق في مضاربات البورصة ، وأن الحكومة أرادت

(١) ذكريات أوجين سنة ، للسيوفردينان دلبسب ج ٢ ص ٥٨

(٢) مجلة الطالين عدد ٥ أغسطس سنة ١٨٧٩ ص ٧٨١

يوما أن تؤدي بعض ما عليها من الدين لأحد البنوك المحلية ، فأعطته سندات من الدين الموحد قيمتها ٢٣٠ ألف جنيه بحساب السند ٣١٪ ج ، أو بمباراة أخرى لكي تسدد دينها قدره ٧٢ ألف جنيه حلت البلاد دينها مقداره ٢٣٠.٠٠٠ جنيه<sup>(١)</sup>

وكان الإشراف قاعدة اسماعيل التبعة ، حتى في أعمال العمران ، فقد اتفق مع شركة جرنفلك الانجليزية على إصلاح ميناء الاسكندرية في مقابل ٢.٥٠٠.٠٠٠ جنيه في حين أن أعمال الإصلاح لم تتكلف سوى ١.٤٤٠.٠٠٠ ر. جنيه كما اعترف بذلك اللورد كرومر<sup>(٢)</sup>

### التدخل الأجنبي في شؤون مصر المالية

لم يكن ممكناً أن يبقى استقلال البلاد سليماً مع بلوغ القروض الحد الذي شرحناه ، لأن هذه القروض هي أموال أجنبية ، دفعها ماليون ومربايون ينتمون إلى دول أوروية تطمح من قديم الزمن إلى التدخل في شؤون مصر ، وهذه الملايين من الجنبات المفترضة من شأنها أن تفقد البلاد استقلالها المالي ، كما يفقد الفرد استقلاله وكيانه الذاتي إذا ركبته الديون ، فيصبح أسير دائنيه ، والقروض التي استدانها الخديو صار لها من الفوائد ما يتطلع معظم ميزانية الحكومة ، وهذا وحده يهبط فكرة عن فدايتها ، فلا يجب أن تكون النتيجة فتح أبواب التدخل الأجنبي في شؤون مصر على مصراعيه ، وقد بدأ هذا التدخل مالياً ، ولكنه كان يطوى في ثناياه عوامل التدخل السياسي ، فكان تدخلا مزدوجاً

### بيع أسهم مصر في قناة السويس

( نوفمبر سنة ١٨٧٥ )

أخذ هذا التدخل شكلاً خطيراً لافتاً للأنظار سنة ١٨٧٥ ، حين اشترت إنجلترا أسهم

مصر في قناة السويس

تكلماًنا بإيجاز عن هذه الصفقة الخاسرة ( ج ١ ص ١٠١ ) ، والآل نود إليها في شيء من التفصيل ، إذ يجب علينا أن نتعرف أسرار السكوارث التي حلت بالبلاد ، ولا شك أن شراء الحكومة البريطانية أسهم مصر في القناة كان كارثة على مصر ، إذ كانت أول خطوة خطتها إنجلترا نحو الاحتلال

(١) مصر الحديثة Modern Egypt اللورد كرومر ج ١ ص ٥١ و ٥٢ (من الأصل الإنجليزي)

(٢) في كتابه مصر الحديثة ج ١ ص ٥١ (من الأصل الإنجليزي)

كانت الحكومة في سنة ١٨٧٥ على شفا الإفلاس ، فقد ركبها الديون ، وهرن اسماعيل  
موارد الدولة مورداً بعد آخر في سبيل القروض النلاحقة ، وقوائدها الباهظة ، وكان عليه أن  
يؤدى في ديسمبر من تلك السنة مبالغ جسيمة قيمة بونات ( سندات ) على الخزنة تستحق  
في هذا الموعد ، فإما الوفاء ، وإما إعلان الإفلاس ، وكان معين المال قد نصب بين يديه ،  
فبحث في خزان الحكومة عن مورد من الموارد المالية لم يُرهن بعد ، فرأى أن لمصر في أسهم  
تأسيس قناة السويس ١٧٦٠٢ ر ١٧٦٠٢ مهم لا تزال ملكاً خالياً من الرهن ، وهي توازي ٢٢ من  
رأس مال الشركة ، أى أنها تكاد تبلغ نصف رأس المال ، ففكر في أن يقترض بضمانها  
عدة ملايين من الجنيهات ، كي يؤدى قيمة المبالغ المستحقة ، أو أن يبيعها إذا تضرر الافتراض  
بدأت هذه الفكرة تساور اسماعيل في أوائل نوفمبر سنة ١٨٧٥ ، وكان يباريس في ذلك  
الحين أحد الدالين الفرنسيين واسمه ادوار درفيو Edouard Dervieu له اتصال بالحالة المالية  
في مصر ، ويعرف ارتباك الخديو واضطراره إلى المال ، فأرسل إلى أخ له في الاسكندرية  
يدعى المسيو أندريه درفيو André Dervieu وهو أيضاً من رجال المال ، يطلب إليه أن  
يمرض على الخديو بيع أسهم مصر في القناة ، وأنه مستعد إذا قبل الخديو البيع أن يجد  
المشتري لها في باريس ، فذهب أندريه درفيو إلى القاهرة ، وهناك تلقى تلغرافاً من أخيه  
بتاريخ ١١ نوفمبر سنة ١٨٧٥ يبيث على الأمل في نجاح الصفقة ، فقابل على أثره اسماعيل  
باشا صديق « المقتش » ، وزير المالية في ذلك العهد ، وصاحب الخطوة الكبرى عند  
الخديو ، وعرض عليه الفكرة ، فلقبت منه قبولاً ، إذ كان المقتش يبني تدير المال اللازم  
بأية وسيلة ، ولو بتضحية تلك الأخيرة العظيمة ، لأداء المبالغ المستحقة في ديسمبر ، وبادر  
إلى تقديم الرسول الفرنسي إلى الخديو ، فقص عليه نبأ مهمته ، فارتاح الخديو إلى الفكرة ،  
وقبل البيع مقابل ٩٢ مليون فرنك<sup>(١)</sup>

وكانت الحكومة مدينة لشركة القناة في عدة ملايين من الفرنكات تمهدت بأدائها  
نفاذاً للاتفاقات المبرمة بينهما من قبل ، ووفاء لهذه المبالغ كانت الحكومة قد نزلت للشركة  
عما يخص أسهمها من الربح لمدة خمس وعشرين سنة تنتهي في سنة ١٨٩٤ ، وذلك خصماً  
عما عليها للشركة ، وكان مفهوماً بالطبع أن من يشتري هذه الأسهم يسرى عليه هذا الاتفاق ،  
فلا يأخذ ربحاً عنها حتى سنة ١٨٩٤ ، فكان مما عرضه المسيو أندريه درفيو أن يدفع

(١) انظر بحث المسيو شارل لساچ Charles Lesage في ( شراء أسهم قناة السويس ) المنشور في  
مجلة باريس Revue de Paris بالعدد ٢٦ من السنة الثانية عشرة ( ١٥ نوفمبر سنة ١٩٠٥ ) ص ٢٢٥

الخديو للمشتريين فائدة سنوية مقدارها ١٢٪ عن مبلغ الثمن ، يعوض عليهم الحرمان من الربح من سنة ١٨٧٥ إلى سنة ١٨٩٤ ، فرضى الخديو أن تكون الفائدة ٨٪ بضمانة اراد جبرك بورسعيد ، وترك للمسيو درفيو خيار القبول لثاية ١٦ نوفمبر ، فأبرق درفيو إلى أخيه بباريس بنتيجة المفاوضة الأولى ، فبادر هذا إلى السعي الحثيث لدى جماعة من المالين الفرنسيين لإعداد الثمن ، وإتمام الصفقة قبل فوات الفرصة ، ولعدم اتفاق المالين الفرنسيين طلب درفيو مد أجل الخيار ، فده الخديو ثلاثة أيام أخرى ، تنتهى في ١٩ نوفمبر سنة ١٨٧٥

تحت المفاوضة الأولى بين درفيو والخديو في طي الخفاء ، دون أن يعلم بها أحد من رجال المال والسياسة في القاهرة ، وخفى نبؤها على قنصل إنجلترا العام في مصر ، الماجور جنرال ستانتون Stanton ، ولكن عين السياسة الإنجليزية في لندن وباريس ، كانت ساهرة ، ترقب كل كبرة من الأمور وصغيرها ، فبلغها نبأ الساعي التى ينفذها أدوار درفيو في باريس ليجمع الثمن المطلوب ، فأبرق اللورد دربي Derby وزير خارجية إنجلترا إلى الماجور جنرال ستانتون الرسالة التلغرافية الآتية :

« علمت حكومة جلالة الملكة أن نقابة من المالين الفرنسيين عرضت على الخديو شراء أسهمه في قناة السويس ، وأن الصوبات المالية التى تكتنف سموه تجعل قبوله في حيز الإنسان ، فالرجو أن تتحققوا من صحة هذا النبأ — دربي »

وصلت هذه الرسالة إلى القاهرة صباحة يوم الثلاثاء ١٦ نوفمبر ، فبادر القنصل البريطانى إلى مقابلة نوبار باشا ، وكان وقتئذ وزرا للخارجية ، وسأله عن الحقيقة ، فأخبره بالواقع من الأسر ، فأبدى القنصل دهشته من أن الحكومة المصرية لم تكاشف حكومة إنجلترا بنبأ هذه الصفقة ، وقال إن الخديو يجب أن يعتذر أن تنازله عن أسهم مصر في قناة السويس لا يمكن أن تقبله إنجلترا بسدم الاكتر ، وأنه إذا كان الخديو راعيا حقا في بيع هذه الأسهم ، فمن المحقق أن إنجلترا ستعرض عليه أعلى ثمن ، فأجاب نوبار باشا أن الحكومة المصرية في حاجة ملحة إلى مبلغ يتراوح بين ١٠٠ و ٧٥ مليون فرنك ( أربعة ملايين من الجنيهات ) ، ولكن ليس ثمة ما يضطرها إلى بيع هذه الأسهم للحصول على هذا المبلغ ، ويكفى أن تقرضها البنوك قيمته بضمانة الأسهم المذكورة ، فطلب الجنرال ستانتون من نوبار باشا ومن اسماعيل باشا صديق وقف المفاوضة مع البيوت المالية الفرنسية ، إلى أن يتلقى رأى وزارة الخارجية الإنجليزية في مسألة القرض بضمانة الأسهم ، فوعده نوبار بوقف المفاوضة لمدة ثمان وأربعين ساعة ، تنتهى يوم الخميس ١٨ نوفمبر ، وقابل القنصل الخديو في اليوم

نفسه ، وأفضى إليه بمحدثه مع نوبار ، فلم يخرج جواب الخديو عن جواب وزيره ، غير أنه طلب إلى القنصل شروط الحكومة الإنجليزية ، ولما لم يكن لدى القنصل تعليمات من حكومته في هذا الشأن ، استعمل الخديو إلى أن ينتهي الموعد الذى حدده نوبار باشا

وفي اليوم التالى ( الأربعاء ١٧ نوفمبر ) قابل القنصل البريطانى نوبار ثانية ، فلم منه شدة اضطراب الحكومة إلى الخطة واليمين أومأة المليون من الفرنكات ، لتدفع السندات التى تستحق في ديسمبر ، ورأى منه ميلا إلى إثبات بيع الأسهم على رهنها ، وذلك أنه لم يكن ثمة أمل في أن تؤدى الحكومة ما تقترضه ، وأن الأسهم في حالة الرهن مآلها حتما إلى الضياع ، فأبرق القنصل نيا هذا التحول في رأى إلى حكومته

وفي الساعة الثامنة من مساء ١٨ نوفمبر وصلت القنصل الرسالة البرقية حاملة جواب الحكومة الإنجليزية ، وفيها يطلب اللورد دربي « إبلاغ الخديو قبول حكومته شراء الـ ١٧٧٠٦٤٢ سهم بشروط مدقولة » ، فذهب القنصل من فوره إلى الخديو ، وأبلغه اللبا ، فشكر الخديو الحكومة الإنجليزية على ما عرضته ، ولكنه اعتذر عن القبول ، قائلا إنه يبنى تحويل الديون السائرة إلى دين ثابت ، وأنه في حاجة إلى تقديم هذه الأسهم ضمانا لهذا التحويل ، على أنه إذا عدل عن رأيه وآثر البيع فإنه يفضل الحكومة الإنجليزية على سواها

هنا ما صرح به الخديو القنصل البريطانى مساء ١٨ نوفمبر ، على أنه في بضعة الأيام التالية لهذا الحديث ، رجعت عنده كفة البيع على الرهن ، فأبرق القنصل البريطانى إلى حكومته يوم ٢٣ نوفمبر ينبئها بأن الخديو رضى بأن يبيع الـ ١٧٧٠٦٤٢ سهم مقابل مائة مليون فرنك ( أربعة ملايين جنيه ) ، فجاهد الرد في اليوم ذاته بطريق البرق بأن الحكومة الإنجليزية قبلت الثمن المطلوب ، وأن بنك روتشيلد بلندن تعهد بأدائه للخديو فوراً

وصل هذا الرد ليلا ، وتلقاه القنصل في صبيحة اليوم التالى ( ٢٤ نوفمبر ) ، فذهب مبكراً إلى سراى الخديو ، حيث قابل نوبار باشا وسماعيل باشا صديق ومهردار الخديو ، وأنابهم بفحوى الرسالة ، فاسعد الاتفاق على البيع والشراء ، وفي يوم ٢٥ نوفمبر تحرر عقد البيع ، ووقع عليه كل من اسماعيل باشا صديق نائباً عن الحكومة المصرية ، والجنرال ستانتون نائباً عن الحكومة الإنجليزية<sup>(١)</sup>

---

(١) لعرض العقد في كتاب ( قناة السويس ) للسيو فوازان بك Volsin Bey ج ٢ ص ٢٨٨



وتبين قبل إتمام القصد أن الأسهم لم تكن ١٧٧٦٤٢ سهم كما كان مفهوماً بل هي ١٧٦٩٠٢ ، أى أنها تنقص ١٠٤٠ سهم ( أربعين وألف سهم ) ، فسوى حساب الثمن بعد استبعاد الأسهم الناقصة ، فصار صافي الثمن ٣٩٧٦٥٨٢ وجنيتها انجليزية ، بعد أن كان أربعة ملايين ، واتفق الطرفان على أن يدفع من الثمن ٢٥ مليون فرنك في أول ديسمبر ، والباقي خلال شهر ديسمبر ويناير القى يليه ، في الواعيد التي تحددها الحكومة المصرية ، باتفاقها مع بيت روتشلد بلندن ، والتزمت الحكومة المصرية بأن تدفع للحكومة الانجليزية كل سنة ابتداء من عام ١٨٧٥ حتى سنة ١٨٩٤ فوائد ٥ ٪ عن قيمة الثمن ، أى ٢٩ و ١٩٨ ج سنوياً ، مقابل حرمان الحكومة الانجليزية من أرباح الأسهم طوال هذه المدة ، وعلى ذلك تمت الصفقة ولما تمض عشرة أيام على علم الحكومة الانجليزية برغبة الخديوي في البيع ، ففي هذه المدة الوجيزة فحصت الوزارة البريطانية أمر الصفقة واجتمعت رؤسها فيها ورسمت خطتها وأعدت المال اللازم للإتمام ، وفازت بها ، على حين كانت المفاوضة بشأنها دائرة بين الخديوي والدوائر الفرنسية واستمجتبت الحكومة الانجليزية تنفيذ المقدم ، فاشتطت فيه أن لا يدفع الثمن إلا بعد تسليم الأسهم ، ولذلك إدار اسماعيل باشا صديق في صبيحة ٢٦ نوفمبر ، أى غداة توقيع العقد بتسليم القنصلية البريطانية جميع الأسهم ، مودعة في سبعة صناديق كبيرة ، وانتهت عملية التسليم في ذلك اليوم ، بأن بصمت الأسهم باختمام كل من اسماعيل صديق ، والقنصلية البريطانية ومحكمة القنصلية ، واعتمدت الحكومة البريطانية بأمر نقلها إلى إنجلترا ، فأصدرت واردة البحرية أسرها في أراثل ديسمبر إلى الباخرة ملابار Malabar القادمة من الهند أن ترجع على الاسكندرية في منتصف هذا الشهر ، وإذ علم الجنرال ستانتون باجتياز الباخرة قناة السويس استقل من القاهرة قطاراً خاصاً ، سار به إلى الاسكندرية وحمل معه الأسهم محفظة بناية تامة في أربعة صناديق مصفحة بالزنك ، ولما رست الباخرة في ميناء الاسكندرية نقلوا إليها الصناديق ، ثم أقفلت رأساً إلى بورتسموث ، فبلغتها يوم ٣١ ديسمبر ، وفي أول يناير سنة ١٨٧٦ جاء موظف من الخزانة البريطانية وتسلم الصناديق من قومندان الباخرة ، وأودعت الأسهم في اليوم نفسه بنك إنجلترا

كانت هذه الصفقة فوزاً عظيماً للسياسة الانجليزية ، ويرجع هذا الفوز إلى التلکؤ الذي يدا من المالىين الفرنسيين في الشراء ، فقد اختلفوا في أن تكون الصفقة شراء أو قرضاً ، وكان لابد من تضامن عدة مالىين لتقديم مبلغ المائة المليون من الفرنكات ، فكان اختلافهم عقبة عطلت المفاوضات التي تولاهها السيو دوفيو ، وبلغ السيو فردينان دلسبس نبأ هذا

التلكؤ ، فطلب إلى وزير الخارجية الفرنسية ، الدوق دي كاز Decazes ، أن يبذل نفوذه لإتمام الصفقة ، وفي خلال المفاوضات انشغل الاتفاق بين درفيو والحدوي على أن يقتصر هذا من نقابة المالين الفرنسيين ٨٥ مليون فرنك بضمانة الأسهم بحيث تصبح ملكا للنقابة إذا لم يرد لها في ثلاثة أشهر ، وهذا معناه البيع المستر وراء الرهن ، وتحجر بذلك العقد الابتدائي ، ولم يكن بائناً لنفاذه إلا قبول المالين الفرنسيين ، وكان في مقدور الدوق دي كاز أن يتدخل في الأمر ويتمجل القبول قبل أن تقوز إنجلترا بالشراء ولكن العوامل السياسية تبطت عزيمته ، ذلك أنه خشي إذا آلت الأسهم إلى فرنسا بأية طريقة ما ، سواء بالبيع أو بالرهن ، أن تؤدي إلى تكدير علاقات الود بين الدولتين ، وكان فرنسا وقتئذ في حاجة إلى صداقة إنجلترا بعد أن خرجت مهزومة من الحرب المسيية وصارت هدفا لحرب جديدة تشنها عليها ألمانيا ، وكانت هذه الدولة لا تقفأ تهديدها وتنوعدها بالحرب ، وتنفى الفارة عليها حتى تحول دون استعادة مركزها وتجديد قوتها ، من أجل ذلك أحجمت وزارة الخارجية الفرنسية عن إبرام الصفقة لحساب المالين الفرنسيين ، وراى إلى إحجامها أنها في خلال المفاوضات استطلمت رأى وزارة خارجية إنجلترا فيما يكون لإبرامها من الأثر في العلاقات الودية بين الدولتين ، فجاءها الجواب بما يدل على معارضة إنجلترا في أبلولة الأسهم المصرية إلى أيدي المالين الفرنسيين ، فنبط هذا الجواب عزيمة الدوق دي كاز ، وجملة يرى أن لا يتم التماقد عليها ، وانتهزت إنجلترا هذه الفرصة لتبادر إلى الشراء ، وكان لمهارة دسراييلي (لورد ديكسفيلد) رئيس الوزارة الانجليزية ، وعظيم كفاءته ، وصلته بالبارون روتشلد ، فضل كبير في إبرام العقد ، فإنه لم يكذب يتصل بملحه سعى المالين الفرنسيين في شراء الأسهم حتى بادر إلى الاتفاق مع البارون روتشلد ، وكانت تربطهما صداقة قديمة ، فضلا عن اتفاقهما في الدين لأن كليهما إسرائيل ، على أن يقدم لحساب الحكومة الانجليزية ثمن الأسهم ، فقبل البارون عن طيب خاطر تقديم المال اللازم فوراً ، في الوقت الذي كان المليون الفرنسيون مختلفين في أن تكون الصفقة شراء أو ارتهااء ، وقد لجأ دسراييلي إلى روتشلد لأن العرصة عرضت في غيبة مجلس العموم ، ولم يكن في مقدور الحكومة فتح اعتداد بمبلغ الثمن دون موافقة المجلس ، وكان الوقت لا يسمح بالتأجيل أو انتظار عقد البرلمان ، فتنلب دسراييلي على هذه الصعوبة بالاتفاق مع البارون روتشلد على أن يدفع هذا المبلغ عن الحكومة الانجليزية مقابل سمسة ٢٣ ٪ من الثمن علاوة على قائدة ٥ ٪ سنويا تحسب له من يوم أدائه المبلغ إلى الحكومة المصرية إلى أن يتسلمه من الحكومة الانجليزية

أذاعت الصحف نبأ هذه الصفقة غداة إبرام عقدها ، فكان لها دوى كبير في الدوائر السياسية الدولية ، فقبولت في فرنسا بالألم والاستياء ، واعتبرت هزيمة للسياسة الفرنسية ، وقابلتها ألمانيا بالمرور لأنها رأت فيها سببا لفتور العلاقات الودية بين فرنسا وإنجلترا ، واستاءت روسيا منها ، إذ رأت فيها خطوة جريئة من السياسة الانجليزية لتحقيق أطماعها في المسألة المصرية

ولما اجتمع البرلمان الانجليزي في فبراير سنة ١٨٧٦ ألتمت خطبة المرش إلى شراء الأسهم ، فقبول العمل من المجلس بالابتهاج والاستحسان العام ، ووافق البرلمان على الاعتماد المطلوب وعلى عقد الاتفاق

أضاع اسماعيل بهذه الصفقة الخاسرة رأس مال عظيم القيمة في شركة القناة ، وجعل استقلال مصر هدفا للخطر ، دون أن تنال فائدة من الثمن ، إذ ماذا تنفع أربعة ملايين في إنقاذ الخزائن من الماوية التي انحدرت فيها ؟ أضف إلى ذلك أن مصر خسرت خسارة مالية هائلة في بيع أسهمها ، فقد اشترتها إنجلترا بثمن بخس أربعة ملايين من الجنيهات ، على حين أن ثمنها بلغ ٣٢ مليون جنيه سنة ١٩٠٥ ؛ ثم ساعد إلى ٧٢ مليون جنيه سنة ١٩٢٩ ؛ هذا فضلا عما فقدته مصر من أرباح هذه الأسهم كما يبيناه في موضعه ( ج ١ ص ١٠٢ )

وإن المرء ليدعش كيف تصل الحالة بالخليوي اسماعيل إلى حد التفریط في هذه الأخيرة القومية الكبيرة ، وأين ذهبت تلك الملايين التي جباها من الضرائب أو حصل عليها من القروض طوال هذه السنين ؟ وهل يتفق هذا التصرف مع قوله حين ولي الحكم : « إنى أريد أن تكون القناة ملكا لمصر لأن تكون مصر ملكا للقناة » ؟

لا شك أن تلك الأسهم كانت رمزا حيا ومظهرا قويا للملكية مصر للقناة ، فتفريطه فيها قضى على أمل مصر في أن تكون القناة على عهد ملكا لمصر

وقد كان لهذا العمل عواقب سياسية تقوق العواقب المالية ضررا ، فإن إنجلترا إنما قصدت بهذه الصفقة أن تجمل لنفسها الكلمة العليا في شؤون القناة ، ومن ثم تمهد لنفسها سبيل التدخل في شؤون مصر ، بواسطة امتلاك القناة ، وقد صار لها فملا صوت مسموع في التحدث عن القناة ومصيرها ، ومعيير الأرض التي تحتازها ، ولم يفت كتاب أوروبا وساستها أن يلحوا الخطر السائل في هذه الصفقة ، غداة عقدها ، فقد كتب المسيو شارل مازاد Mazade في « مجلة المالين » الفرنسية بالدمد المؤرخ أول ديسمبر سنة ١٨٧٥ يقول : « إن هذا العمل سياسى محض ، وهنا وجه الخطر فيه ، فإذا لم يكن في ذاته احتلالا

لمصر ، فانه الخطوة الأولى لهذا الاحتلال ، والآن وقد أصبح لـانجلترا عميل يحتاج إلى أن تعطيه مائة مليون فرنك لتسوية ديونه ، فهي لن تتركه وشأه ، بل ترافق مالهته ، وتقرضه وتبذل له المال من جديد ، وستطلب منه طبعا ضمانات وتأمينات أخرى ، وهكذا بعد أن كانت انجلترا تمارض في إنشاء القناة تحولت سياستها إلى العمل لامتلاكها «<sup>(١)</sup>»

كتب هذا الكلام سنة ١٨٧٥ ، وقد حققت الأيام مع الأسف هذه النبوءة ، فان انجلترا أخذت تحقق أطماعها في التدخل في شؤون مصر ، حتى احتلت البلاد سنة ١٨٨٢ ، أي قبل أن تنقضي سبع سنوات على حيازة أسهمها في القناة ، فالموال المالية للاحتلال الانجليزي ترجع إذن إلى قروض اسماعيل ، ومنها الأربعة الملايين من الجنيهات التي اشترت بها انجلترا أسهم مصر في القناة ، فلا جرم أن كانت هذه الصفقة كارثة على البلاد

### بشة « كيف » CAVE الإنجليزية

لفحص مالية مصر — ديسمبر سنة ١٨٧٥

لما ساءت حالة الخزانة ، ورأى اسماعيل أن البيوت المالية الأوروبية قد ترعزت ثقبتها في كفاءة الحكومة المصرية ومقدرتها على الوفاء ، أراد أن يقدم لها برهانا على أن مصر مازالت رغم الديون الباهظة قادرة على السداد ، فابتكر وسيلة ظن أنها تصل به إلى هذه الغاية ، وذلك أنه عرض على انجلترا إيفاد موظف مالي كف يدرس حالة الحكومة المالية ، ويماون وزير المالية المصرية على إصلاح الخلل الذي يعترف به في هذه الوزارة

وكان تقدر اسماعيل أن هذه البشة تحت تأثير إرشاده ونفوذه ، وما يحيطها به من الحفاوة والإكرام ، وما يلوح به أمامها من مظاهر البذخ والإسراف ، لا تلبث أن تقدم تقريرا بأن حالة الخزانة المصرية حسنة تسمح بالثقة بها ، فيرتكن على هذا التقرير ، لكي يفتح البيوت المالية الأوروبية بإقراضه من جديد ، فالغاية كما ترى لم تكن متفقة مع مصلحة البلاد ، لأنه على فرض أن هذه البشة تنساق إلى إرشاداته ، فإن اقراضه من جديد لم يكن علاجا ناجما لحالة البلاد المالية ، بل هو مضاعفة للداء الذي أصابها من القروض

وقد اتجه اسماعيل صوب انجلترا في طلب هذه البشة ، لأن فرنسا كانت قد خرجت مضمضمة من الحرب السبينية ، ومع أنها كانت قبلة أنظاره من قبل ، فان هزيمتها في تلك

الحرب جعلته يدير شراعه نحو إنجلترا ، فطلب إليها إيفاد تلك البعثة  
لبت الحكومة الانجليزية نداء اسماعيل ، لأنها وجدت في طلبه فرصة جديدة للتدخل في  
شؤون مصر ، وأوفدت اليه بعثة مؤلفة من أربعة من موظفيها برئاسة المستر «استفن كيف»  
أحد الدالين المدودين من الانجليز ، ومن هنا جاءت تسميتها « بعثة كيف »  
كانت هذه البعثة وما خولها اسماعيل من حق معاونة وزير المالية على إصلاح الخلال الذي  
أصاب وزارته ، مظهراً من مظاهر التدخل الأجنبي في شؤون مصر الداخلية ، وقد وقع  
هذا التدخل بعد أن أبرم اسماعيل بيع الأسهم المصرية في القناة ، فكانتا ضربتين قاصمتين ،  
أصابتا مصر في استقلالها المالي وكيانها القوي

جاءت البعثة إلى مصر في ديسمبر سنة ١٨٧٥ ، وفحصت حالة المالية المصرية ، ووضعت  
تقريرها ، ولم يجي كايوم اسماعيل ، فإنها عيّنت أولاً بمصالح الدائنين الإنجليز خاصة ،  
والأوربيين عامة ، فقدمت تقريراً أشارت فيه إلى أن سوء الحالة المالية يرجع معظمه إلى  
فداحة الشروط التي عقدت بها القروض التوالية ، وإلى الإسراف في إنفاق مبالغ حسيمة  
في وجوه معدومة النفع ، وفي حملات حرية قليلة الجدوى ، أو التهمتها أطماع الآفاقيين  
السياسيين والماليين ، وأشارت باستعمال محصلات المقابلة لإيفاء الديون القصيرة الأجل  
( التي اقترضت في سنوات ١٨٦٤ و ١٨٦٥ و ١٨٦٧ ) وبتحويل جميع الديون الأخرى  
إلى دين موحد قدره ٧٥٠٠٠٠٠٠ جنيه يسدد في مدة خمسين سنة بفائدة ٧٪<sup>(١)</sup>

وأشارت اللجنة في تقريرها إلى سوء حالة المالية المصرية ، واقترحت كشرط ضروري  
لإصلاحها أن تخضع للشورة الأوروبية ، بأن تنشئ الحكومة مصلحة للرقابة على ماليها  
برئاسة شخص ذي ثقة أشارت تليحاً بأن يكون إنجليزياً ، واشترطت أن يحترم الحديود  
قرارات هذه المصلحة ولا يمدد قرضاً إلا بموافقتها

وهذا الاقتراح يدل على أن إنجلترا لم توفد بعثة ( كيف ) للسبب الذي يطلبه اسماعيل ،  
بل جعلت لها مهمة سياسية وهي تمهيد السيل للتعديل الإنجليزي

التنافس في النفوذ بين إنجلترا وفرنسا

لما جاءت بعثة ( كيف ) إلى مصر ، لحظت فرنسا من إيفاد الحكومة الانجليزية إيهاها  
أنها تريد الاستئثار بالنفوذ لدى اسماعيل ، ولم تكن إنجلترا ترى إلى النفوذ المالى فقط ، بل

(١) تقرير لجنة « كيف » للنفوذ ذيل لكتاب ( مصر كما هي ) للمستر ماك كون ص ٤٠٠

كانت تقعد إلى ما هو أبعد من ذلك ، وهو التدخل السياسي ، فحشط التنافس بين النفوذ الإنجليزي والنفوذ الفرنسي ، ووصل هذا التنافس إلى حاشية اسماعيل وبلاطه ، ففريق كان يتقاد إلى النفوذ الإنجليزي ، وفريق آخر كان يميل إلى النفوذ الفرنسي ، وهذا يدلك على مبلغ الضعف السياسي الذي تتلذذ في كيان الحكومة بسبب الارتباك المالي ، ولا غرو قالال هو عصب النفوذ السياسي

وقد اعتزمت الحكومة الفرنسية أن تمارض مسمى الحكومة الإنجليزية بمسمى مثله ، فأودنت هي أيضاً أحد موظفيها ، وهو السيوفيليه Villet ليمان اسماعيل على تنظيم ماليته ، وكانت ترى بذلك إلى أن لا تنفرد الحكومة الإنجليزية بالتدخل في شؤون مصر ، فقدم مشروعا أبدى اسماعيل ميله إلى الأخذ به ، فاستاءت الحكومة الإنجليزية من رجحان كفة النفوذ الفرنسي ، وعارضت عمل اسماعيل بضربة آلمته ، ذلك أنها كانت على اتفاق معه أن لا تدفع تقرير لجنة ( كيف ) ، حتى لا ينوء مركزه المالي ، فلما رأته منه ميلا إلى اتباع الشورة الفرنسية لوثت بأنها ستفشر التقرير ، فلما احتج اسماعيل على إذاعته ، أوعزت إلى أحد نواب البرلمان البريطاني أن يسأل متى ينشر التقرير ؟ فكان جواب دسراثيل رئيس الوزارة أنه لا يمارض في نشره وأن الخديو هو الذي يمانع في ذلك ، فكان هذا الجواب أشد وطأة من نشر التقرير ، لأنه ترك الأذهان تمتدح سوء حالة المالية المصرية ، وأدى ذلك إلى نزول أسعار السندات المصرية نزولا هائلا

### التوقف عن الدفع

ابريل سنة ١٨٧٦

سارت الضائقة المالية في طريقها ، وأعوز الخزانة المصرية المال اللازم لأداء أقساط الديون ، وأخيراً عجزت عن الوفاء ، فأصدر الخديو مرسوما في ٦ ابريل سنة ١٨٧٦ بتأجيل دفع السندات والأقساط المستحقة على الحكومة في ابريل ومايو ثلاثة أشهر ، ولم يكن تحديد هذه الثلاثة الأشهر إلا لمحافظة على الظواهر ، وكان الفرض هو التأجيل إلى ما شاء الله ، وأعلن هذا المرسوم في بورصة الاسكندرية يوم ٨ ابريل ، فكان هذا إيذانا بالتوقف عن الدفع ، أو ببساطة أخرى بالإفلاس ، ولما ذاع هذا المرسوم سرى السخط والدمر إلى الأسواق المالية الأوروبية ، واستهدف اسماعيل لمطاعن المايين والمرايين الأجانب ، وانقلبوا

يتهددون ويترعدون ، بعد أن كانوا حتى الأمس يداهنون ويتملقون ، وأخذوا يتحدثون  
بوجوب خلق الخديو

## إنشاء صندوق الدين

( ٢ مايو سنة ١٨٧٦ )

بذرة الوصاية الأجنبية على مصر

شعر الخديو بارتباك الحالة المالية ، وما تنطوى عليه من الأخطار ، وما يجبر إليه سخط  
المالين الأوروبيين من المواعيد ، فأراد استرضاء اللبائين بوضع نظام يكفل لهم استيفاء  
ديونهم ، فطلب إلى وكلاء اللبائين بمصر وضع النظام الذي يرضونه ، فقدم وكلاء المالين  
الفرنسيين مشروعاً بإنشاء صندوق الدين وتوحيد الديون ، أما المالئون الإنجليز فإنهم لم  
يشتركو في هذه المفاوضات ، انتظاركاً للخطة التي ترسمها حكومتهم

استجاب اسماعيل لمطالب وكلاء اللبائين الفرنسيين ، وأصدر مرسوماً في ٢ مايو سنة  
١٨٧٦<sup>(١)</sup> بإنشاء صندوق الدين ، ومهمته ، أن يكون خزانة فرعية للخزانة العامة تتولى تسلم  
البالغ المخصصة للدين من المصالح المحلية ، وخصص له إيرادات مديريات الغربية ، والذوقية ،  
والبحيرة ، وأسيوط ، وعوايد الدخولية في القاهرة والاسكندرية وإيراد جمارك الإسكندرية  
والسويس وبورسعيد ورشيد ودمياط والمريش ، وإيراد السكك الحديدية ، ورسوم الدخان ،  
وإيراد المصالح ( ضريبة الملح ) ، ومصايد الطرية ( دقهلية ) ، ورسوم السكك الحديدية ، وعوائد  
اللاحة في النيل ، وإيراد كوبري قصر النيل ، وإيراد أطيان الدائرة السنية ، أى أنه خصص  
لسداد الديون معظم موارد الخزانة المصرية

كان صندوق الدين أول هيئة رسمية أوروبية أنشئت لفرض التدخل الأجنبي في شؤون  
مصر ، والسيطرة الأوروبية عليها ، وغلّ سلطة الحكومة المصرية في شؤونها المالية  
والإدارية ، وهو أداة اعتداء على استقلال مصر المالي والسياسي ، لأنه بمثابة حكومة أجنبية ،  
داخل الحكومة ، لها سلطة واختصاصات واسعة المدى ، فقد نص الرسوم الصادر بإنشائه  
على أنه يختص بتسليم النقود المخصصة لوفاء الديون العمومية ، ويتولى إدارته مندوبون أجانب ،

(١) نص للرسوم منفرد في القاموس العام للإدارة والفضاء لتبليغ جلال ، جزء ٢ ص ١٤٤

( طبعة سنة ١٩٠٠ )

تندبهم الدول الدائنة ، ويسمى الخديو وفقا لهذا الانتداب ؛ وقضت المادة الثانية بأن الموظفين النواط بهم تحصيل الإيرادات المتقدم ذكرها عليهم أن يوردوا ما يحصلونه إلى صندوق الدين لا إلى وزارة المالية ، ونصت المادة الثامنة على أن الحكومة ممنوعة من تعديل الضرائب التي خصصت لإرادتها لصندوق الدين تمديلا يقضى إلى إقراض الوارد منها ، إلا بموافقة أغلبية أعضاء الصندوق ، وأن لا تعقد الحكومة أى قرض جديد ولا تصدر إقادات مالية على الخزنة إلا لأسباب تقضى بها حاجة البلاد ، وبعد موافقة صندوق الدين ، على أنه قد حُفظ للحكومة الحق في أن تقتض بالحساب الجارى مبلغا لا يزيد عن خمسين مليون فرنك ، للقيام بخدمة الخزنة ، ونص المرسوم على أن المحاكم المختلطة تختص بنظر كل الدعاوى التي يرى صندوق الدين إقامتها على الحكومة خدمة لمصالح أصحاب الديون ولا نزاع في أنه ، من جهة الحق والقانون ، لم يكن للدائنين الأجانب أن يطلبوا إنشاء هيئة مالية رسمية داخل الحكومة بهذه السلطة ، وبذلك الاختصاصات ، ولكن فكرة الطمع والاستعمار ، وغلبة القوى على الضيف ، هي التي أملت مشروع صندوق الدين لاستغلال موارد البلاد ، وفرض الوصاية الأوروبية على مآليتها

### مشروع توحيد الديون

مرسوم ٧ مايو سنة ١٨٧٦

وفي ٧ مايو سنة ١٨٧٦ ، أصدر الخديو مرسوما ثانيا<sup>(١)</sup> بتحويل ديون الحكومة ودين الدائرة الحنية والديون السائرة إلى دين واحد ، سمي ( الدين الموحد ) قدره ٩١٠٠٠٠٠٠ جنيه انجلىزى ، بفائدة سبعة في المائة ، يسد في ٦٥ سنة ، والنرض من هذا المرسوم توحيد الديون وتأمين المائتين على استيفاء ديونهم ، وقد ميز المرسوم بين مختلف الديون فيما يتعلق بالفائدة وطريقة الوفاء ، فقضى بأن قروض سنوات ١٨٦٢ و ١٨٦٨ و ١٨٧٠ و ١٨٧٣ ، أى القروض الطويلة الأجل ، تبقى قيمتها كما كانت ، فتستبدل بسندات سندات جديدة من الدين العموى بحساب المائة مائة ، وأن أصحاب قروض سنوات ١٨٦٤ و ١٨٦٥ و ١٨٦٧ ( وهي القروض القصيرة الأجل ) يعطون سندات جديدة تحسب لهم بواقع مائة لكل خمسة وتسمين من قيمتها الاسمية ، وذلك مقابل إطالة أجل سدادها ، أما سندات الدين السائر فتستبدل بها سندات جديدة مع إضافة ٢٥ ٪ إلى قيمتها ، أى بواقع مائة لكل

(١) نصه في قاموس جلد ج ٢ ص ١٣٣ (طبعة سنة ١٩٠٠)



ثمانين جنيها من قيمتها الاسمية ، وذلك مقابل إطالة أجل السداد  
وخصص لسداد الدين الموحد وقوائمه الموارد المبينة في مرسوم صندوق الدين ، وقد  
مجموع الإيرادات الحاصلة من الموارد المذكورة بمبلغ ٢٥٦٠٤٧٥ر٦٩ من الجنيهاً الإنجليزية  
مستوى ، بما في ذلك المبلغ المقرر على المائدة السنية ومقداره ٤١١ر٦٨٤ ج ، وتقرر أيضا  
وقف جباية القابلة

### إنشاء مجلس أعلى للمالية

ولكى يطمئن الدائنون على حسن إدارة وزارة المالية ، أصدر الخديو في ١١ مايو  
سنة ١٨٧٦ مرسوما ثالثا<sup>(١)</sup> بإنشاء مجلس أعلى للمالية ، مؤلف من عشرة أعضاء ، خمسة  
منهم أجنب ، وخمسة وطنيون ، ومن رئيس يمينه الخديو ، ويتألف هذا المجلس من ثلاثة  
أقسام ، القسم الأول يختص بمراقبة خزان الحكومة ، والثاني بمراقبة الإيرادات والمصروفات  
( وهي غير المراقبة الثنائية التي سيرد الكلام عنها ) ، والثالث بتحقيق الحسابات ، ويهdy  
المجلس رأيه في ميزانية الحكومة السنوية التي يضعها وزير المالية قبل نهاية كل سنة بثلاثة  
أشهر ، وعين السينيور شالوي Scialoja أحد أعضاء مجلس الشيوخ الإيطالي رئيسا لهذا المجلس

### المراقبة الثنائية

١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦

إن إنشاء صندوق الدين ، وإنشاء مجلس أعلى مختلط للمالية ، وتوحيد الدين ، كل هذه  
الوسائل ، على ما في معظمها من افتئات على سلطة الحكومة ، لم تمنع الحكومة الإنجليزية  
ولم ترفها الكفاية لضمان مصالح الدائنين ، فامتنت عن تعيين مندوب عنها في صندوق  
الدين ، على حين رضيت فرنسا باختيار مندوب عنها فيه وهو للسيو دي بلنير De Bligner  
واختارت النمسا فون كرمير Kremer ، وإيطاليا السينيور بارافلي Baravelli ، وجاهرت  
انجلترا بأن من الواجب وضع تسوية أخرى لكفالة مصالح الدائنين

والواقع أن هذا لم يكن غرضها الحقيقي ، بل كانت ترى إلى وضع نظام جديد يمكنها  
من التدخل الفعلي في إدارة الحكومة المصرية ، وبجعل مصر أكثر خضوعا للدول الأجنبية  
في سياستها وتصرفاتها الداخلية ، ولكي تمهد إلى وضع هذا النظام ، أوفدت إلى فرنسا أحد

(١) نصح في تاموس جلد ج ٢ ص ١٥١ طبعة ١٩٠٠

أعضاء البرلمان الانجليزى وهو مستر جوشن<sup>(١)</sup> Goschen ، كى ينفق وإياها على التمديلات التى يرى لزوم إجرائها فى تسوية ديون اسماعيل ، وعلى الخطة المشتركة لإكراه الخديو على قبول هذه التمديلات ، وندبت الحكومة الفرنسية من ناحيتها الميمو جوير Joubert ، مقدوماً عن المائتين الفرنسيين ليشترك مع المندوب الانجليزى فى عرض مطالب المائتين على الخديو

جاء جوشن ثم جوير إلى مصر فى أكتوبر سنة ١٨٧٦<sup>(٢)</sup> ، وطلبوا إلى اسماعيل باشا قبول العديلات التى اتفقا عليها ، وأمهما فرض الرقابة الأوروبية على المالية المصرية ووضع السمك الحديدية وميناء الاسكندرية تحت إدارة لجنة مختلطة ، وتدخل قنصلا إنجلترا وفرنسا وما الستر (اللورد) فينيان Vivian والبارون دى ميشيل Des Michels بإيعاز من دولتهما للضغط على الخديو وإكراهه على الإذعان ، فردد اسماعيل فى قبول هذه الطالاب الجائرة ، وقامت فى البلاد حركة استياء شديدة من جوردها ، ولكن الخديو خشى على مركزه أن تزعزعه مقاومة الدولتين الانجليزية والفرنسية ، فنزل أخيراً على إرادتهما ، وأصدر مرسوم ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ الذى سيأتى بيانه

### مقتل اسماعيل باشا صديق (الفتش)

نوفمبر سنة ١٨٧٦

وفى خلال المفاوضات بصدد الرقابة الثنائية ، وقع حادث رهيب ، له اتصال وثيق بارتباك مصر المالى ، وهو قتل اسماعيل صديق باشا كان جوشن ، مع مطالبته بالرقابة الثنائية ، يحتم إقصاء اسماعيل صديق عن وزارة المالية ، كشرط جوهرى لإصلاحها ، فقبل الخديو مضطراً تصحية وزيره الذى كان موضع ثقته سنوات عديدة ، واستقال اسماعيل صديق من منصبه بناء على إلحاح جوشن ، وإذعان الخديو ، وعين الأمير حسين كامل (السلطان حسين) خلفاً له

ولم يكنف جوشن بذلك ، بل اعترم مقاضاة اسماعيل صديق باشا أمام المحاكم المختلطة عن المعجز الواقع فى الميزانية ، متهما إياه بتبديد هذا المعجز إضراراً بمحقوق حملة الأسهم ، فاضطرب

(١) كان جوشن وزيراً سابقاً فى الوزارة الانجليزية ، ثم عاد إلى الوزارة سنة ١٨٨٧ وهو ابن المالى جوشن أحد أصحاب بنك فرمليج وجوشن بانجلترا وهو البك الذى أقرض مصر قروضها الأولى

(٢) كما ورد فى كتاب « مصر كما هى » Egypt as it is للستر ماك كون ص ١٤٠

الخديو من هذا التهديد ، وأدرك من حديثه مع وزيره الأمين ، أنه لا يبق على ولائه لولاه في سبيل الدفاع عن نفسه ، وأنه إذا قدم للمحاكمة فإنه سيشارك الخديو معه في تبديد أموال الدولة ، بل ربما ألقي عبء المسؤولية على عاتقه ، ففكر اسماعيل في التخلص منه ، ودير مشروع محاكمته بتهمة التآمر على الخديو ، وإثارة الخواطر الدينية ضد مشروع جوشن وجوبير ، وقبل أن تبدأ المحاكمة اعترف أن يتخلص منه بلا جلبة ولا محاكمة ، وإنفاذاً لهذا النرض استدعاه إلى سراى عابدين ، كلامة على الثقة به ، وهذا روعه ، وتلطف في محادثته ، ثم اصطحبه إلى سراى الجزيرة ، مظهراً أنه رضى عنه ، ولكن لم تكد العربة التي أفلتها تمتاز حدائق السراى ، وتقف أمام باب القصر ، حتى نزل الخديو ، وبادر إلى إصدار أمره بالقبض على صديق واعتقاله في ناحية من القصر ، ومن تلك اللحظة اختفى نبؤه عن الجمهور ، إذ عهد الخديو إلى أتباعه بقتله ، فقتلوه ، وألقوا جثته في النيل ( نوفمبر سنة ١٨٧٦ )

ولم يعلم الناس بأدى الأمر بما حلّ بالمفتش ، واستمرت المحاكمة السورية ماضية في سبيلها ، وحكم المجلس الخصوصى بنفيه إلى دنقلة وسجنه بها ، في حين أنه لقي حتفه قبل أن تتم المحاكمة

ولممرى ان هذه الوسيلة في التخلص من الرجل ليست مما تسيفه الشرائع ، ولا النظم والأخلاق ، فإن اغتيال الناس غدراً عمل لا يليق أن يصدر من النبلاء ، بله الملوك والأمراء ثم ماذا كان ينقم اسماعيل من المفتش ؟ إنه لم يكن ينفذ إلا السياسة التي وضعها الخديو ، أو كما يقول مؤلف ( تاريخ مصر المالى ) : « يجب أن نعطي ما لقيصر لقيصر ، فإذا كان المفتش هو الأداة التي تحضر وتنفذ ، فإن الرأس الذي كان يتسكرو وينظم هو الخديو <sup>(١)</sup> »

ومهما يكن من الرأى في مقتل المفتش ، فقد انتهت بهذه الخاتمة الفزعة حياة رجل فاعد القمة والضمير ، تسلط على حكومة مصر ومصارفها ثمانى سنوات طوال ، جربت الحراب المالى على البلاد

اعتقد اسماعيل أنه بقتل المفتش قد حقق غرضين ، أولهما أن يتخلص من إذاعة أسرار اشتراكه وإياه في تبديد أموال الدولة ، وثانيهما أن ينال عطف اللندوين الأوروبيين جوشن وجوبير في مطالبيهما منه ، وقد حقق اسماعيل النرض الأول ، فإنه بمقتل المفتش ، وإلقاء جثته في قاع اليم ، قد غُيِّيت معه أسرار التلاعب والبعث بأموال الخزانة العامة ، أما النرض الثانى

فلم يتحقق ، لأن اسماعيل صار تحت رحمة اللندوين الأوروبيين وتدخلهما المستمر في شؤون الحكومة

وبعد قتل المفتش صدر مرسوم ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ الفاخى بفرض الرقابة الثنائية على المالية المصرية

مرسوم ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦

### وتسوية الدين العام

إن المرسوم الذى أصدره الخديو في ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ قد وضع النظام الذى قرره الدولتان الإنجليزية والفرنسية لتسوية الدين العام ،<sup>(١)</sup> وهو :

(أولاً) التعديلات التى ارتأى جوشن وجوير إدخالها على مشروع مايو سنة ١٨٧٦

(ثانياً) فرض الرقابة الأجنبية على المالية المصرية

أما التعديلات التى قررها مرسوم ١٨ نوفمبر فخلاصتها ما يأتى .

(١) إخراج ديون الدائرة السنية وقدرها ٨١٥٠٠٠ ر. ٨١٥٠٠٠ ج ، من الدين الموحد وعقد اتفاق خاص بشأنها ( للمادة الأولى )

(٢) إخراج قروض سنى ١٨٦٤ و ١٨٦٥ و ١٨٦٧ ( القصيرة الأجل ) من الدين الموحد واستهلاكها بموجب أحكام المقود الخاصة بكل منها ، على أن تسدد بواقع ثمانين في المائة من إيرادات المقابلة ( مادة ٤ ) ، ومعنى ذلك أن توفى هذه الديون في مواعيدها بعد أن كان مرسوم ٧ مايو يدمجها في الدين الموحد ويطلق أجل سدادها ، وكان وصيد هذه الديون نحو ٢٩٣ ر ٤ ج ٠٠٠

(٣) تخفيض الملاوة المقررة لأصحاب الدين السائر من خمسة وعشرين إلى عشرة في المائة (٤) ما بقى من الدين المصرى جعل قسمين ، قسم سعى ( الدين الممتاز ) ومقداره ١٧٠٠٠٠٠٠ ر جنيه إنجليزى ، صدرت به سندات سميت سندات الدين الممتاز ، فأئنتها خمسة في المائة ، وتسدد في مدة خمس وستين سنة ، على أن يبدأ بأخذ المبالغ اللازمة لسداد فوائدها من الإيرادات المخصصة للدين العام ، وخاصة من إيرادات مصلحة السكك الحديدية وميناء الاسكندرية ، وهذه السندات تعطى بالأفضلية لحاملى سندات القروض المقودة في سنى ١٨٦٢ و ١٨٦٨ و ١٨٧٣ ( الطويلة الأجل ) ( مادة ٢ ) ، والقسم الباقى سعى ( الدين

(١) نصه في قاموس جلال ج ٢ ص ١٣٥ ( طبعة سنة ١٩٠٠ )

الوحد ) ، وقد صار تخفيضه إلى ٥٩٠٠٠٠٠٠٠ جنيه انجليزي ، وإبقاء الإيرادات  
البيئية بالرسوم الصادر في ٧ مايو سنة ١٨٧٦ مخصصة بخدمة هذا الدين ، وجعلت قائدة  
الإجمالية ٧ ٪

(٥) إعادة العمل بقانون المقابلة ( مادة ٢ )

(٦) إبقاء صندوق الدين بصفة دائمة لنفاة استهلاك الدين العام بأكمله ( مادة ١٨ )  
وإنما لهذه التسوية عقد في ١٢ و ١٣ يولييه سنة ١٨٧٧ اتفاقان للتسوية ديون الماترة  
السنية والدائرة الخاصة

### نظام الرقابة الثنائية

وقضى مرسوم ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ بفرض الرقابة الأجنبية على المالية المصرية . وأن  
يتولاهما رقيبان ( مراقبان ) بوظيفة « مفتشين عموميين »<sup>(١)</sup> ، أحدهما انجليزي ، والآخر  
فرنسي ، فالأول لمراقبة الإيرادات العامة للحكومة ، ويسمى مفتش الإيرادات ، والثاني  
لمراقبة المصروفات ، ويسمى مفتش الحسابات والدين العمومي ( مادة ٧ من المرسوم ) ، وتختار  
الحكومتان الانجليزية والفرنسية الرقبين المذكورين

ووظيفة رقيب الإيرادات كما تنص المادة ٨ هي تحصيل جميع إيرادات الحكومة ، وتوريدها  
للخزائن المخصصة لها ، وله السلطة على مأموري التحصيل جميعهم ، ماعدا مأموري تحصيل  
الرسوم القضائية في الحاكم المختلطة ، وهو الذي يرشحهم لوظائفهم ويفقهم ، وله أن يعزل  
من يشاء منهم بعد تصديق ( اللجنة المالية ) ، وهي لجنة مؤلفة من وزير المالية ومن الرقبين  
الأجبيين ، أي أن الكلمة فيها لهذين المضمونين

أما رقيب المصروفات ( أو مفتش الحسابات والدين العمومي ) فوظيفته ملاحظة تنفيذ  
القوانين واللوائح المتعلقة بالدين العام ، وفقش حسابات الخزنة ، وجميع صناديق الحكومة ،  
وليس لنظار الدواوين ( الوزراء ) ورؤساء المصالح أن يأمرؤا بصرف الأذون والتحاويل  
الصادرة منهم إلا بعد التأشير عليها من الرقيب ، وله أن يعترض على صرف أي مبلغ يراه

---

(١) كلمة « مفتش » كانت تؤدي في ذلك العصر معنى السلطة الواسعة ، كما يتبين ذلك من السلطة  
المحولة لمفتي الأقاليم ، فإنها أكبر من سلطة المديرين ، ومن هنا جاءت تسمية اسماعيل صديق بالقش ،  
وكان لمفتي عموم الأقاليم سلطة تزيد أحيانا عن سلطة النظار ( الوزراء ) ، وذلك كان يتولاهما كبار  
الحكام والأمراء الذين تالوا تحت الخديو ، فكلمة « مفتش عمومي » الواردة في مرسوم ١٨ نوفمبر  
سنة ١٨٧٦ تؤدي معنى السلطة المطلقة المحولة للرقبين الأوروبيين

قد تجاوز المربوط في الميزانية ويترب عليه عدم القيام بالمصروفات الأخرى المقررة في الميزانية ويقوم رقيب المصروفات بوظيفة مستشار مالى بوزارة المالية (مادة ٩) ، ومن هنا جاء منصب المستشار المالى الذى انفرد به الانجليز بعد الاحتلال ، ولرقيين الاشتراك في تحضير ميزانية الحكومة السنوية (مادة ١٠) وأنت تعرف معنى الاشتراك ، ومعنى الاستشارة في هذا الصدد ، فهى كلمات تؤدي معنى السيطرة التامة

وتقضى المادة (١١) بأن جميع الاتفاقات التى يترتب عليها إنفاق مبلغ تزيد قيمته عن واحد من ١٢ من أصل المربوط السنوى في الميزانية ، أو تستلزم إنفاق مبالغ على جملة سنوات يجب الإقرار عليها من اللجنة المالية المتقدم ذكرها

#### إدارة صندوق الدين

وقضت المادة ٦ من مرسوم ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ المتقدم ذكره أن الإيرادات المخصصة لصندوق الدين بمقتضى مرسوم ٧ مايو سنة ١٨٧٦ ، تبقى مخصصة له ، ويبقى صندوق الدين هيئة دائمة إلى أن يسد كامل الدين العام (مادة ١٨) ، ولأعضائه أن يتسلخوا الإيرادات المخصصة لاستهلاك الدين ، ويرسلوها رأساً إلى بنكي إنجلترا وفرنسا ، ويكون تعيين أعضاء صندوق الدين بناء على طلب حكوماتهم

#### لجنة مختلطة لإدارة السكك الحديدية وميناء الاسكندرية

وأسند المرسوم إدارة السكك الحديدية وميناء الاسكندرية ، وهى التى رهنّت إيراداتها لوفاء فوائد الدين الممتاز ، إلى لجنة مختلطة مؤلفة من خمسة مديريين ، منهم اثنان انجليزيان واثنان مصريان ، وواحد فرنسى ، ويكون أحد المديرين الانجليز رئيساً للجنة (مادة ٢٣) ، أى أن النابية والرياسة للمعصر الأوروبى ، ويتولى المديرين إدارة السكك الحديدية والميناء ، ولم السلطة العليا على موظفيها ، وعليهم تسليم جميع إيراداتها إلى صندوق الدين

وعملوا بهذا الرسوم عين الرقيبات الأوروبيان ، وهما المستر رومين Romaine رقيباً (مراقباً) انجليزياً على الإيرادات ، والبارون دى مالاريه De Malaret رقيباً فرنسياً على المصروفات ، وعين الماحور إفلن بارنج Baring (اللورد كرومر) عضواً انجليزياً في صندوق الدين ، والسيو دى بلنير عضواً فرنسياً ، وبقي التندويان النمساوى والإيطالى المينتان من قبل وهما فون كرمير Kremer ، والسنيور بارفلى Baravelli ، وعين الجنرال ماربوت Maraiott

## الانجليزى رئيساً لقومسيون ( لجنة ) السكك الحديدية وميناء الاسكندرية

يتبين مما تقدم أن نظام الرقابة الثنائية قد حوّل الرقيبين سلطة مطلقة فى إدارة الحكومة المالية ، وهو أشبه ما يكون بالحجر على الأفراد . فإن قرارات الوصاية أو الحجر التى تصدر من المجالس الحسبية على فاقد الاهلية تنل سلطته عن التصرف فى أمواله ، وتنصب وصياً أو قياً عليه يتولى هذا التصرف ، وكذلك الرقابة الثنائية قد جعلت من الرقيبين الأوروبيين قواماً على الحكومة المصرية ، واقتربت هذه القوامة أو الوصاية بتلك الشروط الشديدة الوطأة فى أداء ديون الحكومة ، ووضع مصلحة السكك الحديدية وميناء الاسكندرية فى يد ادارة مختلطة ، ولا شك أن هذا النظام انما هو من النظم الاستعمارية الجائرة ، التى تدل على جشع المالىين والسياسيين الانجليز والفرنسيين ، وسوء نيّتهم نحو مصر ، فان توقف الحكومة عن الدفع لم يكن يقتضى هذه الشروط القاسية للمهينة ، وتبين لك قسوتها من أن عدة دول كانت فى ذلك الحين متوقفة عن الوفاء بديونها للمالىين الاوروبيين ، ومع هذا لم تستهدف دولة منها إلى مثل تلك الشروط الجائرة فى تسوية ديونها ، وهكذا المطامع الاستعمارية ، لا تعرف حقاً ولا إنصافاً ، وقد اندفعت فرنسا إلى وضع هذه القيود والاعلال متوعدة أنها تستخدم مصالحها المالية ، على أنها فى الواقع اتما خدمت مقاصد انجلترا السياسية ، فان النظم الثنائية محكوم عليها دائماً بالإخفاق ، ومآلها حتماً الى تغلب أحد الشريكين على الآخر ، اعتبر ذلك فيما صار إليه السودان على أثر اتفاقية سنة ١٨٩٩ الباطلة ، وكذلك حدث للرقابة الثنائية ، فقد استحوطت مع الزمن سيطرة انجليزية كما سيحىء . بيانه ، وفى ذلك يقول المسيو دى فريسنييه Freycinet الوزير الفرنسى للشهور ما خلاصته : «إننا ارتكبنا فى هذا الصدد خطأين ، أولهما اننا جعلنا التدخل فى مسألة مصر مقصوراً على أنفسنا وعلى الانجليز ، والعمل الثانوى هو فى ذاته عمل متعب ، وخاصة إذا كان بين شريكين يختلفان فى الطباع والمناهج ووجهات النظر ، مثل فرنسا وانجلترا ، ولا بد فى مثل هذه الاتفاقات من ضحية ، وكان من الواجب علينا أن نشرك معنا الدول الأخرى ، وتتخذ فى هذه المسألة وسائل دولية ، على النحو الذى حدث فى انشاء صندوق الدين والمحاكم المختلطة ، أو كما حدث بعد ذلك فى قانون التصفية ، والخطأ الثانى أننا أسرفنا فى جعل سياستنا تابعة للمسألة المالية ، فانه وان كان يحسن بالحكومة أن تحصى مصالح رعاياها ، ولكن الحالة تختلف إذا كان أصحاب الديون لا يكتفون ما تنطوى عليه أعمالهم المالية من النافعة ، فى هذه الحالة لا يطلب من الحكومات أن تتدخل فى شؤون الدول الأخرى إلى هذا الحد ، فنحن لم نحارب تركيا

أو البرتغال أو البلاد الأخرى التي توقفت عن أداء أقساط ديونها ، فلماذا كنا قصة نحو مصر ؟ مع أنها كانت أقل إخلالا بتعهداتها المالية من تلك الدول (١) »

وقد بقي نظام الرقابة الثنائية معمولاً به إلى أن تألفت الوزارة المختلطة برئاسة نوبار باشا ، في أغسطس سنة ١٨٧٨ ، وفيها وزيران أجنبيان ، أحدهما إنجليزي والآخر فرنسي ، فاستغنى مؤقتاً عن الرقيين الأجنيين ، ولما وقعت الأزمة السياسية التي انتهت بمخلع اسماعيل ، أعيد العمل بنظام الرقابة الثنائية في أوائل عهد توفيق باشا ، وبعد الاحتلال الإنجليزي ألغيت الرقابة في أوائل سنة ١٨٨٣ وحلت محلها سلطة المستشار المالي الإنجليزي ، وبذلك تحولت الرقابة الثنائية إلى سيطرة إنجليزية

أما إدارة السكك الحديدية وميناء الاسكندرية فقد بقي الجنرال مريوت يقولها إلى أن توفي ، ثم صدر مرسوم في ٢٥ ديسمبر سنة ١٨٧٩ في أوائل عهد توفيق باشا بتعديل تأليف اللجنة المختلطة الموكولة إليها تلك الإدارة بأن جمعت من ثلاثة مديري أحدهما إنجليزي وله الرئاسة ، والآخر فرنسي ، والثالث مصري ، ثم تسلم الإنجليز إدارتها في عهد الاحتلال

### لجنة التحقيق العليا الأوروبية

٢٧ يناير سنة ١٨٧٨

كانت مهمة الرقيين الأجنيين مراعاة مصالح الدائنين الأجانب ، وتدير المال اللازم لوفاء الأقساط المطلوبة لهم ، ولكن أحوال الحكومة المالية سارت من سيئ إلى أسوأ ، وازداد ارتباكها وعجزها ، وبالرغم مما أسرف فيه الرقيان الأجنبيان من ابتزاز أموال الأهالي بطرق القهر والفساد ، فقد عزيا إلى اسماعيل أنه يقيم المقبات في سبيل انتظام شؤون الحكومة المالية ، واتفق الرقيان وأعضاء صندوق الدين على المطالبة بتأليف لجنة تحقيق أوروبية لفحص شؤون الحكومة المالية

لا جرم أن هذا الطلب وما ينطوي عليه من اعتداء فادح على استقلال مصر وتدخل في شؤونها الداخلية ، يدل على مبلغ استهانة الدائنين بكرامة الحكومة المصرية ، ولكن الخديو اسماعيل اضطر تحت ضغط الحكومات الأوروبية إلى الإذعان لهذا الموان ، وأصدر مرسوماً في ٢٧ يناير سنة ١٨٧٨ بتأليف لجنة أوروبية عرفت بلجنة التحقيق العليا ،



ومهمتها تحقيق المعجز في أبواب الإيرادات وأسبابه وأوجه النقص في القوانين واللوائح الخاصة بالضرائب ، ووسائل إصلاحها ، وتحقيق موارد الميزانية عن سنة ١٨٧٨ ، وأذن الرسوم للجنة بالاتصال بجميع المصالح والخواص وسماح من ترى لزوما لسماحه لجميع البيانات التي تطلبها

وكان هذا الرسوم يقصر اختصاص اللجنة على تحقيق موارد الإيراد ، دون المنصرف ، فلم يرض القائلون بذلك ، وتدخلت الدولتان الإنجليزية والفرنسية ، وأصرتا على أن يتناول اختصاص اللجنة تحقيق حالة الإيراد والمنصرف معاً ، فأذن اسماعيل إلى طلبتهما ، وأصدر في ٣٠ مارس سنة ١٨٧٨ مرسوماً آخر بتعميم اختصاص اللجنة ، وجعله شاملاً حالة الحكومة المالية بجميع عناصرها ، أى أنه يشمل الإيرادات والمصروفات ، وفرض الرسوم على وزراء الحكومة وسائر موظفيها اعطاء اللجنة جميع البيانات التي تطلبها منهم وتقديمها إليها رأساً من غير إبطاء.

تألفت اللجنة طبقاً لهذا الرسوم من السيد فرديناند دلسبس ( قاض قضاة السويس ) رئيساً ، والسير ريفرس ويلسن Rivers Wilson ورياض باشا وكيلين ، وأعضاء صندوق الدين وهم دى بليبير . وبارانلى . وبارنج ( كرومر ) وفون كرىمر وتم هذا التعيين تنفيذاً لما اقترحت الدولتان الإنجليزية والفرنسية ، وعين السيد ليرون ديرون Liron D'Airoles مفتش المالية بفرنسا سكرتيراً للجنة ، والسيد كولون Coulon الحامى المستشار لشركة قناة السويس كاتباً لمخاض جلساتها وأخذت اللجنة تتولى مهمتها ، وتفحص كل نواحي الادارة المالية ، وتستدعى من تشاء من الموظفين المصريين ، وترسل مندوبيها الى الاقاليم لتحقيق ما ترى خصه ، وظهرت بمظهر الهيئة المسيطرة على الادارة المصرية

وكان شريف باشا الوزير المشهور يقول وقتئذ وزارقى الحقاينة والخارجية ، ولم يكن راضياً عن تدخل الدول في شؤون مصر بهذا الشكل المهيمن ، ولا عن إذعان الخديو لطلباتها الجائرة ، وأرادت اللجنة أن تجبره على الاعتراف بسلطانها ، فأرسلت إليه تستدعيه أمامها لتسمع أقواله ، فمرض عليها أن يجيب على ما تسأله كتابة ، ولكن اللجنة أصرت على حضوره ، فرفض بإباء أن يطاقى الرأس أمامها ، وامتنع عن التول بين يديها ، ووقت أزمة بسبب إياها ، انتهت باستقالته من الوزارة ، وكان ريفرس ويلسن صاحب النفوذ الأكبر في اللجنة ، وتولى رأسها العملية لكثرة تغيب السيد فرديناند دلسبس في باريس ، وبعد أن

قطعت اللجنة المرحلة الأولى ، من أعمالها وضمت تقريراً مبدئياً ، يتضمن شرح الحالة المالية وعبئها ، وما تفرجه لإصلاحها ، وأحصت في تقريرها الديون غير المسجلة التي لم تدخل ضمن تسوية سنة ١٨٧٦ ، وهي قيمة المطالبات المتأخرة على الحكومة لتجار ومقاولين وغيرهم ورواتب متأخرة للموظفين وأرباب الماشات ، فبلغ مقدار ذلك ٦٢٧٦٠٠٠ ج ، بخلاف الدين العام ، واعتبرته عجزاً في ميزانية الحكومة ، وأحصت العجز في ميزانية سنة ١٨٧٨ ومقداره ٢٥٨٦٠٠٠ رجبته ، وفي ميزانية سنة ١٨٧٩ ومقداره ٢٦٣ و٣٨١ ج فبلغ مجموع العجز ٩٢٤٣ و٢٦٣ رجبته اعتبرت أن الخديو مسئول عن قيمته ، وطلبت لسد هذا العجز أن ينزل عن أطيانه وأطيان عائلته ، ففرض الخديو أن ينزل عن أطيانه المعروفة بأطيان الدائرة السنية والدائرة الخاصة ، وعن ٢٨٨ و٧٦٢ فدان من طيان عائلته ، ولكن تبين أن أطيان الدائرة السنية والدائرة الخاصة مرهونة في ديونه السابقة ، فطلبت اللجنة أن يخص لسداد العجز المتقدم ذكره أطيانا أخرى للمائلة الخديوية ، فقبل هذا الطلب ، ونزل بعض الأمراء والأميرات عن جزء من أملاكهم ، رهنه فبا بعد ضمانا لقرض التومين ، وطلبت اللجنة أن يحدث الخديو تغييراً في نظام الحكم ، وينزل عن سلطته المطلقة ، إخلاء لمسئوليته في المستقبل عن العجز في ميزانية الدولة

### « إن بلادى لم تعد في إفريقية »

دفعت اللجنة تقريرها إلى الخديو ، ثم قابله السير ريفرس ويلسن يوم ٢٣ أغسطس سنة ١٨٧٨ ، ليتلقى منه رأيه في الموقف السياسى والمالى بعد اطلاعه على التقرير ، ومع أن هذا التقرير يحتوى على بيانات وتهم موجهة إلى شخصه ، فإنه اضطر إلى الإذعان ، وقبل مطالب اللجنة ، وأدلى بالبيان الآتى في حديثه للسير ويلسن :

« قرأت تقرير لجنة التحقيق ، وهو مملوء بالبيانات التفصيلية ، ولئن أعوزكم الوقت للتمعق في بعض المسائل ، فهذا لا يقلل من جزيل شكرى لكم ولزملائكم الذين أسفت لسفرهم ، وكنت أود أن أشكرهم بنفسى ، فأرجو منكم أن تبلغوهم تشكراتى الجمة

» وفيما يتعلق بالنتائج والمقترحات التي انتهت إليها ، فإنى أقبلها ، وطبيعى أن أفعل ذلك فإنى أنا الذى رفعت في هذا العمل لصالح بلادى ، وعلى الآن أن أنفذ هذه المقترحات ، وكن على يقين بأنى عازم على ذلك عزماً جدياً ، إن بلادى لم تعد في إفريقية ، بل نحن الآن قطعة من أوروبا ، فطبيعى أن نطرح الأغلاط الماضية ، وأن نسير على نظام يتفق وحالتنا الاجتماعية

وسترى عن قريب تغييرات هامة تحدث بأسهل مما يظنون ، وقوامها وضع الأمور في نصابها ، واحترام القانون ، ومن الواجب أن لا نكثر من الكلام ، وأنا من جهتي قد اعترفت أن أتوخى الحقائق العملية ، وإنى أبادى\* عملي بتكليف نوبار باشا أن يؤلف لى وزارة لىكى أفتتح العهد الجديد ، وأظهر مبلغ ما أنا عازم على عمله

« وقد يبدو أن هذا التغيير ليس من الأمور الهامة ، ولكن سترون أنه إذا حسن فهمه سينشأ منه الاستقلال الوزارى ، وليس هذا بالأمر الهين ، فإنه أساس نظام جديد فى الحكم ، وهو خير ما أعطيه من التأكيدات والضمانات على مبلغ ما انتويته من العمل بمقترحاتكم ، وأريد أن تنقدوا أنكم إذا كنتم قد واجهتم عملاً شاقاً متعباً فإن مجهوداتكم لن تذهب عبثاً ، لأن كل عمل ينتج ويؤتى ثمرة فى تلك الأرض الأزلية التى تظلمها سماء مصر (١) »

هذا ما أجاب به الخديو على تقرير لجنة التحقيق الأوروبية

فى هذا المرض إذن قال اسماعيل كلمته المشهورة : « إن بلادى لم تند فى أفريقية الخ » ومن تهكم الأقدار أن تصبح مصر على ما يقول اسماعيل قطعة من أوروبا ، فى الوقت الذى فقدت فيه استقلالها المالى وضربت أوروبا وصايتها القهرية عليها ، ولمصرى ليس مما يفضر به صاحب العرش أن يجعل بلاده جزءاً من أوروبا على هذه الطريقة المعكوسة

وهذا الجواب فى ذاته يدل على مبلغ ما أصاب استقلال مصر من الصدم ، فإن تدخل لجنة تحقيق أوروبية فى شؤون مصر المالية والسياسية ، وإملاءها لإرادتها على ولى الأمر ، واضطرار ولى الأمر إلى قبول تدخلها ، وشكرها على هذا التدخل ، والعمل بمقترحاتها ، وقبول الرقابة الثنائية من قبل ، كل هذه الظواهر المحزنة ثم عن الضعف الذى أصاب مصر فى ذلك العهد ، وهذا الضعف نتيجة السياسة المالية التى اتبعها اسماعيل ، والديون الباهظة التى اقترضها ، والتى جعلته والبلاد تحت رحمة الدائنين

(١) عن الكتاب الأسفر (مجموعة الوثائق الدبلوماسية الفرنسية سنة ١٨٧٨ — ٧٩ ص ١١٥) ، عدا الفترة الأخيرة فقد ذكرها للسيو جابريل شارم ، ووردت أيضاً فى جريدة (المونيتور ايجسيان) عدد ٢٤ أغسطس سنة ١٨٧٨

## مراعى السياسة الإنجليزية

### وتأليف الوزارة المختلطة

كان السير ريفرس ويلسن صاحب النفوذ الفعال في لجنة التحقيق ، والموحي بالفكرة الأساسية في التقرير الذى انتهت إليه ، وهو الذى وجه اللجنة إلى حيث يخدم الطامع الاستعمارية الإنجليزية ، إذ كانت وجهة النظر الإنجليزية أن ترداد تدخلا في شؤون مصر ، بالاشتراك ظاهراً مع فرنسا ، على أن ترحبها مع الزمن من الميدان ، وتستأثر هي بالنفوذ والسلطان ، فاتفقت وفرنسا على النظام الذى يحمل محل الرقابة الثنائية ، وهو تأليف وزارة مختلطة برئاسة نوبار باشا ، يدخلها وزيران أوروبيان ، أحدهما إنجليزي لوزارة المالية ، والثاني فرنسي لوزارة الأشغال ، فكان ذلك بمثابة مضاعفة للرقابة الثنائية المصروفة على مصر من قبل ، وقد كان مؤتمر برلين منعقداً قبل انعقاد لجنة التحقيق الأوروبية ، وكان منتظراً أن تطرح عليه المسألة المصرية ، ويقرر مصيرها ، ولكن الدولتين الإنجليزية والفرنسية اتفقتا على استبعاد المسألة المصرية من المؤتمر ، وأن يكون أمر تسويتها موكولا إليهما دون سواهما ، وقد فازتا بينهما ، إذ لم يمرض المؤتمر لهذه المسألة ، واتفقتا أيضاً على أن يكون حظ كل منهما مساوياً لحظ الأخرى في التسويات المالية والسياسية التى تتعلق بمصر ، وكان من مظاهر هذا الاتفاق تواطؤهما على اقتسام النفوذ في الوزارة المصرية على النحو النقصم ، وأوعزتا إلى الحديو باختيار نوبار باشا لرئاسة الوزارة المختلطة ، لاطمئنتاهما إلى ميوله الأوروبية ، وخاصة الإنجليزية ، كي يحقق ما اتفقت عليه الدولتان ، وينفذ مطالب لجنة التحقيق

لم يخدم هذا الاتفاق في الواقع سوى الطامع الإنجليزية ، لأن إنجلترا كانت تمهد السبيل لتفرد هي بالنفوذ في الحكومة المصرية ، وقد بدت هذه النية على السير ريفرس ويلسن خلال اجتماع لجنة التحقيق ، وفي ذلك يقول البارون دى ميشيل Des Michels قنصل فرنسا العام في مصر : «إن السير ريفرس ويلسن لم يكن يرى أن في مصر موظفين أكفاء سوى مواطنيه ، وأن من الواجب مضاعفة عددهم ، ووضع الأهليين تحت حماية أجنبية (يقصد إنجليزية) ، قال وفي خلال اجتماع لجنة التحقيق ذاعت إشاعة في القاهرة بأنه بعد الانتهاء من عملها ستظهر في الأفق فكرة تعيين وزير أجنبي ، وأن هذا الوزير سيكون السير ريفرس ويلسن ذاته ، فهذه الأعراض وغيرها جعلتني قليل الثقة في مقاصد حلفائنا ،

فإن المسألة موضع النظر ليست في الواقع مصالح الفئتين وتسوية الشؤون المالية ، بل صارت تتناول مصير مصر بأكمله ، من أجل ذلك يبدو المستقبل أسمى في صورة تدعو حقاً إلى أشد القلق » (١)

وكان البارون دى ميشيل يرى أنه بصد إلغاء الرقابة الثنائية يجب أن يحل محلها نظام أوروبي مشترك ، قال في هذا الصدد : « إن الرقابة الثنائية كان يمكن أن تؤدي إلى اتفاق سميد ولكن مادام الضعف قد وصل بنا إلى ترك الأحمال يتطرق إليها ، وكل الدلائل تدل على أن الانجليز عادوا إلى مطامعهم القاتية واستثنائهم بالنافع ، فقد حان الوقت لنطرح هذا الضعف جانباً ، وننظر إلى الأمور نظراً أعلى ، فنعرض على ممثلي الدول المجتمعين الآن في مؤتمر برلين جعل مسألة مصر مسألة دولية » (٢)

ولكن الحكومة الفرنسية لم تستمع إلى هذه النصيحة ، إذ كان يتولى وزارة خارجيتها في ذلك الحين سياسي ضعيف الرأي مشهور بمخوله الإنجليزية ، وهو المسيو وادنجتون Waddington ، فعاد السياسة الفرنسية إلى حيث خدمت الأطماع البريطانية ، واتفقت الدولتان على أن يكون لكل منهما وزير في الوزارة المصرية ، واتفقتا على تعيين الوزيرين وهما السير ريفرس ويلسن رئيس لجنة التحقيق الإنجليزي وزيراً للمالية ، والمسيو دى بلينيير De Blignières المصو الفرنسي بصندوق الدين وبلجنة التحقيق وزيراً للأشغال ، مع بيان اختصاص كل منهما ، حتى يعرف كل وزير حدوده في الفتيمة ، وهذا من أعزب ما سمع في تاريخ النهب الاستعماري

### إنشاء مجلس النظار

أصدر إسماعيل في ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ أمره المشهور بإنشاء مجلس النظار وتخويله مسئولية الحكم ، وعهد إلى نوبار باشا في ذات الأمر تأليف الوزارة على هذه القاعدة ، ولما كان هذا الأمر هو أساس نظام الحكم في مصر من ذلك الحين ، فقد رأينا أن نثبت هنا لئلا من الشأن الكبير في تطور هذا النظام

(١) دى فريسينيه De Freycinet — المسألة المصرية La Question d'Egypte من ١٦٦

(٢) المرجع السابق من ١٧٩

قال الخديو مخاطباً نوبار باشا<sup>(١)</sup>

« وزيرى العزيز .

« إنى أطلت الفكرة وأمنت النظر فى التغييرات التى حصلت فى أحوالنا الداخلية والخارجية الناشئة عن تقلبات الأحوال الأخيرة ، وأردت فى وقت مباشرتكم لمأمورية تشكيل هيئة النظارة الجديدة التى فوضت أمرها إليكم أن أؤكد لكم ما توجه قصدى إليه ، وثبت عزى عليه ، عن إصلاح الإدارة وتنظيمها على قواعد مماثلة للقواعد الرعية فى إدارات ممالك أوروبا ، وأريد عوضاً من الانفراد بالأمر المتخذ الآن قاعدة فى الحكومة المصرية سلطة يكون لها إدارة عامة على المصالح تعادلها قوة موازنة من مجلس النظار ، بمعنى أنى أروم القيام بالأمر من الآن فصاعداً باستئانة مجلس النظار والمشاركة معه وعلى هذا الترتيب أرى أن إجراء الإصلاحات التى نهبت عليها يستلزم أن يكون أعضاء مجلس النظار بعضهم لبعض كفيلاً ، فإن ذلك أمر لازم لا بد منه

« يجب على مجلس النظار أن يتفاوض فى جميع الأمور المهمة المتعلقة بالقطر ، ويرجع رأى أغلبية أعضائه على رأى الأقل عدداً فيكون حينئذ صدور قراراته على حسب الأغلبية ، وبصديق عليها أقرر الرأى الذى تكون عليه الأغلبية

« يتعين على كل ناظر من النظار أن يجرى قرارات المجلس المصدق عليها منافى للإدارة المنوطة به

« تعيين المديرين والمحافظين وأمورى الضبطيات يكون بالدولة بين الناظر التابعين لم لإدارته وبين رئيس المجلس ، وما يستقر عليه الرأى يمرض علينا بواسطة رئيس المجلس لأجل تصديقنا عليه

« الناظر الذى يكون المأمورون وأرباب الوظائف السالف ذكرهم تحت إدارته مباشرة له الحق فى توقيفهم عند الاقتضاء عن إجراءات وظائفهم ، وذلك بعد اتفاقه مع رئيس هيئة النظار ، وأما انفصالهم عن وظائفهم فلا يكون إلا بعد اتفاق الناظر التابعين له مع مع رئيس المجلس والتصديق عليه منا

« للنظار أن ينتخبوا المأمورين ذوى المناصب المالية اللازمين لإدارتهم وأن يمرضوا

(١) كتب أصل الأمر بالفرنسية ، وهو منشور فى جريدة ( المونيتور اجبسيان ) عدد ٣٠ أغسطس سنة ١٨٧٨ ، ثم ترجم إلى العربية ضمن وثائق الحكومة ، وقد أبقينا الترجمة كما هى لأنها من الوثائق الرسمية

ذلك علينا للتصديق عليه منا ، وأما الوظائف الصغيرة فيكون تعيين المستخدمين اللازمين لها بمخاطب أو قرار من ناظر الديوان

« أعمال كل ناظر تجري في الأمور التي تكون من خصائصه لا غير ، وأرباب الوظائف والمستخدمون في كل فرع من فروع الإدارة لا يتلقون الأوامر إلا من رئيس المصلحة التي هم مستخدمون بها وتابون لها ، ولا يجب عليهم طاعة أمر غيره

» ينقد مجلس النظار تحت رياستكم ، لأني فوضت هذا التنظيم الجديد تحت مهندكم وجعلت مسؤوليته عليكم

« وإنى أرى تشكيل هيئة نظارة حائزة لهذه الخصوصيات ليس مخالفاً لمبادئنا وأخلاقنا ، ولا لأرائنا وأفكارنا ، بل موافقاً لأحكام الثريمة النراء ، ويتميم ترتيب عاكم الحفانية تكون فيها الكفاءة لحاجات هيئتنا الاجتماعية ، والمساعدة على تميم مقاصدنا الحقيقية ونياتنا الخيرية

» وإنى معتمد عليك في إجراء الإصلاحات التي صممت عليها ، مؤملاً أن تكفل البلاد جميع التأمينات التي لها الحق في انتظارها والحصول عليها من حكومتنا

٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ اسماعيل

وأهم ما في هذا الأمر (١) أن مجلس النظار هو هيئة مستقلة عن ولى الأمر ، تشارك في الحكم وتحتمل مسؤوليته (٢) إن أعضاء مجلس النظار متضامنون في السئولية (٣) إن قراراته بالأغلبية (٤) رئاسة مجلس النظار من حقوق رئيس المجلس ، فلا يرأسه الخديو وقد بقى هذا الأمر دستور الحكومة من ذلك العهد ، ولكن الخديو توفيق باشا ألغى مجلس النظار مؤقتاً بعد استقالة وزارة شريف باشا الثانية وذلك بمقتضى الأمر الصادر في ١٨ أغسطس سنة ١٨٧٩ (٣٠ شعبان سنة ١٢٩٦) ، وعين نظاراً منفصلين تحت رأسته هو ، ثم أعاد هيئة المجلس بشكليفه رياض باشا تأليف الوزارة في ٢١ سبتمبر سنة ١٨٧٩ ، وحفظ لنفسه في كتابه إلى رياض باشا حق حضور جلسات مجلس النظار وتولى رأسته عند الافتضاء ، ومن ذلك الحين جرت العادة بأن تنقد جلسات المجلس تارة برأسة ولى الأمر وطوراً برأسة رئيس النظار (الوزراء)

وزارة نوبار باشا الأولى

شكل نوبار باشا الوزارة التي عهد إليها تأليفها على النحو الآتى (بعد التعديل الذى دخل عليها)

نوبار باشا رئيسا لمجلس النظار (الوزراء) وناظراً (وزيراً) للخارجية والمحاقية . رياض باشا للداخلية . راتب باشا للحربية . السير ريفرس ويلسن المالية . السيوى بليبير للأشغال . على باشا مبارك المعارف والأوقاف

وعرض نوبار باشا على شريف باشا أن يشترك في الوزارة متولياً الحربية فلم يقبل ، ولمله رأى أن تأليف وزارة يدخلها عضوان جتنيان مهزلة لا يليق أن يشترك فيها ، وحسنا فعل تولى الوزيران الأوروبيان كما ترى أمم الوزارات ، وكان أحدهما يمثل الحكومة والمصالح الإنجليزية ، والثاني يمثل الحكومة والمصالح الفرنسية

وصار حكم البلاد فعلاً في يد الوزيرين الأوروبيين ، لانحياز نوبار باشا ورياض باشا إلى جانبهما ، ووقف العمل مؤقتاً بنظام الرقابة الثنائية ، لأن في تعيين الوزيرين الأوروبيين ما يشي عنهما وزيادة ، واتفق الخديو والحكومتان الإنجليزية والفرنسية على أن تمارد الرقابة الثنائية حتى إذا فصل أحد الوزيرين الأجنيين من منصبه من غير موافقة حكومته

### ١٣

#### قرض جديد (سلفة الدومين)

كان من أول أعمال الوزارة « الأوروبية » أنها عقدت قرضاً جديداً من بنك روتشلد الإنجليزي مقداره ٨٠٥٠٠٠٠٠ من الجنيهات ، وهو الذي عرف بقرض الدومين ، أو دين روتشلد ، ورهنت في مقابلة الأملاك التي تزل عنها بعض أفراد الأسرة الخديوية ومقدارها ٢٢٥٧٢٩٠٠٠ فدان <sup>(١)</sup> وعهد بإدارتها إلى لجنة دولية تسمى قومسيون الأملاك الخيرية (الدومين) مؤلفة من ثلاثة أعضاء ، عضو مصري واثنان أجنيان أحدهما إنجليزي والآخر فرنسي

وقد خسرت البلاد في هذا القرض خسارة فادحة لا تقل عن خسارتها في قروض اسماعيل السابقة ، فإنه وإن كانت قيمته الاسمية ٨٠٥٠٠٠٠٠ من الجنيهات الإنجليزية ، لكن قيمته الحقيقية لم تزد عن ٢٠٥٧٢٩٠٠٠ ر.ج ، لأن أسهمه صدرت بسعر ٧٣ ٪ فخسرت مصر ٢٩٥٠٠٠ ر.ج من هذا الباب وحده ، وبلغ صافي القرض بعد خصم السمسرة والمصاريف ٩٩٢٥٠٠ ر.ج من الجنيهات ، وهذا يدل على أن الإدارة الأوروبية لم تكن تفي بمصلحة مصر ،



بل بالمصالح المالية الأجنبية ، وقد وصف القاضي المولانى فان بمن هذا القرض بأنه اختلاس بكل معانى الكلمة (١)

دعت الوزارة من هذا القرض بمض أقساط الديون ، ولم تمياً بما دون ذلك من مصالح البلاد ، ومطالب الأهلىن ، فلم تسد ما كان متأخراً للموظفين من الرواتب ، ولم تخصص شيئاً لمراقبى البلاد العامة

ثم عمدت بحجة الاقتصاد إلى إنقاص عدد الجيش وإحالة ٢٥٠٠ من ضباط الجيش على الاستقداع ، فكان هذا العمل من أسباب هياج الضباط وثورتهم على الحكومة ، كما سنفصل ذلك فى الفصل الآتى

### ختام النزاع بين الخديو والدائنين

استقال نوبار باشا من رئاسة الوزارة على أثر ثورة الضباط ، ولم يسن اسماعيل خلفاً له ، وأبدى ميّله إلى أن يتولى بنفسه رئاسة مجلس الوزراء

وبعد مفاوضات لم تدم طويلاً أعلن اسماعيل مضطراً أن الاتفاق تم على أن لا يرأس الخديو مجلس الوزراء ولا يحضر مداولانه ، وأن يتولى الأمير محمد توفيق بإشارة رئاسة المجلس ، ويكون للوزيرين الأوروبيين حق (القيتو) أى المعارضة فى كل ما لا يوافقان عليه ، وكل أمر لا يقرانه لا ينفذ ، ففعل الخديو ابنه توفيق بإشارة رئاسة الوزارة فى ١٠ مارس سنة ١٨٧٩ ، ولم تدم وزارته طويلاً ثم استقالت إجابة لمطالب الأحرار ، وأخلت الطريق لوزارة شريف باشا المعروفة بالوزارة الوطنية ، وفى عهدها اشتدت أزمة الخلاف بين الخديو والدول وانتهت الأزمة بخلع اسماعيل كما تراء مفصلاً فى الفصل الثالث عشر

## الفصل الثاني عشر

### الحركة الوطنية والحياة النيابية

لم يكن في مصر هيئة نيابية تمثل الشعب وتشارك في مظاهر الحكم حين ولي اسماعيل الأمر سنة ١٨٦٣ ، وكانت البلاد محرومة مثل هذه الهيئة منذ إبطال « مجلس الشورى » الذى أسسه محمد على سنة ١٨٢٩ وكان بمثابة أول هيئة نيابية ظهرت في عهد الأسرة المحمدية العلوية ، وقد تكلمنا عن هذا المجلس في كتاب ( عصر محمد على ) ص ٤٦٦ ( طبعة ثانية ) ، وانتهينا إلى أنه لم يكن طويل العمر ، ولم يظهر له أثر في معظم عهد محمد على

#### إنشاء مجلس شورى النواب

ثم انقضى عهد عباس وسعيد دون أن يجتمع مجلس الشورى أو مجلس يشبهه ، فلما تولى اسماعيل الحكم فكر في إنشاء مجلس شورى على نظام جديد داه ( مجلس شورى النواب ) إن فكرة إنشاء هذا المجلس في ذاتها فكرة سديدة صائبة ، تدل على ميل اسماعيل إلى تقدم الشعب وتمويده الاشتراك في الشؤون العامة ، وتلك ميزة يمتاز بها عصره عن عهد سعيد وعباس

#### نظام المجلس

أنشئ هذا المجلس سنة ١٨٦٦ ، ووضع الخديو اسماعيل نظامه في لائحتين عرفتا الأولى باللائحة الأساسية ، وهى مؤلفة من ثمانى عشرة مادة مشتملة على بيان سلطته ، وطريقة انتخابه ، وموعد اجتماعه ، وسميت الثانية اللائحة النظامية ( نظامنامه ) ، وتشبه أن تكون لائحة داخلية للمجلس مؤلفة من ٦١ مادة

ومن أحكام اللائحتين<sup>(١)</sup> نستطيع أن نبين نظام المجلس ومدى سلطته ، ولما موجزون هنا القواعد التى استخلصناها من مجموع هاتين اللائحتين :

(أولا) إن المجلس لم تكن له سلطة قطعية فى أى أمر من الأمور ، وهو وإن كان

(١) هامش الطبعة الثانية — نعرفنا نص هاتين اللائحتين فى قسم الوثائق التاريخية

يصدر قرارات فيما يعرض عليه من الشؤون إلا أن هذه القرارات لا تندو أن تكون « رغبات » ترفع إلى الخديو ، وله فيها القول الفصل ، ولم تحدد اللائحة الأساسية ولا اللائحة النظامية المسائل التي يبدى رأيه فيها ، بل عبر عنها بأنها المسائل « التي تراها الحكومة من خصائصه » ، وأشير في بعض المواد إلى أنها للمسائل المتعلقة « بالمنافع الداخلية » ويبدى رأيه أيضاً في المقترحات التي يتقدم بها الأعضاء .

(ثانياً) يتألف المجلس من عدد لا يزيد عن ٧٥ عضواً ، ينتخبون لمدة ثلاث سنوات . ويتولى انتخابهم عمد البلاد ومشايخها في المديرية ، وجماعة الأعيان في القاهرة ، والاسكندرية ، ودمياط ، وكان عدد نواب كل مديرية بحسب التعداد فينتخب واحداً واثنان من كل قسم من أقسام المديرية بحسب كبر القسم وصغره ، وينتخب ثلاثة نواب عن القاهرة ، واثنان عن الإسكندرية ، وواحد عن دمياط .

(ثالثاً) يشترط فيمن ينتخب عضواً أن يكون مصرياً ، ومن المتصفين « بالرشد والكمال » ، ولا تقل سنه عن خمس وعشرين سنة ، وأن لا يكون ممن صدرت ضدهم أحكام جنائية بالبيان أو من المحكوم عليهم بالإفلاس ، أو الطرد من وظائف الحكومة بحكم ، واشترط في العضو العلم بالقراءة والكتابة في الانتخاب السابع ، أى بعد مضي ثمانى عشرة سنة على تأسيس هذا النظام ، لأن مدة كل مجلس ثلاث سنوات ، ومعنى ذلك أن النواب كانوا يفنون من هذا الشرط في الانتخابات الستة الأولى .

ولوحظ في هذا التمييز أن هذه اللدة تكفى لانتشار التلميم في البلاد ، بحيث يشترط في الأعضاء بعد انقضائها أن تكون لهم دراية بالقراءة والكتابة ، واشترط في الناخبين أن يكون لهم إلمام بالقراءة والكتابة في الانتخاب الحادى عشر ، أى بعد انقضاء ثلاثين سنة على الانتخاب الأول .

(رابعاً) يحصل انتخاب نواب كل مديرية في عاصمتها ، وكل ناخب ينتخب العضو النائب عن قسمه ، ويناط فرز أوراق الانتخاب ببلجنة مؤلفة من المدير والوكيل وناظر قلم الدعاوى<sup>(١)</sup> وقاضى المديرية .

(خامساً) يجتمع المجلس شهرين في كل سنة ، من ١٥ كيهك لثانية ١٥ أمشير (أى من منتصف ديسمبر إلى منتصف فبراير) ، أما المجلس الأول فيجتمع من ١٠ هاتور إلى ١٠ طوبه (نوفبر ، يناير) ، ويكون اجتماعه في القاهرة ، وجلساته سرية ، وللخديو جمع المجلس

(١) يشبه أن يكون كرئيس النيابة اليوم

أو تأخير أو إطالة مدة اجتماعه أو تبديل أعضائه (حله) وإجراء انتخابات جديدة (مادة ١٦ و ١٧ من اللائحة الأساسية)

(سأداً) تميّن رئيس مجلس شورى النواب ووكيله منوط بالتدو دون أن يكون للمجلس رأى أو ترشيح في هذا التميّن (مادة ٣ من اللائحة النظامية)  
(سأباً) يفتح التدو المجلس بمقالة (خطبة العرش) ويقدم المجلس جوابه عنها بكتاب لا يقطع فيه بشئ من الأمور التي يقتضى نظرها المجلس (مادة ٤ و ٥ من اللائحة النظامية)

(تأماً) ينتخب المجلس من بين أعضائه لجائاً تسمى (أقلاماً) ، ومن أعمالها فحص صحة نيابة الأعضاء ، وتعرض قراراتها على هيئة المجلس ، ومن يقرر المجلس صحة انتخابهم تعرض أسماؤهم على التدو ليعطى كل واحد منهم « البيرولى » أى الأمر بإعتماد عضويته (تأسماً) للمجلس توقيع عقوبات على من يتخلف من الأعضاء بدون عذر عن حضور الجلسات (مادة ١٢ من اللائحة النظامية)

(طاشراً) يتمتع الأعضاء أثناء انعقاد المجلس بشئ من الحصانة النيابية ، فلا ترفع عليهم دعوى (جنائية) في أثناء الانعقاد إلا إذا ارتكب أحدهم جريمة القتل (مادة ٥٣ من اللائحة النظامية)

(حادى عشر) إدارة نظام الجلسات منوطة برئيس المجلس ، ولا يجوز للمعضو أن يتكلم إلا إذا طلب الكلام وأذن له الرئيس بذلك ، ولا يتكلم إلا وهو في موضعه ، وتصدر القرارات بطريقة أخذ الآراء علانية وبالأغلبية

وعلى المجلس احترام رأى الأقلية ، والإصغاء لأقوالها وملاحظاتها (مادة ٣٥ من اللائحة النظامية ، وهذه القاعدة من أهم أركان النظام النيابي)

(ثانى عشر) أعضاء المجلس يحضرون إلى المجلس بلباس « الحشمة اللاتقة » وجلبوسهم فيه يكون « بهيئة الأدب » (مادة ٤٠) ، ولا يجوز لأى عضو نشر مناقشات المجلس أو طلبها إلا بإذن من الرئيس ، وإلا كان عرضة للجزاء التي يوقعه به المجلس (مادة ٥٤)

هذه هى القواعد الجوهرية التي على أساسها أنشئ مجلس شورى النواب ، وخلصتها أنه مجلس استشارى ينتخب أعضاؤه بواسطة عمد البلاد ومشايخها لمدة ثلاث سنوات ، ويجتمع شهرين في كل سنة ، وجلساته سرية ، وليس له رأى نافذ فيما يمرض عليه من الشؤون

ولا ريب في أن المجلس النيابي الذى يقوم على هذه القواعد لا يمكن أن يؤثر تأثيراً عملياً في سياسة الحكومة ، ما لم يتطور نظامه مع الزمن ، ويكتسب حقوقاً ومزايا جديدة ، ولو جعل اسماعيل باشا المجلس سلطة قطعية في شؤون الحكم ، وخاصة في مسألة الضرائب والقروض ؛ لبحث فيه روحاً من الحياة والنهضة ، ولأمكن أن تنال مصر على يده مزايا عظيمة ، فإن تصرفات الحكومة الحالية كانت في حاجة إلى رقابة فعلية تتولاها هيئة نيابية ، ولو وجدت هذه الرقابة لوضعت حداً للقروض الجسيمة التى تلاحقت في عصر اسماعيل وأفضت إلى التدخل الأجنبي في شؤون مصر

### الحياة السياسية في عصر اسماعيل

إن الحياة النيابية في كل أمة تتبع أولاً النظام الذى تسير عليه ، ثم تتأثر من الحياة السياسية في عصرها ، وقد بينا القواعد الأساسية لنظام مجلس شورى النواب ، فلنبحث الآن ، عن مبعث تأثره من الحياة السياسية في عصره

كان عهد اسماعيل في الجملة عصر تقدم ونهضة ، ولكنه من ناحية نظام الحكم يمد من عصور الحكم المطلق ، فقد كان من أخص صفات الخديو اسماعيل ميله إلى الانفراد بالحكم ، والاستئثار بالأمر والنهى ، ويدل منطق الحوادث ، على أنه حين أنشأ مجلس شورى النواب لم يترمز التخلي عن سلطته المطلقة ، بل أراد أن يجعل منه هيئة استشارية تريد من رونق الحكم وبهائه

ثم إن تأسيس هذا المجلس من غير أن تسبقه حركة مطالبة من الأمة جملة يأخذ شكل المنفعة ، ومن هنا نشأت سلطته ضئيلة ، ونفوذه يكاد يكون شكلياً ، ومن جهة أخرى فنظام الانتخاب كان له أثر بالغ في تكوين المجلس ، ذلك أن حصر حق الانتخاب في الممد والشايخ أسفر عن انتخاب معظم النواب من الممد وأعيان البلاد ، حتى صار جديراً بأن يسمى « مجلس الأعيان »

فهذه الطبقة من الأمة هى التى كانت ممثلة فيه تمثيلاً واسماً ، أما طبقة التجار والصناع فلم يكن لهم ممثلون إلا النزر اليسير الذى لا يؤثر في طابع المجلس ، وكذلك خلا من الطبقات المتمثلة التى تخرجت من المدارس والبيئات العلمية منذ عهد محمد على ، فهؤلاء لم يكونوا ممثلين فيه ، لأن نظام الانتخاب في ذاته لا يحمل لهم حظاً في عضوية المجلس ، أضف إلى ذلك أن هذه الطبقة كانت إلى ذلك العصر منصرفة إلى مناصب الحكومة ، ولم تنبج إلى الحياة

الحرية ، ولم تألفها بعد ، فكانت بحكم هذه الظروف جزءاً من الأداة الحكومية ، وبذلك حرم المجلس تلك العناصر الحرة المثقفة التي ترسل إلى الهيئات النيابية نورا من الحياة والحرية والاستقلال في الرأي ، وتبعث فيها روحاً من الشعور بالواجب ، والشجاعة الأدبية ، والتطلع إلى المثل الأعلى

ولم تكن في البلاد حين تأسيس المجلس صحافة تنبه الأفكار ، وترشد النواب إلى واجباتهم ، وتبصرهم بحقائق الأمور ، وتنتشر مداولاتهم ، وتستثير اهتمام الكافة بمباحثهم ، ولا تلمع جميعات سياسية تبث أفكارها ومبادئها القويعة في نفوس النواب ، ويتألف منها ومن الصحافة رأي عام يراقب المجلس ويوجهه إلى الوجهة التي ينشدها ومن ناحية أخرى لم تكن في البلاد ضمانات نظامية أو قانونية أو قضائية أو فعلية تحمي حرية الآراء وتكفلها ، كل هذه الظروف كان لها أثرها في تضيق حياة المجلس وتحديد مواقفه وخطته وأعماله

### الانتخابات الأولى للمجلس

يهيئنا أن نذكر هنا أسماء الأعضاء الذين أسفرت عنهم الانتخابات الأولى ، لأن منهم تألف أول مجلس نيابي في عهد اسماعيل ، وجدير بنا أن نتعرف أسلافنا في الحياة النيابية<sup>(١)</sup> ، وتبين مبلغ ما أدوا من واجبات النيابة وتكاليفها

أعضاء مجلس شورى النواب سنة ١٨٦٦

#### نواب القاهرة

موسى بك المقاد . الحاج يوسف عبد الفتاح . السيد محمود المطار

#### نواب الاسكندرية

الشيخ مصطفى جمبي . السيد عبد الرزاق الشوريجي

#### نواب واحة البحرين ( الغربية والنوفية )

( الغربية ) آربي بك أبو الز . علي كامل عمدة القصرية . الحاج شتا يوسف عمدة

---

(١) راجع أعضاء ( مجلس للشورى ) في عهد محمد علي بالجزء الثالث من « تاريخ الحركة القومية » ص ٤٦٧ ، وأعضاء الهيئات التمثيلية التي تألفت على المتتابع في عهد الخلة الفرنسية بالجزء الأول ص ٧٨ والجزء الثاني ص ١٥ و ١٧ و ١٨٤

أبي مندور . محمد حمودة عمدة برما . سيد أحمد رمضان عمدة قسطا . عبد الحميد زهرة عمدة  
حانوت . علي أبو سالم دنيا عمدة مسهلة . سليمان اللولاني عمدة ميت حبيش القبيلة . أحمد  
الشريف عمدة ابيار

( النوفية ) الحاج علي الجزار عمدة شين الكوم . محمد افندي شمير عمدة كفر عشا .  
موسى افندي الجندي عمدة منوف . احمد أبو حسين عمدة كفر ربيع . حماد أبو حاصر عمدة  
جنزور . علي أبو عمارة عمدة مليج . محمد الانبائي عمدة جزى

#### نواب البحيرة

الشيخ محمد الصيرفي عمدة قليشان ، حسنين حمزة عمدة البريجات ، احمد دوس عمدة  
نكله المنب . الحاج علي عمار عمدة ببيان . الشيخ محمد الوكيل عمدة سمخراط

#### نواب الشرقية والقليوبية

الحاج نصر منصور الشواربي من قليوب . الامام الشافعي أبو شنب عمدة الخانكة .  
علي حسن حجاج عمدة الرملة . محمد الشواربي ( قليوب ) . احمد افندي أباطه ( منيا القمح ) .  
الشيخ محمد جمال الدين عمدة الجديدة ، محمد عبد الله عمدة الصنافين . المعلم سليمان سيدم عمدة  
بندف . بركات الديب عمدة القرن . محمد افندي عفيق عمدة الزوامل . عبد الله عياد عمدة  
كفر عياد

#### نواب النقهلية

هلال بك . سيد احمد افندي نافع عمدة دنديط . محمد بك سعيد ( نوسا البحر ) .  
اسماعيل افندي حسن عمدة تني الامديد ، الشيخ محرم علي عمدة السنبلوين . الشيخ العدل  
احمد عمدة جزيرة القباب

#### نواب الجيزة

عاصم افندي الزمر عمدة ناهية . ابراهيم احمد المناوي عمدة زاوية دهشور . عبد الباقي  
مزوز عمدة الرق ( الرقة )

#### نواب بني سويف والفيوم

حزبن الجاحد عمدة المعجمين . علي سيد احمد عمدة الزرقى . زايد هندي عمدة جزيرة  
بيا . محمد حسن كساب عمدة النويره . جرجس برسوم عمدة بني سلانة

### نواب الدنيا وبني مزار

ابراهيم افندى الشريسي عمدة مبالوط . اسماعيل احمد عمدة بني احمد . احمد على عمدة الزاوية . احمد حبيب عمدة الفت . ميخائيل اثناسيوس عمدة اشروبة . حسن افندى شمراوى عمدة المطاهرة

### نواب أسيوط

سليمان افندى عبد المال ( ساحل سليم ) . عثمان غزالى عمدة بني رزاح . يوسف محمد عمر عمدة الشيخ تقي . رميح شحاته عمدة القوسية . عمر محمد عمدة الشغبة . عبد المال موسى عمدة دروه

### نواب جرجا

محمد حمادى عمدة بلسفورة . حميد أبو ستيت من أولاد عليوه . عبد الرحمن حمد الله عمدة الجيبرات . عثمان أبو ليله من الكتكاته . عطيه مهران من ناحية نزه . احمد سلطان عمدة بندقار

### نواب قنا واسنا

عمر افندى أبو يحيى عمدة أبو مناع . محمد سحلى عمدة فرشوط . على ابراهيم عمدة حجازة . احمد افندى عبد الصادق من أسوان . احمد على اسماعيل عمدة السليمية

### نائب دمياط

على بك خفاجى

### افتتاح المجلس وخطبة العرش

٢٥ نوفمبر سنة ١٨٦٦

كان افتتاح المجلس يوم الأحد ٢٥ نوفمبر سنة ١٨٦٦ ( ١٧ رجب سنة ١٢٨٣ ) ، إذ اجتمع الأعضاء بمكان انعقاده ( بالقلمة ) برئاسة اسماعيل راغب باشا الذى عين رئيساً للمجلس فى دور انعقاده الأول ، وحضر الخديو حفلة الافتتاح ، يصحبه من أركان حكومته شريف باشا ( الوزير المشهور ) وزير الداخلية ، وحافظ باشا وزير المالية ، وعبد الله باشا عزت رئيس



مجلس الأحكام ، وإسماعيل باشا صديق مفتش الأقاليم ، ورياض باشا المهردار (حامل الختم) ، وأحمد خيرى بك كاتب الخديو

وتليت خطبة العرش التى كانت تسمى مقالة الافتتاح ، وهذا نصها :

« من العلوم أن جدى المرحوم حين تولى مصر وجدها خالية عن آثار المهار ، ووجد أهلها مسلوبى الأمن والراحة ، فصرف الهمم المالية لتأمين الأمانى وتعدين البلاد بإيجاد الأسباب والوسائل اللازمة إلى ذلك ، حتى وفقه الله تعالى لما أراد من تأسيس عمارة الأقطار المصرية ، وكان الذى عوناً له ونصيراً فى حياته ، فلما آلت إليه الحكومة المصرية اتفق آثر أبيه فى إتمام تلك السامى الجليلة ، بكال الجد والاجتهاد ، فلو ساعده عمره لأكملها على أحسن نظام ، ثم انقلبت أحوال مصر بعدها ، إلى أن قدر الله تعالى تسليم زمام إدارة حكومتها إلى يدي ، ومن حين تسلمته لهذا الآن رأيته دوام سمي واجتهادى فى إكمال ما شرعاه من المقاصد الخيرية ، بتكثير أسباب المهارية والمدنية ، أعاننى الله على ذلك ، وكثيراً ما كان يحظر بيالى إيجاد مجلس شورى النواب ، لأنه من القضايا المسئلة التى لا ينكر نفعها ومزاياها أن يكون الأمر شورى بين الراى والرعية ، كما هو مرعى فى أكثر الجهات ، ويكفيها كون الشارع حث عليه بقوله تعالى « وشاورهم فى الأمر » وبقوله تعالى « وأمرهم شورى بينهم » فلذا استنصبت افتتاح ذلك المجلس بمصر ، تقديراً لكرهه المنافع الداخلية ، وتيدى به الآراء السديدة ، وتكون أعضاؤه متركبة من منتخبى الأهالى ، ينمقد بمصر فى كل سنة مدة شهرين ، وهو هذا المجلس المقدر بمنابة المولى فتحه فى هذا اليوم المبارك على يدنا ، الذى أنتم فيه أعضاء منتخبون من طرف الأهالى ، وإلى أشكر الله على ما وفقنى لهذا الأمر للبرور ، ووافق من فطانتكم بمحصول النتيجة الحسنة من حسن المداولة فى المنافع الداخلية الوطنية ، وفقنا الله تعالى لما فيه منفعة للجمهور ، وعلى الله الاعتماد فى كل الأمور<sup>(١)</sup> »

وتد هذه الخطبة من الوثائق الهامة فى تاريخ الحياة النيابية بمصر ، وهى فى مجموعها سديدة المانى ، وجيزة العبارة ، وأهم ما فيها أنها قررت قاعدة الشورى فى نظام الحكم ، واستندت فى تقريرها إلى القرآن الكريم ، مما يجعلها قاعدة لا يحصى عنها ، ويثبها فى نفوس الشعب ، وفيها تجسيد لنظام الشورى وإشادة بمزاياه ومنافسه ، وإعلان بأن النابة من

(١) عن للضبطة الأصلية لجلسة افتتاح مجلس شورى النواب المحفوظة بدار النابة

الحكم هي منفعة الجمهور ، فورود هذه المبادئ الهامة في النطق الخديو هو خير دعاية لها وإعلان عنها

### لجنة الرد على خطبة العرش

وافق يوم افتتاح المجلس عيد ميلاد الخديو إسماعيل ، فأعلن الرئيس أن هذا يوم عيد يجب عدم الاشتغال فيه ، فوافق الأعضاء على ذلك ، ثم انتخبوا من بينهم لجنة تتولى تقديم الجواب على خطبة العرش ، فتألفت من عشرة أعضاء . وهم آربي بك أبو العز . هلال بك . محمد أفندى عفيفي . محمد أفندى شمير . الشيخ محمد الصيرفي . سليمان أفندى عبد المال . إبراهيم الشريسي . عمر أفندى أبو يحيى . حسن أفندى شمراوى . الشيخ على سيد احمد وفي اليوم التالى ( ٢٦ نوفمبر ) ذهب رئيس المجلس ومعه أعضاء اللجنة إلى السراى الخديوية بملابسهم الرسمية وقدموا إلى الخديوى جواب المجلس على الخطبة .

### الجواب على خطبة العرش

والجواب طويل ، صيغ في قالب تمجيد وتقديس للذات الخديوية ، يكاد يقرب من العبودية ، مما لا يتفق والروح النبائية الصحيحة ، ويتضمن خلاصة لتاريخ مصر ، وما كان لها من المجد والسؤدد في سالف المصور ، وما آلت إليه من الاضمحلال والتقهقر ، إلى أن تولى زمامها محمد علي باشا ، فنهض بها وأعاد مجدها القديم ، ونوه بفضل إبراهيم باشا لمؤازرة أبيه في أعماله الجليلة ، وما أعقب عصرها من وقوف نهضة التقدم ، إلى أن تولى الخديو إسماعيل الحكم ، فاستأنف العمل لنهضتها ، وأفاض الجواب في ذكر ماثر إسماعيل ، ثم أظهر ابتهاج المجلس لما ناله الخديو من تعديل نظام ورائة العرش

وإليك نص الجواب ، نثبته هنا على طوله ، لأنه يعطينا صورة من الروح التي تسود المجلس ، ومن أسلوب الكتابة في ذلك العصر ، وما يحويه من عبارات المملة والسجع التكلف والمتلق البالغ لولى الأمر . قال الأعضاء

« يسد ما تشرفنا بالإسماء للقاءة الجليلة . الجامعة جوامع الكلم الجليلة . نبادر إلى الاعتراف بما حوته بناية الانشراح . وكال الارتياح . ونقول إن مما قطفناه من زواهر الأخبار التاريخية وعرفناه من سوائف آثار الديار المصرية . أنها كانت في الأعصار الحالية راقلة في حلل المفاخر الحالية . وأنت بقية الأقطار كانت تستمد من نبيل معارفها الوافر . معترفة بأنها معترفة في الأصل من نبيل عوارفها الزاخر . لكن لتداول أيدي من لم يحسن

تدبير ملكها من الملوك السالفين . فتاوتها نواب الرمن . وتناولها أيدي الحن . حيناً بعد  
 بعد حين . فاندست معالمها الباهرة . وانطمست آثار مفاخرها الزاهرة . ولبت بها أيدي  
 الدهور وتكاثر فيها الحروب والشرور . حتى رجفت التفهري . وأصبح غيرها من الممالك  
 في أنواع التمدن متقدماً وملكها متأخراً . وقاسى أهلها من القلة والسكنة ما صاروا به في  
 غاية الحقارة والمهانة . إلى أن أراد الله تعالى أن يعيد شبابها بعد الهرم . ويمجد ما كان من بنيان  
 محاسنها قد انهدم . وينقذ أهلها من هذه الممالك . وينظلم في سلك أحسن الممالك . فشرفها  
 بمجد العزيز جنتم كان محمد علي باشا . فأعاد لها من العارية ومحاسن الآثار الأصلية ما كان  
 تلالى . وأفرغ قلبه وقالبه في إصلاح حالها . وأعمل سديد رأيه وشديد عزمه في إعادة  
 جمالها وكمالها . حتى أزاح عنها تلك الرخامة ، وألبسها حلل الشهامة والفضامة . وأحكم معالم  
 الأحكام . وأقام بها دعائم العدل بين الأنام . ودون فيها دواوين المعارف المتسقة . وجمع بها  
 أصناف المآثر المقترة . وجدد فيها القوانين العسكرية . وأنشأ دواوين المدارس العلمية  
 والحكومية حتى ظهرت بعد الخفا . وأزهرت أفتانها بزهور الصفا . وعاد إليها من البهائم  
 والبهجة ما كانت فقدته في سالف الأيام وانتظمت مصالحها الأهلية والملكية بحسن تديره  
 أحسن نظام . مع ما قازت به من غرائب الصنائع الفاتحة . ومجائب الآثار الرائقة . مما شوهده  
 لنا جميعاً . ونبوأنا به بيتاً من الزرقيا . فضلاً عما أورثها من النقى الأتم . والفخار الأعم .  
 من الاستحكامات الملكية . وإحكام العمليات الوطنية المائدة بعظيم النفع على عموم الرعية .  
 حتى بذلك حسنت مصرنا الأمصار . وصرفنا بحمد الله متقدمين في درجات الممار . وقد كان  
 والد العزيز الأكرم عوناً لإرادته ، وهو الجد الأجدد في حال حياته ممضياً الطرق الموصلة إلى  
 التقدم والممار بسديد آرائه وشديد عزماته . ولما آلت إليه الحكومة سلك سبيل أبيه .  
 وبني على تأسيساته الباهرة مما حسن مساعيه . وأخذ يفتش ما يكمل به رونق الوطن .  
 ويمجد من العارية والآثار الجليلة ما يبقى على عمر الزمن ، من إنشاء المجالس الحاقانية ، وتكثير  
 الرجال الحربية ، والاستحكامات الملكية ، وغير ذلك مما عقدته نيته ، وأخبرته طويته ،  
 فحسدنا الأيام عليه ، فلم تتمتع بمر حكومته إلا قليلاً حتى نقله الله إليه ، ثم تولى على الأقطار  
 المصرية وللايتها من لم يرعوا تلك المآثر العظيمة حق رعايتها فقترت همة مصر السابقة ،  
 وضمت حركة تقدمها الفاتحة ، إلى أن نفختنا النفحات الإلهية ، وأسمنتنا العناية الربانية ،  
 بالحضرة الاسماعيليه ، وأعطى القوس ياربها ، لطفاً من الله بهذه الديار ومن فيها ، وتولاها  
 العزيز بن العزيز ، ذلك الجناب الأنعم ، والداوري الأكرم . فقام في تنظيم أمورهما على ساق

وقدم ، وشمر عن ساعد الجهد والاجتهاد في تجديد ما انهدم وإحياء ما انعدم ، وأخذ يداوى تلك الملل ، ويسد ما تحلل بعد أبيه من الخلل ، وسمى في مقاصد أبيه وجده ، بأذلا في موجبات التقدم والتمدن الوطنى غاية جهده ، شاغلا باله بأقصى أنواع الهادية ، مديراً فكره فيما يستدعى لهذه الأمطار كمال الرقاهية ، فأبدى من ذلك ما لم يكن في الحساب ، وزادها من البهجة وأسباب الثروة ما لم تره في سالف الأحقاب ، ورتب ملكها أحسن ترتيب ، ونظم عقده في سلك غريب بأسلوب عجيب ، ومن تمام عناية رب المالكين أن ألهم سلطاننا الأعظم ، ولا فرو لأن اللوك من اللهمين ، حصر وراثته الحكومة على التأييد في نسل اسماعيل بأن يتولاها أكبر أولاده بعد عمره المديد ، فيألفها من فكرة جليلة راقية ، أسست في هذه البلاد ، من دواعي المنار الأسباب الفاتقة ، واستلزمت تحسناً لأحوالها ، وتأميناً لحالها واستقبالها ، أطال الله عمر سلطاننا المهاب ( الصواب المهيّب ) وذلك دعاء إن شاء الله مستجاب ، ثم ازدادت المهمة الاسماعيليه ، يصرف أفكاره الخيرية العلمية ، فيما يلى قدر هذا الوطن ، ويرق انتظام حاله على أسنى سنن ، ومن كمال همته السنية ، وتعام رافته ورحته بالرعية ، وشغفه بدوام راحتهم وتعام رقايتهم اقتضت إرادته العلمية إنشاء مجلس شورى أهلية وطنية لما يلى من أن جمع الآراء في أمور المالكين ، والمداولة في مصالح الرعية مع عقلاء الوطنيين . من مقتضيات حسن النظام ، وموجبات كمال الائتنام ، وتعام راحة الأنام ، وفوض انتخاب أعضاء ذلك المجلس لعموم الأهالى حتى يكون ما يحكمون فيه من الأمور بواقع ما أولفهم ، وعرض جميع ذلك إلى حضرة الوالى ، تبرؤاً من فوائل المفسودية ، وتوفيراً لدواعى العدالة العمومية ، فكنا نحن المنتخبين من سائر الجهات ، المصادفين بموسم مولد الحضرة الخديوية أسر الأوقات<sup>(١)</sup> ، وإذ كان إنشاء هذا المجلس الأنيق من أجل المسامحة الحميدة ، وأتم نعمة أسداها ولى النعم عبيده ، فمن الواجب الأهم للتشكر لتلك الحضرة العلمية ، والتباهى بتلك المنقبة البهية ، ورفع أكفنا آتاء الليل وأطراف النهار بالدعوات ، في أجل الأوقات ، وسائر الحالات أن يخلد عز قطرنا هذا بدوام سعود أفندينا الأنعم ، وولى عهده حضرة محمد توفيق باشا الأزمز الأكرم ، وكذا بقية الأنجال الفضام ، ولا يحرم جميعنا من حسن أنظارهم ، ونفائس محاسن أفكارهم ، بجماع خاتم الرسل الكرام عليه أفضل الصلاة وأتم السلام<sup>(٢)</sup> .

(١) افتتح المجلس يوم عيد ميلاد الخديو اسماعيل

(٢) عن للنبطة الأصلية لمجلس شورى النواب ، وهى تختلف قليلا عن الصيغة المنشورة بمجموعة الجواب

## لجان المجلس

اجتمع الأعضاء يوم الثلاثاء ٢٧ نوفمبر سنة ١٨٦٦ في مكان انعقاد المجلس (بالقلمة) ، واشتغلوا بانتخاب لجانته وكانت تسمى (الأقلام) ، وعددها خمسة طبقاً لما تقضى به المادة ٨ من اللائحة النظامية ، فوزع الأعضاء أنفسهم على اللجان الخمس وتألفت كل لجنة من خمسة عشر عضواً ، أى أن اللجان (أو الأقلام) اشتملت على جميع أعضاء المجلس ، ونذكر هنا بيان اللجان وأسماء رؤسائها .

لجنة المدائن (المواسم) ورئيسها موسى بك المقاد  
لجنة روضة البحرين (الغريبة والمنوفية) ورئيسها آربي بك أبو المز ، ثم سميت لجنة الغريبة في الدور الثاني

لجنة الشرقية ، ورئيسها هلال بك ، وتشمل أعضاء من نواب الشرقية واللقهلية  
لجنة النيا ، ورئيسها إبراهيم أفندي الشريفي  
لجنة أسيوط ، ورئيسها سليمان أفندي عبد المال

والمهمة الأولى لهذه اللجان (الأقلام) تحقيق صحة نيابة الأعضاء ، فنظرت كل لجنة في تحقيق نيابة أعضاء اللجنة الأخرى ، وقد قامت اللجان بهذه المهمة ، فكانت النتيجة إقرار صحة نيابة جميع الأعضاء ، وأرسلت النتيجة بكتاب من رئيس المجلس إلى مهرداد الخديو لكي تعرض على الأعتاب الخديوية لإعطاء تذكرة الاعتماد (البير ولدى) للأعضاء

وللأقلام مهمة ثانية ، وهي انتخاب لجان أخرى من بين أعضائها تسمى (قومسيونات) لبحث المسائل التي يحيلها عليها المجلس كلما رأى لزوماً لذلك ، وطريقة تأليفها أن ينتخب كل قسم من الأقلام خمسة ، عضواً واحداً من أعضائه ، فتؤلف اللجنة من خمسة أعضاء

### اعتماد عضوية النواب

وإليك نص أمر الاعتماد (البير ولدى) الذي أصدره الخديو للنواب بعد تحقيق صحة نيابتهم

« قدوة الوجوه المتمدين ، والأعيان المنتخبين » فلان من بلدة كذا بقسم كذا بعمدية كذا « زيد إقباله ، ودام كماله ، قد علم آل الوطن العزيز ، وفهم أهل الفطن والتميز ، دوام شغف فؤادنا ، واشتغال أفكارنا بما فيه معمورية بلادنا هذه وسمة منفعة ديارنا ، وما يقدم أهلها في مدارج التمدن ، ويصمد بهم في معارج التمكن ، وقد علمت أن ترتيب

مجلس الشورى الوطنية، مما يعود على ديارنا هذه بمزيد الزينة ، كما جرت في سائر المدن المتقدمة وشاهد بين جميع الملل المتمكنة ، فإن تلاحق الأفسكار ، وتصادق الآراء والأفكار ، يستنتج تحركات الألباب من أغصانها ، ويستخرج محسنات الصواب من أفنانها ، وقد رأيت في أهل وطننا المبارك بحمد الله تعالى وتبارك ، من مزيد الأهلية والاستعداد ، ما يكون عوناً على حصول هذا المراد . فلذا رسمت بترتيب المجلس المذكور وإنشائه ، وأصدرت لائحة مخصوصة في كيفية انتخاب أعضائه ، بحيث يكونون من وجوه أهل وطننا ، لينوبوا عن سائر أهالي مدائننا وبلداتنا ، وقد كل أمر الانتخاب الآن ، بمن يصلح لهذا الشأن ، وأنت ممن انتخبوا لهذا الخصوص ، وصدق عليهم في قرار القومسيون المخصوص ، وعرض ذلك بواسطة سعادة رئيس المجلس إلينا ، فقبول بقبوله واستحسانه لدينا . فأصدرت هذا إليك إعلاماً بأنك ممن حاز شرف الامتياز بالمضوية ، في ذلك المجلس مجلس شورى النواب الوطنية ، وذلك لمدة ثلاث سنين شمسية . حسباً تقرر في اللائحة الانتخابية ، وكلسم أصحاب روية وأهلية ، وأرباب فطنة جليلة ، وكال معرفة بالمصالح الداخلية والنافع المحلية ، فأمل في سمو أفسكاركم ، وعلو أفكاركم ، أن يكون في اجتماعكم هذا ما يزيد أوطاننا به فلاحاً وتعدبناً ، ونجاري غيرها من الممالك الممورة والدائن المشهورة إصلاحاً وتحسيناً . فتعاونوا في النظر العائب ، وتبينوا الفكر الثاقب ، وخذوا فيما يتعلق بهذه المجلس من المصالح الداخلية ، والمواد التي ترى الحكومة أنها من خصائص هذه الشورى الوطنية ، وأدوا وظائف هذه الجمعية على وفق حدودها ، وأبدوا من شرائف الآراء الهية خير موجودها ، وتبصروا لما فيه اعتلاء أقدارنا بأقطارنا ، واجتلاء أوطاننا بأوطارنا ، ومزيد الرفاهية لأهاليها وساكنيها على وفق المطلوب ، وانتظام حال الزراعة والتجارة والصناعة فيها على أحسن أسلوب . نسأل الله دوام التوفيق وبلوغ الآمال ، وحسن الحال والمآل ، فهو مولى الخير ومولى السكّال »

في رجب سنة ١٢٨٣

#### محاضر الجلسات

لم تكن جلسة الافتتاح مدودة ضمن جلسات المجلس ، وإنما بدأت الجلسات بمد تأليف الأقسام ، ومحاضر الجلسات كان يكتبها كاتب المجلس ، ويوقع رئيس المجلس على محضر كل جلسة ، أما القرارات فيوقع عليها رئيس المجلس وجميع الأعضاء

## طريقة الداول في المجلس

كان للمجلس أن يتداول فيما تعرضه عليه الحكومة من الشؤون ويبدى رأيه فيها ، وله أن يتداول في الاقتراحات التي يقدمها أحد الأعضاء ، فإذا تقدم عضو بأى اقتراح ، يرضه رئيس المجلس على الهيئة لتبحث أولا في هل تنظر فيه أم لا ، فإذا استقر رأيها على الداول فيه رسل صورته إلى المجلس المخصوص ( مجلس الوزراء ) ليحاط به علما ، ثم يطرح على بساط البحث ، ويتداول الأعضاء فيه ، ويحيلونه في الغالب على لجنة تختبها الأعلام ، فإذا أتمت اللجنة بحثه قدمت عنه تقريراً يطبع ويوزع على الأعضاء ، ثم يتداولون فيه ، وإذا استقر رأى المجلس على قرار في موضوعه يرسل القرار إلى اللجنة السنية لمرضه على الخديو ويقرر فيه ما يراه ، وإذا استدعت المناقشة حضور بعض كبار الموظفين لتوضيح وجهة نظر الحكومة يحضر الوزير ( الناظر ) المختص أو الموظف الفني ، فيبدل بالإيضاحات المطلوبة ، ويكون حضور النظار أو كبار الموظفين بناء على طلب المجلس أو رأى الحكومة .

ونذكر ممن حضروا في الدور الأول من الوزراء وكبار الموظفين ، شريف باشا وزير الداخلية ، ومحمد حافظ باشا وزير المالية ، ومحمد مظهر باشا وكيل وزارة الأشغال ، ومحمد نقيب باشا مفتش هندسة الوجه القبلي ، وسلامه بك ( باشا ) إبراهيم مفتش هندسة الوجه البحري ، وعلى بك مبارك ( باشا ) وكان وقتئذ رئيس هندسة المياه السنية ، وإسماعيل صديق باشا مفتش عموم الأقاليم ، وكان أكثرهم حضوراً

وقد شغلت مقترحات الأعضاء معظم جلسات الدور الأول ، فكان عمل المجلس قاصراً على الداول فيها ، وإنا موزون هنا أم هذه المقترحات كما استخلصناها من مضابط المجلس<sup>(١)</sup>

(١) أول المقترحات التي تقدم بها الأعضاء اقتراح من هلال بك أحد نواب الدقهلية في بحث مسألة السخرة ووضع نظام يخفف من وطأتها ، فتداول الأعضاء عدة جلسات في

(١) راجعنا هذه المضابط في « الوقائع المصرية » التي كانت تنشرها في حينها ، ولكن لاحظنا قصداً بين سنوات يأكلها من مجموعة الوقائع المصرية للوجود في دار الكتب ، أو بالدفترية المصرية بالقلمة ، وقصداً أعداد كثيرة من السنوات المحفوظة ، فاستكملنا هذا النص بالرجوع إلى المضابط الأصلية المحفوظة كاملة في مكتبة البرلمان ، ويجدر بنا في هذا المقام أن نتوه بالجهود المحمودة التي بذلها الأستاذ محمد خليل صبحي رئيس قلم مكتب مجلس النواب في جمع هذه المضابط وتبويبها وتنسيقها بعد أن كانت مشتتة في مختلف الصالح والدواوين ، وما بذله من البحث والتنقيب لجمع صور رؤساء مجلس شورى النواب والهيئات النيابية القديمة والحديثة ، فأدى بهذه الجهود خدمة للتاريخ يستحق من أجلها جزيل الشكر والتثناء .

هذه المسألة ، ثم أحيلت على لجنة ( قومسيون ) سميت لجنة ( العمليات ) مؤلفة من خمسة أعضاء ، وهم محمد بك سعيد ، وحسن أفندي شيراوى ، ويوسف محمد ، والسيد أحمد الشريف ، والشيخ محمد الصيرفى

وقد بحثت اللجنة هذه المسألة واشترك معها فى البحث اسماعيل باشا صديق وسلامة بك إبراهيم ، وثاقب باشا ، وعلى بك مبارك ، وكان إيفاد هؤلاء المهندسين من طرف الحكومة لارتباط مسألة السخرة بمشروعات الرى والمهندسة ، فقدمت اللجنة تقريراً مطولاً خلاصته بتنظيم السخرة على أساس اعتبارها من المنافع العامة ، وأنها مفروضة على من تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٥٠ سنة من أهل البلاد التى تستفيد من أعمال السخرة ، وجعلها مبنية على قاعدة المساواة بين الأهلىن ( والمساواة فى الظلم عدل ) ، فوافق المجلس على تقرير اللجنة ، وطلب عمل إحصاء للأفئس تطبيقاً لهذه القاعدة حتى يؤخذ الأفئار للسخرة باللدور

واستتبع بحث السخرة إثارة مسألة أخرى أوعزت بها الحكومة ، وكان المجلس فى غنى عنها ، وهى وضع ضريبة على المواشى ، وحجتها فى ذلك أن أعمال المنافع العامة التى تنفذ بواسطة السخرة تقتضى مهمات وأدوات يجب شراؤها بالمنى ، ولما كانت المواشى الموجودة بالأقاليم مخصصة لأعمال الزراعة ، فوجب أن يفرض عليها مقدار معلوم من الضريبة ، بما يوفى عن هذه المهمات ، وعلى ذلك وافق المجلس على فرص هذه الضريبة ، ومقدارها عشرون قرشاً فى السنة على كل رأس من مواشى الزراعة كالأبقار والجاموس والثيران والخيول والبغال ، أما الجلال ففرض على كل رأس منها ثلاثون قرشاً ، وعلى كل رأس من الحمير عشرة قروش ، واستثنيت من هذه الضريبة مواشى المدن والبنادر

( ٢ ) اقترح إبراهيم أفندى الشرىمى رئيس لجنة المنيا ، النظر فى مسألة تقسيط الأموال الأميرية ، وتحديد مواعيد لدفعها تسهيلاً لسدادها ، فأحيلت هذه المسألة على لجنة مؤلفة من خمسة أعضاء : وهم محمد أفندى شير ، ونصر الشواربى ، وميخائيل أنناسيوس ، ومحمد عفيفى ، وحيد أبو ستيت ، ورأت اللجنة وجوب تحديد مواعيد للسداد فى أوقات جنى المحاصيل توفيراً لراحة الأهالى فى دفع الأموال ، وقد حضر حافظ باشا وزير المالية إلى المجلس بعد أن قدمت اللجنة تقريرها فى هذا الموضوع ، وأوضح وجهة نظر الحكومة ، وهى أن رأى المجلس فى محله ، ولكن الحكومة لا يمكنها تعديل مواعيد الضرائب لأنها مرتبطة بدفع فوائد ديونها فى المواعيد المحددة لسداد الأموال ، واستحسن تأجيل النظر فى هذه المسألة إلى السنة المقبلة ، إذ ينظر المجلس فى مسألة الديون ومسألة التقسيط معاً ، فأقر المجلس ذلك .



(٣) اقترح آربي بك أبو الز أحد نواب الغربية ، نعيم المدارس (الابتدائية) بإنشاء مدرسة في كل مديرية ، فأقر أعضاء المجلس الاقتراح وحيدوه ، وظهر منهم الميل الشديد إلى نعيم التعليم بين طبقات الأمة كافة ، وأحالوا المشروع على لجنة مؤلفة من عمر أفندي أبو يحيى ، ومحمد حمودة ، وعلى سيد أحمد ، والسيد محمود المطار ، وأحمد أفندي أباطة ، وانتهت اللجنة في تقريرها إلى وجوب إنشاء مدرسة في كل مديرية وكل محافظة ، وأن يكون التعليم فيها عجمًا ، وحضر شريف باشا ووافق باسم الحكومة على تقرير اللجنة ، غير أنه طلب تأجيل إنشاء المدارس في السويس والقصر والعريش حتى يتم إنشاء المدارس في الديريات والمحافظات الأخرى ، فوافق المجلس على ذلك ، وأفضى شريف باشا في بيانه بالجهود التي تبذلها الحكومة في سبيل نشر التعليم ، وأنهى إلى المجلس أن الخديو وقف على المدارس جميع الأطفال التي يتألف منها تفتيش الوادى ، فقابل المجلس هذا البيان بالشكر والدعاء للخديو (٤) اقترح سليمان أفندي عبد المال من نواب أسيوط النظر في وضع نظام لسنديات التعامل بين الناس ، وأحيلت هذه المسألة على اللجنة المؤلفة لبحث مسألة التقسيط ، وحضر اسماعيل صديق باشا حين المناقشة فيها ، وأنهى إلى المجلس أن الحكومة مشغلة بسن قانون عن الرهون والمعاملات ، وأن النوط بوضع مشروع القانون المذكور هو رئيس المجلس (اسماعيل راغب باشا) فاكثفى المجلس بذلك .

(٥) اقترح ميخائيل أفندي اثناسيوس من نواب النيا إلغاء نظام المهد (جمع عهدة) ، وخلاصة هذا النظام أن الحكومة في عهد محمد على باشا كانت تمهد إلى بعض الأعيان والمأمورين ورجال الجهادية جباية ضرائب بلاد بأكملها ممن كان أهلها غير قادرين على زراعة جميع زمامها أو متأخرين في سداد مالها ، فكان المتهمدون يتكفلون بسداد الضريبة من مالهم الخاص إذا لم يجبوها من الأهليين ، وقد أدى هذا النظام إلى إرهاب الفلاحين لأن المتهمدين كانوا يسخروهم لمصالحهم الخاصة فألغته الحكومة سنة ١٨٥٠ إذ أصدرت أمرها باسترجاع البلاد من المتهمدين ثم عاد العمل به في أوائل عهد اسماعيل ، فضج الناس من مساوئه ، فلا غرر إن قوبل اقتراح ميخائيل أفندي اثناسيوس بالاستحسان

وقال الحاج يوسف عبد الفتاح ، ما خلاصته ، إن الأصل في إعطاء البلاد عهدة هو مساعدة الأهالى على سداد الأموال لعدم اقتدارهم على زراعة أطيانهم وسداد أموالها ، ولكن المتهمدين كانوا يقتصبون ما يزيد عن المال من محصولات الأهالى وأخذ بعضهم لمهدهم أراضي لا تزرع لجرد الرغبة في تسخير الفلاحين للعمل في مزارعهم الخاصة ، وطلب

فك المهد جميعها لأن الأهالي في مقدورهم سداد ما عليهم من الأموال رأساً للحكومة دون وساطة التمهدين

وحيد الأعضاء فك المهد وإعادة الأقطان إلى أصحابها ، ثم قرروا إحالة المسألة على اللجنة انتخبت لهذا الغرض ، مؤلفة من الشيخ المدل أحمد ، وأحمد علي ، والحاج شتا يوسف ، وأحمد عبد الصادق ، ومحمد الوكيل

وانتهت المناقشة في الموضوع بأن قرر المجلس بجلسته ١٦ شعبان سنة ١٢٨٣ فك المهد جميعها ابتداء من سنة ١٢٨٤ هـ ووافقت الحكومة على هذا القرار ونفذته

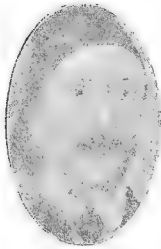
(٦) اقترح محمد افندي حمادي من نواب جرجا ، وضع نظام لضبط عملية تحصيل الأموال في المديرية لمنع المهب في قيد التحصيلات ، وذكر أن الأهالي في الوجه القبلي يدفعون المال ليد (الشاهد) ويقيد ما يدفعونه في ورق عادة ويبقى التحصيل عند (الشاهد) لآخر الشهر حتى يحضر الصراف ، وإنه لطول المدة وعدم القيد بالنظر الممتدة يحصل « لخبطة ومغشوشية في الإيراد »

وأحيلت هذه المسألة على اللجنة « التقسيط » وقدمت عنها تقريراً طلبت فيه ضبط عملية التحصيل ، واتباع طريقة يعرف منها كل عمل مقدار مادفنه على وجه التحقيق ، حتى تحفظ حقوق الأهالي ، ويمنع عبث العياصرة ، فوافق اسماعيل باشا صديق على ما رأته اللجنة ، وواعد بوضع الطريقة المطلوبة

(٧) اقترح سليمان افندي اللواتي من نواب الترية ، منع مجازاة المهد بالضرب ، وقال الشيخ محمد الشواربي بمنع الضرب عن المهد وغيرهم من الأفراد ، وأن يرفع من القانون النص الذي يبيح الضرب للحكام ، وتناقض الأعضاء طويلاً في هذه المسألة ، ثم صرح رئيس المجلس بأن القانون الذي يجري الحكومة وضعه وتفيحه منصوص فيه على منع الضرب ، فاكتمل المجلس بذلك

(٨) اقترح هلال بك ، النظر في الأقطان الناشئة عن زيادة المساحة من صالحة وبور ، وإضافتها بالمال إلى أصحاب الأقطان المتداخلة فيها أو الملحقه بها

وأحيلت هذه المسألة على لجنة المهد ، وقدمت تقريرها وحصلت المناقشة فيه بحضور اسماعيل باشا صديق ، وخلاصة ما قرره المجلس فيها بجلسته ٢٥ شعبان سنة ١٢٨٣ إضافة أقطان الجزائر بثمن يساوي قيمة إيجارها عن ثلاث سنوات ، ويربط عليها مال المثل ، أما أقطان الحيسان فتعطى أيضاً بالثمن بواقع إيجار ثلاث سنوات ، ويربط عليها مال الخوض ،



اسماعيل راغب باشا

رئيس مجلس شورى النواب في دور انعقاده الأول  
( من ٢٥ نوفمبر ١٨٦٦ إلى ٢٤ يناير ١٨٦٧ )

والأطيان البور التي يرغب الأهليون استصلاحها تعطى لهم من غير ثمن على أن يدفعوا مالها بعد مدة لا تزيد عن ثلاث سنوات ، أما أطيان الأخراس والمستبحرة والمالحة فتعطى لمن يستصلحها من غير ثمن على أن يدفع الضريبة المائلة عنها بعد مدة لا تتجاوز ست سنوات ، وأطيان البرارى تعطى لمن يرغبها من غير ثمن وتبقى مدة عشر سنوات من الضرائب ثم تربط عليها ضريبة عشورية من درجة الدون لمدة خمس سنوات ، ثم تربط عليها ضريبة المثل بعد انقضاء هذه المدة ، وقد وافقت الحكومة على هذا القرار على أن لا يطبق على أطيان الضواحي والبنادر وأطرافها ، لأنها تعد من الأراضى القابلة للبناء ، وزاد الخديو مدة الإعفاء من الضريبة بالنسبة لأطيان البرارى فجعلها خمس عشرة سنة بدلا من عشر

( ٩ ) اقترح الشيخ محرم على من نواب الدقهلية فتح قنطرة البوهية وإزالة ما بها من السدود لتجرى المياه في ترعة البوهية ولا تحرم بلاد مراكز السنبلادين من الرى

( ١٠ ) اقترح الشيخ العدل احمد من نواب الدقهلية . إعادة فم البحر الصغير على النيل بدلا من فم الذى كان على ترعة المنصورة لسهولة وصول مياه الرى إلى البلاد الواقعة عليه

( ١١ ) واقترح على بك خفاجى نائب دمياط توصيل مياه ترعة الشراوية إلى البلاد السكانية بشطوط دمياط ، وقال الشيخ العدل أحمد إن هذه التبعة واصله في ذلك الحين ( سنة ١٨٦٧ ) إلى القنطرة البيضاء المجاورة لبلاد الشطوط ، وارتأى مدها نهاية الشطوط حتى لا تحرم مياه الرى

(١٢) واقترح كل من حميد أبو ستيت . ومحمد سحلي من نواب قنا ، إصلاح الري بمحوض سمهود الواقع على حدود مديرية قنا وعمل مصرف للحوض المذكور وأحيلت هذه الاقتراحات الأربعة على لجنة العمليات ، ويبحث فيها بحضور اسماعيل باشا صديق وكبار المهندسين السابق ذكرهم ، ولمناسبة بحث هذه المقترحات في لجنة العمليات قدم أعضاء اللجنة مقترحات أخرى خاصة بأعمال الري والمهندسة بيلادم ؛ فبحثتها اللجنة على ضوء ملاحظات المهندسين ؛ واتخذت فيها جميعا من القرارات ما يكفل توفير الري وراحة الأهليين ، وصدق المجلس على قراراتها في هذا الصدد

#### انتهاء الدور<sup>(١)</sup>

وفي جلسة الأربعاء ٢٤ يناير سنة ١٨٦٧ ( ١٨ رمضان سنة ١٢٨٣ ) أعلن رئيس المجلس ختام الدور ، وألقى خطبة وجيزة أعرب فيها عن التشكر للخدوي على منشأته العظيمة « الموجبة لازدياد عمران الوطن » وعلى الأخص إنشاء هذا المجلس ، وشكر الأعضاء على سديد أفكارهم التي أبدوها في المسائل التي عرضوا لبحثها كانشاء المدارس والعمليات ( السخرة ) وتسيط الأموال وفك المهد وإصلاح الأطلان وإجراءات صيارف القرى ، وسندات المعاملات ، وألح إلى ما ذكره مندوبو الحكومة الذين حضروا الجلسات من أن أفكار المجلس في هذه المسائل حلت محل القبول لدى الخديو « ولي النعم » ورجال حكومته ، وأعرب عن أمله في أن تنال البلاد مزيد التقدم بما يديه الأعضاء في السنين المقبلة من سديد الآراء ، وختم خطبته بالثناء للذات الخديوية ، وانصرف المجلس على ذلك

وكان يبدو على مقترحات الأعضاء ومداولهم حسن القصد ، والرغبة الصادقة في خدمة المصالح العامة ، وإصلاح حالة البلاد من الوجهة الاقتصادية ، وتحسين حالة الأهليين الاجتماعية ، كما يبدو عليهم الاتزان في الآراء ، وسلامة النطق ، والخبرة بالمسائل المحلية التي تباحثوا فيها ، وكان يوزم إلى حد ما - الاستقلال في الرأي ، والاستطلاع بالمسائل العلمية والمالية أما الحكومة فكانت تفتي بتتبع مباحثات المجلس وتوفد رجالها في بعض الجلسات ، للاتصال بالأعضاء في مباحثهم ، وإطلاعهم على وجهة نظرها ، وكان حضورهم يحكم صلة التفاهم بين الأعضاء والحكومة ، وأكثر رجال الحكومة عملا في هذا الصدد اسماعيل باشا

---

(١) كلمة (دور) كانت تستعمل للتصير عن الهيئة الثابتة بسنواتها الثلاث ، ولكننا رأينا انبعاثا للمصطلحات الحديثة أن نقرر كلمة (دور) على الانقضاء السنوي

صديق مقتش عموم الاقليم وقتئذ ، وصاحب الخطوة الكبرى عند الخديو اسماعيل ولم يتناول الأعضاء في مباحثهم بالدور الأول إلا الإصلاحات المحلية ، أما المسألة المالية التي كانت تشغل الأفكار في ذلك الحين فإنهم لم يمرضوا لها ، كما لم يطلبوا اطلاعهم على ميزانية الحكومة ليتباحثوا فيها ، ولم يبدأ تطلّعهم إلى البحث فيها إلا في دور الانقضاء الثاني كما سيحيى بيانه

وصفوة القول إننا إذا لاحظنا نظام المجلس الأسامي وملابسات المصر الذي اجتمع فيه ، نجد أن أعماله ومباحثه تدل على مستوى برلماني لا بأس به من أعضاء أول هيئة نيابية ظهرت في عهد اسماعيل

### رواية لا أصل لها

ولا يسمنا أن نختم هذا المبحث قبل أن نشير إلى رواية يرددها بعض المؤلفين عن موقف المارضة بمجلس شورى النواب في أول أدوار انعقاده ، فقد زعموا أن شريف باشا ، وكان إذ ذاك وزيراً للأخالية ، أقنع النواب أن المجالس النيابية تنقسم دائماً إلى حزبين ، أحدهما يؤيد الحكومة والآخر يمارضها ، وأنه يجدر بهم أن يؤلفوا من بينهم ذينك الحزبين ، وأن أعضاء حزب الحكومة يجلسون في مقاعد اليمين ، ونواب المارضة يجلسون في مقاعد اليسار ، فاستنكر النواب أن يكون من بينهم من يمارض الحكومة ، وجلسوا جميعاً في مقاعد اليمين ، فأنههم شريف باشا أنه لا بد أن يجلس بعضهم في مقاعد اليسار ، فلم يكن من الأعضاء إلا أن تحولوا إليها جميعاً .

وظاهر على هذه الرواية مسحة المزول والخيال ، فهي ولا شك من مخترعات بعض الكتاب الأوروبيين الذين يطيب لهم أن يتدعوا أمثال هذه الحكاية ، وقد بحثنا كثيراً فلم نجد لها سنداً من أقوال شاهد عيان ، ولا جاء ذكرها ولو تلميحاً في مضابط المجلس ، على أن الرواية في ذاتها لا يسميها المنطق ، فإن نظام المجلس وحدوده واختصاصه وملابساته ، كل ذلك لا يدع مجالاً لتأليف حزب للحكومة وحزب للمارضة ، فالأحزاب الموالية والمارضة إنما توجد حيث يكون للمجلس حق الاقتراع على الثقة بالوزارة ، ولم يكن لمجلس شورى النواب هذا الحق أصلاً ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فقد شهد أحد الكتاب الفرنسيين وهو المصيو جليون دنجلار Gellion Danglar حوادث مصر من سنة ١٨٦٥ إلى سنة ١٨٧٥ ، وله عن مشاهداته فيها « رسائل » تكلم فيها عن مجلس شورى النواب ،

فلم يذكر هذه الحكاية ولا أشار إليها ، ولو كان لها ظل من الواقع لما فاته أن يذكرها ، وهذا قطع بطلانها ، وكل ما ذكره السيو دنجلار عن موقف المعارضة في المجلس أنه ظهر من بين أعضائه نائبان معارضان أديارأيهما بما يخالف وجهة نظر الحكومة ، قال فكان جزاؤهما الطرد من المجلس بأمر الخديو باعتبار أنهما عضوان مشاغبان للحكومة وأنهما خطر على الأمن العام<sup>(١)</sup>

فهذه الرواية يسيغها العقل ويؤيدها المنطق ، فإن نزعة الحكومة الاستبدادية تأتي أن يقف نائب في ذلك المصير موقف المعارضة ، فلا غرابة أن تبادر الحكومة إلى طرد النائبين المعارضين من المجلس ، وكنا نود أن نعرف من هما هذان النائبان الجريئان اللذان ظهرا بهذا المظهر المشرف في أدوار الانقصاد الأولى لمجلس شورى النواب ، ولكننا لم نظفر بهذه الأمانة ، ولم تتبين نواب المعارضة إلا في أدوار انقصاده الأخيرة كما سيجيء بيانه

### دور الانقصاد الثاني

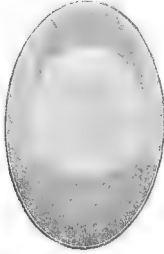
١٦ مارس سنة ١٨٦٨ - ٢٣ مايو سنة ١٨٦٨

افتتح الخديو اجتماع المجلس يوم الاثنين ١٦ مارس سنة ١٨٦٨ ( ٢٢ ذى القعدة سنة ١٢٨٤ ) في مكانه المعتاد ( بالقلمة ) وكان يصحبه شريف باشا رئيس مجلس الاحكام ، وشاهين باشا وزير الحربية ، واسماعيل باشا صديق مفتش عموم الاقاليم ، وذو الفقار باشا وزير الأمور الخارجية ، وأحمد رشيد باشا محافظ القاهرة ، وحسين باشا أمين بيت المال ، وراتب باشا ناظر ديوان الأوقاف ، وحسن راسم باشا ، وطلعت باشا كاتب الديوان الخديو ، وأحمد خيرى بك المهردار ، واجتمع الأعضاء برأسة عبد الله باشا عزت القدى عين رئيساً للمجلس في هذا الدور

وقد تأخر المجلس عن مواعده المحدد في اللائحة الأساسية وهو شهر كيهك ( ديسمبر ) ، وأشار الخديو عند افتتاح الدور إلى أسفه لهذا التأخير الناشئ عن مرضه ، ثم عهد إلى خيرى بك بقلادة خطبة المرش ( مقالة الاقتتاح ) فتلاها وهي خطبة طويلة أشار فيها إلى المسائل التي قررها المجلس في العام الماضي ، وما أنفذه الحكومة منها ، وما لم تنفذه وبيان الأسباب ، فذكر مما نفذ لإنشاء مدرستي بنها وأسيوط

(١) رسائل عن مصر الحديثة للسيو جليون دنجلار . الرسالة السابعة المؤرخة يونيه سنة ١٨٦٨

« والباقي تحت الاجراء » ، وفك العهد ، وإضافة الاطيان الرائدة في المساحة ، وضم الاراضى القابلة للزراعة الى من يرغبها من الأهلين ، وانفاذ معظم المقترحات الخاصة بالرى



عبد الله باشا عزت

رئيس مجلس شورى النواب فى الأدوار الآتية

- |     |                     |   |                   |
|-----|---------------------|---|-------------------|
| (١) | ١٦ مارس سنة ١٨٦٨    | — | ٢٣ مايو سنة ١٨٦٨  |
| (٢) | ٢٨ يناير سنة ١٨٦٩   | — | ٢٢ مارس سنة ١٨٦٩  |
| (٣) | أول فبراير سنة ١٨٧٠ | — | ٣١ مارس سنة ١٨٧٠  |
| (٤) | ٧ أغسطس سنة ١٨٧٦    | — | ١٠ أغسطس سنة ١٨٧٦ |
| (٥) | ٢٣ نوفمبر سنة ١٨٧٦  | — | ١٦ مايو سنة ١٨٧٧  |

وذكر أن ترتيب الأنفار للسفخرة بالدور طبقا لقرار المجلس متوقف على إتمام تعداد الأنفس ، وأن مسألة سندات العمالة موقوفة على إصدار قانون الرهون الذى كان موضوع البحث والمذاكرة ، وقال عن مسألة تعديل أفساط الأموال الأميرية ، إن إجراء هذا التعديل لا يخلو من صعوبة والحكومة لا تقصر عن إجرائه حسب الإمكان » ووعد باطلاع أعضاء المجلس على الأسباب التى أخرت تنفيذه ، وطلب المذاكرة فى هذا الموضوع لتقريره على « صورة مستحسنة »

وأشار إلى مشاريع الاصلاح التى اعترمت الحكومة لإجرائها وقررت عرضها على المجلس للمدولة فيها ، كتحصين الأحوال الصحية ، والمناية بزراعة القطن ، وتحسين باقى الزراعات ، وإتمام الرياحات الكبيرة التى تؤدى « إلى تكثير المياه فى التربة والمنوفية والبحيرة وبسببها تزداد عمارية بلاد كثيرة ، فالاسراع إلى إتمامها من أهم الأمور » .

وختم الخطبة بقوله « والواجب علينا الاجتهاد في تدارك الأسباب الموصلة إلى عمارة الوطن ، والله المرشد إلى أقوم طريق ومنه الناية والتوفيق »  
وبعد انتهاء جلسة الافتتاح إستأنف المجلس اجتماعه ، وانتخب لجنة الرد على خطاب  
المرش ، فتألفت من عشرة أعضاء وهم :

الشيخ مصطفى جمبي ، الشيخ محمد الصيرفي ، ابراهيم افندي الشريفي ، الشيخ علي  
سيد احمد ، محمد افندي شمير ، السيد احمد الشريف ، سليمان افندي عبد المال ، عمر افندي  
ابو يحيى ، هلال بك ، محمد بك سعيد

وقدمت اللجنة إلى الخديو جواب المجلس ، مشتملا على العبارات المألوفة في تقديم  
فروض التشكر للذات الخديوية ، مع التنويه بمشاريع الإصلاح التي جاءت في خطبة المرش ،  
وابتهجت لما أذن به الخديو من اطلاع الأعضاء على أحوال المالية للوقوف على الأسباب  
التي أخرت تعديل أقساط الأموال الأميرية

### لجان المجلس

بقيت لجان (أعلام) المجلس المنتخبة من الدور الماضي كما هي من غير انتخاب جديد

### تغييرات في الأعضاء

توفي من الأعضاء موسى بك العقاد من نواب القاهرة ، وانتخب بدله السيد محمود عبد  
عبد المعطي ، ومحمد حمادى من نواب جرجا ، وانتخب بدله هام حمادى من المنشأة ، ومحمد  
الوكيل من نواب البحيرة ، وانتخب بدله الشيخ ابراهيم الوكيل عمدة سمخرات .

ولما كان موسى بك العقاد رئيساً للجنة للدائن في الدور السابق فقد انتخب لرأسها  
الحاج يوسف عبد الفتاح من نواب القاهرة

### قرارات المجلس

أصدر المجلس قرارات في عدة مسائل تتعلق بالمنافع العامة والمحلية ، ومن أهم قراراته :  
إنشاء مجلس زراعى في كل مديرية يسمى ( مجلس تنظيم الزراعة ) ينتخب أعضاؤه بمعرفة  
العمد بنسبة عضوين عن كل مركز للنظر في الشؤون الزراعية وتحسينها وتقديمها ، وإنشاء  
حقول للتجارب الزراعية يسهل إلى علماء النبات إجراء تجارب الزراعات الحديثة فيها ، وإجراء  
تمداد السكان لتنظيم السخرة على قاعدة المساواة ، وجواز دفع البذل النقدي للاعفاء من



الخدمة العسكرية وأن تكون قيمة البدل بالنسبة للمقترعين الجدد ثمانين جنيهًا ، وقرر أيضًا إتمام الرياحات الكبرى وما تستتبعه من مشآت الري ، وردم البرك والمستنقعات ، وتعميم لقاح الجدري وزيادة عدد أطباء الصحة في الأقاليم ، وإنشاء المستشفيات ، وتسهيل الضرائب وقد قرر فيها اعتماد درجات ترتيب الضرائب التي تعمل في كل مديرية بمعرفة مندوبي الحكومة ومن يرافقهم من العمدة والأعيان ، وتفتت فلا

ومن حضر من الوزراء وكبار موظفي الحكومة جلسات هذا الدور : شريف باشا ، وعلى باشا مبارك وقد صار وزيراً للمعارف والأشغال ، وإسماعيل باشا صديق ، ومصطفى بهجت باشا المهندس الكبير مفتش هندسة الوجه القبلي ، وسلامة بك ( باشا ) مفتش هندسة الوجه البحري ، والدكتور كلوتشي بك ، والدكتور محمد علي البقلي بك ؛ والتي كل منها بياناً هاماً في الإصلاحات الصحية

#### الناقشة في المسألة المالية

عين إسماعيل باشا صديق في خلال هذا الدور وزيراً للمالية ، مع بقائه مفتشاً لعموم الأقاليم ، فظمت سلطته ، إذ انتهى إليه زمام الشؤون المالية وشغلت المسألة المالية أفكار الناس في ذلك الحين لتلاحق قروض الخديو إسماعيل منذ ولايته العرش ، فقد تولى الحكم سنة ١٨٦٣ وعلى الحكومة من الديون التي اقترضها سعيد باشا نحو أحد عشر مليوناً من الجنيهات ، فهدلاً من أن يبذل جهده لوفاء هذا الدين استدان في سنوات ١٨٦٤ و١٨٦٥ و١٨٦٦ و١٨٦٧ من الديون الثابتة نيفاً وأربعة عشر مليون جنيه ، ومن الديون السائرة نحو عشرة ملايين جنيه

ومحرت نفوس النواب لاستطلاع حقيقة الحالة المالية التي كانت أسرارها محجوبة عن الانظار ، وانقضى دور الانقياد الأول دون أن يرضوا لهذه المسألة على أهميتها ، ثم أثاروا بنجتها في الدور الثاني ، وألفوا لجنة من ثلاثة أعضاء لدرسها وتقديم بيان عنها للمجلس ، وتوجه الأعضاء إلى وزارة المالية واطلوا على بعض دقائقها ، ثم عادوا إلى المجلس ، وأفضوا إليه بيانات غير صحيحة عن ديون الحكومة تلقوها من إسماعيل باشا صديق الذي كان معروفاً عنه أن كل ما يذكره من الأرقام عن مالية الحكومة مبنى على الكذب والتضليل

وذكروا أن الباقي من ديون الحكومة نحو سبعة ملايين جنيه ، وهو رقم خيالي دون الحقيقة بكثير ، لأن الديون بلغت في ذلك العام نيفاً وأربعة وثلاثين مليون جنيه ، وقالوا إن الحكومة تفكر أيضاً في عقد قرض جديد

### ميزانية سنة ١٨٦٨ — ١٨٦٩

وقدم اسماعيل باشا صديق ميزانية ١٨٦٨ — ١٨٦٩ وخلصتها كما يأتي بالجنهات :

الإيرادات	٧٢٩٠٠٠٠ ر.جنيه
المصروفات	٤٧٠٦٠٠٠ ر.جنيه
الزيادة للزعموة في الإيرادات	٢٥٨٤٠٠٠ ر.جنيه

وهذه الأرقام لا حقيقة لها ، ونحالف الواقع من كل الوجه ، فإن مصروفات تلك السنة زادت عن إيراداتها بنحو عشرة ملايين جنيه ، استدانها الحكومة بقروضها المتلاحقة وديونها السائرة ، ولم يتم في المجلس من مناقش الحكومة ويسألها عن سبب الضيق المالى الذى تشمر به ويستدعى عقد سلفة جديدة إذا كانت الإيرادات تزيد عن المصروفات بالمقدار الذى يظهر في الميزانية

وألف المجلس لجنة أخرى من خمسة أعضاء ينضم إليهم أعضاء اللجنة الأولى ، للبحث عن الوسائل الكفيلة بمعالجة الحالة المالية ، قدمت اللجنة تقريراً تدل القرائن والملاحظات على أنه موعز به من الحكومة ، وخلصته أنها ترى زيادة الضرائب على الأتليان بمقدار السدس ، وعقد قرض داخلي

وحضر اسماعيل صديق بجملة ٢٧ محرم سنة ١٢٨٥ ، وأفضى ببيان خلاصته أنه مع ما يزعمه من زيادة الإيرادات عن المصروفات فإن الحاجة تدعو إلى زيادة الضرائب ، وعقد قرض داخلي بمخمسة ملايين من الجنيهات ، لأداء الباقي من ديون الحكومة ، فوافق المجلس على وجهة نظره ، وانتهت المناقشة في المسألة المالية بتبنيجتين سيكتين :

( الأولى ) زيادة الضرائب على الأتليان بمقدار سدس المربوط من الأموال لمدة أربع سنوات ( وبعد انتهائها قررت بصفة دائمة )

( الثانية ) عقد قرض جديد زاد من عبء القروض ، ولم يخص شيئاً منه لسداد الديون السابقة ، بل ابتلغت سياسة الاسراف التى كان يقيمها الخديو وينفذها اسماعيل صديق

ولم يعقد القرض الجديد في داخل البلاد ، بل اقترضته الحكومة في الخارج من بيت أوبنهايم المالى ، ولعلها أرادت بذلك أن تكتم حقيقة وشروطه عن الأنظار ، ولم يكن مقداره خمسة ملايين ، كما وعد بذلك اسماعيل باشا صديق ، بل كان مبلغاً ضئيلاً بلغ

١١٨٩٠.٠٠٠ من الجنيهات ، وهو المروف بقرض سنة ١٨٦٨ ، وهذا التصرف يدل على مبلغ استهانة الحكومة بقرارات مجلس شورى النواب ، وانفرادها بالتصرف في المسائل المالية التي تعتبر الرقابة عليها من أخص حقوق الهيئات النيابية وكان ختام الدور الثاني جلسة ٢٣ مايو سنة ١٨٦٨

### دور الانعقاد الثالث

٢٨ يناير سنة ١٨٦٩ — ٢٢ مارس سنة ١٨٦٩

مبين الخديو لرأسه المجلس في هذا الدور عبد الله باشا عزت الذي تولى الرئاسة في الدور السابق ، وافتتح اجتماعه يوم الخميس ٢٨ يناير سنة ١٨٦٩ (١٥ شوال سنة ١٢٨٥) بالقلمة ، يصحبه شريف باشا وزير الداخلية ، وشاهين باشا وزير الحرية ، وإسماعيل باشا صديق وزير المالية ، ومحمد حافظ باشا رئيس مجلس الأحكام ، وذو الفقار باشا وزير الأمور الخارجية ، وحسن باشا راسم مفتش عموم الأقاليم ، وطلعت باشا كاتب الديوان الخديو ، وأحمد خيرى بك حامل الختم

### خطبة العرش وأهميتها

وتليت خطبة الافتتاح ، وهي أطول خطب الخديو إسماعيل في مجلس شورى النواب ، وأغزرها مادة ، لا جمعت من البيانات عن أعماله منذ ولايته العرش إلى سنة ١٨٦٩ ، ولأهمية هذه الخطبة تلخصها هنا تلخيصاً وافياً

ابتدأ الخديو خطابه « بالسلام على أهل المجلس » ، وأعرب عن سروره لاجتماعهم بقصد المذاكرة فيما يمود على الوطن بالنفع العظيم ، وذكر الشؤون المالية فأبدى سروره لحسن سيرها ... من غير مضايقة للحكومة أو مشقة للأهالي ، مع قص النيل في ذلك العام ، وذكر ما بذلته الحكومة من الجهود والوسائل للالاة هذا النقص ، وتوفير أسباب الرى ، وأن هذه الوسائل أثمرت في الوجه البحرى ، ولكنها لم تأت بكل ما تبتغيه الحكومة في الوجه القبلى ، وحرمت بعض الجهات ماء الرى لملأ أراضها ، فأعفيت من الضريبة ، ووزعت الحكومة التلال على أهلها ساعدتهم في مؤوتهم وأعطتهم تقاوى الزراعة ، وأعفتهم من أعمال السخرة ، وأجلت ميمادجباية الأموال من كافة الأهلين « وبهذه الوسائل لم يحصل لهم أدنى مشقة ، ولا قيل بأن أحداً من أهالى القطر حصل له ضيق ولا فاقة بهذا الداعى ، بل

الجميع في غاية الراحة والحاجة منهم متحصل على قوته ، ثم ذكر أن الحكومة اعترفت بتأليف لجنة من كبار المهندسين لاتخاذ الوسائل الفعالة لتوفير أسباب الري في السنة التي ينقص فيها النيل مثل هذا العام .  
وتكلم عن المالية ، فقال إنه بفضل « حسن تدابير الحكومة » وتصرفاتها ، وما اقتصدته من المصروفات ، وما اقترضته من السلفة الأخيرة « قد توازنت إدارة المالية » ، وسددت مقداراً جسيماً من الديون « التي كانت باقية من عهد الرحوم عمنا سميد باشا وقدرها ٢٢ مليون جنيه ( كذا ) ، وصار الباقي الآن من الديون ١٧ مليون جنيه تقريباً ( كذا ) بما في ذلك القرض الجديد »

### أعمال العمران في عهد اسماعيل

وذكر الأعمال التي أنفقت عليها الحكومة من هذه القروض ، فقال أنها دفعت لشركة قناة السويس ثمانية ملايين جنيه ؛ وأعرب عن أمله في أن ما تكبده الأهالي من المشقة في تشغيلهم في حفر القناة ، وما دفع للشركة من التعويضات لا تضعيغ ثمرته ، فإن القناة ستفتح للملاحة في شهر أكتوبر سنة ١٨٦٩ ، والحكومة نصف أسهم الشركة تقريباً ، ولها عدا ذلك ١٥ ٪ من أرباحها ، وسيكون ذلك باباً ليراد جديد مستمر ، ثم ذكر ما أنفقته الحكومة على أعمال العمران ، كالسكك الحديدية ، فقال إن ما أنشئ منها في عهده بلغ ٨٥٠ ( خمسين وثلاثمائة ) ميل ، وأنشئ « كوبرى ترعة الوادى ، وثلاثة كبار جسيمة بمخطوط الوجه القبلي ، ومائة قنطرة ، أربعون منها بالوجه البحرى ، وستون بالوجه القبلي ، وأشار إلى ما صرف على إصلاح ميناء السويس ، وكوبريين آخرين على ترعة الحمودية بقرب محطة السكة الحديدية وكوبرى ثالث شرعت الحكومة في إنشائه على رباح النوفية  
وعدد ما أنشأه من أعمال الري فبلغت ٢٠٧ قنطرة و ٤٠ ترعة ومصرفاً ، وكوبرياً واحداً و ٥ هويسات و ٣٠ باباً للهويسات ، وأربعة أوصف من الحجر ، و ٢٥ من البدالات والسحارات وما إليها

### الجيش والبحرية

وتكلم عن الجيش وما أنفقه في إصلاحه ، فقال إنه لما تولى العرش لم يكن موجوداً سوى ٣ آلاف من جنود البر ( كذا ) وستائة من جنود البحر ، وعدد قليل من السفن الحربية لا يزيد عن ثلاث أو أربع قطع « مع عدم الانتظام على العموم في الأمور العسكرية وقصص المهمات الحربية » بحيث لم يكن ممكناً تسليح خمسة عشر ألفاً أو عشرين ألفاً من

الجنود ، وذكر ما أجراه من التنظيمات المستجدة ، وما جدد من المهمات الحربية وأنشأ من الورش والمصانع لتشغيل اللبوسات والمهمات العسكرية ، والسفن الحربية وسفن النقل التي اشتراها أو أنشأها ، وبلغ عددها ٢٢ قطعة ، وذكر شراء عدد كبير من البنادق الحديثة الطراز ، وعاد إلى ذكر الديون فقال إنها صرفت على الأعمال والشروات العامة المائدة على الوطن بالنفع العظيم ، وألح على فكرة بيع السكك الحديدية التي عرضت على الحكومة ، قال ولو باعها لسددت أغلب ديونها « وبهذا يظهر أن قيمة السكة الحديدية على حدتها توازي ديون الحكومة » ثم قال :

« وأحمد المولى وأشكره سبحانه وتعالى ، على أنه من منذ ما أخذت زمام هذه الحكومة يبدى ، وأنا صارف نيتى وأفكارى فى إجراء ما يكون فيه المنفعة والفائدة لهذا الوطن بكل العمران وازدياد رفاهية الأهالى وتوسيع دائرة الزراعة والتجارة »

#### مقاصد اسماعيل

وذكر أنه يوم تقلده الحكم أبدى فى خطبته لقناصل الدول مقاصده التى جعلها برنامجا وهى (١) رفع السخرة عن الأهالى (٢) توسيع دائرة الزراعة والتجارة (٣) نشر التعليم العمومى (٤) ترتيب مخصصات سنوية لمصروفاته الخاصة (٥) ترتيب المحاكم ، واستعرض ما بذله فى إنعام هذه المقاصد الخمسة

فقال عن رفع السخرة إن الحكومة تكلفت صرف مبالغ جسيمة فى هذا الصدد « إنما قد تم أمرها بانقيام حسن مهتمكم وصائب آرائكم ، وجرت العمليات على أتم نظام » (يشير إلى تنظيم السخرة)

وقال عن توسيع دائرة الزراعة والتجارة ، إن ما تم من الأعمال العظيمة كد السكك الحديدية وإقامة المباني والقناطر وغيرها قد أدى إلى تحسين الزراعة وتكثيرها واستصلاح مقدار جسيم من الأراضى ، « وبلغ ما صار لإصلاحه وزراعته فى عهد حكومتنا لغاية هذه السنة (١٨٦٩) ٣٢٧٠٤٥٨ فدان »

#### السودان فى خطبة العرش

وذكر أعمال العمران فى السودان فقال « وأما الأقاليم السودانية بالمثل لم أترك أمرها ، بل بذلت غاية جهدى فى إصلاح أحوالها وترقى أسباب الزراعة والتجارة بها ، كما أنه جارى العمل الآن فى امتداد خطوط التلغراف إلى مدينة الخرطوم التى هى مركز تلك الأقاليم وإلى

سوا كن حتى قارب الانتهاء ، وبالمثل صارت المباشرة في عمل خط تلفراق أيضاً من سوا كن إلى مصوع ، وعند نهو وإتمام ذلك سيمير تفرع مجلة خطوط بحسب اللزوم ، لأن كامل الأدوات والمهمات اللازمة لذلك موجودة وجاهزة للعمل ، وبواسطة ما صار إجراؤه هناك من التنظيمات والإجراءات النافذة حسب اقتضاء الموقع لله الحد قد بدا ظهور الثمرة المقصودة ، وتزايد إيراد الحكومة هناك أضعاف ما كان ، فبعد ما كانت نظارة المالية تعد هذه الأقاليم بمبلغ ثلاثين ألف كيس ( ١٥٠٠٠٠ جنيه ) صارت هي الآن ترسل لخزينة المالية سنوياً مبلغاً وقدره ١٥٠٠٠٠ كيس ( ٧٥٠٠٠٠ جنيه ) بخلاف مصاريفها الملكية والمسكرية »

### التعليم

وقال عن « مادة التعليم التي هي أساس التمدن » إنه من وقت تأسيس مدرستي الابتدائي والتجهيزية بمصر وظهور ثمراتهما تمددت المدارس التي أنشأها وأحصاها في الخطبة كما يأتي :  
المدارس التابعة لديوان المدارس ( وزارة المعارف ) - ١٢ مدرسة  
بالقاهرة : مدرسة الابتدائي ، المدرسة التجهيزية ، الهندسة والآبنة ، الإدارة والألسن ( الحقوق ) ، الساحة والمحاسبة ، العمليات ( الفنون والصنائع ) ، مدرسة الرسم بالإسكندرية : المدرسة الابتدائية ، المدرسة التجهيزية ، المدرسة البحرية  
بالأقاليم : مدرسة طنطا ، مدرسة أسيوط  
المدارس التابعة لديوان الجهادية ( وزارة الحربية ) - ١٠ مدارس  
مدرسة الطوبجية ، مدرسة السوارى ( الفرسان ) ، مدرسة البيادة ( المشاة ) ، مدرسة أركان حرب ، الطب البيطرى ، مدرسة قلفاوات الشيخ ، المحاسبة ، الزراعة ، الجيخافجية ، العمليات

ثم ذكر تنظيم المكاتب الأهلية

وقال عن المقصد الرابع : إنه رتب لنفسه مخصصات معلومة في الميزانية منذ عدة سنين (١) وتكلم عن المقصد الرابع فألمع إلى مفاوضات الحكومة مع الدول الأوروبية من أجل

---

(١) مقدارها ٦٠٠٠٠ كيس أى ٣٠٠٠٠ جنيه و ١٤٥ و ٢٢ كيس أى ١١٠٠٠ ر ١١٠٠ ج العائلة المدوية كما ورد في للزيادات السنوية ، ثم خفضت مخصصات المدوي والمائة المدوية في ميزانية سنة ١٨٧٨ إلى ٢٦٦٠٠٠ جنيه ، منها ١٠٠٠٠٠ للندوي وذلك بسبب الجز الذى نشأ عن الارباك المال وقطاعة فوائد الديون ( ملحق نمرة ٦ لقرار الأول للجنة التحقيق الياس ١٤٣ ) .

إنشاء المحاكم المختلطة ومواقفة الدول على استحسان إنشائها وقرب انعقاد لجنة دولية لوضع نظم هذه المحاكم

وختم خطبته بتصميمه النية على اتباع هذا المنهج، وبأن الحكومة قد نفذت آراء المجلس في العام الماضي والتي قبله، وأعرب عن أمله في أن يتذاكر المجلس هذه الدورة فيما يؤدي إلى توسيع دائرة العمران والتقدم والثروة « والمستول من المولى الكريم، توفيق جمنا إلى ما فيه الخير والإصلاح العميم »

### الجواب على خطبة العرش

انتخب المجلس لجنة للرد على خطبة العرش مؤلفة من عشرة أعضاء وهم :  
أحمد أفندي علي . الشيخ علي سيد أحمد . سليمان أفندي عبدالعال . عمر أفندي أبو يحيى .  
أربى بك أبو المز . السيد أحمد الشريف . محمد بك سعيد . الشيخ محمد الشواربي ، السيد  
عمود المطار ، الشيخ مصطفى جيمي  
وقدموا جواب المجلس إلى الخديو ، وهو جواب طويل ، استهلوه بقولهم على  
لسان المجلس

« الشرف كل الشرف ما حزناء ، والفخر كل الفخر ما حظيتاه فوق ما أمناه ، لما  
ترادف علينا من النعم الجليلة ، واللحن الجزيلة ، بتكرار افتتاح هذا المجلس في ظل الساحة  
الخديوية ، والمؤسس على موجبات رفاهية الأهالي والمهارة ، ونهى أنفسنا بمحاسن التهاى  
النيقة ، ونهيج أرواحنا لتشرفنا بالإسقاء إلى المقالة الشريفة »  
وبهذا الأسلوب كعب الجواب ، وكله ثناء بالغ ومدح وإطراء للذات الخديوية ، وتريد  
لما جاء في خطبة العرش من البيانات والأقوال

### تغييرات الأعضاء

استمعى محمد أفندي شير ، وانتخب بدله على أفندي شير ، وعين الشيخ محمد الصيرفى  
(بك) وكيلاً لمديرية النوفية ، وهلال بك وكيلاً لمديرية الغربية ، وأحمد أفندي أباطه وكيلاً  
لمديرية البحيرة ، ومحمد أفندي عفيف وكيلاً لمديرية الشرقية ، وإبراهيم أفندي الشريعى وكيلاً  
لمديرية الجزيرة ، ولم ينتخب أعضاء بدلم  
وانتخب محمد بك سعيد رئيساً للجنة الشرقية بدلا من هلال بك ، وأحمد أفندي على  
رئيساً لقلم النيا بدلا من إبراهيم أفندي الشريعى

### للسائل التي تباحث فيها المجلس

تناولت مباحثات المجلس في هذا الدور مقترحات الأعضاء في النافع العامة المحلية ، ومما قرره أن يكون تنصيب مشايخ البلاد وعددم برغبة الأهالي ، وتكليف المديرين التحرى عن سلوكهم ، وأن لا يمزّل أحد منهم إلا إذا ثبت عليه ارتكاب جنحة

وقدر ترغيب الأهالي في تحرير حجج بملكيتهم بالحاكم حتى تستقر الملكية والتصرفات العقارية ، والتصريح لكل مالك بإثبات ملكيته أمام القضاء سواء أكان بطريق التعاقد أم التوارث ، وأن تحرر له الحجة بذلك في المحكمة

ومما قرره تنظيم المباني بالمدن والقرى ورسم خرائط عن مباني كل بندر بمعرفة مهندس التنظيم ، وقرر فتح الشوارع في البنادر والقرى ، وإصلاح الطرق الزراعية ، وفتح الترع والسيادة بتطهيرها ، وتوفير وسائل الري

وقدر منع فرز الحمص في الأطنان الموروثة ، وكان الفرز حقاً محولاً لكل وارث طبقاً للمادة الثانية من لأئحة الأطنان المعروفة بالأئحة السعيدية الصادرة سنة ١٢٧٤ هـ (١٨٥٨م) وقرر المجلس جعل التكليف على أكبر أولاد التوفى ، وخوله حق إدارة الملك المشترك وتقسيم صافي الربح على الورثة ، وبنى المجلس قراره على وجوب « استمرار فتح البيوت ذوى المائتات » ، وبناء على هذا القرار ألقى النص على الفرز الوارد في اللائحة السعيدية

وقدر أيضاً تشكيل مجالس زراعة تسمى ( مجالس تفتيش الزراعة ) مؤلفة من موظفين فنيين للنظر في شؤون الأراضي والزراعات ، وإجراء ما يؤدي إلى توسيع نطاق الزراعة ، وأن يكون بالوجه البحرى مجلسان ، وبالوجه القبلى ثلاثة مجالس ، وذلك عدا ( مجالس تنظيم الزراعة ) التي قرر المجلس إنشاءها في الدور السابق ، ثم قرر المجلس استعجال الحكومة في إنشاءها وإنشاء حقول التجارب

### للإزائية

وأحضر وزير المالية ( إسماعيل باشا صديق ) ميزانية سنة ١٨٦٩ - ١٨٧٠ بمجلسه ٢٨ ذى القعدة سنة ١٢٨٥ وخلاصتها كما يأتي :

جنيته

٧٠٣٣٥٠٠٠ مجموع الإيرادات



## المصروفات وأقساط الديون

جنيته

المصروفات ٣١٧٥٠٠٠

أقساط الديون ٢٥١٥٠٠٠

ج مجموع المصروفات ٥٦٩٠٠٠٠

٥٦٩٠٠٠٠

١٦٤٥٠٠٠ ج الزيادة المزعومة في الإيرادات

ومن هذه الأرقام يتبين أن أقساط الديون زادت عن نصف مجموع المصروفات وهذا يدل على مبدئياً على جسامه القروض لغاية سنة ١٨٦٩ ، وقد تضاعفت بعد ذلك كما تقدم بيانه في الفصل الحادى عشر ، ولم تجر مناقشة ذات بال في الميزانية ، واعتمدت كما هي وختم الدور يوم الاثنين ٢٢ مارس سنة ١٨٦٩ بخطبة وجيزة لرئيس المجلس شكر فيها الأعضاء على ما أبدوه « من سائب الآراء » وأعلن ختام المجلس وانصرف الأعضاء

## الهيئة النيابية الثانية

انتخابات سنة ١٨٧٠

انتهت عضوية مجلس شورى النواب الأول بانقضاء ثلاث سنوات على انتخابه ، وأجريت الانتخابات للهيئة النيابية الثانية في أوائل سنة ١٨٧٠ ، وتولى الانتخاب عمد البلاد ومشايخها طبقاً للأنحة النظامية

وهاك أسماء النواب الذين أسفرت عنهم الانتخابات الجديدة<sup>(١)</sup>

نواب القاهرة

السيد حسن موسى المقاد . السيد أمين الدنف . السيد يوسف البقي

نواب الإسكندرية

الشيخ مصطفى خليل جيمى . السيد إبراهيم على جيمى

---

(١) الوثائق المصرية العدد ٣٤٤ (٢ فبراير سنة ١٨٧٠) بعد التصحيح الذى رجنا فيه إلى دفتر

قيد أسماء الأعضاء المحفوظ ضمن الوثائق الأصلية لمجلس شورى النواب

### نواب الغربية

أبو النجا دنيا (من مسهله) . سعد الجزار (من دماط) . الشيخ سليمان العبد عمدة  
شبرا الخيمة . السيد عيسوى الشريف (ايبار) . محمد أبو حمد عمدة حليس . أحمد الديب عمدة  
كفر الديب . عماره العشرى عمدة ميت بدر حلاوة . سيد احمد القاضي عمدة مطوبس .  
إبراهيم عامر عمدة نظاي

### نواب البحيرة

الشيخ حسين أمين عمدة شاور . الشيخ على مهنا عمدة كفر سلامون . الشيخ أحمد  
على محمود عمدة الرحمانية . الشيخ عبد الله ناصر عمدة محلة بشر . الشيخ محمد الأنصارى  
عمدة ادفينا .

### نواب الشرقية

الشيخ شحاته شاش عمدة بنى هلال . الشيخ حسن زايد عمدة كفر الشرفا القبلى .  
الشيخ حسن غيث عمدة كفر شلشلون . حسن عامر عمدة المزرية . المسلم موسى خليل  
عمدة كفر الديب . الشيخ محمد الفرماوى عمدة الزوامل . محمد أيوب سليمان عمدة كفر أيوب  
سليمان . الشيخ محمد صالح الحوت عمدة الصالحية

### نواب الدقهلية

يوسف رزق عمدة كفر يوسف رزق . الشيخ حسين سويلم عمدة صهرجت الصغرى .  
محمد الأترى عمدة أخطاب . الإمام المشاوى عمدة الطرحة . أحمد أبو سمعه عمدة بدواى .  
الشيخ حسنين حسن عمدة طلوح الأقلام

### نواب القليوبية

الحاج سالم الشواربى عمدة قليوب . بيوى طابد عمدة كفر عابد . الحاج قاسم منصور  
عمدة كفر شبين . محمود زغلول عمدة ميت كفتاه

### نواب المنوفية

على افندى شمير عمدة كفر عشا . السيد الفقى عمدة كشيش . شاهين أحمد الجزورى  
عمدة بلنسط . رضوان إبراهيم بلال عمدة طلوح ذلك . الشيخ أحمد عبد الغفار عمدة تلا .  
على محمود عمدة المصيلحة

نواب مديرية إسنا

منصور حماد عمدة تجار أسوان . عبد الرحمن خالد عمدة الطاعنة

نواب مديرية قنا

خليفة إبراهيم عمدة أبو مناع بحرى . أحمد افندى حسن عمدة حجازة . أحمد خلف الله  
عمدة هو

نواب مديرية جرجا

أحمد حسين عمدة البلينا . حميد حمد عمدة ونيته . ضيف الله حسن عمدة شندويل .  
عبد الرحمن همام عمدة أولاد إسماعيل . الشيخ عبد الرحمن السيد عمدة أم دومه . السيد  
رفاعه صابر ( طهطا )

نواب ميوط

حسين النجدي عمدة المشاية . حسن إبراهيم من بنى . رزاق ابنوب . مهنى يوسف  
عمر عمدة الشيخ تى . الملم فرج إبراهيم عمدة ديرمواس . الشيخ محفوظ رشوان عمدة  
الحواتكة . محمد جابر عمدة صنبو

نواب مديرية المنيا وبني مزار

عبد الله مصطفى عمدة القشن . حسن افندى عبد الرزاق عمدة أبو جرج . بدينى افندى  
الشربى عمدة سماوط . حنا افندى يوسف عمدة نزلة الفلاحين ، اسماعيل افندى سليمان عمدة  
ماقوسه . خليفة مرزوق عمدة بنى أحمد

نواب بنى سويف

محمد أبو السكارم عمدة طنسا بنى مالو . حنى المريف عمدة يوش . أبو زيد عبد الله الوكيل  
عمدة الميمون

نواب القيوم

على الجباني عمدة مطر طارس . محمد الهشاش عمدة أهرت الترية

نواب البحيرة

حسين افندى الزمر عمدة طناس . مراد افندى السموى عمدة المحرقه . سالم افندى  
حماد عمدة حلوان

نائب دمياط

على بك خفاجى

## دور الانقذ الأول

سنة ١٨٧٠

افتتح الخديو إسماعيل المجلس الجديد بالقلمة في الحفلة المتأدة يوم الثلاثاء أول فبراير سنة ١٨٧٠ ( غاية شوال سنة ١٢٨٦ ) يصحبه شريف باشا وزير الداخلية ، وشاهين باشا وزير الحربية ، وإسماعيل باشا سديق وزير المالية ومفتش عموم الأقاليم ، ونوبار باشا وزير الخارجية ، وعلى مبارك باشا وزير المعارف والأشغال والسكك الحديدية ، وأحمد خيرى بك مرردار الخديو

وكان رئيس المجلس في هذا الدور عبد الله باشا عزت رئيسه في الدورين السابقين وقرئت خطبة العرش ، وكانت وجيزة العبارة ، على عكس خطبة الدور الماضى والذى سبقه ، واقتصرت على الإشارة إلى مرور العام المنصرم « بكل خير وبركة » وأن الزروعات بالجهات كافة في غاية الخصوبة ، أما شؤون الحكومة في خلال العام فلم يشر إليها الخديو ، وأحال بيانها على الوزراء بقوله « وأما إدارة الحكومة في ظرف هذه السنة فإريدون معرفته من إجراءاتها كالجارى بكل عام فلستم أن تسألوا عنه من حضرات النظار » وأعرب عن أمله في أن تسفر مداولات المجلس في هذا العام عن المنافع الجليلة التى عادت من مداولات المجلس في الأعوام الماضية

وغير خاف أنه في أوائل سنة ١٨٧٠ حين افتتح الخديو جلسات المجلس الجديد كان الضيق المالى قد ظهرت بوادره في دوائر الحكومة ، وأخذ الناس يتشوقون إلى سماع خطبة العرش لملهم يرون فيها بارقة أمل في تحسن الحالة المالية ، وخاصة فيما له أساس بتلاحق القروض وتضخم الديون السائرة ، ولكن الخطبة جاءت خلواً من الإشارة إلى الدين العام بأننا كان أو سائراً

وجاء الجواب على خطبة العرش خلواً أيضاً من الإشارة إلى هذه المسائل الهامة ، وعلى طول عبارات الجواب فإنه اقتصر على صوغ قلائد من الدبح والتلق للخدو

وقدم هذا الجواب إلى الخديو لجنة من رئيس المجلس ومن عشرة أعضاء منتخبين ، وهم بدينى افندى الشريبى . حسن افندى عبد الرازق . وفلى افندى شمع . الشيخ عيسوى الشريف ، على بك خفاجى . الشيخ مصطفى جمبى . الشيخ عبد الرحمن السيد . الشيخ محفوظ رشوان . الشيخ أحمد أبو سمدة . الشيخ شحاته شاش

## لجان المجلس

وانتخب المجلس لجانه الخمس لتحقيق صحة نيابة الأعضاء ، ونذكر هنا بيان هذه اللجان وأسماء رؤسائها :

لجنة المدائن ( المواسم ) وتشمل نواب القاهرة والاسكندرية ودمياط والبحيرة وبعض نواب الغليوبية والشرقية والجزيرة ، ورئيسها السيد يوسف العقبى

لجنة الغربية ورئيسها على افندى شمير وتضم نواب الغربية والمنوفية

لجنة الشرقية ورئيسها الشيخ محمد الفراموى وتتألف من نواب عن الشرقية والدقهلية والقليوبية

لجنة أسيوط ورئيسها الشيخ عبد الرحمن السيد ، وتتألف من نواب عن أسيوط وجرجا ووقنا وإسنا

لجنة المنيا ورئيسها بديعى افندى الشرمى ، وتضم نوابا من المنيا وأسيوط وجرجا وبني سويف

ونظرت اللجان في صحة نيابة الأعضاء فأقرت نيابتهم جميعا

## تغيرات في الأعضاء

وانتخب الشيخ على جعفر عمدة صنافير بدلا من الحاج سالم الشواربى الذى عين مأمورا لاضواحي مصر ، والشيخ محمد حجازى عمدة قرملة ( شرقية ) بدل الشيخ محمد صالح الحوث

## أعمال المجلس

واقترنت مباحثات الأعضاء على إبداء رغبات ، أهمها يتماق بالشؤون الزراعية كطلب تحسين وسائل الري والصرف ، والبحث في مسألة الرياحات ، وإنشاء الجسور وتقويتها ، وتطهير الترع وما إلى ذلك ، وبعض الشؤون القضائية ، كزيادة عدد المحاكم ( المجالس المحلية ) وقد قرر المجلس فيها إنشاء مجلس محلى أى محكمة ابتدائية في كل مديرية بعد أن كان لكل مديريتين أو ثلاثة مجلس واحد ، وقرر إنشاء مجلسين استثنائيين ( بدل مجلس واحد ) في الوجه القبلى ، أحدهما في جرجا ويختص للفصل في القضايا المستأنفة من أسيوط وجرجا وقنا وإسنا ، والآخر في المنيا ويختص بقضايا المنيا وبني سويف والقىوم ، وقد نفذت الحكومة هذا القرار

## للميزانية

وقدم امباييل باشا صديق الميزانية ، وهى أرقام اجمالية لا يمكن تعرف الحقيقة منها ، ذلك أنها قاصرة على ذكر أبواب الإيراد العمومى والأبواب الإجمالية للمنصرف ، وليس فيها بيان تفصيلي لأقساط الديون ، ولا ثمة ذكر للديون السائرة التى كانت آخذة كل يوم فى ازدياد وهذه خلاصة الميزانية :

جنيه	الإيرادات
٧٣٤٧٠٠٠	المصروفات وأقساط الديون

جنيه

٣٤٠٠٠٠٠	ج المصروفات
٢٤٨٥٠٠٠	ج أقساط الديون
٥٨٨٥٠٠٠	ج مجموع المصروفات وأقساط الديون
١٤٦٢٠٠٠	ج زيادة الإيرادات عن المصروفات

ولم يسأل أحد من الأعضاء لنسبة نظر الميزانية عن الأبواب التى صرف فيها القرض الأخير الذى عقد سنة ١٨٦٨ ومقداره ١١٨٩٠٠٠٠ جنيه ، وفيما كانت زيادة الديون السائرة التى بلغت ١٢ مليون جنيه فى أواخر سنة ١٨٦٩ ، ومقدار ما أنفق على حفلات افتتاح قناة السويس ، وغير ذلك من أبواب السفه والإسراف ، واقتصرت المناقشة فى الميزانية على ملاحظات تافهة ، وانتهى الدور فى ٣١ مارس سنة ١٨٧٠ ( ٢٩ ذى الحجة سنة ١٢٨٦ )

## دور الانعقاد الثانى

سنة ١٨٧١

عين السيد أبو بكر راتب باشا رئيساً للمجلس فى هذا الدور ، وتأخر انعقاده عن موعده المعتاد ، فإن اللائحة الأساسية تقضى باجتماعه فى كل سنة من ١٥ كيهك لثاية ١٥ أمشير ، أى من منتصف ديسمبر إلى منتصف فبراير ، ولكن هذا الدور ابتداء يوم ٤ بؤونه ، أى ١٠ يونيه سنة ١٨٧١ ، فى شدة الصيف ، فكانه قد تأخر عن موعده نحو ستة أشهر ، وكان الخديو يسطاف فى الاسكندرية ، فجاء إلى مصر خصيصاً لافتتاح المجلس

ولا ندرى سببا لهذا التأخير ، وهل كان عن عمد وعدم اكتراث ، أم لارتباك أحوال الحكومة المالية واشتغال إسماعيل صديق بتدبير المال اللازم لمطالبها ، ولله يكون لسبب منها أو لها مجتمعة

افتتح الخديو المجلس بالقلعة في الحفلة المعتادة ، يصحبه إسماعيل باشا صديق وزير المالية ، وقاسم رضى باشا وزير الحرية ، وعبد الله عزت باشا رئيس مجلس الأحكام ، ومصطفى رياض باشا خازن دار الخديو ، وأحمد خيرى باشا المهردار ، ومحمد زكى باشا التشرىفاتى ونليت خطبة الافتتاح ، وكانت وجيزة المبارة ، اقتصرت على التحيات الطيبة والتبنيات الحسنة ، قال فيها : « بعد التحيات اللائقة لحضراتكم ، أنهى أنه تتضاعف مسراتى كلما تكررو اجتماع حضراتكم ، لما يحصل فيه من المنافع المائدة على الوطن وازدياد الثروة والرفاهية ، وأعد ذلك منة عظيمة وتوفيقا من الله تعالى ، ومأمولى فى هذا العام أيضا بفضلته تعالى ، أنه بما تيدونه بالمجلس من آرائكم الصائبة ، والاهتمام من الحكومة فى إجراء مقتضاها ، ينتج زيادة الثمرة وحسن المزية لتكثير المبادئ والتقدم ، ونرجو من كرم الولي سبحانه وتعالى دوام التصطف علينا بما يزداد به وطننا عمارا وتقدما ، وأن يوفقنا لما فيه الخير والإصلاح (به هوالمين) » ولم تشر الخطبة إلى شيء من أحوال الحكومة المالية أو السياسية فى السنة الماضية ، ولا إلى ما اعترضت عمله فى السنة المقبلة ، مع أن البلاد كانت تتحد فى ذلك الحين إلى هاوية الضيق المالى ، والحكومة مشغولة بتحضير قانون للقبالة للشهور التى أُلجأها إلى إصداره فنصوب معين المال فى خزائنها

#### تغيير بعض الأعضاء

حدث تغيير فى بعض الأعضاء بسبب الوفاة أو تعيين بعض النواب فى وظائف الحكومة فانتخب الشيخ محمود السيد عمدة قاو (قنا) بدل الشيخ خليفة إبراهيم ، وعلى افندى الزعفرانى بدل إسماعيل افندى سليمان (المنيا) ، والشيخ مبروك الدين عمدة تبوك (بحيرة) بدل عبد الله ناصر ، والشيخ نصير شريف عمدة كفر بولين (بحيرة) بدل الشيخ حسين أمين ، والحاج على عمران عمدة سرسوس (منوفية) بدل على افندى شعير ، والشيخ حسين بكير عمدة سندوه (قليوبية) بدل الحاج قاسم منصور ، والحاج سالم صوار عمدة محلة أبو على القنطرة (غربية) بدل عمارة المشرى ، والشيخ أحمد أبو حجر عمدة كفر المنشي بدل محمد أبو حمد (غربية) ، والشيخ على الشاى عمدة دهمشا (شرقية) بدل الشيخ شحاته شاش ، والسيد

أحد السرمى عمدة ادشاي ( منوفية ) بدل رضوان افندى بلال  
وانتخب السيد عيسوى الشريف رئيساً للجنة القريبة بدلا من على افندى شعير

### لجنة الرد على خطاب العرش

انتخب المجلس لجنة لتقديم الرد على خطاب العرش مؤلفة من عشرة أعضاء ، وهم :  
حسن افندى عبد الرازق . الشيخ محمد أبو الكارم . الشيخ سليمان العبد . الشيخ أحمد أبو حمر .  
الشيخ حنين سويلم . الشيخ محمد الأرنؤى . السيد مصطفى جيمى . السيد أمين الدنف .  
مهنى افندى يوسف . الشيخ عبد الرحمن خالد

وقدموا الرد إلى الخديو ، وهو لا يخرج عن المألوف من أجوبة السنين الماضية ، وما  
ذكروه في الجواب أن النيل قد زاد زيادة غير عادية في هذا العام ( ١٨٧١ ) ، ولكن بفضل  
تدابير الحكومة لم يقع منه ضرر ، كما أن محصول القطن رغم ما أصابه من التلف بلغ مليونى  
قنطار ، بما يزيد عن محصول السنة الماضية ، ورغم نزول أسعاره فلم يصل النزول إلى درجة  
ضارة ، ونوهوا بمساعي الحكومة في نشر التعليم وانشائها ديوانا للسكراتب الأهلية لإصلاح  
حالتها وترقيتها

### أبحاث المجلس

اقتصرت عمل المجلس على بعض أسئلة ورغبات تتعلق بشؤون الزراعة وما إليها ، وترتيب  
المحاكم ، وبعض إيضاحات أبداهها الوزراء رداً على الأسئلة التى قرر المجلس قبولها  
ومما قرره في هذا الدور إلغاء ضريبة الفردة مقابل رسوم وعوائد أخرى

وقرر أيضاً إلغاء ضريبة المواشى ، وذلك أن وزارة المالية كانت قد قررت في يناير  
سنة ١٨٧١ زيادة عشرة في المائة على مربوط المال للقيام بنفقات الرى ، فوجد المجلس مندوحة  
لإلغاء ضريبة المواشى التى وضعت في الأصل للقيام بهذه النفقات ، وقد وافقت الحكومة  
على هذا القرار

ونظر المجلس في تعديل النظام القضائى ، وذلك أن أحكام الأخطاء ونظام الأقسام كانوا  
يفصلون في القضايا فوق اختصاصاتهم الإدارية ، مما أدى إلى شكوى الأهلين من تعطيل  
النقل في الدعاوى ، فاقترح أحد الأعضاء زيادة عدد المحاكم ، وقرر المجلس مغالبة الحكومة  
لوضع نظام جديد لترتيب المحاكم ، تسهila للتقاضى ، فأجابت الحكومة طلبه وقدمت إليه  
مشروع لأئحة جديدة لهذا الغرض وضمتها المجلس الخصوصى ( مجلس الوزراء ) بحضور  
أربعة من أعضاء مجلس شورى النواب ، وأحيلت اللائحة على المجلس فصدق عليها ، وهي



تقضى بأن ينشأ في كل بلد مجلسان ، أحدهما يسمى مجلس ( مشيخة البلد ) ويختص بأمور الإدارة ، والثاني ( مجلس دعاوى البلد ) للفصل في الدعاوى الصغيرة ، وإنشاء محكمة مركزية بكل مركز تسمى ( مجلس الدعاوى المركزية ) ، وتستأنف أحكامها أمام ( المجلس المحلي ) أي المحكمة الابتدائية بالديرة ، وهذه ( المجالس ) هي المعروفة بالمجالس الثلاثة ، وقد بقيت قاعة إلى أن تقرر النظام القضائي الحالي

### للإيرادات

وطالب بعض الأعضاء ميزانية هذا العام ، فقدمت ، وألفت لجنة لبحثها كانت برئاسة ( اللجنة المالية ) بالمجلس ، مؤلفة من بديني أفندي الشريبي والسيد عيسوى الشريف والشيخ محمد الفرماوى ، وأبدت ملاحظات عن الميزانية ، وقرى تقرير « اللجنة المالية » وحصلت مناقشات عديدة الجدوى انتهت باعتماد الميزانية كما هي وهالك خلاصتها :

### جنيه

الإيرادات	٧٠٢٩٠٠٠٠
المصروفات	٦٠٤١٥٠٠٠
زيادة الإيرادات	٨٧٥٠٠٠

وانتهى دور الانعقاد في جلسة ٦ أغسطس سنة ١٨٧١ ( ١٩ جمادى الأولى سنة ١٢٨٨ ) ثم صدر قانون المقابلة في ٣٠ أغسطس أى بعد أن انفض المجلس ورجع النواب إلى بلادهم ، فكان أنه اجتمع ثم انفض دون أن يحاط علما بهذا التشريع الخطير ، أو يتسنى له النظر فيه ، وهذا يدل على مبلغ ما كان عليه المجلس وقتئذ من الضعف وهوان الشأن

سنة ١٨٧٢

ولم ينعقد المجلس أصلا سنة ١٨٧٢

### الدور الثالث

سنة ١٨٧٣

افتتح الخديو دور انعقاد المجلس في ٢٦ يناير سنة ١٨٧٣ ( ٢٧ ذى القعدة سنة ١٢٨٩ ) ، يصحبه شريف باشا وزير الحفانية ، واسماعيل باشا صديق ( وزير الداخلية ) ، وقاسم رضى باشا وزير الحربية ، وعمر باشا لطفى ( وزير المالية ) ، وعبدالله باشا عزت رئيس مجلس الأحكام ،

ورياض باشا مستشار رئاسة المجلس الخصوصى (مجلس الوزراء) ، واحمد خيرى باشا المهردار ، واجتمع الأعضاء برئاسة السيد أبى بكر راتب باشا الذى عين رئيساً للمجلس فى هذا الدور كما كان فى الدور الماضى .

وتليت خطبة العرش ، وهى أطول من خطب السنتين الماضيتين ، وقد أشار فيها الخديو إلى اعتزام الحكومة لإصلاح القناطر الخيرية من الخلل الذى طرأ عليها ، وما تبذله من المهمة فى إنجاز رياح البحيرة ، وإنشاء سكة حديد السودان التى تربط السودان بمصر ، وقدر لإتمامها ثلاث سنوات أو أربع ؛ وذكر عن محصول القطن أنه رغم التحريق وإصابته بالدرودة فإنه لا يقل عن محصول العام الماضى

وانتخب المجلس لجنة للرد على خطبة العرش مؤلفة من عشرة أعضاء هم :

السيد أمين الدنف . على بك خفاجى . الشيخ أحمد أبو حمر . الحاج على عمران . الحاج حسين سويلم . الشيخ على الشاى . بدى افندى الشريبى . حسن افندى عبد الرازق . مهنى افندى عمر . الشيخ أحمد أبو حسين . وقدموا جواب المجلس متضمناً الثناء المستطاب على المكارم الخديوية والإشادة بأعمال الممران التى أشارت إليها خطبة العرش

### تصير فى الأعضاء

انتخب الشيخ مصطفى غنيم عمدة جزى بدل السيد الفقى الذى عين مأمور ضبط بمركز منوف ، والشيخ سليمان عامر عمدة جنزور بدل الشيخ احمد عبد النفار الذى عين مأمور ضبط مركز مليج ، والحاج ابراهيم حسن عمدة الباجور بدل الشيخ على محمود الذى عين رئيس مجلس الدعاوى بمركز أثنون ، ومحمد افندى حسنين النجدى بدل أبيه الشيخ حسنين لوفاته (أسىوط) ، والسيد عبد الرزاق الشوربجى بدل الشيخ مصطفى خليل جيمى لوفاته ، والسيد سليمان الغربى بدل السيد ابراهيم على جيمى لوفاته ، والسيد محمد الشوربجى بدل السيد يوسف العقبى الذى عين بقومسيون المقابلة (مصر) ، والشيخ يوسف أبو شنب عمدة الخانكة بدل محمود زغلول الذى عين وكيل قسم الخانكة ، وشرف الدين عياد عمدة منية السيرج بدل يورى عابد الذى عين وكيل قسم (مركز) بنها ، ومحمد افندى بشدادى أباطله عمدة كفر أباطله بدل محمد افندى حجازى ، وعطيه عبد الله عمدة البقاشين بدل حسن افندى عامر ، واحمد نصير بدل عبد الرحمن خالد (استا)

وانتخب السيد أحمد الدنف من نواب القاهرة رئيساً للجنة المدائن بدل السيد يوسف العقبى

### مباحث الأعضاء

تداول الأعضاء البحث والنظر في مقترحاتهم الخاصة بمسائل الري والزراعة وما إليها ومن المسائل الهامة التي عرضت في هذا الدور مشروع سكة حديد السودان ، التي كان الخديو اسماعيل يعني بإنشائها ، وأشار إليها في خطبة العرش ، فأرسلت الحكومة إلى المجلس صورة تقرير وضعه المستر فولر المهندس الإنجليزي الذي عهد إليه الخديو منذ سنة ١٨٧١ ، بحث المشروع ، فتملى التقرير في جلسة ٢٣ المحرم سنة ١٢٩٠ ، واكتفى المجلس بالاستماع إليه دون إحالته على لجنة أو إبداء ملاحظات هامة عنه ، واقترح حسن افندى عبد الرازق اطلاق المجلس في العام المقبل ( ١٨٧٤ ) على ما تراهى للحكومة إنفاذه من المشروع ، وأن تبادر إلى العمل من غير انتظار انقضاء المجلس لما لهذا المشروع من الأهمية والنفع العام ، واقترح مهدي افندى عمر إتمام الخط الحديدي من الروضة حيث كانت تنتهي السكة الحديدية في ذلك المهد إلى وادي حلفا لما يود منه على البلاد من النافع ، فاستقر رأى المجلس على ذلك

### للسألة السالفة

لم يرد في خطبة العرش ولا في الرد عليها ذكر للحالة المالية السيئة التي وصلت إليها الحكومة بسبب طغيان سيل القروض وتضخم الديون السائرة ، على أن سوء الحالة المالية كان يستدعي إيمان النظر فيها لتدارك الخطر الذي يهدد البلاد

ومعلوم أن هذا الدور كان أول اجتماع للمجلس بعد صدور قانون المقابلة الشهير ، وهذا القانون يقضى بدفع ضرائب ست سنوات مقدما علاوة على الضريبة السنوية في مقابل إعفاء أصحاب الأقطيان من نصف الربوط عليهم على الدوام ، والغرض منه كما زعمت الحكومة سداد ديونها من متحصلات المقابلة

وقد حصلت الحكومة لتأني اجتماع المجلس نحو سبعة ملايين جنيه دون أن تخصص شيئا منها في استهلاك الدين العام ، بل ابتلعت هاوية الإصراف التي ابتلعت معظم القروض وقدمت الحكومة ميزانية سنة ٧٣ - ١٨٧٤ ، وليس فيها ذكر للسبعة ملايين جنيه في باب الإيرادات ، وإنما ذكر فقط عجز الضرائب المترتب على إعفاء الممولين الذين أدوا هذا المبلغ من نصف الربوط عليهم ، فكان هذا مدعاة للتساؤل أين ذهبت السبعة ملايين المذكورة ؟ ولكن أحدا من النواب لم يسأل هذا السؤال ، ولم يتحرك المجلس رغم اجتماعه سبعا وثلاثين جلسة للبحث عن الأبواب التي ضاعت فيها هذه الملايين

وأغرب من ذلك أن وزير الداخلية (وكان وقتئذ اسماعيل صديق) أدلى في جلسة المحرم ببيان عن الحالة المالية، ذكر فيه الديون السائرة (وهي غير القروض الثابتة)، فقال إنها بلغت ٢٥ مليون جنيه، وهذا يدل على تضخم الدين السائر بشكل مخيف، فإنه إلى سنة صدور قانون المقابلة (سنة ١٨٧١)، كان يبلغ اثني عشر مليون جنيه، فكان هذا القانون الذي كان المراد منه استهلاك قروض الحكومة كان وسيلة لابتزاز ضرائب جديدة من الأهليين دون أن يخصص شيء منها لاستهلاك القروض، بل زادت الديون السائرة نيفاً وثلاثة عشر مليون جنيه !!

وجاء في هذا البيان كلام طويل قوامه الكذب، والأرقام الخيالية، لتسويغ القروض، وأهم ما ذكره أن صادرات البلاد في السنوات العشر التي ابتدأت بولاية الخديوي اسماعيل زادت قيمتها عن السنوات العشر التي سبقتها بنحو ٩٦ مليون جنيه، وهذا يدل على تقدم أعمال العمران، وذكر أن مجموع الصادرات زادت عن الواردات في عهد اسماعيل نيفاً وسبعين مليون جنيه، زعم المفتش أن ثمة عشرين مليون جنيه دفعت من هذا المبلغ الجسم في أفساط القروض الخارجية، والباقي نحو خمسين مليون جنيه موجودة نقداً في البلاد، وأبدى أسفه من بقاء هذه الملايين مطلة بدون فوائد «يمود نفعها على القطر».

وغنى عن البيان أن ما يزعمه من أن ثمة خمسين مليون جنيه موجودة في خزائن الأهليين «بلا منفعة» هو افتراء وتضليل، والبرهان القاطع على ذلك أن الحكومة لم تحصل ما حصلت من المقابلة إلا بوسائل الإكراه والضغط، وقد بلغ الضيق بالأهليين إلى اضطرابهم للاستدانة من الرايين الأجانب لسداد ما يطلب منهم.

وي لوح لنا أن المفتش لم يدل بهذه الأرقام الكاذبة إلا ليبرر وسائل الضغط التي تدرعت بها الحكومة لاستصفاء أموال دافعي الضرائب اعتماداً على الخمسين مليون جنيه المزعومة وعرضت الميزانية على المجلس بجملة ٧ المحرم وخلاصتها كما يأتي :

جنيه	
الإيرادات	٦٩٦٢٣١٥
المصروفات	٦٣١٣٦٦٠
زيادة الإيرادات عن المصروفات	٦٤٨٦٥٥

ولا شك في مخالفة هذه الأرقام للواقع، فليس ثمة وفر في الميزانية، بل فيها عجز هائل

بمد باللايين ، استنفدة الحكومة من الديون السائرة  
وقد انتخب المجلس لجنة من ثلاثة أعضاء وهم : بديني افندى الشريبي ، وحسن افندى  
عبد الرزاق ، والشيخ محمد الفرموى ، للتوجه إلى وزارة المالية ومراجعة بعض أقلام الليزانية ،  
على ما هو وارد في حساباتها ، ولم تستغرق المراجعة وقتا ما ، واكتفت اللجنة بتقديم تقرير  
وجيز المبارة يتضمن أنها راجعت في وزارة المالية بعض أقلام الليزانية على حسابات الديوان ،  
فوجدت « قرين الصحة » ، ولم ترد على ذلك شيئا  
ونظر تقريرها بجلسته ١١ المحرم ، ولم تحصل مناقشة ما في الرضوع ، واقتصرت الجلسة  
على اقتراح أبداه الشيخ أحمد أبو عمر « بامتداد الليزانية المذكورة وعرضها على الاعتبار السنية  
حسب المتاد ، فاستقر رأى المجلس على ذلك »

ولا يخفى أن الحكومة كانت في ذلك الحين تفكر في عقد السلفة الجسيمة المعروفة  
بالقرض المشثوم ( قرض يوليو سنة ١٨٧٣ ) الذى جر الخراب على البلاد ومقداره ٣٢ مليون  
جنيه ، ومع خطورة هذه العملية الجسيمة لم تمرض الحكومة أمرها على المجلس إطلاقاً ،  
ولم تشر إليها لا صراحة أو ضمناً

وانقض المجلس يوم ٢٤ مارس سنة ١٨٧٣ ( ٢٥ المحرم سنة ١٢٩٠ )

#### إيقاف الحياة النيابية سنتين

انقضت سنتا ١٨٧٤ و ١٨٧٥ دون أن يدعى مجلس شورى النواب للاجتماع أو تجرى  
انتخابات جديدة بعد انقضاء مدة الهيئة النيابية الثانية ، وهذا ببطيك صورة واضحة من  
زعة الخديو الاستبدادية التى جعلته ينتقص الحقوق المتواضعة التى ارتضاها هو للمجلس ،  
ولا ندرى العلة فى تعطيل الحياة النيابية طول هذه المدة ، ولا نجد لذلك تميلاً ( من وجهة  
نظر الحكومة ) إلا الارتباك المالى الذى وقت فيه ، على أن هذا الارتباك كان أدعى إلى  
عقد المجلس للتشاور مع النواب فى الوسائل الكفيلة بإتقاذ البلاد من هذا الارتباك ، ولكن  
الحكومة فى تصرفاتها المالية والسياسية كانت تأبى أن تشرك نواب الأمة فى آرائها  
وقرارها ، بل تضن عليهم بالإطلاع على حقائق الحالة المالية

ويبدو لنا غريباً أن نواب البلاد وأعيانها وذوى رأى فيها يسكتون عن  
تعطيل الحياة النيابية سنتين متوالتين ، دون أن يتحركوا للمطالبة بمعد المجلس احتراماً  
لأحكام اللامحة الأساسية ، وخاصة لما وقع فى هذه المدة من تتابع الأحداث الدلية بمد فض

الدورة النيابية الأخيرة (مارس سنة ١٨٧٣)

ففي (يوليو سنة ١٨٧٣) عقدت الحكومة القرض الأكبر الشئوم كما تقدم البيان ، ثم ابتدعت القرض الداخلي المعروف بدين الروزنامة سنة ١٨٧٤ ، وجبت منه أكثر من ثلاثة ملايين من الجنيهات ، ثم استدان عدة ملايين أخرى من الديون السائرة ، وفي سنة ١٨٧٥ باع أسهم مصر في القناة إلى الحكومة الإنجليزية مقابل ثمن بخس أربعة ملايين جنيه ، وتحت تأثير العجز المستمر في الخزنة ، استدعت البعثة الإنجليزية المعروفة ببعثة « كيف » لفحص شؤون الحكومة المالية ، ثم توقفت عن دفع أقساط الديون في أبريل سنة ١٨٧٦ ، فوقع التدخل الأجنبي الذي كان من نتائجه الأولى إنشاء صندوق الدين في ٢ مايو سنة ١٨٧٦

فهذه الأحداث الجسام كانت تقتضي عقد المجلس للنظر في تداركها وتستدعي من النواب مطالبة الحكومة بمقده ، ولكن شيئاً من ذلك لم يحصل

### أدوار النهضة والمعارضة

١٨٧٦ - ١٨٧٩

دخلت الحياة النيابية منذ سنة ١٨٧٦ عصراً جديداً يمتاز بظهور روح النهضة والمعارضة في نفوس النواب ، وبدت هذه الروح في مناقشتهم وأعمالهم ومواقفهم ، وأخذت مظاهر الحياة والنشاط ترسم في أفق المجلس بعد أن كان ينجيم عليه في الأدوار السابقة شيء من الخمول والجود.

ويجدر بنا قبل أن نستعرض أدوار المجلس في هذا المضر الجديد أن نذكر العوامل التي أدت إلى هذا التطور

إن النكبات والكوارث التي حلت بالبلاد من جراء سياسة الحكومة المالية قد حركت خواطر الناس ، وأثارت ما في نفوسهم من القلق والتذمر

فالتدخل الأجنبي في شؤون البلاد ، وخضوع الحكومة لمطالب الدول ، وقبولها الوصاية الأجنبية على شؤونها المالية ، وتعيين الهيئات والجان الأوروبية لتنظيم هذه الوصاية ، واشتداد الحكومة في إرهاق الفلاحين بمختلف أنواع الضرائب الجائرة ، كل ذلك جعل الناس يتبرمون بهذه الحالة السيئة ، ويبحثون عن الوسائل المؤدية للخلاص منها ، لأنها حالة لم يد في طاقة النفوس احتمالها ، مهما أوتيت من الصبر وخفض الجناح ، ومن هنا نشأت

نهضة عامة ، في أفكار الخاصة ، قوامها التطلع إلى إصلاح الحال ، وإتقاذ البلاد من الكوارث التي نزلت بها ، لتنبؤاً مكانها بين الأمم الحرة المستقلة

وساعد على نهضة الأفكار لهذه النهضة انتشار التعليم في الطبقة المتأثرة من المجتمع ، وظهور الصحافة ، وإثارتها أفكار القراء بما تنشره من المقالات الوطنية وأخبار الأمم وشؤونها السياسية والاجتماعية ، فالطبقة المثقفة قد استقارت بصاؤها ، وشمرت بسوء الحالة التي وصلت إليها البلاد ، فاستثار هذا الشعور عواطفها الوطنية ، تلك العواطف الكامنة في الأمة ، تظهرها الحوادث والمناسبات ، وتوقظها الحزن والشدائد

وصف القاضي الهولندي فان بلمن الذي تولى القضاء في المهلكة المختلطة على عهد اسماعيل هذا الشعور بقوله : « يخطئ الذين يظنون أن المصريين المثقفين لا يهتمون إلا بمصالحهم الشخصية ومصالح عائلاتهم ، فإنهم على العكس يكرهون الحكم التركي والحكم الأوروبي على السواء ، ويريدون حكومة وطنية بكل معنى الكلمة وهم يحبون مصر الحديثة ومصر التاريخية ، ويهتمون بمصير الشعب ، ويتألمون لمصائبه التي لا نهاية لها <sup>(١)</sup> »

وقال المستر ماك كون يصف الشعور السائد بين الأمة في عهد اسماعيل ( سنة ١٨٧٦ ) :  
« إن شعور الولاء السياسي نحو الباب العالي قد تلاشى بسبب إحساس المصريين بفداحة الجزية التي تؤدي لتركيا دون مقابل ، وأصبح شعار الأمة المصرية « مصر للمصريين » ولا يشك في ذلك أحد ممن عرف حقائق الأمور في مصر ، ولو أن الخديو اسماعيل أراد أن يعلن الاستقلال التام للقى التضييد والتأييد من جميع طبقات الأمة ، على أن الشعور الديني نحو الخلافة لم يفقد شيئاً من قوته ، بحيث إذا شمر المصريون بخطر يستهدف له الإسلام أو دولة الخلافة ، فإنهم يتماثلون مع الترك ، ومثلهم في ذلك كمثل الأيرلنديين في شعورهم نحو البابا <sup>(٢)</sup> »

وظهر في الميدان عامل له أثر كبير في نهضة الأفكار ، وهو مجيء السيد جمال الدين الأفغاني إلى مصر منذ سنة ١٨٧٦ ، فقد كان يحمل أينما سار علم الحرية والاستقلال ، وبقيض على من يتصلون به من نوره ، وينفخ في نفوسهم من روحه ومبادئه وتعاليمه ، وقوامها الاستقلال في الفكر ، والجهر بالرأى ، واستنكار الظلم ، وإياد الضيم ، والتعلق بالحرية

(١) مصر وأوروبا للقاضي المختلط فان بلمن Van Bemmelen ج ١ ص ٢٦

(٢) مصر كما هي للمستر ماك كون ص ٨٥

وجاء إعلان الدستور المماني لأول مرة في تركيا سنة ١٨٧٦ ، عاملا آخر من عوامل النهضة ، وهو وإن لم يمتد به العمر ، لكنه كان حادثا هاما نبه الأفكار إلى حقوق الشعوب وواجب رعايتها

ثم جاءت الحرب بين تركيا والصرب سنة ١٨٧٦ ، ثم بين الترك والروس سنة ١٨٧٧ ، فاسترعت أظفار المصريين ونبهتهم إلى تتبع أخبارها والتساؤل عن أسبابها وعواملها ، وأخذت الصحف المصرية تطالع قراءها بما يتشوفون إليه من هذه الشؤون ، وما تستنبه من التحدث عن مطامع أوروبا في الشرق وواجب المصريين خاصة والشرقيين عامة إلى الحذر من مطامع المستعمرين ، فاتجهت الأفكار والزمائم إلى الأخذ بأسباب الرق والتقدم ، والذود عن الاستقلال ، وظهر مع الزمن صدى هذه الموامل في مجتمعات الأحرار وتطور الأفكار في مجلس شورى النواب



## جمال الدين الأفغانى



باعت نهضة الشرق

١٨٣٨ - ١٨٩٧

إن الأمم الشرقية جماء مدينة بنهضتها السياسية والفكرية إلى الزعيم الكبير ، والفيلسوف الشهير ، السيد جمال الدين الأفغانى .

ظل الشرق قرونا عديدة رازحا تحت نير الجلود الفكرى ، والتأخر العلمى ، والاستعباد السياسى ، وبقي فى سبات عميق ، إلى أن قبض الله له الحكيم الأفغانى « جمال الدين » ، فنفخ فيه روح اليقظة والحياة ، وأهاب بالنفوس أن تنهض وتتحرّك ، وبالعقول أن تستيقظ ، وبالأأم والجماعات أن تتطلع إلى الحرية ، فكانت رسالته إلى الشرق مبعث نهضته الحديثة وإذا أردنا أن ننبين فى كلمة عامة فضل جمال الدين ، ومدى الرسالة التى أداها ، فلنذكر

أنه كان في حياته مصلحاً دينياً، وفيلسوفاً حكماً، وزعيماً سياسياً، جمع بين الرعامة الروحية والفكرية، والسياسية، واضطلع بها مآ، فأدى من الناحية الدينية مهمة الإصلاح والتجديد التي أدى مثلها مارتان لويثير المسيحية، وأهاب بالأم الإسلامية أن تفهم الإسلام على حقيقته وترجع به إلى ميادنه الصحيحة، وفطرته الأولى، وتطهره من الأوهام والخرافات التي أفضت إلى تأخر المسلمين

ومن الناحية الفكرية، أدى المهمة التي قام بها في أوروبا فلاسفة الفكر، أمثال جان جاك روسو ومونتسكيو وغيرهما، فعمل على إنارة البصائر، وتوجيه الأفكار إلى البحث عن الحقائق، وتحرير العقول من قيود الجود والتقليد

ومن الوجهة السياسية، استنهض الحمم، واستثار في النفوس روح العزة والكرامة والتطلع إلى الحرية، وغرس بذور الحركات الوطنية في مختلف البلاد الشرقية، وقام بمثل العمل الذي اضطلع به زعماء النهضة السياسية في الغرب، كواشنطن، وجاريلدى، ومازيني، وكوشوت وغيرهم

فالذي يجمع بين هذه المهام الجليلة، ويضطلع بها مآ، في عهد اشتد فيه ظلام الجهالة، وقررت السكمة، وعزَّ النصار، وتشعبت الأهواء، يجب أن يتساقى في قوة النفس والفكر والوجدان إلى مراتب المبكرة، وبقيننا أن الأم الشرقية لم تقدر حتى الآن حكيم الشرق حق قدره، ولا أدت له حقه من الوفاء والتكريم، وسيظهر فضله على مر السنين

وإذ كانت النهضة الفكرية والسياسية على عهد اسماعيل يرجع جانب كبير من ظهورها إلى السيد جمال الدين، رأينا واجباً علينا أن نترجم له في سياق الحديث، وقد جعلنا معظم اعتمادنا في « وقائع » الترجمة على ما كتبه تلميذه الأكبر الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده

#### منشؤه

ولد المترجم سنة ١٨٣٨ ( ١٢٥٤ هـ ) ، في « أسعد آباد » إحدى القرى التابعة لمطلة ( كند ) من أعمال ( كابل ) عاصمة الأفغان ، ووالده السيد مقدر من سادات ( كند ) الحسينية ، ويتصل نسبه بالسيد على الترمذى المحدث المشهور ويرتقى إلى سيدنا الحسين ابن علي بن أبي طالب كرم الله وجهه، ومن هنا جاء التعريف عنه بالسيد جمال الدين الحسيني الأفغاني ولأسرته منزلة عالية في بلاد الأفغان ، لنسبها الشريف ، ول مقامها الاجتماعي والسياسي ، إذ كانت لها الإمارة والسيادة على جزء من البلاد الأفغانية ، تستقل بالحكم فيه ، إلى أن

نزع الإمارة منها « دوست محمد خان » أمير الأفغان وقتئذ ، وأمر بنقل أبي السيد جمال الدين وبعض أعمامه إلى مدينة كابل ، وانتقل الترجم بانتقال أبيه إليها ، وهو بعد في الثامنة من عمره ، فعنى أيوه بتربيته وتعليمه ، على ما جرت به عادة الأسماء والعلماء في بلاده

وكانت غايل الذكاء ، وقوة الفطرة ، وتوفد القريحة تبدو عليه منذ صباه ، فتملم اللغة العربية ، والأفغانية ، وتلقى علوم الدين ، والتاريخ ، والنطق ، والفلسفة ، والرياضيات ، فاستوفى حظه من هذه العلوم ، على أيدي أساتذته من أهل تلك البلاد ، على الطريقة للمألوفة في الكتب الإسلامية المشهورة ، واستكمل الغاية من دروسه وهو بعد في الثامنة عشرة من عمره ، ثم سافر إلى الهند ، وأقام بها سنة وبضعة أشهر يدرس العلوم الحديثة على الطريقة الأوروبية ، فنضج فكره ، واتسعت مداركه ، وكان بطبعه ميالا إلى الرحلات ، واستطلاع أحوال الأمم والجماعات ، فعرض له وهو في الهند أن يؤدي فريضة الحج ، فاعتزم هذه الفرصة وقضى سنة ينتقل في البلاد ، ويتعرف أحوالها ، وعادات أهلها ، حتى وافى مكة المكرمة سنة ١٢٧٣ هـ ( ١٨٥٧ م ) ، وأدى الفريضة

### بدء حياته العملية

ثم عاد إلى بلاد الأفغان ، وانتظم في خدمة الحكومة على عهد الأمير (دوست محمد خان) المتقدم ذكره ؟ وكان أول عمل له مرافقته إياه في حملة حربية جردها لفتح ( هراة ) ، إحدى مدن الأفغان ، وليس يخفى أن النشأة الحربية تمود صاحبها الشجاعة ، واقتحام المخاطر ، ومن هنا تبدو صفة من الصفات المالية ، التي امتاز بها جمال الدين ، وهي الشجاعة ، فإن من يخوض غمار القتال في بدء حياته تألف نفسه الجرأة والإقدام ، وخاصة إذا كان بطبعه شجاعا

ففي نشأة الترجم الأولى ، وفي الدور الأول من حياته ، تستطيع أن تتعرف أخلاقه ، والمناصر التي تكونت منها شخصيته ، فقد نشأ كما رأيت من بيت مجيد ، ازدان بالشرف واعتز بالامارة ، والسيادة ، والحكم ، زمنا ما ، وتربى في مهاد العز ، في كنف أبيه ورعايته ، فكان للوراثة والنشأة الأولى ، أثرها فيما طبع عليه من غيرة النفس ، التي كانت من أخص صفاته ، ولازمته طول حياته ، وكان للحرب التي خاضها أثرها أيضا فيما اكتسبه من الأخلاق الحربية

قاوراة ، والنشأة ، والتربية ، والمرحلة الأولى في الحياة العملية ، رسم لنا جانباً من شخصية جمال الدين الأفغانى

سار المترجم إذن في جيش « دوست محمد خان » لفتح « هراة » ، ولازمه مدة الحصار إلى أن توفى الأمير ، وفتحت المدينة بعد حصار طويل ، وتقلد الإمارة من بعده ولى عهده ( شير على خان ) سنة ١٨٦٤ ( ١٢٨٠ هـ )

ثم وقع الخلف بين الأمير الجديد وأخوته ، إذ أراد أن يكيد لهم ويستقلهم ، فانضم السيد جمال الدين إلى « محمد أعظم » أحد الأخوة الثلاثة ، لما توهمه فيه من الخير ، واستمرت نار الحرب الداخلية ، فكانت التلبه لمحمد أعظم ، وانتهت إليه أمانة الأفغان ، فمظمت منزلة المترجم عنده ، وأحله محل الوزير الأول ، وكاد بحسن تديره يستتب الأمر للأمير ، ولكن الحرب الداخلية ، ما لبثت أن تجددت ، إذ كان ( شير على ) لا يفتأ يسعى لاسترجاع سلطته ، وكان الانجليز يعضدونه بأموالهم ودسائسهم ، فأبدوه وناصروه ، ليجملوه من أوليائهم وصنائعهم ، وأغدق ( شير على ) الأموال على الرؤساء الذين كانوا يناصرون الأمير محمد أعظم ، « فبيمت أمانات ونقضت عهدود وجددت خيانات » ، كما يقول الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده وانتهت الحرب بهزيمة محمد أعظم ، وغلبة شير على ، وخلص له الملك

بقى السيد جمال الدين في كابل لم يحسه الأمير بسوء ؟ « احتراماً لمشيرته وخوف انتقاض العامة عليه حمية لآل البيت النبوى » ، وهنا أيضاً تيدو لك مكانة المترجم ، ومنزلة بين قومه ، وهو بعد في المرحلة الأولى من حياته العامة ، ويتجلى استعداده للاضطلاع بوظائف المهام ، والتطلع إلى جلائل الأعمال ، فهو بناصر أميراً يتوهم فيه الخير ، ويميل على تثبيتته في الامارة ، ويشيد دولة يكون له فيها مقام الوزير الأول ، ثم لا تلبث أعاصير السياسة والدسائس الانجليزية أن تصف بالعرش الذى أقامه ، فيدال من أميره ، وينقلب على أمره ، ويلوذ بإيران لى لا يقع في قبضة عدوه ، ثم يموت بها ، أما المترجم فيبقى في عاصمة الامارة ، ولا يهاب بطش الأمير المتعصر ، ولا يتملقه أو يسعى إلى نيل رضاه ، ولا ينقلب على عقبيه كما يفعل الكثيرون من طلاب المنافع ، بل يبقى عظيماً في محنته ، ثابتاً في هزيمته ، وتلك لعمري ظواهر عظيمة النفس ، ورواية الجأش ، وقوة الجنان

وهذه المرحلة كان لها أثرها في الاتجاه السياسى للسيد جمال الدين ، فقد رأيت ما بذلته السياسة الانجليزية لتفريق الكلمة ، ودس الدسائس في بلاد الأفغان ، وإشمال نار الفتن الداخلية بها ، واصطناعها الأولياء من بين أصرائها ، ولا مراء في أن هذه الأحداث قد

كشفت للفرع عن مطامع الإنجليز ، وأساليهم في الفن والتفريق ، وغرست في فؤاده روح العداء للسياسة البريطانية خاصة ، والطامع الاستعمارية الأوروبية عامة ، وقد لازمه هذا السكر طول حياته ، وكان له مبدأ راسخاً يصدر عنه في أعماله وآرائه وحركانته السياسية

### رحيله إلى الهند

لم يفك الأمير (شير علي) يدبر الكايد للسيد جمال الدين ، ومحتال للتدبر به ، فرأى السيد أن يفارق بلاد الأفغان ، ليجد جواً صالحاً للعمل ، فاستأذنه في الحج ، فأذن له ، فسار إلى الهند سنة ١٨٦٩ م (١٢٨٥ هـ) ، وكانت شهرته قد سبقته إلى تلك الديار ، لما عرف عنه من العلم والحكمة ، وما ناله من المنزلة المالية بين قومه ، ولم يكن يخفى على الحكومة الإنجليزية عداؤه لسياستها ، وما يحدثه بحيثه إلى الهند من إثارة روح الهياج في النفوس ، فخاصة لأن الهند كانت لا تزال تضطرم بالفن على الرغم من إخماد ثورة سنة ١٨٥٧ ، فلما وصل إلى الترخوم الهندية تلقته الحكومة بالحفاوة والإكرام ، ولكنها لم تسمح له بطول الإقامة في بلادها ، وجاء أهل العلم والفضل يهرعون إليه ، يقتبسون من نور علمه وحكمته ، ويستمعون إلى أحاديثه وما فيها من غذاء العقل والروح ، والحث على الألفة وعزة النفس ، فنقمت الحكومة منه اتصاله بهم ، ولم تأذن له بالاجتماع بالمعلاء وغيرهم من مرعبيه وقصاده ، إلا على عين من رجالها ، فلم يبق هناك طويلاً ، ثم أزلته الحكومة إحدى سفنها فأقلته إلى السويس

### بحيته مصر لأول مرة

جاء مصر لأول مرة أوائل سنة ١٨٧٠ م (أواخر سنة ١٢٨٦ هـ) ، ولم يكن يقصد طول الإقامة بها ، لأنه إنما جاء ووجهته الحجاز ، فإذ سمع الناس بمقدمه حتى أنجبت إليه أنظار النابيين من أهل العلم ، وتردد هو على الأزهر ، واتصل به كثير من الطلبة ، فكأنسوا فيه روحاً تفيض معرفة وحكمة ، فأقبلوا عليه يتلقون بعض العلوم الرياضية ، والفلسفية ، والكلامية ، وقرأ لهم شرح (الاعظام) في البيت القى نزل به بخان الخليلي ، وأقام بمصر أربعين يوماً ، ثم تحول عزمه عن الحجاز ، وسافر إلى الاستانة

## سفره إلى الاستانة

### ثم رحيله عنها

وصل السيد جمال الدين إلى الاستانة ، فاقى من حكومة السلطان عبد العزيز حفاوة وإكراماً ، إذ عرف له الصدر الأعظم « على باشا » مكانته ، وكان هذا الصدر من ساسة الترك الأفذاذ ، العارفين بأقدار الرجال ، فأقبل على السيد يحفه بالاحترام والرعاية ، ونزل من الأمراء والوزراء والعلماء منزلة عالية ، وتناقلوا الثناء عليه ، ورغبت الحكومة أن تستفيد من علمه وفضله ، فلم تحض ستة أشهر حتى جعلته عضواً في مجلس المعارف ، فاضطلع بواجبه ، وأشار بإصلاح مناهج التعليم ، ولكن آراءه لم تلق تأييداً من زملائه ، واستهدف لسخط شيخ الإسلام حسن فهمي أفندي ، إذ رأى في تلك الآراء ما يمس شيئاً من رزقه ، فأضمر له السوء ، وأرصد له الفت ، حتى كان رمضان سنة ١٢٨٧ هـ ، ( ديسمبر سنة ١٨٧٠ م ) ، فرغب إليه مدير دار الفنون أن يلقي فيها خطاباً للبحث على الصناعات ، فاعتذر بأدى بدء بضعفه في اللغة التركية ، فألج عليه ، فأنشأ خطاباً طويلاً كتبه قبل إلقائه ، وعرضه على نخبة من أصحاب المناصب المالية ، فأقروه واستحسنوه

وأتى السيد خطاباً بدار الفنون ، في جمع حاشد من ذوى العلم والمكانة ، فمال استحسانهم ، ولكن شيخ الإسلام أخذ من بعض آرائه مفعزاً للنيل منه بغير حق ، ورميه بالزغ في عقيدته ، واغتنمها فرصة للإيقاع به ، وألب عليه الوعاظ في الساجد ، وأوعز إليهم أن يذكروا كلامه محفوفاً بالتفنيد والتنديد ، فغضب السيد لمكيدة شيخ الإسلام ، وطلب محاكمته ، ولكن الحكومة انحازت إلى شيخها ، وأصدرت أمراً إلى المترجم بالرحيل عن الاستانة بضمة أشهر ، حتى تسكن الخواطر ، ويهدأ الاضطراب ، ثم يعود إليها إن شاء ، ففارقها مهزوماً حق ، ورغب إليه بعض صريديه أن يتحول إلى الديار المصرية ، فعمل برأيهم وقصد إليها

### عودته إلى مصر واقامته بها

جاء السيد جمال الدين إلى مصر في أول المحرم سنة ١٢٨٨ هـ ( مارس سنة ١٨٧١ م ) ، لا على نية الإقامة بها ، بل على قصد مشاهدة مناظرها ، واستطلاع أحوالها ، ولكن (روايض باشا) وزير إسماعيل في ذلك الحين رغب إليه البقاء في مصر ، وأجرت عليه الحكومة راتباً

مقداره الف قرش كل شهر ، نزلاً أكرمه به ، لافى مقابل عمل ، واهتدى إلى الترجم كثير من طلبة العلم ، يستورون زنده ، ويقتبسون الحكمة من بحر علمه ، فقرأ لهم الكتب العالية في فنون الكلام ، والحكمة النظرية ، من طيبيمة وعقلية ، وعلوم الفلك ، والتصوف ، وأصول الفقه ، بأسلوب طريف ، وطريقة مبتكرة ، وكانت مدرسته بيته ، ولم يذهب يوماً إلى الأزهر مدرساً ، وإنما ذهب إليه زائراً ، وأغلب ما يزوره يوم الجمعة ، وكان أسلوبه في التدريس مخاطبة العقل ، وفتح أذهان تلاميذه ومريديه إلى البحث والتفكير ، وبث روح الحكمة والفلسفة في نفوسهم ، وتوجيه أذهانهم إلى الأدب ، والإنشاء ، والخطابة ، وكتابة المقالات الأدبية ، والاجتماعية ، والسياسية ، فظهرت على يده نهضة في العلوم والأفكار أنتجت أطيب الثمرات

وهنا موضع للتساؤل ، عما حل الخديو اسماعيل إلى استقالة الحكيم الانفانى للإقامة في مصر ، وأكرام مثواه ، فقد يبدو هذا العمل غريباً ، لأن لجمال الدين ماضياً سياسياً ، ومجموعة أخلاق ومبادئ ، لا ترغب فيه الملوك المستبدين ، ولم يكن السيد من أهل اللق والدهان ، فينال عطفهم ورعايتهم ، ويحجرون عليه الأرزاق بلا مقابل ، ولكن الأمر لا يسر فهمه إذا عرفنا أن في اسماعيل جانباً ممدوحاً من صفاته الحسنة ، وهو حبه للعلم ، ورغبته في نشره ورعايته ، وكانت شخصية جمال الدين العلمية ، وشهرته في الفلسفة ، أقوى ظهوراً ، وخاصة في ذلك الحين ، من شخصيته السياسية ، فلا غرو أن يكرم فيه اسماعيل العالم المحقق ، الذى يفيض على مصر من بحر علمه وفضله ، وفي الحق أن اسماعيل لم يكن يقصر في اغتنام الفرصة لتنشيط النهضة العلمية ورعاية العلماء والادباء ، فتربيته جمال الدين في البقاء بمصر يشبه أن يكون فتحةً علمياً ، كتأسيس معهد من معاهد العلم العالية التى أنشئت على يده

أما آراء الحكيم السياسية وكرامته للاستبداد ، ونزعة الحرية ، فلم يكن مثل اسماعيل يخشاهها أو يحسب لها حساباً كبيراً ، لأنه في ذلك الحين ( سنة ١٨٧١ ) كان قد بلغ أوج سلطته ومجده ، فكان يحكم البلاد حكماً مطلقاً ، بأمر وينهى ، ويتصرف في أقدار البلاد ومصارى أهلها ، دون رقيب أو حسيب ، وكان مجلس شورى النواب آلة مطواعة في يده ، والصحافة في يده عهداً تكيل له عبارات اللدريج ، وتصوغ له عقود الثناء ، ولم يكن سلطانه قد استهدف بمد للتدخل الأجنبي ، لأن هذا التدخل لم يقع إلا في سنة ١٨٧٥ ، كما رأيت في سياق الحديث ، فليس نعمة ما يخشى منه اسماعيل ، على سلطانه المطلقة ، من الناحية الداخلية أو الخارجية ، حين رغب إلى حكم الشرق الإقامة والتدريس في مصر ،

وقد بدأت النهضة التي ظهرت على يد السيد ، علمية ، أدبية ، ولم تتطور إلى الناحية السياسية إلا حوالي سنة ١٨٧٦ ، على أنها في تطورهما السياسي لم تتجه ضد اسماعيل بالذات ، بل اتجهت في الجملة ضد التدخل الأجنبي

وثمة اعتبار آخر ، لا يفوتنا الإلحاح إليه ، ذلك أن جمال الدين قد بارح الاستانة ، إذ لم يجد فيها جوا صالحا للنهضة العلمية ، والفكرية ، وقصد إلى مصر وقد سبقته إليها أنباؤه ، ومالقيه في « دار الخلافة » من المنع والاضطهاد ، وكان اسماعيل ينافس حكومة الاستانة في السكاسة والنفوذ السياسي ، وينظر إليها بعين الزرارة ، ولا يرضى لمصر أن تكون تابعة لتركيا ، ولا أن يكون هو تابعا للسلطان العثماني ، وليس خافيا ما كان يبذله من المساعي للاتصال عن تركيا في ذلك الحين ، وظهوره بمظهر الماهل المستقل ، في مرض باريس العام سنة ١٨٦٧ ، وفي اغفاله دعوة السلطان إلى حضور حفلات القناة سنة ١٨٦٩ ، وعزمه على إعلان استقلال مصر التام في تلك الحفلات ، لولا العقبات السياسية التي اعترضته ، ولا يهرب عن التهنين ما كان بين الخديو والسلطان من مظاهر القصور والجفاء التي كادت تقطع الروابط بينهما ، وأخصها فرمان نوفمبر سنة ١٨٦٩ الذي أصدره السلطان منتقضا سلطة الخديو كما تقدم بيانه ( ج ١ ص ٧٩ )

ففي هذا الجو هبط جمال الدين مصر مبعدا من الاستانة ، فلم يفت ذكاء اسماعيل أن يفتنم الفراسة ليحصى العلم في شخص القيلسوف الأفغانى ، ولا يخفى ما لهذا العمل من حسن الأثر وجبل الأحدثوة ، إذ يرى الناس فيه أن مصر تؤوى العلماء والحكماء ، حين تضيق عنهم « دار الخلافة » وأن ماهل مصر العظيم أحق من السلطان العثماني بالثناء والتقدير لأنه يفسح للعلم رحابه ، ويوطئ له في وادى النيل أكفانه

وقد يكون رياض باشا يد في إكرام وقادة المترجم ، ولكن إذا علمنا أن وزراء اسماعيل لم يكونوا يصدرون إلا عن رأيه وأمره ، أدركنا أن رياض باشا لم يكن الرجل الذي ينفرد بهذا الصنيع نحو المترجم ، وهما يكن من واقع الأمر فإن رياض باشا فضل المشاركة في عمل كان له الأثر البالغ في نهضة مصر العلمية والفكرية والسياسية

### أثره العلمى والأدبى

أقام المترجم في مصر ، وأخذ يثت تلاميذه في نقوس تلاميذه ، فظهرت على يده بيئة استضاءت بأنوار العلم والمرقان ، وارتوت من ينابيع الأدب والحكمة ، وتحررت عقولها



من قيود الجود والأوامر ، وبفضله خلا فن الكتابة والخطابة في مصر خطوات واسعة ، ولم تقتصر حلقات دروسه ومجالسه على طلبة العلم ، بل كان يؤمها كثير من العلماء والموظفين والأعيان وغيرهم ، وهو في كل أحاديثه « لا يسأم ، كما يقول عنه الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبيد ، من الكلام فيما ينير العقل ، أو يطهر العقيدة أو يذهب بالنفس إلى معالي الأمور ، أو يستلث الفكر إلى النظر في الشؤون العامة مما يمس مصلحة البلاد وسكانها ، وكان طلبة العلم ينتقلون بما يكتبونه من تلك المعارف إلى بلادهم أيام البطالة ، والزائرُونَ يذهبون بما ينالونه إلى أحيائهم ، فاستيقظت مشاعر وتنهت عقول ، وخف حجاب الغفلة في أطراف متعددة من البلاد خصوصاً في القاهرة »

وقال الأستاذ الإمام في موطن آخر يصف تطور الكتابة على يد المترجم : « كان أرباب القلم في الديار المصرية القادرون على الإجابة في اللواضيع المختلفة منحصرين في عدد قليل ، وما كنا نعرف منهم إلا عبيد الله باشا فكرى ، وخيرى باشا ، ومحمد باشا سيد أحمد على ضعف فيه ، ومصطفى باشا وهبى على اختصاص فيه ، ومن عدا هؤلاء فإما ساجمون في المراسلات الخاصة ، وإما مصنفون في بعض الفنون العربية أو الفقهية وما شاكلها ، ومن عشر سنوات ترى كتابة في القطر المصري ، لا يشق غبارهم ولا يوطأ مضارهم ، وأغلبهم أحداث في السن ، شيوخ في الصناعة ، وما منهم إلا من أخذ عنه ، أو عن أحد تلاميذه ، أو قلد المتصلين به » انتهى كلام الإمام

فروح جمال الدين كان لها الأثر البالغ في نهضة العلوم والآداب في مصر ، ولا يفوتنا القول بأن البيئة التي نهض بها كانت مستعدة للرقى ، صالحة لفرس بزور هذه النهضة ، وظهور ثمارها ، أو ببساطة أخرى ، إن مصر بما فيها الأزهر ، والمعاهد العلمية الحديثة ، والتقدم العلمي التي ابتداء منذ عهد محمد علي ، كانت على استعداد لتقبل دعوة الحكيم الأفغانى ، ولولا هذا الاستعداد لتقضى على هذه الدعوة في مهدها ، ولأخفق هو في مصر كما أخفق في الاستانة ، حيث وجد أبواب العمل موصدة أمامه ، وهذا يبين لنا جانباً من مكانة مصر ، وسبقها الأقطار الشرقية في التقدم العلمي والفكرى والسياسى ، ويزيد هذه الحقيقة وضوحاً أنك إذا استمرضت حياة جمال الدين العامة ، وما تركه من الأثر في مختلف الأقطار الشرقية التي بث فيها دعوته ، وجدت أثره في مصر أقوى وأعظم منه في أى بلد من البلدان الأخرى ، وفي هذا ما يدل على مبلغ استعداد مصر للنهضة والتقدم ، إذا تهيأت لها أسباب العمل ، ووجدت القادة الحسكاء

## أثره الأخلاق والسياسي

جاء المترجم مصر يحمل بين جنبيه روحا كبيرة ، ونفسا قوية ، تربتها صفات وأخلاق عالية ، أنبتتها الوراثة والتربية الأولى ، وهذبها الحكمة والمعرفة ، وعصمتها الحياة الحرة التي خاض غمارها في بلاد الأفنان ، والتجارب التي مارسها ، والشدائد التي عاناها ، جاء وفيه من الشمم والإباء ما صدفه عن أن يطأطأ الرأس أو يقم على الضيم ، وفيه من الثبات ما جعله يتنلب على العقبات التي اعترضته في أدوار حياته ، فقد رأيت كيف بقي على ولائه للأمير محمد أعظم ، رغم ما أسابه من الهزيمة ولم يخضع لخصمه ( شير علي ) ، ورحل إلى الهند ، فلم تطلق السياسة الاستعمارية بقاءه فيها وأقصته عنها ، وذهب إلى الاستانة ، فلم يعرف اللق والدهان ، وجهر بالحق ، واستهدف لمداد شيخ الإسلام ، فلم يتراجع ولم ينكص على عقبيه ، وانتهى الخلاف بإقصائه عن الاستانة

فهذه الأخلاق التي جاء بها جمال الدين كانت بلا مرء أقوى مما عرف عن المجتمع المصري ، في ذلك العهد ، من خفض الجناح ، والصبر على الضيم ، والخضوع للحكام ، وليس يخفى ما للشخصيات الكبيرة من سلطان أدنى على النفوس ، وما تؤثر فيها من طريق التدوة ، فالمسيد جمال الدين بما انصف به من الأخلاق العالية ، أخذ يث في النفوس روح العزة والشهامة ، ومحارب روح القلة والاستكانة ، فكان بنفسيته ودروسه وأحاديثه ، ومناجيه في الحياة ، مدرسة أخلاقية ، رفعت من مستوى النفوس في مصر ، وكانت على الزمن من العوامل الفعالة للتحويل التي بدا على الأمة ، واشتغالها من حالة الخضوع والاستكانة إلى التطلع للحرية والتبرم بنظام الحكم القديم ومساوئه ، والسخط على تدخل الدول في شؤون البلاد أسرفت حكومة اسماعيل في القروض ، وبدأت عواقب هذا الإسراف تظهر للعيان رغم ما بذلته الحكومة لإخفائها بمختلف الوسائل ، وأخذت النفوس تتطلع إلى إصلاح نظام الحكم بمد إذ أحست مرارة الاستبداد وهالتها فداحة القروض التي كبلت البلاد بقيود تدخل الدول

ويمكننا أن نمجد أواخر سنة ١٨٧٥ ، وأوائل سنة ١٨٧٦ كبداً للتدخل الأوروبي ، إذ حدث من مظاهره وقتئذ شراء إنجلترا أسهم مصر في القناة ، ثم قدوم بشة المستر « كيف » الانجليزية لفحص مالية مصر ، ثم توقف الحكومة عن أداء أقساط ديونها ، وما أعقب ذلك من إنشاء صندوق الدين في مايو سنة ١٨٧٦

فهذا التدخل كان من الأسباب الجوهرية التي حفزت النفوس إلى التبرم بنظام الحكم، والتخلص من مساره ، لأن سياسة الحكومة هي التي أقضت إلى تدخل الدول في شؤون مصر وامتهانها كرامة البلاد واستقلالها

ومن هنا جاءت النهضة الوطنية والسياسية ، ووجدت مبادئ حكيم الشرق وتعاليمه سيلا إلى النفوس ، فكانت من العوامل الهامة في ظهور هذه النهضة التي شغلت السنوات الأخيرة من عهد اسماعيل وكانت من أعظم أدوار الحركة القومية

كان من مظاهر هذه النهضة نشاط الصحف السياسية ، وإقبال الناس عليها ، وتحمسهم في شؤون البلاد العامة ، وتبرمهم بحالتها السياسية والمالية ، ثم ظهور روح المعارضة واليقظة في مجلس الشورى ، على يد نواب نفخ فيهم مجال الدين من روحه ، وعلى رأسهم عبدالسلام بك المويلحي (باشا) ، الذي يمد من تلاميذه الأنداز ، وإنك لتلمس الصلة الروحية بينهما ، من الكلمات والمبارات الرائجة التي كان المويلحي يجهز بها في جلسات مجلس شوري النواب ، مما سندكره في موضعه ، فإن هذه العبارات هي قبس من روح الحكيم الأفغاني

وقد جاء ذكر النائب المويلحي ضمن تلاميذ جمال الدين ومريديه على لسان سليم بك المنحوري أحد أدباء سورية حين زار مصر ووصف مكانة السيد بقوله :

« وفي خلال سنة ١٨٧٨ زاد مركزه خطراً وبما مقامه ، لأنه تدخل في السياسات وتولى رئاسة جمعية (الماسون) العربية وصار له أصدقاء وأولياء من أصحاب المناصب العالية ، مثل محمود باشا البارودي الذي نفى أخيراً مع عرابي إلى جزيرة سيلان ، وعبد السلام بك المويلحي النائب المصري في دار الندوة ، وأخيه إبراهيم (المويلحي) كاتب الضابطة ، وكثر سواد الذين يتخذون أفكاره ، ويعلمون بين الناس مناره ، من أرباب الأقلام ، مثل الشيخ محمد عبده ، وإبراهيم اللقاني ، وعلى بك مظهر ، والشاعر الزرقاني ، وأبي الوفاء القوني في مصر ، وسليم النقاش ، وأديب إسحق ، وعبد الله نديم في الاسكندرية »

### جمال الدين والثورة العربية

لم يكن جمال الدين الأفغاني مناصراً لاسماعيل ، بل كان ينتقم منه استبداده وإسرافه ، وتمكينه الدول الاستعمارية من مرافق البلاد وحقوقها ، وكان يتوسم الخير في توفيق ، إذ رآه وهو ولي للمهد ميالا إلى الشورى ، ينتقد سياسة أبيه وإسرافه ، وقد اجتمعا في محفل الماسونية ، وتماهدا على إقامة دعائم الشورى

ولكن توفيق لم يف بمعهده بمد أن تولى الحكم ، فقد بدا عليه الانحراف عن الشورى واستمع لوشايات رسل الاستعمار الأوروبي ، وفي مقدمتهم قنصل إنجلترا العام في مصر ، إذ كانوا ينقمون من السيد روح الثورة والدعوة إلى الحرية والستور ، فغيروا عليه قلب الخديو ، وأوغرخوا إليه باخراجه من القطر المصرى ، فأصدر أمره بنفيه ، وكان ذلك بقرار من مجلس النظر منمقداً برئاسة الخديو ، وكان نفيه غاية في القسوة والتندر ، إذ قبض عليه ليلة الأحد سادس رمضان سنة ١٢٩٦ - ٢٤ أغسطس سنة ١٨٧٩ ، وهو ذاهب إلى بيته هو وخادمه الأمين ( أبو تراب ) ، وحجز في الضبطية ، ولم يمكن حتى من أخذ ثيابه ، وحل في الصباح في عربة مقلعة إلى محطة السكة الحديدية ، ومنها نقل تحت المراقبة الشديدة إلى السويس ، وانزل منها إلى باخرة<sup>(١)</sup> أقلته إلى الهند ، وسارت به إلى بمباي ، ولم تتورع الحكومة عن نشر بلاغ رسمي من إدارة المطبوعات بتاريخ ٨ رمضان سنة ١٢٩٦ ( ٢٦ أغسطس سنة ١٨٧٩م ) ذكرت فيه نفي السيد بمباراة جارة<sup>(٢)</sup> ملوؤها الكذب والافتراء ، مما لا يجدر بحكومة تشر بشيء من الكرامة والحياء أن تسف إليه ، فهي قد نسبت إليه السمي في الأرض بالنفساد ، ويعلم الله أنه لم يكن يسمى إلا إلى بقطة الأمة ، وتحريرها من ربة القل والمبودية ، وذكرت عنه أنه « رئيس جمعية سرية من الشبان ذوى الطيش مجتمعة على فساد الدين والدنيا » ، وحذرت الناس من الاتصال بهذه الجمعية ، ومن المؤلم حقاً أن يتقرر النفي ويصدر مثل هذا البلاغ من حكومة رأسها الخديو توفيق باشا وهو على ما نعلم من سابق تقديره للسيد ، ومن وزرائها محمود باشا ساي البارودى ناظر الأوقاف وقتئذ ، وقد كان من أصنق مرهديه وأنصاره ، فتأمل كيف يفكر الأنصار والأصدقاء لاستاذم ، وإلى أى حد يضيع الوفاء بين الناس ! ، ولا ندرى كيف أساغ البارودى نفي السيد جمال الدين واشترك في احتمال تهمة ، وإذا لم يكن موافقاً على هذا العمل المكفر فلم لم يستقل من الوزارة احتجاجاً واستنكاراً ؟ لا شك أن موقف البارودى في هذه الحادثة لا يمكن تسويفه أو الدفاع عنه بأى حال

نفي جمال الدين من مصر ، على أن روحه ومبادئه وتعاليمه تركت أثرها في المجتمع المصرى

(١) كان نقله إلى الباخرة في سبيحة الثلاثاء ٨ رمضان سنة ١٢٩٦ - ٢٦ أغسطس سنة ١٨٧٩ ( راجع الأهمام عدد ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٩ )

(٢) تجد نص هذا البلاغ الطويل في « الوقائع المصرية » عدد ٣١ أغسطس سنة ١٨٧٩ ، وفي لأمر « عدد ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٩ »

وبقيت النفوس نائرة تتطلع إلى إصلاح نظام الحكم ، وإقامته على دعائم الحرية والشورى ، فجمال الدين هو من الوجهة الروحية والفكرية أبو الثورة المراتية ، وكثير من أقطابها هم من تلاميذه أو مرعديه ، والثورة في ذاتها هي استمرار للحركة السياسية التي كانت لجمال الدين الفضل الكبير في ظهورها على عهد اسماعيل ، ولو بقي في مصر حين نشوب الثورة لكان جازاً أن يعدّها بأرائه الحكيمة ، وتجارب الرشيده ، فلا يئلب عليها الخطل والخطط ، ولكن شامت الأقدار ، والفسائس الانجليزية ، أن ينفي السيد من مصر ، وهي أحوج ما تكون إلى الانتفاع بمحكته وسدق نظره في الأمور أقام المترجم بمجيد اباد الدكن ، وهناك كتب رسالته في الرد على الدهريين ، وأزمته الحكومة البريطانية بالبقاء في الهند حتى انقضى أمر الثورة المراتية

### عمله في أوروبا — جريدة المروة الوثقى

أخفقت الثورة المراتية ، واحتل الانجليز مصر ، فسمحوا للسيد بالذهاب إلى أي بلد فاختر الشخوص إلى أوروبا ، فقصده إليها سنة ١٨٨٣ ، وأول مدينة وردها مدينة لندن ، أقام بها أياما معدودات ، ثم انتقل إلى باريس ، وكان تلميذه الأكبر الشيخ محمد عبده منفياً في بيروت عقب إخماد الثورة ، فاستدعاه إلى باريس ، فوافقه إليها ، وهناك أصدر جريدة ( المروة الوثقى ) ، وقد سميت باسم الجمعية التي أنشأها ، وهي جمعية تألفت لدعوة الأمم الإسلامية إلى الاتحاد والتضامن والأخذ بأسباب الحياة والنهضة ، ومجاهدة الاستعمار ، وتحرير مصر والسودان من الاحتلال ، وكانت تضم جماعة من أقطاب العالم الاسلامي وكبرائه وهي التي عهدت إلى السيد بإصدار تلك الجريدة لتكون لسان حالها

واشتركاً مما في تحريرها ، وكانت مقالاتها جامعة بين روح جمال الدين ، وقلم الأستاذ الإمام ، فجاءت آيات بينات في سمو الماني ، وقوة الروح ، وبلاغة العبارة ، وهي أشبه ما تكون بالخطب النارية ، تستثير الشجاعة في نفوس قارئها ، وتداني في روحها وقوة تأثيرها أسلوب الإمام على كرم الله وجهه في خطبه الحماسية المنشورة في «نهج البلاغة» ، ولا غرو فالسيد جمال الدين هو قبس من نور المنة الحسينية العلوية ، فكان روح الإمام على تمتل فيه ، ونجلى أثرها فيما يكتبه أو عليه

اتخذت المروة الوثقى شعارها إقازا الأمم الإسلامية ، والدافعة عن حقوق الشرقيين كافة ، ودعوتهم إلى مقاومة الاستعمار الأوروبي ، والمجاهد في سبيل الحرية والاستقلال

وقد ذاع شأنها في العالم الإسلامي ، وأقبل عليها الناس في مختلف الأقطار ، ولكن الحكومة الإنجليزية أفلتت دونها أبواب مصر والهند ، وشددت في مطاردتها واضطهاد من يقرؤها ، وبلغ بها السى في مصادرتها أن أوغزت إلى الحكومة المصرية بتفريم كل من توجد عنده المروءة الوثيق خمسة جنيتها مصرية إلى خمسة وعشرين جنيتها ، وقامت الموانع دون استمرارها ، فلم يتجاوز ما نشر منها ثمانية عشر عدداً  
قضى جمال الدين في باريس ثلاث سنوات ، كان لا يفتأ خلالها ينشر المباحث والمقالات الهامة في مقاومة اعتداء الدول الأوروبية على الأمم الإسلامية ، ويراسل تلاميذه وصريديه في مصر

### جمال الدين ورينان

وجرت له أبحاث مع الفيلسوف إرنست رينان Renan في العلم والإسلام ، وأكبر فيه رينان بعفريته ، وسعة علمه ، وقوة حجته ، وقال عنه : « كنت أعتل أمأى عندما كنت أخطبه ابن سينا ، أو ابن رشد ، أو واحداً من أساطين الحكمة الشرقيين »  
عمله في فارس ثم نفيه منها

ثم أخذ ينتقل بين باريس ولندن إلى أوائل فبراير سنة ١٨٨٦ (جمادى الأولى سنة ١٣٠٣) وفيه ذهب إلى بلاد فارس ثم إلى روسيا .  
ولما كان معرض باريس العام سنة ١٨٨٩ ، رجع جمال الدين إليها ، وفي عودته منها التقى بالشاه في مونيخ عاصمة بافاريا ، فدعاه إلى محبته إذ كان يرغب في الانتفاع بعلمه وتجاريه ، فأجاب الدعوة ، وسار معه إلى فارس ، وأقام في طهران ، فحفه علماء فارس وأمرأؤها وأعيانها بالرحابة والإجلال

واستمان به الشاه على إصلاح أحوال المملكة ، وسن لها القوانين الكفيلة بإصلاح شؤونها ، ولكنه استهدف لسطط أصحاب النفوذ في الحكومة ، وخاصة الصدر الأعظم ، فوشوا به عند الشاه ، وأسر إليه الصدر الأعظم أن هذه القوانين تؤول إلى انتزاع السلطة من يده ، فأثرت الوشايات في نفس الشاه ، وبدأ يتنكر للسيد ، فاستأذنه في السير إلى المقام المعروف ( بشاه عبد العظيم ) على بعد عشرين كيلو متراً من طهران ، فأذن له ، فوافاه به جم غفير من العلماء والوجهاء من أنصاره في دعوة الإصلاح ، فازدادت مكانته في البلاد ، وبحسوف الشاه عاقبة ذلك على سلطانه ، فاعتزم الإساءة إليه ، ووجه إلى ( الشاه عبد العظيم ) خصماته

فارس قبضوا عليه ، وكان مريضاً ، فانتزعوه من فراشه ، واعتقلوه ، وساقه خمسون منهم إلى حدود المملكة العثمانية منفياً ، فنزل بالبصرة ، فظم ذلك على مر يديه ، واشتدت ثورة السخط على الشاه

### دعوة جمال الدين ضد الشاه

أقام السيد بالبصرة زمناً حتى أبل من مرضه ، ثم أرسل كتاباً إلى كبير المجتهدين في فارس ميرزا محمد حسن الشيرازي ، عدد فيه مساوئ الشاه ، وخص بالذكر نحويله إحدى الشركات الانجليزية حتى احتكار التبناك في بلاد فارس ، وما يقضى إليه من استئثار الأجانب بأهم حاصلات البلاد ، وكان هذا النبأ من أعظم الأسباب التي جعلت كبير المجتهدين يقف بحمرة استمال التبناك إلى أن يبطل الامتياز ، قاتبت الأمة هذه الفتوى ، وأمست عن تدخينه ، واضطر الشاه خوف انتفاض الأمة إلى إلثائه ، ودفع للشركة الانجليزية تمويهاً ، فخلصت فارس من التدخل الأجنبي

### شخصه إلى أوروبا

مكث جمال الدين بالبصرة زمناً طويلاً عادت إليه صحته ، ثم شخص إلى لندن ، فتلقاء الانجليز بالإكرام ، ودعوه إلى مجتمعاتهم السياسية واللمية ، وحل على الشاه وسياسته حملات صادقة في مجلة سماها ( ضياء الخافقين ) ، ودعا الأمة الفارسية إلى خلمه ، وقويت دعوة الحرية في إيران ، واشتد السخط على الشاه ناصر الدين إلى أن قتل سنة ١٨٩٦ بيد فارسي أهوج ، وقبل إن للسيد دخلاً في التحريض على قتله ، وتولى بعده مظهر الدين ، واستمرت دعوة الحرية التي غرسها جمال الدين في إيران تنمو وترعرع حتى آلت إلى إعلان الدستور الفارسي سنة ١٩٠٦

### ذهابه إلى الاستانة وإقامته بها

وفيا هو بلندن ورد عليه كتاب من المايين الهمايوني بواسطة رسم باشا سفير تركيا بدعوته إلى الاستانة ، فاعتذر أولاً ، ثم ورد عليه كتاب آخر بتكرار دعوته فلبى الطلب ، وذهب إلى الاستانة سنة ١٨٩٢ ، وكانت هذه هي المرة الثانية لوروده هذه المدينة ، والمرة الأولى كانت في عهد السلطان عبد العزيز كما تقدم بيانه ، وقد يبدو غريباً أن السلطان عبد الحميد الذي كان نصيراً للاستبداد وخصماً للحرية ، يدعو إلى جواره أكبر زعيم للحرية

في الشرق ، وأغلب الظن أنه أراد أن يخدم سياسته في الجامعة الإسلامية باستضافته فيلسوف الإسلام ، لكي يظهر للعالم الاسلامي أنه يرى العلم والعلماء من الأمم الإسلامية كافة ، وقد لبي جمال الدين دعوته ، آملاً أن يرشده إلى إصلاح الدولة العثمانية ، لأن مقصده السياسي هو إنهاض دولة إسلامية أي كانت إلى مضاف الدول العزيزة القوية ، فسار إلى الاستانة لتحقيق هذا المقصد ، وحققه عبد الحميد بالرعاية والإكرام وأزله منزلاً كريماً في قصر يحيى (نشان طاش) ، من أنعم أحياء الاستانة ، وأجرى عليه راتباً وافراً ، قيل إنه خمس وسبعون ليرة عثمانية في الشهر ، ومضت مدة وجمال الدين له عند السلطان منزلة عالية ؛ ثم ما لبث أن تنكر له ، وأسأه به الظن ، إذ كان من أخص صفات عبد الحميد أساءة الظن بالناس كافة ، وخاصة بمن يتصلون به ، والاستماع إلى الوشائيات والنسائس ، وكان الشيخ أبو الهدى الصيادي الذي نال المحظوة الكبرى عند مولاه يكره أن يظفر أحد شفقتة فوشى بالسيد عند السلطان وأوغر عليه صدره فأحيط السيد بالجواسيس يحصون عليه غدوانه وروحانه ، ويرقبون حركاته وسكناته

ذكر الأمير شكيب أرسلان في هذا الصدد في كتاب « حاضر العالم الإسلامي »<sup>(١)</sup> أن السيد كان وعبد الله نديم الكاتب والمطبيب المصري المشهور في متزه (الكاغدخانة) ، فصادفاً الخديو عباس حلمي وسلم بعضهم على بعض ، وتحدوا نحو ربيع ساعة تحت شجرة هناك ، فقيل إن الشيخ أبا الهدى قدم تقريراً للسلطان بأن جمال الدين وعبد الله نديم تواعدا مع الخديو على الاجتماع في (الكاغدخانة) ، وهناك عند الاجتماع بإيعاء تحت الشجرة ، ويقول الأمير شكيب إن السلطان بحسب قول جمال الدين لم يحفل بهذه الوشاية<sup>(٢)</sup> ، ولكننا نميل إلى الاعتقاد أنها تركت أثرًا في نفسه ، وغبرت قلبه على السيد ، وذكر أن الذي أدى إلى وحشة السلطان منه استمراره في مجالسه على القدح في شاه المعجم ناصر الدين ، مما جعل سفير إيران على الشكوى منه إلى السلطان ، فاستدعاه ، وطلب إليه الكف عن مهاجمة الشاه قبل ، ولكن حدث أن قتل الشاه سنة ١٨٩٦ ، فاشتدت الريبة في جمال الدين ، واتجهت إليه شبهة التحريض على قتله ، فأمر السلطان بتشديد الرقابة عليه ، ومنع أي أحد من الاختلاط به إلا بإرادة سلطانية ، فأصبح السيد محبوباً في قصره

(١) تأليف المفتي ستورود الأمريكي وتريب الأستاذ هاج توبوش وفيه فصول وتعليقات قيمة للأمر شكيب أرسلان

(٢) حاضر العالم الإسلامي ج ١ ص ٢٠٣



### مرضه ووفاته

تواترت الروايات بأن جمال الدين مات شبه مقتول ، وتدل اللابسات والقرائن على ترجيح هذه الرواية ، فإن اتهامه بالتحريض على قتل الشاه ، وتشير السلطان عليه ، وحبه في قصره ، ووشايات أبي الهدى السيادي ، مما يقرب إلى القهن فكرة التخلص منه بأية وسيلة ، هذا إلى أن الشدر والاعتقال كانا من الأمور المألوفة في الاستانة

وأصدق الروايات وأحقها بالثقة فيما نعتقد ، ما ذكره الأمير شكيب أرسلان في كتاب (حاضر العالم الإسلامي) ، قال ما خلاصته : إنه لما اشتد التضيق على السيد جمال الدين أرسل إلى مستشار السفارة الإنجليزية يطلب منه إصالحه إلى باخرة يخرج بها من الاستانة ، فجاءه المستشار وتعهد له بذلك ، فلما بلغ السلطان الخبر أرسل إليه أحد حجاجه يستمطفه أن لا يس كرامته إلى هذا الحد ، ولا يلتمس حاية أجنبية ، فثار في نفسه الحية والأفنة ، وأخبر مستشار السفارة بأنه عدل عن السفر ، ومهما كان فليكن ، ولكن الرقابة عليه بقيت كما كانت ، وبعد أشهر من هذه الحادثة ظهر في فم مرض السرطان ، فصدرت الإرادة السلطانية بإجراء عملية جراحية يتولاها الدكتور قبور زاده اسكندر باشا كبير جراحى القصر السلطاني ، فأجرى له العملية الجراحية فلم تنجح ، وما لبث إلا أياما قلائل حتى فاضت روحه ، ومن هنا نقول الناس في قصة هذا السلطان ، وهذه العملية الجراحية ، تقرب عهد المرض بتشير السلطان على السيد ، وما كان معروفا من وسوس عبد الحميد ، فقيل إن العملية الجراحية لم تعمل على الوجه اللازم لها عمدا ، وقيل لم تلحق بالتطهيرات الواجبة فنا ، بحيث انتهت بموت المريض <sup>(١)</sup>

وذكر الأمير شكيب أن المستشرق المعروف الكونت (لاون استرودج) حدثه أن المترجم كان صديقه ، فدعا إليه بمد إجراء العملية الجراحية ، وقال له إن السلطان أبي أن يتولى العملية لإجراحه الخاص ، وإنه هو رأى حال المريض ازدادت شدة بمد العملية ، ورجا منه أن يرسل إليه جراحاً فرنسياً مستقل الفكر طاهر القم ، لينظر في عقب العملية ، فأرسل إليه الدكتور (لاردي) فوجد أن العملية لم تجر على وجهها الصحيح ، ولم تعقبها التطهيرات اللازمة ، وأن المريض قد أشقى بسبب ذلك ، وعاد إلى استرودج ، وأنبأ بهذا الأمر الحزن ، ولم تمض أيام حتى تارق جمال الدين الحياة

وذكر واحد ممن كانوا في خدمة عبد الحميد ، بعد أن روى له الأمير هذه القصة أن قبور زاده اسكندر باشا كان أطهر وأشرف من أن يرتكب مثل تلك الجريمة ، وحقيقة الواقعة أنه كان بالاستانة طبيب أسنان عراقي اسمه ( جراح ) يتردد كثيرا على جمال الدين ، ويمالج أسنانه ، وكانت نظارة الضابطة ( إدارة الأمن العام ) قد استألت ( جراح ) هذا بالمال ، وجعلته جاسوسا على السيد ، وصار له عدوا في ثياب صديق ، وقال صاحب هذه الرواية إنه أراد مرة أن يمنع الطبيب المذكور من الاختلاط بجمال الدين ، فأشار إليه ناظر الضابطة إشارة خفية بأن يتركه ، وفهم من الإشارة أنه يذهب إلى السيد ، ويمالج أسنانه ، بعلم من النظارة ، والسيد لا يعلم بشيء من ذلك ، ويطمئن إلى ( جراح ) ويشق به ، ولم تمض عدة أشهر على حادثة الشاه حتى ظهر السرطان في فك السيد من الداخل ، وأجريت له عملية جراحية ، فلم تنجح ، وجرح هذا ملازم المريض ، وبعد موته كانوا يرونه دائما حزينا ، يبدو على وجهه الوجوم والحزى ، مما جعلهم يشتمون أن يكون له يد في إفساد الجرح بعد العملية ، أو في توليد المرض نفسه من قبل بوسيلة من الوسائل ، ولما مات السيد بدا الندم على الطبيب الأثيم ، وشعر بوخز الضمير يؤنبه على خيائته هذا الرجل العظيم

وكانت وفاته صبيحة الثلاثاء ٩ مارس سنة ١٨٩٧ ، وما ان بلغ الحكومة الممائية نبيه حتى أمرت بضبط أودافه وكل ما كان باقيا عنده ، وأمرت بدفنه من غير رعاية أو احتفال في مقبرة المشايخ بالقرب من نشان طاش ، فدفن كما يدفن أقل الناس شأنًا في تركيا ، ولا يزال قبره هناك

### صفاته وأخلاقه

وصفه تلميذه الأكبر الأستاذ الشيخ محمد عبده بقوله : « إنه يمثل لناظره عربيا محضا ، من أهالي الحرمين ، فكأنما قد حفظت له صورة آباءه الأولين ، من سكنة الحجاز ، ربعة في طوله ، وسط في بنية ، نحى في لونه ، عصبي دموى في مزاجه ، عظيم الرأس ، في اعتدال ، عريض الجبهة ، في تناسب ، واسع المينين ، عظيم الأحداق ، ضخم الوجنتان ، رحب الصدر ، جليل في النظر ، هش بش عند اللقاء ، قد وفاه الله من كمال خلقه ، ما ينطبق على كمال خلقه ، أما أخلاقه فسلامة القلب سائدة في صفاته ، وله حلم عظيم ، يسع ما شاء الله أن يسع ، إلى أن يدنو منه أحد لئس شرفه أو دينه فينقلب الحلم إلى غضب ، تنقض منه الشبه ، فيبنا هو حلم أواب ، إذا هو أسد وثب ، وهو كريم ، يبذل ما بيده ، قوى الاعتماد على الله ،

لا يبالي ما تأتي به صروف الدهر ، عظيم الأمانة ، سهل لمن لا يئنه ، صعب على من خاشنه ، طموح إلى مقصده السياسى ، إذا لاح له بارقة منه تمجّل السير للوصول إليه ، وكثيراً ما كان التجمل علة الحرمان ، وهو قليل الحرص على الدنيا ، بعيد عن الفرور زخارفها ، ولوع بمظاهر الأمور ، غزوف عن صفاتها ، شجاع ، مقدام ، لا يهاب الموت ، كأنه لا يعرفه ، إلا أنه حديد الزواج ، وكثيراً ما هدمت الحدة ما رفسته الفطنة »

وذكر عنه الأمير شكيب أرسلان أنه كان يفظم نفسه عن الشهوات ، ولا يرى من اللذات إلا اللذة العقلية المالية ، وأن السلطان عبد الحميد حاول أن يملق قلبه بالمال والبنين ويشغله بزينة الدنيا ، وراوده على الزواج ، فأبى وأعرض ، وكان ينظر إلى المال نظره إلى التراب ، فلا يدخره ، ولا يتناول منه إلا ما هو ضرورى للحياة ، وحاول السلطان أن يعطيه رتبة علمية كرتبة قاضى عسكر مثلاً ، فأبى أن يقبل الرتبة وأن يلبس كموتها المزركشة بالقصب ، وكذلك رفض قبول وسام مهما كان عالياً

وقال عنه ( أديب اسحق ) إنه أسمر اللون ، ربة ممتلئ ، قوى البنية ، جذاب النظر ، نافذ اللحظ ، خفيف المارزين ، مسترسل الشعر ، بحبة وسراويل سوداء تنطبق على السكاحلين ، وعمامة صغيرة بيضاء على زى علماء الاستانة ، غريب ، غفيف النفس ، قانت ، كثير القيام ، لا ينام إلا بالنس إلى الضحى ، ولا يأكل غير مرة واحدة فى اليوم ، على أنه يكثر من شرب الشاى والتدخين ، قوى المارضة ، طويل الحجة ، واسع المحفوظ ، فيه يكاد يكشف حجب الضباير ، ويهتك أستار الستائر ، ولكنه على فضله ، لا يسلم من حدة المزاج

#### علو نفسه

ويلوح لنا أن أبرز صفة فى جمال الدين علو النفس ، ولعلها الصفة الجامعة التى تصنر عنها صفاته الأخرى وأخلاقه ، وقد احتفظ بها فى أشد الأوقات حرباً ، ولازمته عند اشتداد الحزن ، وتماظم المخطوب ، مما دل على أنها غريزة طبعت عليها نفسه العالية ، وحسبك دليلاً على ذلك ما كان من موقفه حين تقى من مصر فى أوائل عهد الخديو توفيق باشا ، فقد أترل إلى البحر فى السويس خالى الجيب ، فجاء قنصل إيران فى ذلك الثفر ، ومعه نقر من تجار المعجم ، وقدموا له مقداراً من المال على سبيل الهدية أو القرض الحسن ، فأبى أن يأخذ منه شيئاً ، وقال لهم : « احفظوا المال فإنتم إليه أحوج ، إن الليث لا يعدم فريسته حينما ذهب »

وهذه الكلمة وحدها تصور لنا شخصية جلال الدين وعظمته النفسية ، وتصلح أن تكون عنواناً لتاريخه المجيد

### عقيدته

تدل رسالته في ( الرد على الدهريين ) على أنه مؤمن صادق الإيمان ، يدعم العقيدة الإسلامية على أسس المنطق والحكمة العقلية ، فهو فيلسوف من فلاسفة الإسلام الأعلام قال الأستاذ الإمام عن مذهبه وعقيدته : « أما مذهب الرجل فحنيف حنفي ، وهو وإن لم يكن في عقيدته مقلداً ، لكنه لم يفرق السنة الصحيحة مع ميل إلى مذهب السادة الصوفية رضي الله عنهم ، وله مثابة شديدة على أداء الفرائض في مذهبه ، وعرف بذلك بين معاصريه في مصر أيام إقامته ، ولا يأتي من الأعمال إلا ما يحل في مذهب أمامه ، فهو أشد من رأيت في المحافظة على أصول مذهبه وفروعه ، أما حقيقته الدينية فهي مما لا يساويه فيها أحد ، يكاد يلهب فيرة على الدين وأهله »

### علمه

وقال عن علمه : « أما منزلته من العلم وغزارة المعارف فليس يحدها قلمي إلا بنوع من الإشارة إليها ، لهذا الرجل سلطة على دقائق الماني وتحيدها وإبرازها في صورها اللائقة بها ، كأن كل معنى قد خلق له ، وله قوة في حل ما يعضل منها ، كأنه سلطان شديد البطش ، فنظرة منه تفكك عقدها ، كل موضوع يلقى إليه ، يدخل للبحث فيه كأنه صنع يديه ، فيأتي على أطرافه ، ويحيط بجميع أكنافه ، ويكشف ستر التموض عنه ، فيظهر المستور منه ، وإذا تكلم في الفنون حكم فيها حكم الواضعين لها ، ثم له في باب الشرعيات قدرة على الاختراع ، كأن ذهنه عالم الصنع والإبداع ، وله لسان في الجدل ، وحذق في صناعة الحجة ، لا يلحقه فيها أحد إلا أن يكون في الناس من لا نعرفه ، وكفاك شاهداً على ذلك أنه ما خاصم أحداً إلا خصمه ، ولا جادله عالم إلا ألزمه ، وقد اعترف له الأوروبيون بذلك بعدما أقر له الشريقيون ، وبالجملة فإني لو قلت أن ما آتاه الله من قوة الفهم ، وسعة العقل ، ونفوذ البصيرة ، هو أقصى ما قدر لنير الأنبياء ، لكنت غير مبالي ، ذلك فضل الله ، يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم » وقال أديب اسحق عن ذكائه : « ومن عجائب ذكائه أنه تعلم اللغة الفرنسية أو بعضها حتى صار يقدر على الترجمة منها ، ويحفظ من مفرداتها شيئاً كثيراً ، في أقل من ثلاثة شهور بلا أستاذ إلا من علمه حروف هجائها في يومين ، وكان يتتبع حركة المعارف الأوروبية

والمكتشفات المصرية ، ويلجأ وضع أهل العلم وما اخترعوه جديداً حتى كأنه قرأ العلم في بعض مدارس أوروبا المالية »

### مجلسه

كان حين إقامته بمصر يلقي المحروس في داره ، فكانت محط رجال العلماء والأدباء وأذكاء الطلبة ، يقضى النهار في بيته ، فإذا جن الليل خرج يتوكأ على عصاه إلى قهوة اعتاد أن يجلس فيها أمام حديقة الأزبكية ( قهوة متانيا ) ، ويأخذ مكانه في الصدر ، وحوله تلاميذه ومريدوه ، وفيهم الشاعر ، والأديب ، والعالم القنوي ، والطبيب ، والجغرافي ، والتاريخي ، والمهندس ، وغيرهم من صفوة أهل الفكر والعلم ، والوجاهة ، فيفيض على محدثيه من بحر علمه « فينسابون — كما يقول سليم عنحورى — إلى إلقاء أدق المسائل عليه ، وبسط أعوص الأحاجي لديه ، فيحل عقد أشكائها فرداً فرداً ، ويفتح أغلاق طلاسمها ورموزها واحداً واحداً ، بلسان عربي مبين ، لا يتلثم ، ولا يتردد ، بل يتدفق كالسيل من قريحة لا تعرف السكلا ، فيدهش السامعين ، ويفهم السائلين ، ويهكم المترضين ، ولا يبرح هذا شأنه حتى يشتمل رأس الليل شيباً ، فيقفل إلى داره ، بعد أن يتقد صاحب المقهى كل ما يترتب له في ذمة السائلين في عداد ذلك المجمع الأنيق »

### مقصده السيامي

قال الأستاذ الإمام عن مقصده السيامي : « أنه كان يسمى لإنهاس إحدى الدول الإسلامية من ضعفها ، وتنبهها للقيام على شؤونها ، حتى تلحق بالدول القوية ، فيعود للإسلام شأنه ، وللدین الحنيفي مجده ، ويدخل في هذا تنكيس دولة بريطانيا في الأنظار الشرقية ، وتقليص ظلها عن ردوس الطوائف الإسلامية ، وله في عداوة الإنجليز شؤون يطول بيانها » انتهى كلام الأستاذ الإمام

تقول وقد دل تاريخ السيد على أنه بذل حياته كلها لبث روح النهضة والحرية في أمم الشرق قاطبة ، فهو أول زعيم للحرية في الشرق ، وأول باعث لهضته الحديثة ، ولئن لم يشاهد ثمار دعوته وجهوده ، فحسبه أنه غارس البزرة الأولى للحركات القومية التي ظهرت في الشرق منذ نيف وخمسين سنة إلى اليوم ، وإلى ما شاء الله ، وإذا هو لم يشهد نجاح دعوته قبل موته ، فليس مرجح ذلك إليه ، لأنه قد أدى رسالته على أتم ما يؤديه الزعماء المخلصون ، ولكن ما كسبه الأقدار واعتزنت سبيله عقبات حمة ، بعضها من مكائد الدول

الاستعمارية ، وخاصة الثورة الإنجليزية ، وبمضها من خذلان ملوك الشرق وأمرائه لدعوته واضطهادهم إياه

فقد رأيت ما أصابه من الخديوي توفيق باشا حين ولى الحكم ، إذ نقض عهده معه ، وفناه من مصر ، وكذلك قتل معه شاه العجم ناصر الدين شاه ، فقد استعداه لينتفع من علمه وحكمته ، وما لبث أن تفكر له وجسه ثم قتله ، وعرفت ما أصابه في الاستانة على عهد السلطان عبد الحميد ، مما لا حاجة إلى تكراره ، وحسبك أن تذكر أنه كان سجيناً في قصره ، ومحاطاً بالبيون والجواسيس ، حتى لاقى منيته في ظروف تدعو للاعتقاد أنه مات شبه مقتول

فلوك الشرق وأمرائه كانوا إذن حرباً على جمال الدين ، وكانوا من حيث يشعرون أولاً يشعرون عوناً لنهضة الاستعمار في إحباط جهوده ومساعدته ، فليس عجيباً أن لا يشهد السيد نجاح دعوته في الإصلاح والحرية ، وقد لقي أيضاً خذلاناً من أكثر الطبقات ، فكان أنه كان يرسل دعوته في صحراء مقفرة ، ليس فيها سميع ولا محجب ، ولا هراء في أنه قد تقدم الشرق وسبقه إلى الحياة نيفا ومائة عام ، فلم يلب للشرق نداء في حياته ، ولم تظهر ثمار دعوته إلا بعد مماته ، وهذا يزيد فضلاً وقدرًا ، لأنه قام بدعوته في وقت عز فيه التعبير ، وقل المستجيب إلى دعوة الحرية والحق ، وقد شعر السيد ، وخاصة في أواخر أيامه ، بمرارة اليأس والألم مما لقيه من صنوف الاضطهاد ، ونقض المهود والمواثيق ، وكم كان حقيقاً بالألم حين يمرض في ذاكرة مبلغ ما بذله لأمم الشرق من الإخلاص والتفاني في خدمتها ، ثم ما أصابه من كبرائها وأمرائها من التشكر والجلود ، وما لقيه من مختلف طبقاتها من الإعراض والخذلان

ذكر عنه الأمير شكيب أرسلان في ترجمته<sup>(١)</sup> : أنه لقيه بالاستانة سنة ١٨٩٢ ، وكان من شدة ما يجد من الألم لحال الإسلام تحطه خواطر نادرة في هذا الموضوع ، فقال له مرة : « قد فسدت أخلاق المسلمين إلى حد أن لا أمل بأن يصلحوا إلا بأن ينشئوا خلقاً جديداً ، وحيلاً مستأنفاً ، فبئنا لو لم يبق منهم إلا كل من هو دون الثانية عشرة من العمر ، فمقد ذلك يتلقون تربية جديدة تسير بهم في طريق السلامة »

وقال له مرة أخرى : « لم يبق في الإسلام أخلاق ، فهذا محمود ساي (باشا البارودي

الشاعر الكبير ، رئيس النظار أثناء الحوادث العراقية ) عاهدني ثم نكت مي ، وهو أفضل من عرفت من المسلمين<sup>(١)</sup> وقال له أيضاً : « إن المسلمين قد سقطت همهم ، ونامت عزائمهم ،



السيد جمال الدين الأفغانى فى مرضه الأخير

ومامت خواطرهم ، وقام شيء واحد فيهم ، وهو شهواتهم »  
يمثل هذه الخواطر كان يمبر السيد عن آله من سوء حالة الأمم الشرقية ، وهذا الألم بذلك على مبلغ الشعور الذى تحل به ، وأنه كان يشتمل غيرة على الشرق والإسلام ، ويحزن إذ يرى دعوته لم تلق مجيباً ولا نصيراً ، وإنك لترى صورة الألم والحزن مرئسة على محياه فى مرضه الأخير ، وظل هذا الحزن يلازمه حتى فارق الحياة ، وها قد مضت خمس وثلاثون سنة على وفاته ، ولما ينهض واحد من المسلمين فى مشارق الأرض ومفاربها يبعث عن قبره ويشيد له ضرباً يليق بذكرى الرجل العظيم الذى أنقذ عمره فى بث الأمم الإسلامية

---

(١) الإشارة هنا فيما نعتقد إلى ما كان من نبي السيد جمال الدين من مصر فقد نبي بقرار من مجلس النظار وكان محمود باشا سامى البارودى ناظر الأوقاف فى ذلك الحين واشترك فى هذا القرار

ولهاضها ، وبث روح الحياة والحرية فيها ، إلى أن قيض الله رجلا من سداة الأمريكان (المستر كراين) ، فأخذ يبحث ويحقق حتى اهتدى إلى قبر جمال الدين بالاستانة سنة ١٩٣٦ فأنقذ عليه شاهداً فخماً من الرخام ، نقش عليه اسم السيد ، وأدى بهذا الصنيع واجباً كان يجدر بسداة المسلمين وعظمائهم أن يؤدوه

وهذا المظهر المستمر من نكران الجليل يكشف لك عن ناحية من أسباب التأخر السياسى والاجتماعى فى أمم الشرق قاطبة ، فإن الأمم لا تسلك سبيل النهضة الصحيحة إلا إذا عرفت أقدار الرجال الذين أفنوا حياتهم فى سبيل مجدها وعظمتها



## رجع ما انقطع عود الى الحياة النياية الهيئة النياية الثالثة

ابتدأت أدوار المعارضة بانتخاب أعضاء الهيئة النياية الثالثة ، وهم الذين شغلوا مرافق  
النياية من سنة ١٨٧٦ إلى أوائل عهد توفيق باشا ، وهاك أسماءهم :

### نواب القاهرة

محمود بك المطار ، عبد السلام بك المولىحى ، يوسف القبى

### نواب الاسكندرية

سليمان الغربى ، عبد الرزاق الشورىبى

### نواب الغربية

عثمان الهرميل عمدة محلة مرحوم ، عبد الرحمن عرفه عمدة برج منبزل ، محمد محاد عمدة  
كفر بلشاي ، محمود سالم عمدة كفر سالم ، أحمد سالم عمدة دهتوره ، مصطفى هرجه شيخ  
أبو صير ، الحاج محمد سليم عمدة شبرا قاص ، ابراهيم الشاذلى عمدة شبرا تنا ، عمر خضر  
عمدة أبو نور

### نواب المنوفية

الحاج على عمران عمدة مرسوس ، مصطفى غنيم الانبأى عمدة جزى ، ابراهيم حسن  
عمدة الباجور ، سليمان حسين عامر عمدة جنزور ، احمد السرمى عمدة ادشاي ، على عياد  
عمدة السدود

### نواب البحيرة

ابراهيم الديب عمدة صفط العنب ، أبو زيد الحناوى عمدة كفر هوانه ، عبد الله النياوى  
عمدة ديروط ، ابراهيم الجيار عمدة خربتا ، ابراهيم دربك عمدة عزبة دربك

### نواب القهيلية

عبد جوده عمدة محلة انباج ، محمد عبده عمدة كفر أبو ناصر ، متولى افندى شريف

عمدة ديرب ، يوسف رزق عمدة كفر يوسف رزق ، عبد الوهاب الشيخ عمدة دقادوس ،  
شلي حسين عمدة سلسكا

#### نواب الشرقية

ايوب ايوب عمدة الصوه ، حسن عيد الله عمدة فرسيس ، محمد جبرة الله عمدة شبرا  
العنب ، محمد رجب كساب عمدة غيته ، سيد احمد رضوان عمدة ميت المز ، جاد يوسف عمدة  
شفيط الحراوه ، على عامر عمدة المزنية ، على خليل عمدة السمدين

#### نواب القليوبية

عبد المز مطر سليمان منصور ( كفر شين ) ، مصطفى علام ( سنديس ) ، عبد الفتاح  
زغلول ( ميت كناه )

#### نواب الجيزة

رزق عكاشة عمدة النيا والشرقا ، حسين عطا الله عمدة برقت ، فضل الزمر عمدة ناهيا

#### نواب بنى سويف

محمد راضى عمدة انقسط ، على كساب عمدة نزلة كساب ، مصطفى محمد عز الدين عمدة  
طنسا بنى مالو

#### نواب الفيوم

احمد جاد الله عمدة السيليين ، احمد الدهشان عمدة اهرت

#### نواب النيا وبني مزار

بدينى الشريمى عمدة محالوط ، عبد الفتى خالد ( السريية ) ، على افندى حسن ، أحمد محمد  
أبو طالب عمدة برطياط ، خليل عبد الرحيم عمدة الفشن ، حنا يوسف عمدة نزلة الفلاحين

#### نواب أسيوط

عليه عبدالعال عمدة العقال البحرية ، محمد عبد الوهاب عمدة السهامية ، عبدالرحمن وافي  
عمدة بنى عدى ، ميخائيل فرج عمدة دير مواس ، محمد فرج عمدة نزلة فرج محمود ، عمر  
احمد عمدة مسرع

### نواب جرجا

إبراهيم حسن أبو ليلة عمدة الريانية ، عثمان احمد همام عمدة أولاد اسماعيل ، محمد حساب  
عمدة داود وميت سهيل ، تمام حبارير عمدة المحامدة ، صديق عبد النعم عمدة بنجبا ، عبد  
الشهيد بطرس ( البلينا )

### نواب قنا

محمود عبد الله عمدة دشنه ، طابع سلامة عمدة القيلي قامولا ، سليم سعيد عمدة  
المركة والدةشة

### نواب اسنا

احمد عبد الصادق ( اسوان ) ، محمد سلطان ( اسنا )

### نائب دمياط

الحاج سيد القوزي

### اجتماع مجلس شورى النواب بطنطا

في دور غير مادي ( اغسطس سنة ١٨٧٦ )

دعت الحكومة أعضاء المجلس إلى الاجتماع لدور « فوق المادة » بطنطا ، واختارت  
هذه المدينة لمناسبة قيام المولد الأحمدي بها ، والغرض من الاجتماع هو البحث في مسألة  
إبطال المقابلة أو إقرارها ، وذلك أن مرسوم ٧ مايو سنة ١٨٧٦ قضى بإيقاف تنفيذ هذا  
القانون ، ولكن الحكومة رأت تحقيقاً لضايقها المالية أن يمدد العمل به حتى يجي  
متحصلات المقابلة ، وكان الأعيان الذين دفعوا أقساط المقابلة ، ومنهم النواب ، يهمهم أن  
يجري العمل به حتى يستمر اعفاؤهم من نصف الضرائب للربوطة على أطيافهم ، فدعت  
الحكومة المجلس إلى الاجتماع للبحث في هذه المسألة ، وذكرت موضوع الاجتماع في  
أمر الدعوة

اجتمع الأعضاء في طنطا برئاسة عبد الله باشا عزت يوم الاثنين ١٧ رجب سنة ١٢٩٣  
( ٧ اغسطس سنة ١٨٧٦ ) ، ولم يحضر الخديو افتتاح المجلس ، ولا تليت فيه خطبة عرش ،  
واقترنت الجلسة الأولى على النظر في مسألة المقابلة ، فحذ الأعضاء بقاءها

وثمة ظاهرة بدت في هذا الاجتماع وهي روح جديدة يصح أن نسميها طبقا للمصطلحات البرلمانية روح « المعارضة » ، ومظاهرها حب الاستقصاء والتحرى عن شؤون الحكومة ، والرغبة الصادقة في بحثها ببنية مختلف كثيرا عن نهان المجلس في الأدوار السابقة ظهرت هذه الروح إذ وقف الشيخ عثمان الهرميل أحد نواب الغربية ، وأبدى موافقته على إعادة العمل بقانون المقابلة ، ولكنه طلب في صراحة محمودة أن توضح الحكومة الطريقة التي كان في نيتها اتباعها لرد البالغ التي حصلت من المقابلة فيما لو بطل العمل بالقانون ، وقال إن مجموع ما حصلته بلغ ( إلى ذلك الحين ) اثني عشر مليوناً أو ثلاثة عشر مليون جنيه ، ومع جسامه هذا المبلغ ووجود ديون أخرى على الحكومة لم تبين كيف يمكنها رد مبالغ المقابلة إلى أصحابها « وبما أن المجلس لم ينظر ميزانية الحكومة في السنة الماضية ، مع أنه الحق في الاطلاع عليها ليعرف كيفية الإيراد والنصرف ، وبم لم أيضا كيفية الاستقراض وحصر الدين واستهلاكه في ٦٥ سنة ( طبقا لرسوم توحيد الدين ) فإن وافق المجلس يصير طلب هذه البيانات أيضا تنتظر بالمجلس »

فهذه روح طيبة ، تدل على أن فكرة الرقابة على تصرفات الحكومة قد سرت إلى نفوس الأعضاء ، لأن الهرميل لم يدل بهذا البيان إلا مستأنساً بتأييد زملائه ، ومتربها عن ميولهم وشعورهم ، وقد وافق المجلس فعلا على وجهة نظره وقرر تأليف لجنة من ثلاثة أعضاء وهم : بديني أفندي الشريفي ، وعلى أفندي عامر ، وعبد الشهيد أفندي بطرس ، ومهمتهم التوجه إلى وزارة المالية للاطلاع على البيانات التي طلبها الشيخ عثمان الهرميل

وانتقلت اللجنة إلى وزارة المالية بالقاهرة ، وخصت البيانات واستحضرت الكشف المطلوبة ، وبما جاء في بيانها أن جملة المتحصل من المقابلة بلغ ثلاثة عشر مليون جنيه وكسورا ، وانتهت في تقريرها إلى اقتراح إعادة العمل بقانون المقابلة ، لأنه يتمنر على الحكومة رد مبالغ المقابلة مع سداد ديونها

ونظر تقريرها بجملة المجلس ٢٠ رجب سنة ١٢٩٣ - ١٠ أغسطس سنة ١٨٧٦ ، قرر المجلس ابقاء المقابلة لمعاونة الحكومة على سداد ديونها ، وهو قرار لا غبار عليه ، لأنه بمثابة « تضحية » مالية تتحملها البلاد لإقازاد الحكومة من ارتياكها المالي ومساعدتها على سداد ديونها ، والأهم في الأوقات المصيبة نهض لمعاونة حكوماتها ماليا ومعنويا ، هما يكن من أخطائها الماضية ، لأن ساعة الخطر تتطلب أن تتضافر الأيدي وتعاون الأمة والحكومة على إقازاد البلاد مما يحيق بها من الكار ، وانتهى في تلك الجلسة دور الانقاد غير الاعتيادي بطنطا ، بعد أن دام اجتماعه جلستين اثنتين

## دور الانعقاد الأول من الهيئة النيابية الثالثة

نوفمبر سنة ١٨٧٦ - مايو سنة ١٨٧٧

افتتح الخديو اجتماع المجلس يوم الخميس ٢٣ نوفمبر سنة ١٨٧٦ ، يصحبه الأمير محمد توفيق باشا وزير الداخلية ، والأمير حسين كامل باشا (السلطان حسين فيما بعد) وزير المالية ، والأمير حسن باشا وزير الحربية ، وشريف باشا وزير الحفانية والخارجية ، وخيري باشا المهردار ، واجتمع الأعضاء برئاسة عبد الله باشا عزت ، وتليت خطبة العرش ، وفيها أعرب الخديو عن سروره من اجتماع المجلس « ليمض مسائل مهمة » ، وذكر أولاً أن الرسوم الصادر بتوحيد الديون المؤرخ ٧ مايو سنة ١٨٧٦ طرأت عليه أسباب دعت إلى تعديله ، وأن « أفكار الجميع مخالفة لما هو منصوص به من جهة إبطال المقابلة » ، وأشار إلى اجتماع النواب بطنطا ، وما استقر عليه رأيهم من ضرورة إبقاء المقابلة ، وذكر حضور المسترجوش والسيو جويري مندوبي الدائنين والاتفاق منهما على تسوية الديون بالطريقة التي ستعرض على المجلس (مرسوم ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦) ، وأن هذه التسوية مبنية على قرار النواب في شأن المقابلة البين به وجهان : « أحدهما إبقاء المقابلة ، والآخر بيان ما هو محقق لكم من إبلاغ الإبراد بعد انتهاء مدة المقابلة إلى ثمانية ملايين ونصف مليون جنيه تقريباً ، ولأجل إسكان موازنة مالية الحكومة ألزمت الضرورة جمل الإبراد في مدة المقابلة ثابتاً سنوياً ، ولهذا ما أمكن خصم الامتياز سنوياً كما كان جارياً ، بل انتفى الأمر فيه على أنه لا يخصم في المدة المذكورة نظير ارتفاع أربابه بالمائة خمسة في كل سنة ، وبانتهاء مدة المقابلة بالطبع يجرى خصم ذلك الامتياز بتمامه ، وهذا هو بناء على أفكاركم وتصميمكم بإبقاء المقابلة على أي وجه أمكن ، فالذي أسكن هو الذي تقدم الإيضاح عنه بانضمام أفكاركم (وثانياً) النظر في أعمال المنفعة العامة (العمليات) الخاصة بالوجه البحري مما تعرضه وزارة الأشغال على المجلس »

والشيء الجديد في هذه الخطبة أن الخديو جمل للمجلس حقاً ثابتاً في الاشتراك في إدارة شؤون الحكومة وتصريفها ، وذلك بإعلانه أن إبقاء المقابلة مبنى على قرار مجلس شورى النواب في اجتماعه بطنطا ، وبمد هذا التصريح في ذاته مكسباً للمجلس ، ولا يخفى أن التسوية التي أشار إليها الخديو تتضمن أيضاً فرض الرقابة الثنائية الأجنبية على مالية الحكومة ، وهذه لم يذكرها اسماعيل باشا في خطبته ، ولم يشترك المجلس في احتمال تبنيها ، وخسفاً فمل

### تغييرات في الأعضاء

انتخب احمد افندى اسماعيل عمدة السبلاوين عضوا بالجلس بدلًا من متولى افندى شريف التى عين وكيلا لعضوية ذكرنس ، وخليفة افندى مرزوق عمدة بنى احمد بدلًا من على حسن من نواب المنيا

### لجان المجلس

بدأ المجلس عمله بانتخاب لجانة لتحقيق صحة نيابة الأعضاء ، وهذا بيان اللجان (الأقسام) وأسماء رؤسائها :

( لجنة المدائن ) ، ورئيسها محمود بك المطار ، ( لجنة الغربية ) ، ورئيسها الشيخ عثمان الهرميل ، وتشمل نواب الغربية والمنوفية  
( لجنة الشرقية ) ، ورئيسها الشيخ أيوب أيوب ، وتشمل نوابا من الشرقية والمنوفية  
والقليوبية ، ( لجنة أسيوط ) ، برئاسة أحمد افندى عبد الصادق ، ( لجنة المنيا ) برئاسة بدىنى افندى الشربى

وقد فحصت اللجان نيابة الأعضاء فأقرت صحة نيابتهم أجمعين

### الجواب على خطاب العرش

انتخب المجلس لجنة من عشرة أعضاء لتقديم الجواب على خطاب العرش ، وهؤلاء الأعضاء هم : محمود بك المطار . عبد السلام بك المولى . الشيخ عثمان الهرميل ، الشيخ سليمان حسين . الشيخ أيوب أيوب . يوسف افندى رزق . الشيخ عثمان أحمد همام . الشيخ عطية عبد المتعال . بدىنى افندى الشربى . على افندى كساب

وقد وضعت جواب المجلس على خطاب العرش ، مكتوباً بأسلوب جديد ، وروح جديدة ، مختلفان عن عبارات التملق البالغ التى وردت فى الأجوبة السابقة ، وتضاءلت فيه أساليب المبودية ، مما يدل على تطور روح المجلس واستثمار النواب بكرامتهم وحقوقهم ، ويمتاز الجواب أيضاً بإيجاز عباراته ، وارتقاء أسلوبه بالنسبة لأسلوب الأجوبة السابقة ، وهذا ينمى بتطور الأفكار ، وتقدم لغة الكتابة والإنشاء

وإنما مقبسون هنا بعض فقرات من هذا الجواب للتدليل على مبلغ هذا التطور ، بدأ الأعضاء رسائلهم يشكر الخديو على تشرفه المجلس بافتتاحه وقالوا عن خطبة العرش : « إننا نشفقنا الأسماع بالإسراف إلى المقالة العلية ، التى أضاعت شمس معانيها ، فأوجدت لنا السبيل

إلى التدبر لما أودع فيها من المقاصد الخيرية الصادرة عن سيد أفكاره السنية ، للتجبهة على عمر الأوقات لما يعود على البلاد وساكنيها بالراحة والنفمة ، ولا غرو في صدور ذلك من نفس كريمة جبلت على حب الوطن ، وجلبت إليه كل فائدة جليلة ، أمرها مستحسن ، ولا يخفى على كل ذى عقل ولب ما أشير عنه بالمقابلة الخديوية من جهة الديون ، فإنه من المسائل العظمى المائدة على الحكومة والأهالي بالخيرات الكثيرة ، والفترات الجمة ، لأنه مع انتظام الديون وتسويتها تحت روابط معلومة تنظم مالية وإدارة الحكومة ، ويقع ذلك ترقى حركة التجارة ، وكثرة التعامل بالأخذ والمطاء بين الموم «

ولم يفت اللجنة أن تشير في جوابها إلى الحق الذى ناله المجلس من الإشراف على أعمال الحكومة ، فقالت بأسلوب حصيف : « وبحسبنا أشير بالمقالة السكرية سيطلب من نظارنى المالية والأشغال ما يختص بكل منهما من هذه المسائل »

وختمت جوابها بقولها : « نسأل الولي الكريم أن يوفقنا لما فيه النجاح والإصلاح لوطنا العزيز ، كما نذهل إليه سبحانه ونمالى ببقاء سعادة الخديو الأكرم متمتماً بأنجاله الكرام ، بجاه سيد النبيين ، وخاتم المرسلين »

فالحق أن هذا الجواب يعد من خير ما قدمه المجلس رداً على خطب الرش ، ولو قارنت بينه وبين جواب المجلس في أول دور انعقاده ( نوفمبر سنة ١٨٦٦ ص ٨٥ ) لوجدت التقدم ظاهراً في الروح والطابع والأسلوب والأفكار ، وقد بدأ على مناقشات الأعضاء حب البحث والاستقصاء والاستقلال في الرأي والتطلع إلى مراقبة تصرفات الحكومة ، مما دل على أن روحاً جديدة من المارضة سرت إلى المجلس

#### البواب البارزون

وبرز في ميدان النقاش أعضاء أكفاء برهنوا على حصافة في الرأي ، وقوة في المنطق ، وسداد في المقصد ، نذكر منهم على سبيل المثال : ( لاجلى سبيل الحصر ) : محمود بك المطار ، وعبد السلام بك الموليحي ( باشا ) ، ومحمد افندى راضى ، والشيخ عثمان الهرميل ، والشيخ محمود سالم ، وبدينى افندى الشربى ، والشيخ إبراهيم الجيار ، وغيرهم

وقدمت وزارة المالية للمجلس بيانات تفصيلية عن الديون وأنواعها وأقساطها ، والإيرادات والعصروقات وأبوابها ، وتولى تقديم هذه البيانات حافظ بك رمضان من كبار موظفى وزارة المالية في جلسات متعاقبة ، وكان يتولى الإجابة بإسهاب على كل ما يطلبه المجلس من الإيضاحات

وبحث المجلس في مسائل عدة تتعلق بمشروعات النفقة العامة ، كالرياحات ، والقناطر والترع ، وملاحة مريوط وغير ذلك

وانتهى الدور يوم الخميس ( ١٥ فبراير سنة ١٨٧٧ - غاية صفر سنة ١٢٩٤ )

ثم استأنف اجتماعه في ١٦ ربيع الثاني بناء على طلب الحكومة لمناسبة نشوب الحرب بين تركيا والروسيا ، وطلب الخديو النظر في المال اللازم لتجهيز الحملة المصرية التي اعتمد إرسالها في هذه الحرب

ولاشك أن جمع المجلس لهذا السبب وإن كان الغرض منه تدبير المال الذي تطلبه الحكومة ، ولكنه يدل على الحق الذي ناله النواب في الرجوع إليهم كلما احتاجت السلطة التنفيذية إلى موارد مالية جديدة ، وقديما لم تكن ترجع إليهم في مثل هذا الشأن ولا في غيره ، بل كانت تفرض مائثاء من الضرائب ، دون أن ترجع إليهم ، أو تشرّكهم في الأمر ، وهذا بلا مراعاة مكسب كبير من الوجهة القومية والدستورية

وانتهت المناقشة بقرار المجلس زيادة الضرائب على اختلاف أنواعها عشرة في المائة ، وختم الدور يوم ١٦ مايو سنة ١٨٧٧ ( ٣ جمادى الأولى سنة ١٢٩٤ )

### الدور الثاني

مارس - يونيه سنة ١٨٧٨

افتتح الخديو اجتماع المجلس يوم الخميس ٢٨ مارس سنة ١٨٧٨ ، بصحبه الأمير محمد توفيق باشا ووزير الداخلية ، والأمير حسين كامل باشا وزير المالية ، ومصطفى رياض باشا وزير الزراعة والتجارة ، وشاهين باشا مفتش الوجه البحري ووحيد خيري باشا للمهردار ، واجتمع الأعضاء برئاسة قاسم باشا رضى

وتليت خطبة العرش ، وتضمن الإشارة إلى ماكانته البلاد من نقص النيل ( عام ١٨٧٧ ) نقصاً لم يقع مثله من عدة سنين ، وما أصاب الأراضي من الشراق وخاصة أطيان الوجه القبلي ، فإن معظمها لم يزرع لحرماتها مياه الري ، وألمح إلى انتهاء الحرب البلقانية ، قال : « ولما ول حضور المسامكر المصريين لهذا الطرف وقر أعيننا برؤية أولادنا جميعاً<sup>(١)</sup> » ،

---

(١) كان الأمير حسن ثالث أعمام اسماعيل من قواد الحملة للصربية في هذه الحرب ؛ وأشار الخديو في خطبته إلى قرب عودة الجنود المصريين ، والتبرير عنهم ( بأولادنا جميعاً ) وفيهم نخلة تورية لطيفة وأسلوب ديمقراطي جميل





جفر مظهر باشا  
رئيس مجلس شورى النواب  
من ٢٤ ابريل سنة ١٨٧٨  
الى ٢٧ يونيو سنة ١٨٧٨



قاسم رسمى باشا  
رئيس مجلس شورى النواب  
من ٢٧ مارس سنة ١٨٧٨  
الى ٢١ ابريل سنة ١٨٧٨

وشكر المجلس على ما قرره فى الاجتماع الماضى من تقرير الإعانة العسكرية ، ووعد بتقديم حساب عن الأوجه التى صرفت فيها هذه الاعانة ، وأشار إلى تأليف لجنة التحقيق الأوروپية ، وهى التى تولت فحص الحالة المالية بعد ما تبين من محز الإيرادات وانتخب المجلس لجنة لتقديم الجواب على هذه الخطبة ، وأعضاؤها هم :

محمود بك المطار . عبد السلام بك المولىحى . الشيخ عثمان الهرمىل . الحاج ابراهيم حسن . ايوب ايوب . يوسف رزق . بدينى الشريعى . عبد الشهيد بطرس . احمد افندى عبد الصادق . الشيخ محمد سلطان

وقدمت اللجنة جواب المجلس على خطبة المرش ، وهو بالأسلوب الذى كتب به جواب الدور السابق ، وفيه ترديد لما أشار إليه الخديو فى خطبة المرش وإعراب عن الأمل فى تسوية المشكلة المالية القائمة بين مصر والدائنين

وتوفى قاسم باشا رسمى رئيس المجلس أثناء انقضاء الدور ، فعين الخديو للرأسه جفر مظهر باشا حاكمدار السودان السابق ، وهو من خيرة رجال الدولة فى ذلك المصر كما تقدم بيانه ( ج ١ ص ١٥٠ )

وانتخب فى خلال الدور الشيخ محمد عبد البر عمدة شنشور بدل الشيخ على عياد (منوفية) ، والشيخ خضر حشيش عمدة كفر أبو حشيش بدل عبد الفتاح زغلول (قليوبية) لاستمقانه ، وعبد الرحيم عبد الله من بنى حرب بدل عثمان هام (جرجا)

## قرارات المجلس

بحث المجلس في الأضرار والخسائر الجسيمة التي أصابت الأتليان بسبب الشراق الناشئ عن نقص النيل سنة ١٨٧٧ ، فقرر أن تؤلف لجنة في كل مديرية لتدارك هذه الحالة على قاعدة إمداد الحكومة للأهالي الذين شرت أطيانهم بالتقاوى والبزور ، وتسليفهم ما يحتاجون إليه من المال لشراء اللواشى اللازمة لزراعة أراضيمهم وإضافة ثمن التقاوى وقيمة السلف على مطلوبات الحكومة من المال

ونظر في أطيان « التسحين » وهم المزارعون الذين تخلوا عن أطيانهم لمعجزم عن أداء الضرائب ، ولاحظ ازدياد عديم بما ينذر البلاد بالخطر ، فقرر إعطاء « التسحب » إلى أهله وذوى قرياه الذين تؤول إليهم ملكيتها فيما لو مات ، وأن تكلف بأسمائهم مؤقتاً لمدة ثلاث سنوات بصفتهم وكلاء الغائب ، فإذا حضر قبل انتهاء هذه المدة تعادله أطيانه ، وإن لم يرجع تعتبر ملكاً بآباء من زرعوها من أقربه ، والتسحبون الذين ليس لهم ورثة تمنع أطيانهم بالإيجار لمن يطلبها ، وتسلم المديرية قيمة الإيجار وتستوفى منه المال وتودع ما فاض منه في خزائنها حتى تنتهى السنوات الثلاث ، فإذا حضر صاحب الأرض قبل انتهاء هذه المدة يعطى له ما فاض من الإيجار وتسلم له أرضه ، وإن لم يحضر يضاف الفائض إلى الحكومة ، وتمنع الأرض بلامقابل للضالين من الأتليان من أهل الناحية

وقرر المجلس وجوب مضاعفة منشآت الري والمهندسة لكي تجدد الأراضى كفايتها من الماء في حالة ما إذا نقص النيل كنفقسانه في العام للماضى ، واستدعى على باشا مبارك ، وكان وقتئذ مستشار وزارة الأشغال ، وتباحث وإياه فيما يجب القيام به من أعمال الري في مختلف المديرية لزيادة المياه وعمل الاحتياطات الكفيلة لتلافى ضرر الشراق في حالة نقص النيل

وقدمت الحكومة للمجلس كشوفاً تفصيلية بما صرف بمعرفة وزارة الخيرية من أموال الإمامة العسكرية

ولما كانت عليه حالة المالية من الارتباك وانهماك الحكومة بتقديم البيانات التي طلبتها لجنة التحقيق الأوروية لم تضع ميزانية السنة الجديدة انتظاراً لما تصل إليه لجنة التحقيق من النتائج ، وانتهى الدور يوم ٢٧ يونيو سنة ١٨٧٨ ( ٢٦ جمادى الآخر سنة ١٢٩٥ ) دون أن تعرض عليه للميزانية

### الدور الثالث

آخر أدوار الانقراض في عهد اسماعيل

يناير سنة ١٨٧٩ — يولييه سنة ١٨٧٩

بلغ التدخل الأوروبي في شؤون مصر المالية أقصى مداه بعد انقضاء الدورة النيابية السابقة ، إذ قدمت لجنة التحقيق الدولية تقريرها الأول ، وبما فرضته الدولتان الإنجليزية والفرنسية من المطالب ضرورة تأليف وزارة يكون فيها عضوان أجنبيان يمثلان المصالح الأوروبية وبرقبتها ، ونزل اسماعيل على إرادة الدولتين ، وعهد إلى نوبار باشا تأليف الوزارة على هذا الأساس ، فدخلها وزيران أوروبيان ، أحدهما إنجليزي وهو المستر ريفرس ويلسن وزيراً للمالية ، وثانيهما فرنسي وهو الميسو دي بلنير وزيراً للأشغال تولى الوزارة شؤون الحكم في أغسطس سنة ١٨٧٨ ، وواجهت مجلس شورى النواب في دور انعقاده الثالث

دعى المجلس إلى الاجتماع ، فاستبشرت الصحف الوطنية خيراً ، وأعربت عن آمال كبار في أن يستوفي النواب حقوقهم حتى تعلم البلاد ما هو البرلمان ، « وتذكر كنهه حساً ومعنى وتنبجي بإكورة ثماره »<sup>(١)</sup> ، وعلقت أملها بقيام النواب بواجباتهم وتقديرهم حاجات البلاد ومطالبها ، قالت جريدة (التجارة) في هذا الصدد : « ولم لا ؟ وإب من أعضائه لرجالا لا تأخذهم في الحق لومة لائم ، مع العلم بواجباتهم ، وحقوق الأمة ، وما ألم بها من الآلام ، وبودم لو اقتدوا الإصلاح بدساتهم ، وتناقل الثقاق خبرا آخر وهو أنه سيسمح لمراسلي الجرائد بحضور جلسات هذا المجلس ( لم يتحقق هذا الخبر ) لاستماع المناقضة فيه ونقلها إلى المصحف ، فبشروا أهل مصر بمصر جديد ، ينفي به طارف المجد عن التليد »<sup>(٢)</sup>

اجتمع المجلس برئاسة أحمد رشيد باشا ، وحضر الخديو افتتاحه يوم الخميس ٢ يناير سنة ١٨٧٩ ( ٩ المحرم سنة ١٢٩٦ ) ، يصحبه الأمير محمد توفيق باشا ولي عهده ، والأمير حسن باشا نائبه ، ونوبار باشا رئيس مجلس الوزراء (النظار) ، ووزير الخفائية والغازية ، والمير ريفرس ويلسن وزير المالية ، ومحمد راتب باشا وزير الحربية ، ومصطفى

(١) جريدة التجارة (لاديب اسحق) عدد ١٥٣ (٢٣ ديسمبر سنة ١٨٧٨).

(٢) جريدة (التجارة) العدد السابق

رياض باشا وزير الداخلية ، وعلى مبارك باشا وزير المعارف والأوقاف ، والمسئودى بليبير  
وزير الأشغال ، وأحمد خيرى باشا المهردار

وتليت خطبة العرش ، وهى أوجز خطب اسماعيل عسيرة ، وآخرها فى مجلس شورى  
النواب ، قال فيها :

« أبدى لكم ممنونيتى من اجتماعكم بهذا المجلس ، وأخبركم أن سبب اجتماعكم هو أن  
نظار حكومتى سيتذاكرون معكم فى بعض مسائل مالية وأشغال داخلية ، فترجو من المولى  
الكريم أن تم المذاكرة فى ذلك على أحسن حال والله الموفق للصواب »

وانتهت جلسة الافتتاح على ذلك ، واجتمع المجلس فى اليوم نفسه بالجلسة الثانية ،  
وانتخب لجنة الجواب على خطاب العرش ، وأعضاؤها هم محمود بك المطار ، عبد السلام بك  
المولى ، الشيخ عثمان الهرميل ، الشيخ مصطفى الانبائى ، الشيخ محمد كساب ، يوسف  
افندى رزق ، بدنى افندى الشريمى ، عبد الشهيد افندى بطرس ، الشيخ محمد فرج ،  
الشيخ طايح سلامه

### جواب المجلس على خطبة العرش

#### خطاب تاريخى

وقدمت اللجنة جواب المجلس ، وهو جواب تسمى فيه النواب إلى أرقى المانى وأروع  
الأساليب ، فصار جديراً بأن يحفظ ويسجل فى تاريخ مصر الدستورى ، وهما هو ذا بنصه  
الوارد فى مضبطة جلسة ٦ يناير سنة ١٨٧٩ ( ١٣ المحرم سنة ١٢٩٦ ) :

« نحن نواب الأمة المصرية ووكلاؤها ، الدافعون عن حقوقها ، الطالبون لمصلحتها ،  
التي هى فى نفس الأمر مصلحة الحكومة ، نرفع إلى مقام الحضرة الخديوية الفخيمة الشكر  
الجميل ، حيث عنت بتشكيل مجلس شورى النواب ، الذى هو أساس المدنية والنظام ، وعليه  
مدار العمران ، وهو السبب الوجوب لنوال الحرية التى هى منبع التقدم والترقى ، وهو الباعث  
الحقيقى على بث المساواة فى الحقوق ، التى هى جوهر العدل وروح الإنصاف

« وتكرر الشكر لهذه الحضرة الجليلة حيث شكلت مجلس وزارة جملته مسئولاً كافلاً  
أمام الأمة تأييداً لمجلس النواب ، وتحمياً له ، ولذلك حينما تملت إرادتها السامية بأن ينظر  
الوزراء فى أمور السالية والأشغال والداخلية ، دعت نواب الأمة ليتداولوا معهم فى ذلك ،  
حفظاً لحقوق الرعية ومصلحة الحكومة

« وإنا نبت أيضا عن الأمة عموما ، وعنا خصوصا ، مزيد الثناء على هذه الحضرة المظلة ، لما تطلعت به من تشريف ركبائها الرقيق لافتتاح هذا المجلس احتفالا به في يوم ستجنى الأمة من غرسه ثمار الرأفة والراحة

« ونظن من صميم الفؤاد سرورنا وكال ابتهاجنا بما تشرفت به مسامعنا من خطاب جلالتهم الذي أنبأ عما انطوت عليه تلك السرية الطاهرة الزكية من الميل الفرزي إلى إصلاح الأمة المصرية ، والرغبة الخالصة في صعودها على معارج التقدم وترقيها إلى ذروة السعادة ونيلها الحرية في تصرفاتها قولاً وفعلًا ، حيث أبانت عظمتكم أن الفرض من اجتماع هذا المجلس هو المذاكرة مع نظار حكومتكم في المسائل المتعلقة بالمالية والأشغال الداخلية

« فبعت فينا ذلك الخطاب روح العصر الجديد ، وأحيا آمال هذه الأمة التي لا تزال راجية أن تنال شرفها التليد التي شهدت به التواريخ وأنبأت به الآثار بمساعي الحضرة الخديوية ومهمها المالية

« وإنا لا نألو جهداً في دقة النظر والعناية بما فيه منفعة الوطن ومصلحة الحكومة قياماً بأداء واجباتنا التي هي في الحقيقة مقاصد ولي النعم  
« فليحي الخديو العظيم ، وأنجاله الكرام ، ولتحجي الحرية تحت ظل رعايته وحمايته ، آمين »

هذا هو جواب المجلس ، وهو كما ترى لا يحتاج إلى تعليق أو تقرير ، وهو جدير أن تحفظه الأمة والأجيال المتعاقبة وتذكركه على الدوام ، كمنفعة مجيدة من صحائف تاريخنا القوي ، وهو لمعمرى برهان ناطق بوطنية أولئك النواب ومبلغ اضطهادهم بالأمانة القومية ، وحسبك أن تستروح منه نسيم اللبادى المستورية والحياة الوطنية ، فانظر إلى ما فيه من دقة النظر والرعى البصير في قول النواب ان تأليف الوزارة للسثولة أمام الأمة هو تأييد لمجلس النواب ، وتعميم له ، فإن هذا المعنى ينطوى على مبدأ المسئولية الوزارية أمام المجلس النيابي ، ذلك المبدأ الذي هو قوام النظام البرلماني ، ثم تأمل في مخاطبة النواب للخديو اسماعيل بلفظ (جلالتكم) متخطين لقبه الرسمي (صاحب السمو) ، فكأنهم أرادوا أن يميلوا مصر في مرتبة الدول المستقلة استقلالاً تاماً ، وعلى رأسها ملك يلقب بصاحب الجلالة ، وهذا يطالملك بروح المظلة الوطنية التي يستلهم منها النواب جوابهم ، وتأمل ما يجيش بصدرهم من الآمال الكبار في إحياء مجد مصر وعظمتها الخالدة « التي شهدت بها التواريخ وأنبأت بها

الآثار» ، ولاحظ تقديمهم منقمة الوطن على مصلحة الحكومة ، وهتافهم للخديو ، ثم هتافهم الحرية ، تجد أن هذا الجواب آية في الوطنية والبلاغة السياسية

### أعمال المجلس

كانت أعمال المجلس حلقات متصلة من المواقف الحسنة ، قوامها النظر في المصالح العامة ، والدفاع عن حقوق المجلس ، والاستمسك بالكرامة القومية ، في أسلوب رائع من الرأي الحصيف والمنطق السديد ، وأنا ملخصون أم هذه الأعمال فيما يلي :

### المسائل المالية

(١) وقف محمود بك المطار بجملة ٥ يناير سنة ١٨٧٩ ، وقال إن أغلب الأعضاء يرغبون أن يفتحوا بعض المسائل للدأولة فيها ، ولكنهم انتظروا ما يرد من الوزارة من البيانات والمشروعات ، فلم يرد للمجلس شيء ، واقترح أن يحجر المجلس استمجالاً عن ذلك ، فاستقر رأى المجلس على الكتابة للداخلية لسرعة ارسال مشروعات المالية والأشغال الداخلية التي يقتضى النظر فيها ، ولا يخفى أن وزارتي المالية والأشغال كان يتولاهما الوزيران الأوروبيان ، فكان ذلك مدعاة لوقوع التصادم المحتوم بين المجلس والوزارة

(٢) وقد تلكت وزارة المالية في ارسال ما يخصها من المسائل ، وتملت بعدم الانتهاء من تحضيرها ، وأنها مهتمة بإتمامها

أما وزارة الأشغال فقد بادرت بإرسال تقرير مطول عن مشروعاتها العامة التي تعرضها على المجلس ، وطلبت اشتراك المجلس معها في المسائل المتعلقة بها ، « ولا غرو فإن هذا الاشتراك لابد منه لأجل تأكيد نجاح العمل الذي تشرع فيه » ، ووعد وزير الأشغال (السيو بلينيير) بالحضور للمفاوضة مع المجلس في شأنها ، وطبع التقرير ووزع على الأعضاء ليتدارسوه قبل المناقشة فيه

وقد تناقش أعضاء المجلس في مواضع التقرير مناقشات دقيقة دلت على شدة عنايتهم بالمسائل المتعلقة بالمنفعة العامة ، وطلبوا حضور وزير الأشغال فحضر ، وأجاب الأعضاء على المسائل التي طلبوها ، وكان موقفه أقل خشونة من موقف زميله السير ريفرس ويلسن فقد وقف هذا الأخير موقف التحدى للمجلس وتلك في ارسال مشروعات وزارته

(٣) ثم طلب إلى المجلس تسهيلاً لمهمته أن ينتدب بعض الأعضاء ليحضروا إلى الوزارة للاسترشاد بمعلوماتهم وتجاربهم ولكي يتفاوضوا وإياهم في مسائل مهمة تتعلق بالمالية ، فاستاء

الأعضاء من هذا الطلب ، وكبر عليهم صدوره من السير ريفرس ويلسن ؛ ولكن بعض الأعضاء رأوا الأخذ بالأحوط<sup>(١)</sup> ، ومما قاله محمود بك المطار إن المجلس لا ينحصر رأيه في بعض الأعضاء بل لا بد من المداولة بحضور النواب جميعا ، ولكن نظراً لأن وزير المالية يطلب بعض الأعضاء للاسترشاد برأيهم ، فلا بأس من انتخاب خمسة لهذا الغرض على أن لا يكون لهم رأى يبدونه في أى مسألة إلا بعد أن تمرض على المجلس<sup>(٢)</sup> ، ولم تقد هذه الجمالة في تقويم خطة السير ريفرس ويلسن بل استمر يناطل في عرض مشروعاته

(٤) فأثار عبد السلام بك المويلحي بجملة ٢٦ المحرم هذه المسألة ، وطلب من المجلس أن يقرر استمجال حضور هذه المشروعات ووافق المجلس على ذلك

وعرض محمد افندي راضي — وهو نائب جرىء كانت له مواقف رائدة كما سيحيىء بيانه — أن ينظر المجلس في مسألة أفساط الضرائب قبل حضور مشروعات المالية فوافقه المجلس على هذا الرأى

وتناقض المجلس طويلا في أفساط الضرائب فقرر تحديد مواعيد لسدادها تتفق مع مواسم حتى الحاصلات الزراعية

(٥) ولما تأخر وزير المالية عن إرسال مشروعات وزارته تقدم إليها من سبعة عشر نائباً وهم : محمود بك المطار . حنا يوسف . عثمان الهرميل ، أحمد السرسى . باخوم لطف الله . أحمد عبد الصادق . فضل الزمرى . يوسف رزق . عبد الشهيد بطرس . خضر ابراهيم . حسن عبد الله . أحمد جاد الله . محمود عبد الله . ابراهيم الجيار . السيد اللوزى . سليمان الغربى . محمد فرج

أعربوا فيه عن استيائهم من تأخير لإرسال المشروعات المالية مع مضى عشرين يوماً على افتتاح المجلس ، وأبدوا ملاحظاتهم العامة ، وهى تلتخص في الاعتراض على فداحة الضرائب التى كان الأهالى يتوعدون بها ، وما أضيف عليها من الضرائب الجديدة ، كضريبة السدس ، وضريبة الرى ( ١٠ ٪ من قيمة الأموال ) والمصلح ( الملح ) ، وعوائد التنظيم ، والوركو مربوط على أصحاب الحرف ، وتذاكر الشخصية ، وعوائد الدخولية الخ ، وطلبوا من المجلس النظر في تخفيض الضرائب حتى يرتفع الضيق والفتك عن الناس فاستقر رأى المجلس على وجوب حضور وزير المالية للنناقشة معه في هذا الإتهام ، ولما

(١) جريدة ( التجارة ) العدد ١٦٤ ( ١١ يناير سنة ١٨٧٩ )

(٢) مضبطة جلسة ٦ المحرم سنة ١٢٩٦

تأخر الوزير عن الحضور وظهرت نيته في الامتناع عن مواجهة المجلس ، استقر الرأي على الدالة في غيبته في معارضة الأعضاء من الشروعات المالية ، وخلصتها تخفيض الضرائب الفادحة والثناء بمضها ، ويؤخذ مما أدلى به الأعضاء من البيان أن مجموع ما كان يدفع من الضرائب الأصلية والمستحقة عن الفدان بلغ من ٣٥٠ قرش إلى ٥٥٠ قرش في السنة ، وهذا يدل على فداحة الضرائب وما أصاب الأهليين من العنت والإرهاق وبعد أن نظر المجلس في هذه الشروعات قرر إرسال صورها إلى وزارة الداخلية حتى إذا ورد رأيها عنها يتداول المجلس فيها يقتضى عمله لراحة الأهالي

### نشاط المجلس

ومن مظاهر النشاط الذى سرى في جو المجلس أن أعضائه اقترحوا نقل مكان اجتماعه من القلعة إلى داخل المدينة ، وبدا هذا النشاط أيضاً في أن أحد الأعضاء أرسل يعتذر عن الحضور لمرضه ، فقال محمود بك المطار إن هناك من يدعى المرض لعدم حضوره ، ومن رأيه أن يرسل المجلس المديرية التابع لها المصو الذى يعتذر بالمرض للكشف عليه طبيباً بمعرفة حكيمباشى المديرية ، فوافق المجلس على هذا الرأي

### للسألة المستورية

تقدم لإنهاء بجملة ١٠ صفر سنة ١٢٩٦ من محمود بك المطار وعبد السلام بك الويلحي يتضمن الاعتراض على إغفال مجلس النواب في الرسوم الصادر في ٦ يناير سنة ١٨٧٩ الذى يقضى بأن القوانين المتعلقة بالشؤون المالية تصدر بمد تقريرها في مجلس الوزراء والتصديق عليها من الخديو (وسرد الكلام عن هذا الرسوم ص ١٦٨) ، قال : « ولم تر لمجلس النواب في هذا الذكر كيتو اسما ولا خبرا ، مع أن سائر ما يختص بالإدارة العمومية من تحصيل أموال وفرض ضرائب ووضع لوائح أو قوانين لتلك ، وما كان من هذا القبيل إنما يقصد به الأهالي لا غير ، وكل ما يقصد به الأهالي لا بد أولاً من عرضه عليهم ورضاهم به عن طيب خاطر منهم قبل وضعه وتكليفهم به ، وحيث أنهم أنابوا عن أنفسهم نواباً منهم منوطين بالدفاع عنهم ، والحماة عن حقوقهم ، والنظر في شؤونهم وبين المصلحة ، فمن الواجب أن يمرض جميع ما يتعلق بالأهالي على نوابهم لينظروا فيه ويتدبروه ، وذلك لا يخفى على دولتلو رئيس النظر ، وكيف يخفى عليه أن للأمة المصرية نواباً وهو يعلم دعوتهم للانتظام ، وقد شهد يوم اجتماع المجلس ، وحضر افتتاحه ، وسمع تلاوة الخطاب الخديوى ، وحضر يوم إجابة الأعضاء



على ذلك الخطاب ، ووقف على مضمون كل من الخطاب وجوابه ، وعلم ما فوض إليهم أمر المذاكرة فيه ، ومن ثم قد أخذنا المعجب ، وذهب بنا للأسف كل مذهب ، ولا نشك في أنكم معشر النواب قد أخذكم من المعجب والأسف ما أخذنا ، كيف لا ، وإن مثل دولة رئيس مجلس النظار لا يجهل حقوق مجلس النواب ، ومقدار احترامها ، كما لا ينكر أن موضوع الدكرتو المحكى عنه هو من حقوق ذلك المجلس القدسة التي لا يصح انتهاكها ، ولعلك كانت الحضرة الخديوية من عهد تشكيل مجلس النواب لا تبرم غالب الأمور المهمة التي تكون من هذا القبيل إلا بعد أن ترضى على أعضائه ، ولا يقضى بها إلا بعد إقرارهم على وضئها ، مع أن تلك الحضرة هي التي منحت الأمة تشكيل هذا المجلس ، وإذا كانت حقوقه محفوظة في الجلسة حيث لم تكن ثم وزارة قائمة على دعائم الحرية مكفنة بأمر الإصلاح ومستولية عنه ، فكيف نضيع تلك الحقوق في عهد تؤمل الأمة فيه نوال كمال حريتها ، وناية حقوقها ، علماً بأن تلك الوزارة أدري بشأن البرلنتو ( البرلمان ) وأعرف بمقداره ، فهي أبعد من أن تنتهك حرمة ، وبناء على ذلك ها نحن نرفع إلى هيئة المجلس أمر هذا الدكرتو لمتسمين من حضراتكم أيها النواب النظر فيه لعلنا بأن ما يؤثر في فؤاد أحدنا لا بد وأن يؤثر في أنفسه الباقين ، وأن ما يجب على أحدنا القيام به وجب على الجميع كذلك ، لأننا جميعاً وكلاء الأمة وأمناءها المدانون بمراعاة حقوقها والنظر في شؤونها ، ومصلحتها ، وبالجملة إن الذي نراه أن لا ننقض النظر من مراعاة واجباتنا المقررة المعلومة ، خصوصاً في هذه المسألة ، التي ليس التساهل والتسامح فيها إلا نوعاً من الإجحاف بحق مجلس النواب »<sup>(١)</sup>

وقد لمجت الألسن بالثناء على هذا البيان ، وقالت عنه جريدة ( التجارة ) : « إن من تصفح ذلك التقرير علم أن في السوداء رجالاً سودتهم نفوسهم ، فلا تسام خسفاً ولا تضام عسفاً »<sup>(٢)</sup>

ولما تلى هذا الإنهاء قابله المجلس بالموافقة ، وقرر أن يحضر رئيس النظار للمفاوضة معه في شأنه ، فحضر نوبار باشا بجملة ١٤ صفر إجابة لطلب المجلس ، « وقدم للمجلس احتراماته الفاتحة » ، فشكره المجلس على ذلك ، ثم أدلى ببيان مبهم قصد به التهرب من مواجهة المسألة إذ قال :

(١) تلاعن مضبطة جلسة ١٠ صفر سنة ١٢٩٦ من مضابط مجلس شورى النواب

(٢) جريدة ( التجارة ) العدد ١٨٠ ( ٣ فبراير سنة ١٨٧٩ )

« هذه المسألة إنما هي مسألة أساسية ، ولو كانت من خصائص الداخلية أو المالية أو الحفائية أو الأخشال كان يمكن أن أجاب عنها ، أنا أو رفقائي ، ولكن أرجو قبول عذري في عدم المجابة عنها الآن ، وهذا بالنظر لكونها مسألة أساسية تحتاج للمذاكرة والمشارة فيها بمجلس النظار ، والمرض عنها للأعتاب السنية ، وبحسب الإرادة التي تصدر بصير الإجراء ، وما دام أن أصل التكلم ( في هذه المسألة ) متعلق بصلاحيه الملكة ، ونحن أيضاً بحسب مرغوب وإرادة ولي النعم كل اجتهادنا مصروف لما فيه الإصلاح ، فأحب ما علينا اتحاد الأفكار والمخاطبة ومبادلة الأفكار مع النواب لأجل التوافق فيما فيه الإصلاح » (١)

فلم يفتتح المجلس بهذا الجواب المنطوى على التسويف ، وانبرى عبد السلام الموليحي بك يؤيد حقوق المجلس بقوله :

« من حيث إن هذه المسألة أساسية فهذا هو الموجب لكونها من حقوق مجلس النواب ، ونحن نرجو من الحضرة الخديوية ومساعدة مجلس النظار أن مجلس النواب ينظر في هذا الخصوص وما شاكله ، لأن من المعلوم أن كل مملكة وكل حكومة تقدمت كان أساسها اشتراك النواب في أمثال ذلك »

فأجاب نوبار باشا أن جوابه السابق فيه الكفاية

وقال محمود بك المطار : « إن الرجو هو استحصال المجلس على حقوقه بواسطة المرض للأعتاب الخديوية بمد رؤيتها بمجلس النظار »

ثم غير نوبار باشا بدهائه مجرى الحديث ، واستطرد إلى القول بأنه مشغل بترتيب الحاكم واختيار أشخاص ذوى عفة وصدق وحرية لإسناد مناصب القضاء إليهم ، وطلب من المجلس مساعدته بالإرشاد ممن يكونون متصفين بهذه الصفات ، وقال إنه وإن كان إصلاح الملكة بوضع القوانين لكن الممول عليه الإجراء بمقتضاها وتنفيذها

وقد تبين من سياسة نوبار باشا أنه لم يقصد إلا كسب الوقت فيما وعد به المجلس من عرض المسألة الدستورية على مجلس النظار

وازداد الاستياء من سياسة الوزارة ، واتسمت حركة المعارضة ضدها ، داخل المجلس وخارجه ، وعطلت الحكومة جريدتي ( التجارة ) لأديب إسحق ، و ( الوطن ) لميخائيل

(١) نقل عن النسخ المتشور في جريدة التجارة عدد ١٨٤ (٨ فبراير سنة ١٨٧٩) مع مقلوته بالوارد في مضبطة المجلس

عبد السيد خمسة عشرة يوماً لإثباتهما الحواطر في كتابتهما ، وفي خلال مدة التمثيل وقعت ثورة الضباط التي انتهت بسقوط الوزارة كما سيجيء بيانه

## سياسة الوزارة النوبارية وأثرها في تطور الحركة

تألفت وزارة نوبار باشا الأولى في أغسطس سنة ١٨٧٨ كما تقدم بيانه ( ص ٧٣ ) فتولت الحكم في ظروف مضطربة وجو مكثف بالنيوم ، وكان لسياستها أثر كبير في تطور الحركة ، إذ لم يكن يخفى عن الأذهان أن لهذه الوزارة طابعاً أجنبياً لا يجيبها إلى النفوس ، فقد ألفت بإساز من لجنة التحقيق الأوروبية ، وكان الفرض الأول من تأليفها تنفيذ المطالب والاقتراحات التي انتهت إليها اللجنة ، ولم يكن نوبار باشا موضع ثقة الأمة وعطفها ، لما اشتهر عنه من النزعة الأوروبية ، وإشارته المصالح الأجنبية على المصالح القومية ، ولما تحققه الناس من أن إسناده رأسه الوزارة إليه كان نزولاً على رغبة السياسة الإنجليزية والفرنسية ، وزاد في كراهية الناس للوزارة اشتغالها على عضوين أجنبيين لها فيها النفوذ الفعال ، وهما السير ريفرس ويلسن ووزير المالية ، والمسيو بلنير وزير الأشغال

ولم يكن خافياً أن هذين الوزيرين الأجنبيين إنما غتلان القول الأوروبية ، وأن نوبار باشا يخضع لإشارتهما ، وأن الوزارة برمتها كان غرضها الأول رعاية مصالح الدائنين الأجانب ولو أدى ذلك إلى الاضرار بمرافق البلاد ، ولم تألف البلاد من قبل أن يتولى الحكم وزراء من الأجانب ، ولئن كانت وزارة نوبار باشا أول نظارة تولت مسئولية الحكم طبقاً للنظام الجديد الوارد في مرسوم ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ ، إلا أن البلاد اعتادت إسناد مناصب « النظارة » من قبل إلى المصريين دون الأجانب ، فتأليف وزارة نوبار ، وفيها وزيران أجنبيان ، وعلى رأسها وزير عرف بنزعته الأوروبية ، كان صدمة لمواطني الأهالي ، هاجت خواطرهم وأثقلت بهم ، فلا جرم ان سموها « الوزارة الأوروبية » ، وهذه التسمية في ذاتها تشمر بمبلغ فقدانها ثقة المصريين

وقد استأنفت لجنة التحقيق أعمالها بدعوة من الوزارة لإتمام عملها ، وكان من أعضائها ثلاثة من الوزراء ، وهم ريفرس ويلسن ، ودي بلنير ، ورياض باشا ، وخولت تلك اللجنة سلطة لم تكن لها من قبل ، وهي وضع مشروعات القوانين المالية للبلاد ، وأصدر الخديو

مرسوما بذلك في ٦ يناير سنة ١٨٧٩<sup>(١)</sup> ، وهذا مناه بقاء لجنة التحقيق الأوروبية إلى أجل غير محدد ، وجعلها لجنة دائمة تختص بالتشريع للبلاد ، وفي ذلك من الافتيات على الحكومة وامتهان كرامة الأمة ما لا يخفى عن الأذهان ، وكان صدور هذا المرسوم موضع اعتراض مجلس شورى النواب كما تقدم بيانه ( ص ١٦٤ )

ولم تكن أعمال الوزارة مما يحبها إلى الأهليين ، ويرغبهم في بقائها ، لأنها في الواقع كانت تعمل على حياة مصالح المائتين ، وقد أقصت الموظفين المصريين عن النفوذ والسلطة ، وعزلت طائفة منهم بحجة الاقتصاد ، وعينت الأجانب في الوظائف الهامة ، وأعدت عليهم الرواتب الضخمة ، فمن هؤلاء السيو بلوم باشا Blum الذي جعل وكيلا لوزارة المالية ، والسنيور بارافلي المضو بصندوق الدين ، وقد جعل مراجعاً عاماً للحسابات مع بقائه في صندوق الدين ، والمستر فزجرالد وقد عين مديراً عاماً لحسابات الحكومة ، والسير أوكلان كولفين مديراً لمصلحة المساحة الخ الخ ، وكان السير ريفرس ويلسن أكثر إسماعنا من زميله في اسناد المناصب إلى الأجانب ولا سيما الانجليز ، ولم يظهر من هؤلاء الموظفين اخلاص في العمل ، بل كانوا يتبرون المناصب مقام يستغلونها ، كما كان الأجانب يستغلون اتصالهم بالخدو من قبل ، وزاد على ذلك إرهاب الوزارة للأهليين في جباية الضرائب ، وما شاع عنها من العزم على زيادة الضرائب على الأتليان المشورية ، فجاء الماصمة في خلال شهر يناير سنة ١٨٧٩ وفود من أعيان الأقاليم يثبون شكايتهم وشكاية الأهليين عامة من فداحة الضرائب والقسوة في جبايتها ، فظهر في الميدان عامل جديد زاد مركز الوزارة حرجاً ، وهو صوت الأعيان والأهليين يمالئونها بالاستيلاء والسخط

تبرم الناس بالوزارة ، لأنها لها التأثير للخواطر ، الجارحة للكرامة القومية ، وأخذت الفوار الوطنية تحمل عليها حملات صادقة ، فاشتد تيار السخط عليها ، ولم يكن لها من قوة تعتمد عليها سوى تأييد الحكومتين الانجليزية والفرنسية ، أي أنها كانت هيئة أجنبية تعتمد سلطتها من الخارج وتحكم البلاد بالرغم من شعور أهلها

وقد استهدفت من ناحية أخرى لفضب الخديو ، لأنه لم يكن يفضى عن تجربده من أملاكه ، وأقصاه عن إدارة شؤون الحكومة ، وهو الذي اعتاد أن يحكم البلاد حكماً مطلقاً خمسة عشر عاماً ونيفاً ، فكان في خاصة نفسه نفاقاً على الوزارة راغباً عنها ، ولكنه كان

مضطراً للإذعان نزولاً على حكم الدول الأوروبية ، ولئن كان قد صارع السير ريفرس ويلسن حينما قدم إليه تقرير لجنة التحقيق أنه اعترم اطراح طرائق الحكم القديمة ، وأعلن في أمره الصادر لنويار أنه عازم على أن يحكم «مع مجلس النظار وبواسطته» ، لكن ميوله إلى الحكم المطلق لم تكن فارقته لحظة واحدة ، وإنما اضطرت للتخل عن هذا الحكم إلى وقت معلوم ، حتى تنهيا له الظروف التي يسترد فيها سلطته القديمة

وقد ساء من الوزارة أنها بالفت في غل سلطته بإقصائه عن رئاسة مجلس الوزراء ، وتنحيته عن حضور جلساته ، وكانت الدولتان الإنجليزية والفرنسية تلحان في وجوب تنفيذ هذا الشرط ، بحجة أن حضور الخديو جلسات مجلس النظار ورؤسه له يطل الاصلاحات التي كانت تبنيها الوزارة ، لأن هذه الاصلاحات ترى إلى نقض الأعمال والمساوى النسوبة هذا ، ولم يكن اسماعيل يستطيع صبرا على أن يتجرد من السلطة إلى هذا الحد

فالرأى العام المعرى من جهة ، والخديو اسماعيل من ناحية أخرى ، كانا من خصوم «الوزارة الأوروبية» ، ولئن اختلفت وجهة نظر كليهما في هذه الخصومة فإن كلا منهما كان يبني إسقاطها

### تبرم الموظفين

فنا إن «الوزارة الأوروبية» جعلت شغلها الشاغل تدير المال اللازم لأداء أقساط الدائنين الأجانب ، وهو العمل الذي تألفت من أجله ، وأهملت ماعدا ذلك من الأعمال الحيوية وقد تبرم الموظفون الوطنيون عامة بالوزارة ، لأنها كانت تكميل المال جزاكا للموظفين الأجانب وتؤدي لهم الرواتب الضخمة ، في حين أنها عزلت طائفة من الموظفين الوطنيين ، وانقسمت من سلطة الباقين منهم في الحكومة ، فصارت الكلمة العليا للموظفين الأجانب ، وشمخوا بأنوفهم ، وعاملوا الموظفين الوطنيين بقطرسة وكبرياء ، فلا غرو أن تقم هؤلاء على الوزارة وتغوا سقوطها

وكان الموظفون يشكون تأخير الحكومة في أداء مرتباتهم ، وقد تجمل هذا التأخير في السنوات التي أعقبت الارتباك المالي ، وكان مما اقترحت لجنة التحقيق وجوب دفع راتب كل شهر للموظفين ، مع نصف شهر من الأشهر المتأخرة ، وقد نفذت الوزارة الجديدة هذا الاقتراح بالنسبة لبعض الموظفين في السلك المدني دون ضباط الجيش

### حالة ٢٥٠٠ ضابط على الاستياداع

أهملت الوزارة دفع رواتب الضباط ، ولم تاملهم كوظفى السلك المدني ، وترجع هذه التفرقة إلى أن الوزارة الثوارية ولجنة التحقيق كانتا لا تشعران بأى عطف نحو الجيش وضباطه ، بل ترهبان جانبهم ، وتران في القوة الحربية أكبر عقبة تحول دون التدخل الأجنبي في شؤون البلاد ، ويدخل في هذا السياق أن الوزارة عمدت إلى انقاص عدد الجيش ، توفيراً في النفقات بحجة أن الحكومة عاجزة عن الاتفاق عليه ، إذ أن معظم إيرادات الحكومة ، خصصت لأداء أقساط الديون ، فرأت تسريح عدد كبير من الجند ، وقررت حالة ٢٥٠٠ ضابط من ضباط الجيش دفعة واحدة إلى الاستياداع

لم يكن الضباط قبل هذا القرار ينالون رواتبهم بانتظام ، إذ كان متأخر لهم مرتبات عشرين شهراً ، وهذا وحده كان يكفي لتبرهم واستيائهم ، وبدلاً من أن تنصفهم الوزارة الجديدة جاء قرارها ضربة قاضية على آمالهم ، فلام نالوا شيئاً من رواتبهم المتأخرة ، ولام بقوا في مناصبهم يؤملون أن تقدم الحكومة ما تأخر من رواتبهم ، فلا جرم أن جاء هذا القرار مثيراً لخطبهم ، دافعا لهم إلى التمرد والثورة

وجاء تنفيذ القرار بأسلوب يساعد على وقوع التمرد ، ذلك أنه بدلاً من أن ينفذ القرار على الضباط في مراكزهم الموزعة على مختلف عواصم القطر ، فيدع كل منهم سلاحه في مكتبته ويعود إلى بلده ، فإن وزير الحربية استدعاهم جميعاً إلى العاصمة ، وأمر أن يسلموا أسلحتهم في مكاتب المباشرة أو القلعة ، فاحتشد الضباط المحالون إلى الاستياداع في عاصمة القطر وكلهم ناقون على الوزارة الجديدة

كان احتشاد هذا الجمع الكبير من الضباط الناقين في صعيد واحد مما يسهل إشعال جذوة الثورة في نفوسهم ، وقد كان اجتماعهم في وقت عودة الحمل من الحج ، أى في وقت تحتشد فيه الجماهير من كل فج ونظم الحفاصة في نفوس الأهليين

### ثورة الضباط

على وزارة نوبار باشا - ١٨ فبراير سنة ١٨٧٩

اجتمعت هذه العوامل فحركت في نفوس الضباط المفضولين روح التمرد ، واعتزم أكثرهم حماسة أن يقوموا بمظاهرة كبيرة على أبواب وزارة المالية ، بحجة دفع ظلامتهم إلى نوبار باشا والسير ريفرس ويلسن

ففي يوم الثلاثاء ١٨ فبراير سنة ١٨٧٩ اجتمع نحو ستائة ضابط برأسة البكباشي لطيف بك سليم (باشا) ، حد كبير أساتذة المدرسة الحربية ، وهو ضابط اشتهر بالشجاعة والكفاءة واستقلال الفكر<sup>(١)</sup> ، نخطب فيهم خطبة حماسية ، وحثهم على التماون والشجاعة ، وأوصاهم بالتبات حتى يبالوا مطالبهم ، فقادروا فكفائهم ، وساروا بجمعهم الحاشد يقيمهم لفيث من طلبة المدرسة الحربية ونحو التي جندى قاصدين وزارة المالية

وقبل أن يصلوا إليها اتصلوا ببعض أعضاء مجلس شورى النواب ، وطلبوا منهم مرافقتهم إلى حيث يقصدون ، وفي هذه الدعوة معنى استصراخ نواب الأمة لتأييدهم في مطالبهم ، وهي فكرة نتم عن حسن تدبير للحركة ، لأنها تكسبها صبغة قومية ، على أن الأعضاء رأوا أن لا يرافقوا المتظاهرين ، واكتفى أربعة منهم بالسير في موكب المظاهرة راكبين حميرم ، فكان هذا العمل اشتراكا من هيئة المجلس في المظاهرة

فلما اقترب المتظاهرون من وزارة الخارجية التي كانت على مقربة من المالية لمحو نوبار باشا خارجا منها ، راكباً عربته ، فلم يكادوا يبصرونه حتى أحاطوا بالعربة من كل صوب ، وسدوا الطريق أمامها ، فامتنع نوبار من مسك الضباط ، وأمر سائقه بالسير ، ف ضرب السائق الحياض بسوطه إندائاً بالسير ، فنهال عليه الضباط ضرباً وألقوه عن مقدمه ، وهجموا على نوبار باشا وأمسكوا بتلابيبه ، وطرحوه أرضاً واعتدوا عليه بالضرب ، وفي ذلك الحين أقبل السير ريفرس ويلسن قادما من عند الخديو قاصدا وزارة المالية ، فشاهد المظاهرة في إبان شدتها ، وتبين نوبار باشا وهو في أبهى الثوار ، فأقبل لتجذته ، وضرب المتظاهرين بمصاه ، فلم يكن منهم إلا أن هجموا عليه وأحاطوا به ، وشدوه من لحيته ، وأدخلوه هو ونوبار باشا إلى سراى الوزارة ، واقطع الضباط أبواب الوزارة ، واحتلوا غرفها وقاعاتها ، وحبسوا نوبار باشا ورياض باشا والسير ريفرس ويلسن في إحدى غرف الدور الأعلى ، وصار الموظفون الأجانب الذين بالوزارة تحت رحمة الثوار

فلما اشتدت الحال وترامى نبأ ما حدث إلى قناصل الدول ذهب المستر (اللورد) فيفيان Vivian قنصل إنجلترا المأموراً إلى سراى عابدين ، حيث قابل الخديو ، وأنهى إليه نبأ المهيجان وطلب إليه التدخل

---

(١) هو من أكبر ضراء المرحوم مصطفى كامل باشا في الحركة الوطنية الحديثة كما سفين ذلك في موصفه ، وهو والد صديقنا الوطني الكبير (المرحوم) فؤاد بك سليم (باشا)

فاتبج اسماعيل في سريرة نفسه من هذا الطلب ، لأن فيه معنى الابتغاء إلى سلطته لإيقاد الوزارة ، وإعادة الأمن إلى نصابه ، وفي ذلك اعتراف من القناصل بأن لا سبيل إلى ضبط الأمن من غير تدخل الخديو ، وهذا ما كان يبغيه اسماعيل ، إذ بذلك لا تستطيع الدول ولا الوزارة الأوروبية أن تنصحه عن الحكم ، وفي هذه الحالة يمكنه أن يعلى شروطه على الدول ، ويطلب أن تميد إليه جزءاً من سلطانه المطلق ، ليضمن لهم أرواح الأجانب ومصلحهم

يادر اسماعيل إذن إلى إجابة طلب القنصل الإنجليزي ، وركب عربته يصحبه القنصل ، وذهب إلى موطن الهياج بوزارة المالية ، فلما شاهده المتظاهرون استثمروا الهيئة التي له في النفوس ، وكانت هذه الهيئة من أخص مزايده ، فهتفوا له وأفسحوا له الطريق ، واحتشدوا في الشوارع المجاورة للوزارة ، ثم ما لبثوا أن عاودتهم روح الهياج والتمرد ، فأقبلوا إلى حيث كان الخديو وأحاطوا به ، فطيط الخديو خاطرهم ، وطلب إليهم الاعتماد عليه في أداء رواتبهم ، فسكنت تائرة معظم الضباط ، احتراما لشخص الخديو ، ولكن فريفا منهم استمروا في صخبهم وضجيجهم ، واقرب واحد منهم من الخديو يريد أن يحسكه من ذراعه ، فأقبل منه اسماعيل باشا ، وأمر الحرس أن يفرقوا المجتمعين بالسلاح ، فشهز الحرس سلاحهم ، وعندئذ دوت طلقة رصاصة ، لم يعرف مصدرها ، وأطلق الجنود النار ، ولكن في الهواء ، فلم يصب أحد من المتظاهرين بسوء ، وجرح بعضهم ، كما جرح التشريفاتي الخديوي وهو إلى جانب مولاه إذ أصابته ضربة سيف من أحد الضباط ، ومن ثم تفرق المتظاهرون وأخلوا طريق الوزارة ، وأطلق سراح الوزراء المحبوسين ، وأمر الخديو بحراستهم إلى منازلهم ، وانتهت المظاهرة بسلام ، وعاد الخديو إلى سراي عابدين

### البلاغ الرسمي عن ثورة الضباط

وهذا ما نشرته « الوقائع المصرية » عن ثورة الضباط بالعدد ٧٩٩ الصادر في يوم الأحد ٢٣ فبراير سنة ١٨٧٩ :

« في يوم الثلاثاء الماضي قدورد نحو الخمسة أو الستة من الضباط الصغيرة (كذا) الذين انفصلوا من الخدمات العسكرية بحسب للترتيبات الجديدة والتفقيعات التي أجريت الآن في نظارة الجهادية . وانتشروا بالبنواوين للمطالبة بماهيأهم المتأخرة لهم في خزينة الحكومة ، وما زالوا مصرين على صرفها وتسليمها إليهم من حضرات النظار ، وحيث



أنه في ذلك الوقت لم يوجد بمخزينة المالية النقود الكافية لطلبهم ، وأجيبوا من طرفهم بمساعدتهم ، ومع ذلك لم يتنازلوا عن هذا الطلب ولم يرجعوا عنه ، شرفت الحضرة الفخيمة الخديوية ديوان المالية في هذا اليوم لدفع هذه المسألة المهمة ، وتسكينها على أحسن حال قبل تجسيمها ، فألقت تلك الحضرة على هؤلاء الضباط كلمات حكيمة وعظيمة ونصائح مؤثرة ، وفي أثناء ذلك حضرت هناك المساكين أيضاً فتفرق الضباط في الحال وتوجه كل إلى عمله »

## سقوط وزارة نوبار باشا

١٩ فبراير سنة ١٨٧٩

لم يكن للخديو يد في تدبير ثورة الضباط خلافا لما زعمه بعض الكتاب والمؤلفين ، وقد اعترف اللورد كرومر الذي كان شاهداً عياناً لهذه الحوادث بأن هذا الزعم لا يقوم على أساس ولا يزيد عن الظن والتخمين ، ويرجع في كتابه « مصر الحديثة » أن ما أبداه اسماعيل من القلق حين سمع بخروج الضباط عن الحد كان طبيعياً صحيحاً ، وقال إن الخديو ذاته كان في خطر كبير حين واجه الضباط الثائرين ، وأصرهم بالكف عن الهياج

فالثورة إذن كانت طبيعية ، أدى إليها سخط الضباط والرأي العام على وزارة نوبار ، ولكن الخديو قد استغل وقوعها وأراد أن يفتنهما فرصة ليتخلص من نوبار باشا من جهة ، ويسترجع السلطة التي فقدتها في عهد تلك الوزارة ، فصارح قناصل الدول أنه لا يكون مسئولاً عن الأمن العام ما لم يمدل مركزه وتعاد إليه السلطة التي من حقوقه ، ففي صبيحة ١٩ فبراير اجتمع كل من المستر فيفيان قنصل إنجلترا ، والسيد جودر Godeaux قنصل فرنسا ، ونوبار باشا ، والسير ريفرس ويلسن ، والسيد دي بلينير الوزيرين الأوروبيين في وزارة نوبار ، والسير ايفلنج بارنج ( اللورد كرومر ) العضو الإنجليزي في صندوق الدين وفي لجنة التحقيق ، وكان اجتماعهم في بيت فيفيان ، وتداولوا في الموقف السياسي ، فقال اللورد فيفيان إن الخديو أنهى إلى القناصل أنه لابد من أن شتير مركزه وتعاد إليه سلطته ، فتقرر في هذا الاجتماع أن يطلب من الخديو بيان التفسير الذي يريده ، بقصد المجتمعون إلى سراي مايدن لمقابلته ، فانتظر نوبار وريفرس ويلسن ودي بلينير وبارنج في إحدى غرف اللورد الأول ، وصعد اللورد فيفيان والسيد جودر وكيلا إنجلترا وفرنسا السياسيان إلى الطابق الثاني حيث قابلا الخديو ، ثم عادا وأبلغنا المجتمعين ما ألهما إليهما في حديثه ، وهو أنه

لا يعد مستولا عن الأمن إلا إذا خرج نوبار من الوزارة ونال الخديو حقه من السلطة في حكومة بلاده ، فستل نوبار وتحتل هل هو يضمن استتباب الأمن إذا أصر القنصلان على بقاءه في الوزارة ، فأجاب أنه لا يضمن ذلك ، فلم يجد القنصلان بداً من التخلي عن نوبار ، فقدم استقالته ، ورجا من القنصلين أن يرضاها إلى الخديو ، وأن يطلبوا له كفالة حياته في مصر ، فقبل الخديو هذا الرجاء ، على شرط أن لا يعود نوبار إلى الفسائس أو التدخل في الأمور السياسية

وقد رضى القنصلان باستقالة نوبار ، على شرط أن يبقى الوزيران الأجنيان في مناصبهما ، فقبل الخديو هذا الشرط ، ولكنه طلب إقصاء رياض باشا من الوزارة الجديدة ، قائلا للقنصلين انه استهدف لنصب الشعب مثل نوبار ، وأنه لا يضمن حياته إذا دخل الوزارة الجديدة ، وكان اسماعيل يحدد على رياض لاشراكه مع لجنة التحقيق الأوروبية وانضوائه تحت لواء ريفرس ويلسن ، ولكن القنصلين أصرأ على بقاءه

وبعد أن استقالت وزارة نوبار ذهب الأمير حسن باشا بصفته القائد العام للجيش (المرصدار) إلى القنصلية الإنجليزية العامة واعتذر لفسترفيقيان والسير ريفرس ويلسن ، عما وقع من الضباط يوم ١٨ فبراير ، فقبلا الاعتذار ، ثم اقترضت الحكومة ٤٠٠ ألف جنيه من بيت زوتشك دفعت منها متأخرات الضباط

ونظر المجلس العسكري في أمر الضباط الذين اشتركوا في الثورة ، وفي مقدمتهم لطيف بك سليم وسعيد بك نصر ، فقفى بيراءتهم ، ولم يعاقب أحد من الثائرين

### وزارة توفيق باشا

١٠ مارس سنة ١٨٧٩

وطلب الخديو أن يتولى بنفسه رئاسة الوزارة الجديدة ، ولكن القنصلين عارضوا في هذا الطلب ، ففرض إسنادها إلى نجله الأمير محمد توفيق باشا ، فلم يمارضا في ذلك ، وطلب اسماعيل أن يكون له حق رئاسة جلسات مجلس النظار ، فعارضوا في هذا الطلب ، وكانت حجتهما أن رآسته تضعف استقلال الوزارة في العمل ، وأن مرسوم إنشاء مجلس النظار الصادر في ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ يجعل رئاسة جلساته من حق رئيس النظار ، فاضطر الخديو إلى المدول

عن إصراره ، وكانت الدولتان الإنجليزية والفرنسية تفيان دخول نوبار عضواً في الوزارة الجديدة لاطمئنتانها إليه وثقته بولائه لها ، ولكن اسماعيل عارض في ذلك وصارح القنصلين بأن دخول نوبار الوزارة فيه إذلال لقائه ، كما أنه يفضي إلى إثارة خواطر الأمة على الوزارة ، فمدلت الدولتان عن تمسكهما بنوبار ، ولكنهما اشترطا أن يكون للوزيرين الأوروبيين حق (الفيتو) أى وقف كل قرار يصدر من مجلس النظار إذا لم يوافقا عليه ، ولم تمهل الدولتان عن تمسكهما بنوبار إلا بعد أن قبل الخديو هذا الشرط

وانتهت المفاوضة بين اسماعيل والدولتين بإعلان الخديو يوم ٩ مارس قبول مطالبهما التي تم الاتفاق عليها وهي :

( أولا ) يحدد الخديو غرضه على اتباع قرارات الحكومتين الفرنسية والانجليزية والعمل بمرسوم ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ ماعدا التمديلات التي تم الاتفاق عليها ( أى حق الفيتو للوزيرين الأوروبيين )

( ثانياً ) لا يحضر الخديو البتة جلسات مجلس النظار ومداولاه ، ويحتفظ لنفسه فقط بحق استدعاء الوزراء مجتمعين أو منفردين ليطلعهم على آرائه في المسائل التي يطلب منه إقرارها ، أو المسائل التي يرى لزوم عرضها على مجلس النظار

( ثالثاً ) تسند رئاسة مجلس النظار إلى الأمير محمد توفيق باشا ( رابعا ) للوزيرين الأوروبيين في مجلس النظار الحق في وقف كل عمل لا يوافقان عليه ، ويشترط في هذه الحالة أن يصدر هذا الوقف من الوزيرين الاثنين معا

( خامسا ) يشكر الخديو الحكومتين على إحلالها ملاحظاته محل الاعتبار ( ١١ ) وعدم إصرارهما على دخول نوبار باشا الوزارة

( سادسا ) يقدر الخديو المسئولية التي يحتملها بهذه التسوية ، ويؤكد للحكومتين فرنسا وإنجلترا أنه سينذل كل جهوده لتنفيذها ، وأنه سيمد الوزارة في كل الظروف بتمام معاونته الصادقة للمحافظة على الأمن العام وإنفاذ النظام الجديد<sup>(١)</sup>

وبعد هذا الإعلان صدر أمر الخديو في ١٠ مارس سنة ١٨٧٩ ( ١٧ ربيع الأول سنة ١٢٩٦ ) بإسناد رئاسة الوزارة إلى الأمير محمد توفيق باشا ، وأرسل إليه كتابا يتضمن

(١) الكتاب الأصغر الفرنسي (مجموعة الوثائق الدبلوماسية عن سنة ١٨٧٨ — ١٨٧٩

خلاصة القواعد التي اتفق عليها مع الدولتين ، وإليك نصه <sup>(١)</sup> نثبتة هنا لأنه يعد مكملا ومعدلا للأمر الصادر في ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨

« لما أحلت على عهدة أمانتكم رئاسة المجلس وتشكيل هيئة النظر رأيت من المهم أن استجلب دقتكم فيما يجب من اتحاد الرأي بين أعضاء ذلك المجلس وأن أحيطكم علما بما في افكارى مما يتعلق بإدارة المصالح طبقا لما هو مدون في الذكرى المؤرخ ٢٨ أغسطس الماضى الذى هو أساس لميثمة الحكومة ، فاقى عند تأسيس هذا الترتيب الجديد لم يخطر بفقري قط الانفراد عن وكلائى بل غاية قصدى أن أكون معهم باتحاد تام

« ولذلك ينبى أن قبل أن يقر مجلس النظر على أى قرار مما يتعلق باللوائح أو الأحكام التى تقدم من أحد النظر أن تعرض على مع أسانيدنا من طرف الناظر الذى هو من خصائصه حتى يمكننى أن أحيط المجلس علما بجميع ما يترأى لى من التدابير اللازمة اتخاذها ، وعلى كلا الأمرين يجتمع المجلس عند صدور إرادتى بذلك لينظر بالاتحاد مى فى المسائل التى عرضت على ، انما لأجل التأمين على تمام استقلال المجلس لا أحضر فيه وقت المداكرة

« وحيث أن النظر الوطنيين حازون الأغلبية فى المجلس فلأجل التعادل هناك يكون للنظر الأوروبيين تأثير فى رأى ولهم الحق فى المعارضة وعدم قبولهم رأى الأغلبية « هذا وفى أمل أن ذلك الترتيب الجديد يكون كافيا فى سير المصالح وظهور الفائدة لقطر المصرى ، وليكن مجلس النظر مطمئنا فى سائر الأحوال على مساعدتى له وحسن مساعى ، كما أنى مطمئن على اجتهاده وحسن مساعيه فيما فيه نفع الموم

« عابدين بمصر فى ١٠ مارس سنة ١٨٧٩ اسماعيل «

وقضى الأمير محمد توفيق باشا وقتا طويلا يتخير الوزراء بسبب تدخل الوزيرين الأوروبيين إلى أن تم تأليف الوزارة فى ٢٢ مارس ، واعضاؤها هم :

الأمير محمد توفيق باشا للرأسة . رياض باشا للداخلية والحقانية . السير ريفرس ويلسن المالية . السيدى بلينير للاشتغال العمومية . على باشا مبارك للمعارف والأوقاف . ذوالفقار باشا للخارجية . اغلاطون باشا للصربية

وغنى عن البيان أن تأليف وزارة توفيق باشا على أساس الشروط التى قبلها الخديو يد خسرانا سياسيا أصاب البلاد ، لأن تحويل الوزيرين الأوروبيين حق ( الفيتو ) معناه

(١) من « الوقائع للصربية » المصد ٨٠٣ الصادر فى ٢٦ مارس سنة ١٨٧٩

إنشاء سلطة مجلس النظار وجعل الوزيرين الأجنيين صاحبي الأمر والنهي في إدارة شؤون الحكومة ، فلاغرو أن قبلت هذه التسوية بالاستياء العام

مجلس شورى النواب

ووزارة توفيق باشا

استمر مجلس شورى النواب يعقد جلساته بعد استقالة نوبار باشا ، ولم يقف جلساته انتظاراً لتأليف الوزارة الجديدة ، بل أخذ يجتمع ويتداول فيها لديه من الأعمال ، وتلك سنة حسنة أراد المجلس أن يبرهن بها على استقلاله عن الوزارة

وفي خلال اشتغال توفيق باشا بتأليف الوزارة اجتمع المجلس بجلسته ٢٦ ربيع الأول سنة ١٢٩٦ ( ١٩ مارس سنة ١٨٧٩ ) ، وقدم « إنهاء » بتوقيع تسعة وأربعين نائباً ، خلاصته أنهم قدموا المقترحات المالية الخاصة بتخفيض الضرائب والأتوات الفادحة التي ينوء بها الأهالي ، وأن المجلس طلب حضور ناظر المالية فلم يحضر ، وأرسل المجلس ملاحظاته في هذا الصدد إلى الداخلية . فلم ترد منها اجابة ، وكرروا طلب الجواب وأبانوا عن شكوى الأهلين من فداحة الضرائب ، واستقر رأى المجلس على الموافقة على هذا الإنهاء وقرر ارسال صورته للداخلية

ورأى الوزيران الاوروبيان في بقاء المجلس واحتمال وقوفه تجاه الوزارة الجديدة موقف المارسة ما يخلق العقبات في طريقها ، وكانا يبينان أن تكون لها الكلمة العليا في إدارة شؤون الحكومة ، من غير رقيب ولا حسيب ، فاعتزما التخلص من هيئة المجلس ، ووافقهما رياض باشا على عزمهما لما عرف عنه من الميل الاستبدادية ، فاستقر رأى الوزارة على فض المجلس بحجة أن مدة نيابته وهي ثلاث سنوات قد انتهت ، واستصدرت من الخديو الرسوم المؤذن بانتهاء مدته وانقضاءه ، وعهدت إلى رياض باشا وزير الداخلية أن يتوجه إلى المجلس لإبلاغ الأعضاء الرسوم المذكور وانفاذه ، وقد علم الأعضاء بما يبتته الوزارة ، فاعتزموا عدم الإدعاء لارادتها ، ووقفوا تجاهها موقفا مشرفا يد من المواقف الرائسة في حياة مصر الدستورية

جلسة تاريخية

وإنا ذا كرون هنا تفصيل ما جرى في الجلسة التاريخية التي تلى فيها أمر الانقضاء كما

ورد في مضبطة المجلس

اجتمع الأعضاء بمجلسة الخميس ٤ ربيع الآخر سنة ١٢٩٦ (٢٧ مارس سنة ١٨٧٩)  
وحضر رياض باشا وأمر بتلاوة أمر الانقضاء وهذا نعه :

« بالنظر للبند التاسع من لائحة مجلس شورى النواب المحدد به ثلاث سنوات للأمورية  
ذلك المجلس ، وبالنظر لمضى هذه المدة ، وأنه عرض لنا عن ذلك من رئيس مجلس النظار ،  
أصدرنا أمراً هذا ، وهو أن مجلس شورى النواب قد انقض ، وسادة ناظر الداخلية  
موكل بإجراء هذا الأمر »

وقال رياض باشا مخاطباً الأعضاء :

— أبدى لكم كامل الشكر والثناء على ما أبدىتموه من الهمم والساعي الخيرية التي من  
الزوم أن نكون جميعاً فيها كرجل واحد ، إنما حصلت بعض معذريات أوجب التأخير ،  
ولكن لا بد من الحصول على إتمامها ، والمسائل التي أوتجت منها صار تلقيها بناية الاعتبار ،  
وإن شاء الله متى كانت القلوب متجهة إلى حسن النية فستكون الحالة حسنة خيرية ، وفي  
الاجتماع الجديد لا بد من النظر فيما فيه المصلحة

وعندئذ نهض النائب الجريء محمد افندي راضي ( بك ) وقال :

— مما طُلب المجلس لأجله النظر في مسائل مالية ، وقد مضى ثلاثة شهور وما كانت  
رد ، والملاحظات التي تحررت عن الأقلام التي تراءت للمجلس أرسلت للداخلية للنظر فيها  
بمجلس النظار ، ولما مضى تلك المدة وعدم ورود شيء ودخول وقت الصيف طلبنا أجازة  
مدة شهرين لرؤية أوضاعنا ونمود ، والأمر الصادر الآن ذكر فيه أن المجلس انتهت مدته ،  
مع أنها ما انتهت ، وحاصل الأمر أنه لا بد من عودة المجلس بحد المدة التي قررها لأجل رؤية  
تلك المسائل والملاحظات

عبد السلام بك المولى — ان المجلس طالب عدم قطع أمر في أي شيء كان إلا  
باشترائه ، وان بعض الأعضاء يقول أنه إذا كان لا يحصل ذلك ربما يحصل من الأهالي  
أمور لا يصح وقوعها ، ويكون مجلس النظار تحت المسؤولية

رياض باشا — ما قلتموه الآن هو بخلاف لائحة المجلس والجاري لحد تاريخه ولا يمكنني  
أن أجاب عن ذلك منفرداً ، وإنما ينظر فيه في مجلس النظار ، والمأمول أن لا يحصل شيء  
من الأهالي مما يكدر الراحة

عبد السلام بك المولى — المجلس لائحته تقضى أن ينظر في المنافع الداخلية ،

والتصورات التي تراها الحكومة أنها من خصائصه ، ينظر فيها ويعطى قرارات تعرض  
للحضرة الخديوية

رياض باشا - الخروج عن اللائحة والقانون الموجودين لا يمكن إلا بأمر ثاني

محمد افندي راضي - اللائحة تعطى للمجلس حقوقه

رياض باشا - ننظر في اللائحة والإجراءات السابقة ، وإذا كان مجلس النظار أوسعادة  
ولى النعم يبدى شيئاً آخر ، فهذا يجري ما يلزم عنه ، وأما مجيئى فإنه لأجل أداء الشكر  
والتوجه لطرف الاعتبار كما هو جارى حسب المعتاد عند انقضاء المجلس

محمد افندي راضي - شكر سعادتك مقبول ، لكن لا يمكن صرف المجلس إلا إذا  
نظر في المسائل التي حرر عنها ، وفي الميزانية

بديى افندي الشريعى - الأمر الصادر يقضى بلبو المجلس بالقصود إثبات مجلس  
الشورى ، ولا يحصل إجراءات ولا قوانين من مجلس النظار إلا بالاشتراك مع مجلس النواب  
رياض باشا - الأمر يقضى بانقضاء المجلس لانقضاء مدته ، وبالفرض عند الانتخاب

الجديد لا بد أنه سيحصل من نفس أهالى الوطن لا من خلافهم  
باخوم افندي لطف الله - توجهنا إلى البلاد بهذه الكيفية ربما يحصل منه زعزعة  
للأهالى بناء على الوعد السابق حصوله من حضرات النظار بسبب التشكى التي حصل من  
الأهالى ، وقيل لهم بأن نوابكم موجودون للنظر فى راحتكم ، والأولى أن ننظر للمسائل التي  
قررها وميزانية المالية بمعنى أن المجلس يحضر بعد ١٥ بشنس وبسد فهو مدة المجلس لا مانع  
من تجديد الانتخاب

رياض باشا - الصعوبات الخاصة لا تفتحى فى ظرف شهر أو شهرين ، وتلك الصعوبات  
لا يمكن إبدائها والحالة هذه ، والمسائل التي قرر المجلس عنها جارى النظر فيها ، والمجلس  
واقع لائحته قد انقضت مدة الثلاث سنوات التي يلزم الانتخاب بعدها

محمد افندي راضي - المجلس لم يزل باقيا له مدة ، وقد سمح المجلس أن سادتكم احضرتهم  
أصحاب الجرائيل ( المصحف ) وأكدرتم عليهم بعدم درج شيء فى جرائيلهم مما يتعلق بمجلس  
الشورى والأجانب ، وهذا فيه نوع تضيق

عبد السلام بك المولىعى - من ضمن ما قلتموه سادتكم أن أهالى مصر هيج ، وأنه  
لا يوجد فيهم عشرة يفهمون ما يقال فى الجرائيل ، مع أنه لا يصح نسبة جميع أهالى الوطن لهذه  
الحالة التي لا تليق

رياض باننا — الذى صار التنبيه على كُتَاب الجرائيل عنه هو ما يتعلق بالأمور التى لا تعلق لها بالقطر . مثل أن الجورنالجى يكتب عبارة من الوارد بجرائيل الأوروپيين ، مع أن أولئك لهم قواعد وقوانين غير قواعد وقوانين بلادنا ، ويدرجون أشياء مما يتحدث من أذهان العامة الذين لا يمكنهم التصرف فى مثل هذه الأفكار

محمد افندى راضى — لا تتوجه لطرف الأعتاب إلا إذا أعطى المجلس النواب حقوقه وأجيب طلباته ، وها نحن منتظرون الجواب الذى يرد عن ذلك

قرار المجلس

استقر رأى المجلس على ذلك وعلى أن هذا المحضر ترسل منه صورة للمعية السنية وصورة المجلس النظار

#### عريضة النواب إلى الخديو

وفى ٦ ربيع الآخر سنة ١٢٩٦ ( ٢٩ مارس سنة ١٨٧٩ ) قدم النواب عريضة إلى الخديو وقع عليها جميع الأعضاء الحاضرين بالقاهرة ، اعترضوا فيها على مسلك الوزارة فى امتنانها حقوق المجلس ، واحتجوا على المشروع المالى الذى أعدته وقضد وكانت تنوى إصداره والذى تملن فيه أن الحكومة المصرية فى حالة إفلاس وتلنى فيه قانون القابلة ، وأعلنوا عزمهم على رفض هذا المشروع وامتناعهم عن تنفيذه ، وطلبوا من الخديو أن يتلافى الحالة التى نشأت عن امتنان حقوق المجلس

#### الجمعية الوطنية

تبين من مسلك وزارة توفيق باشا أن الوزيرين الأوروبين هما صاحب الكلمة النافذة فيها وفى شؤون الحكومة جماء ، واشتد التدخل الأجنبى ، وفقدت الوزارة الصبغة القومية ، ودل موقفها تجاه مجلس شورى النواب على أنها تريد التخلص منه ، فإن مبادرتها إلى فض المجلس ، ولما يعرض عليها خمسة أيام ، وإصرارها على انتهاء مدته مع عدم تحديد موعد لإجراء انتخابات جديدة ، كل ذلك يدل على أنها تبغى حكم البلاد بطلاق إرادتها ، أى بإرادة المستعمرين ، ولم يكن غائبا عن الأذهان موقف السير ريفرس ويلسن وزير المالية فى عهد وزارة نوبار باشا وامتناعه عن الحضور إلى المجلس رغم استدعائه أكثر من مرة ، فإن هذا الموقف يتم على ما يحمله من الزاوية بالهيئة النيابية



أما دى بلنير فهو وإن كان أقل غطرسة من زميله لكنه كان ينفذ اللوائح التي وضعها قبل أن يتصرف رأى المجلس فيها ، ثم ان تحويل الوزيرين الأوروبيين حق ( الفيتو ) جاء ضففاً على إرادة ، لأنه بمثابة إنشاء لسلطة مجلس النظار وتحويل الوزيرين الأجنيين سلطة دكتاتورية وجاء الأمر بفض المجلس مما لا يدع مجالاً للشك في نيات السوء التي يضرها الوزيران الأجنيان الانجليزى والفرنسى ، وتجاريهما فيها الوزارة ، وزاد الحالة سوءاً أن السير ريفرس ويلسن وضع لائحة تتضمن مشروع تسوية مالية تجعل مصر في حالة عجز عن سداد ديونها ، ومعنى ذلك وضعها على الدوام تحت الرقابة الأجنبية وبقاء الوزارة الأوروبية تتولى الحكم على ما تهوى وتريد

فلا جرم أن ثارت الاضطرابات واضطربت الأفكار ، وقويت في النفوس فكرة الكرامة القومية ، واجه شعور الناس إلى التخلص من التدخل الأجنبي وإسقاط الوزارة « الأوروبية » التي انتهت كرامة الأمة وانتهكت حقوقها ومصالحها ، فأخذ قادة الأفكار من النواب والأعيان والمعلماء والتجار ، يكثررون الاجتماع ويتشاورون في إنقاذ البلاد من الهاوية التي تردت فيها

واجتمع الأحرار في دار السيد على البكرى ققيب الأشراف <sup>(١)</sup> ، ثم في منزل اسماعيل راضب باشا وزير المالية السابق ورئيس مجلس شورى النواب في أول نشأته <sup>(٢)</sup> ، وعقدوا بداره « جمعية وطنية » <sup>(٣)</sup> تضم صفوة كبراء البلاد وأصحاب الراى فيها ، واتفقوا على وضع بيان بما استقر عليه رأيهم ، ويتضمن مشروع تسوية مالية بما رضون به مشروع ريفرس

(١) ترجم له العلامة على باشا مبارك في المخطوط ج ٣ ص ١٧٤ فذكر أنه ولد سنة ١٢٢٩ هـ ( ١٨١٤ م ) وروى في حبر أبيه السيد محمد البكرى ، وحضر دروس العلم على جهابذة مشايخ مصره كالشيخ الباجورى والسيد المهنورى والشيخ ابراهيم السقاء ، قال ، وكان ذا فكرة وفادة وقرينة عادة ، جليل القدر ، متفهماً صريحاً في جميع الأطفال ، حسن السمعة كثير الصدق ، وينطق وعجم بالحق ، ويؤثر بمجالسة ذوى الفضل والجاه ، اجتهد مرضاة الله ، بقول الفصل والصدق ، وينطق وعجم بالحق ، ويؤثر بمجالسة ذوى الفضل على من سوام ، مع نفس زكية وأعراق سليمة ، وشيم شريفة علوية وهم بأذنة حاشية ، تله الحلاقة البكرية بما ينهها ونقابة الأشراف سنة ١٢٧١ هـ بد وفاة والده ، وكانت وفاته ليلة الجمعة السابع عشر من ذي القعدة سنة ١٢٩١ ( ٢١ أكتوبر سنة ١٨٨٠ )

(٢) هو الذى تولى رئاسة الوزارة في يونيو سنة ١٨٨٢

(٣) كذلك أسستها الصحف وقتئذ ، راجع جريدة ( التجارة ) عدد ٢١٤ ( ٧ أبريل سنة ١٨٧٩ ) ، وسيمت أيضاً ( الحزب الوطنى ) راجع جريدة التجارة عدد ٢١٦

ويلسن<sup>(١)</sup> ، ويجعل البلاد قادرة بضمانهم وكفالتهم على وفاء ديونها ، والمطالبة بتأليف وزارة وطنية مستقلة وإقصاء الوزرين الأوروبيين عنها ، وتقرير نظام دستوري للبلاد قوامه جعل الوزارة مستقلة أمام مجلس النواب

### المطالبة بتأليف وزارة وطنية

وظهرت في الأفق السياسي شخصية محمد شريف باشا كزعيم سياسي اتجهت إليه الأفكار لتأليف وزارة وطنية ، مهمتها إقناع البلاد من التدخل الأوروبي ، ومن الحكم الاستبدادي ، وتقرير نظام دستوري يحقق مآنيها ، وبدأ على شريف باشا أنه قادر على أن يقوم بالدور الذي قام به مدحت باشا في تركيا ، وهو إعلان القانون الأساسي المقرر للدستور في السلطنة العثمانية

وكان موقف الإيلاء الذي وقفه حيال لجنة التحقيق ، حين كان وزيرا للحقانية والخارجية ، ورفضه التول أماسها ، وإيثاره الاستقالة احتفاظا بكرامته ، كل ذلك قد جعله مناط آمال الوطنيين في مساعدتهم القومية

وكان معروفا عنه أنه يكره التدخل الأوروبي ، وفي الوقت نفسه لا يقر استبداد الخديو ، وقد روى عنه أنه قال في هذا الصدد : « إذا كان مقدرا لاستبداد الخديو ان يبقى فاني لا اشترك في الحملة ضد الوزارة الأوروبية »

فبدأ شريف باشا كان إذن عارضا التدخل الأوروبي ، وفي الوقت نفسه لإيجاد نظام دستوري يحول دون استبداد الخديو

### اللائحة الوطنية

في اليوم العاشر من شهر ربيع الآخر سنة ١٢٩٦ ( ٢ أبريل سنة ١٨٧٩ ) اجتمع الأحرار من الأعيان والنواب والعلماء والمأمورين بدار اسماعيل راجب باشا ، وكان في مقدمة الحاضرين شريف باشا وشاهين باشا وحسن باشا وراسم وجعفر باشا والسيد علي البكري والشيخ الخلفاوي والشيخ السدوي ، واتفقوا على وضع لائحة ضمنوها مطالبهم وسميت « اللائحة الوطنية » وهي تتضمن :

---

(١) جاء في مذكرة شريف باشا للورقة ١٠ مايو سنة ١٨٧٩ وللنشرة في الكتاب الأسفر ص ٢٠٧ أنه مشروع اللائحة الوطنية وضعتها لجنة مؤلفة من سبعة نواب بالاشتراك مع اسماعيل راجب باشا

(أولاً) مشروع تسوية مالية عارضوه به مشروع ريفرس ولسن ، ويقوم على أساس أن إيرادات الحكومة تكفي مصروفاتها بما فيها أقساط الديون العامة ، بعكس مشروع الوزارة الذي كان يمد البلاد في حالة إفلاس

(ثانياً) المطالبة بتعديل نظام مجلس شورى النواب وتخويل السلطة المتعرف بها للمجالس الثنائية في أوروبا وقرّر مبدأ التسوية الوزارية أمامه وقد وقع المجتمعون على عريضة ضم إليها مشروع التسوية المالية ، واتفقوا على تقديمها إلى الخديو

وهاك نص العريضة التي قدم بها مشروع الزبانية في اللائحة الوطنية :

« صار اطلاعنا على المشروع المقدم من سعادة ناظر المالية ( ريفرس ولسن ) ووجدناه لا يوافق لوطننا ، فلاجل سد الخلل وتدارك الأمر قبل فواته ، فن بعد الذاكرة بيننا ، رأينا وجوباً أن تقدم مشروفاً حافظاً لحقوق الأمة داخلاً وخارجاً . مع احترام الشرائع المقدسة . والقوانين المؤسسة . وها هو المشروع المذكور مرفق مع هذا . ولكون هذا المشروع ماصار أعماله وتحريره إلا بعد حصول علم اليقين لدينا بأن إيرادات بر مصر هي كافية لسداد الديون المطلوبة من الحكومة حسبما هو موضح بالمشروع المذكور . فلاجل ذلك نحن من أنفسنا ونيابة عن أبناء وطننا صممنا جزءاً على بذل كل مجهودنا في تأدية ديون الحكومة وبذل كافة ما في وسعنا وطاقتنا في إجراء ذلك . وبذا صار ختم هذا إعلاناً بتصديق ذلك . وبأنا متحدون اتحاداً تاماً قولاً وفعلًا في الإجراء »

تحريراً بمصر في ١٠ ربيع الآخر سنة ١٢٩٦ ( ٢ أبريل سنة ١٨٧٩ )

« التوقيع ت »

أما طلب تعديل نظام مجلس شورى النواب فقد ختمت به اللائحة الوطنية ، وإننا ذاكرون هنا هذه الخاتمة ، لأنها أول طلب إجماعي تقدم من زعماء الشعب بقرّر مبدأ التسوية الوزارية أمام مجلس النواب ووضع نظام دستوري على أحدث المبادئ المصرية ، وهاك بيانها :

« قد تحرر هذا المشروع ببيان مفصلات ما هو مقتضى إجراؤه في تسوية إيرادات الحكومة وتسوية تسديدات ديونها ومصاريفها على وجه ما توضح به ، بحيث إن الحضرة الخديوية تمنح شورى النواب الحرية التامة وجميع الحقوق في كافة الأمور المالية والداخلية كما

هو جار في بلاد أوروبا . وأما انتخاب أعضائه فيكون بموجب لأئحته الموجودة . إنما يلزم تعديلها بكيفية انتخاب النواب الماثلة له في أوروبا . وعمره مجلس النظار يصير تنقيح لأئحة النواب الأساسية والنظامية ، وعند التثام مجلس النواب تعرض عليه . ومن بعد مذاكرته فيها وإقراره عليها تعرض للأعتاب الخديوية للتصديق عليها . أما مجلس النظار فيكون تعيين رئيسه بأمر الحضرة الخديوية . والرئيس ينتخب النظار . وبعد استصوابهم وقبولهم من طرف الحضرة الخديوية تتشكل هيئة النظارات التي تتكون منها هيئة مجلس النظار . وهذا المجلس يكون مفوضاً قوياً تاماً في جميع إجراءاته ومسئولاً أمام مجلس النواب في جميع إجراءاته المختصة بالداخلية والمالية . ولزيادة تأمين الولاية (الدائنين) نطلب تعيين مفتشين أوروبائين (الرقبيين) لإيرادات ومصروفات المالية »

وقد وقع على اللائحة الأشخاص البارزون في الهيئة الاجتماعية المصرية من الأعيان والقوات والعلماء والنواب والتجار والوظفين وضباط الجيش

وبلغ عدد الموقعين عليها ستين من أعضاء مجلس شورى النواب ، وستين من العلماء والمهيات الدينية ، وفي مقدمتهم شيخ الاسلام ، وبطريك الأقباط وحاخام الاسرائيليين و٤٧ من الأعيان والتجار ، و٧٢ من الموظفين الماملين والمتقاعدين ، و٩٣ من الضباط

### نظرة عامة في مشروع اللائحة الوطنية

إن اللائحة الوطنية تضمنت الإصلاح الدستوري الذي أجمع عليه الأحرار في ذلك العصر ، مع المحافظة على مصالح الدائنين ، فأنها طالبت بقرار مبدأ المسئولية الوزارية أمام مجلس النواب ، وفي الوقت نفسه قبلت نظام الرقابة الثنائية لتأمين حقوق الدائنين ، فهي لم تنقض التعهدات التي التزمت بها الحكومة المصرية للدولة

ثم إن الشروع المالي الذي وضعت اللائحة لا غبار عليه في شيء ، وهو كفيل بأداء أقساط الديون العامة ، ولا يخالف لأئحة ريفرس ويلسن في قطع جوهريه إلا في أنه أبقي ضريبة القابلة على حين أن مشروع ريفرس ويلسن ألتاها وفرض ضرائب جديدة على الأطنان الشورية لم يقرها مشروع اللائحة الوطنية ، ولو حسنت نية الدائنين والحكومات الأوروبية لما اعترضوا على إنفاذها لأنها تكفل حقوق البلاد وفي الوقت نفسه تقرر حقوق الدائنين

## قبول الخديو اللائحة الوطنية

قدم وفد من الأحرار اللائحة الوطنية إلى الخديو ، فاستجاب إلى مطالبهم ، وأقر اللائحة الوطنية ، وأمر بترجمتها ، وكتبت منها عدة نسخ بالفرنسية لترسل إلى قناصل الدول ، ووقع على هذه النسخ راغب باشا بالنيابة عن الموقعين من القذوات والأعيان ، وأحمد رشيد باشا بالنيابة عن أعضاء مجلس شورى النواب ، والسيد على البكرى عن العلماء والتجار ، وراتب باشا عن الضباط ، واعتزم الخديو تكليف شريف باشا تأليف الوزارة الجديدة ، نزولا على رغبة الأحرار ، وعهداً لذلك استقال توفيق باشا من رئاسة الوزارة ، وبني الاستقالة على أن الوزيرين الأجنيين أملاء ولم يستشيراه في شؤون الوزارة .

واستدعى الخديو وكلاء الدول فحضروا يوم الاثنين ٧ أبريل بسراى مايدن ، وحضر اجتماعهم السيد على البكرى ، وراتب باشا ، وراغب باشا ، وشريف باشا ، وعبد السلام بك الويلحي ، ومحمد بك راضي ، والحاج سيد القوزي ، وأبلغ الخديو القناصل في هذا الاجتماع نبأ اللائحة الوطنية التي رفعت إليه ، وقال إنه تلقاه الرغبة العامة التي بدت من جميع طبقات الأمة يرجو منهم أن يبلغوا الدول نص اللائحة ، وذكر لهم خلاصتها ، وهي أن البلاد ليست في حالة إفلاس ؛ وأنها تستطيع القيام بتعهداتها المالية ، وأنهى إليهم ما تضمنته اللائحة من المطالبة بتأليف وزارة وطنية مسئولة أمام مجلس نيابي ينتخب على نظام جديد ، وأضاف إلى ذلك أن الأمير محمد توفيق رغبة منه في عدم مصادمة عواطف الأمة قد استقال من رئاسة الوزارة ، وأنه عهد بتأليف الوزارة الجديدة إلى شريف باشا

## احتجاج الوزيرين الأوروبيين

واحتج الوزيران الأوروبيان على اللائحة الوطنية وعلى قبول الخديو إياها ، قائلين في احتجاجهما إن هذا القبول يخالف السلطة المخولة لمجلس النظار ويتناقض ما وعد به الخديو من معاونته الوزارة حين تأليفها ، وبمنا إليه بهذا الاحتجاج يوم ٧ أبريل سنة ١٧٨٩ وفي نفس اليوم اتفق عليه الخديو هذا الاحتجاج أرسل إلى شريف باشا يدعو إلى تأليف الوزارة

## البلاغ الرسمي عن الجمعية الوطنية

وإليك ما ذكرته « الوقائع المصرية » عن الجمعية الوطنية وتقديم اللائحة إلى الخديو :

« لما يتمسك لهيئة مجلس النظارة السابقة التوفيق للخدمات المتعلقة بإصلاح الأمور المادية والمعنوية المحتاج إليها الوطن وإجرائها على المحور الموافق لزمز الأهل، قد صمم عموم أهالى الوطن العزير تصميما جازما على تبديل هذه الهيئة بغيرها ، وتسليم إدارة المصالح مع تأسيسها على أساس صالح إلى ذوى اللياقة والأهلية من حضرات قدماء المأمورين الكرام ، الذين حازوا حسن الوثوق والاعتماد عليهم فى أمور الحكومة واعترف لهم بها الجميع ، وبناء على هذا اجتمعت جمعية حافلة من حضرات أعضاء شورى النواب ، والعلماء الأعلام ، والقنوات الفضاض ، والمأمورين الكرام ، ووجوه البلد ، وأعيان المملكة ، ومعتبرى الأهالى ، وبعد أن وقت فى بينهم المذاكرات الكثيرة مع ملاحظة ما ينبغى ملاحظته فى خصوص هذه الوظيفة المهمة وإصلاح أحوال المالية ، والأمور الداخلية ، عرضوا لأعتاب الحضرة التفتيعة الخديوية اللائحة الوطنية التى حرروها على وفق الآراء العمومية ، فتملقت الإرادة السنية بوجوب إجراء المواد المدرجة فيها ، وهذه ترجمة تلك الإرادة العلية الصادرة من تلك الحضرة إلى حضرة دولتلو أفندم شريف باشا بتاريخ ٧ أبريل سنة ١٨٧٩ »<sup>(١)</sup>

وعلى ذلك الكتاب الآتى بيانه :

### كتاب الخديو إلى شريف باشا

#### وتكليفه تأليف الوزارة

يتبين من الكتاب الذى عهد فيه الخديو إلى شريف باشا تأليف الوزارة أنه مناصر لللائحة الوطنية . مؤيد لمطالب الأحرار . وهاك نص الكتاب تثبت هنا بمبارته المبررة فى الوثائق الرسمية عن أصله الفرنسى<sup>(٢)</sup> :

« إني بصفة كونى رئيس الحكومة ومصرى ، أرى من الواجب على أن أتبع رأى الأمة وأقوم بأداء ما يليق بها من جميع الأوجه الشرعية ، لكفى لما نظرت السير الذى كانت عليه النظارة السابقة حصل لى غاية الأسف من أن ذلك السير كان على غير رضا الله والأهالى ، حتى نشأ عنه اضطراب ونفور سرى فى جميع القلوب وحركها ، وكانت قبل ذلك

(١) الوثائق المصرية العدد ٨٠٦ الصادر فى ١٣ أبريل سنة ١٨٧٩

(٢) ديباجة الكتاب فى الأصل الفرنسى « إلى صاحب الدولة شريف باشا . بإصاحب الدولة » والأصل الفرنسى لهذه الوثيقة المأمنة منقوطة فى الكتاب الأسفر عن سنة ١٨٧٨ — ١٨٧٩ ص ١٩٤ والترجمة منشورة فى العدد ٨٠٦ من الوثائق مصرى ( ١٣ أبريل سنة ١٨٧٩ )

في غاية الهدوء والسكون، وطالما أخبرت النظاروكلاء الدول ونهتهم على تلك اللحوظات، فلم يتيقظوا لها ولم يلتفتوا إليها، وزيادة عن ذلك فإن النتيجة التي حررها ناظر المالية وأظهر بها أن القطر في حالة المدم<sup>(١)</sup> وأبطل العمل بمقتضى القوانين المتبرة وتجارى فيها على الحقوق الثابتة<sup>(٢)</sup>، كانت سببا في تثير قلوب الأمة، ونفورها من هيئة النظارة كل النفور، وحقق لي ذلك المحضر الذى تقدم لي في هذا الخصوص، فاجابة لما عرض على بذلك، وبالنظر لثبوتة عندي، قد وكلتكم بتشكيل هيئة النظارة بناء على الإرادة الصادرة في ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨، وأن تكون تلك النظارة مشكلة من أعضاء أهليين، مصريين، يتيمون في سيرم الطرق المنصوص عليها في الإرادة المذكورة، « وأن يتصرفوا على مأمورياتهم كل التحفظ، إذ أنهم مكلفون بالمسئولية لدى مجلس الأمة الذى سيجرى انتخاب أعضائه وتعيين مأموريه بوجه كاف للقيام بتأدية مايلزم للحالة الداخلية ومرغوب الأمة نفسها<sup>(٣)</sup>، ولتجهد النظارة قبل كل شيء في أن تستمد لاستحضار قوانين مماثلة للقوانين الجارى عليها العمل في أوروبا، مع مراعاة عوائد الأهالى وأخلاقهم وما يلزم لهم، وتلتفت أيضا تلك النظارة كل الالتفات لتنفيذ ترتيب المالية التى رتبته عهد القطر وأعيانه<sup>(٤)</sup>، وحصل التصديق عليه منى، ولا تتأخر عن إجراء اللازم في إيجاد مصلحة لتفتيش الإيرادات والمصروفات<sup>(٥)</sup>، لأنها هى التأمين اللازم للقطر والدفع الموهومة عليه، ومنصوص عنها في الإرادة الصادرة في ١٩ نوفمبر سنة ١٨٧٦، هذا ولعلنى بحسن اخلاصكم لخدمة الوطن فلا أشك في أن تستمينوا على تلك المأمورية بالرجال الشهود لهم مثلكم بالأمانة والاحترام لئلى الجميع لثم بكم المقاصد المؤدية إلى التمدن والهادية التى أريد أن يقرن بها اسمي<sup>(٦)</sup> »

« اسماعيل »

٧ أبريل سنة ١٨٧٩

(١) في الأصل الفرنسى « في حالة إفلاس »

(٢) في الأصل الفرنسى « للكسبة »

(٣) ترجمة الأصل الفرنسى لهذه الفقرة « التى يجب المحافظة عليها بكل دقة مع زيادة توكيدها وتثبيتها بمجلس الوزراء مسئولين مسئولية حقيقية أمام مجلس الأمة الذى ستنظم طريقة انتخابه وتقرر حقوقه على النسو الذى يكفل مقتضيات الأحوال الداخلية وبحقق الأمانى القومية »

(٤) في الأصل الفرنسى « أعيان القطر وكبرأؤه »

(٥) يريد نظام الرقابة الثنائية

(٦) ختام الوثيقة في الأصل الفرنسى « ولتكن دولتكم على يقين من عظيم تقديرى

### مبدأ للمسئولية الوزارية أمام مجلس النواب

وهذا الكتاب يد من الوثائق الهامة في تاريخ الحركة القومية والحياة الدستورية في مصر ، لأن الخديو اسماعيل اعترف في هذه الوثيقة بأن من واجباته اتباع رأى الأمة ، وأنه لم يكن راضياً عن الوزارة المستقيلة لخالفها إرادتها ، فهو يعلن أنه مؤيد لمطالب الأمة ممثلة في نوابها تأييداً تاماً ، وأنه موافق على اللائحة الوطنية التي تقدمت إليه ، وعلى هذا الأساس عهد إلى شريف باشا تأليف الوزارة الجديدة على أن يكون أعضاؤها كلهم من الوطنيين ، وهذا معناه إقصاء الوزرئين الأوروبيين عن هيئة الوزارة ، وبما هو جدير بالإعجاب اشادة الخديو بمصريته ووطنيته ، فقد استهل كتابه بهذه الصفة وختمه بالقنوه بميزة شريف باشا وهي « إخلاصه لخدمة الوطن » ورغبة اسماعيل في أن يقتن اسمه بمحضارة مصر وعمرانها ، وتلك لمرى عواطف نبيلة تزيد في قيمة هذه الوثيقة التاريخية

وقد قرر الخديو في كتابه مبدأ مسئولية الوزارة أمام مجلس شورى النواب وهي أساس النظام الدستوري الحديث ، فهذا المبدأ الهام الذى يمد قوام المساتير قد تقرر إذن في مصر سنة ١٨٧٩ بالوثيقة التي استجاب بها الخديو اسماعيل إلى الأحرار وعهد بها إلى شريف باشا تأليف الوزارة على أساس هذه القاعدة ، فإذا أردنا أن نجمل تاريخ الحياة النيابية في عهد اسماعيل ، قلنا إن مجلس شورى النواب أنشئ في أوائل عهده ( سنة ١٨٦٦ ) ناقص السلطة ضعيف الحول والقوة ، ثم اكتملت سلطته بتقرير مبدأ المسئولية الوزارية أمامه سنة ١٨٧٩

ولكن الدول الأوروبية وقفت بالرصاد للوزارة الوطنية وللخديو اسماعيل ، وسعت جهودها في خلمه حتى تم لها ما أرادت ، وتمطلت الحياة النيابية في أوائل عهد الخديو توفيق مدى سنتين ، على أن مبدأ المسئولية الوزارية أمام مجلس النواب بقي حجر الزاوية في حياة الأمة الدستورية ، فقرر ثانياً في دستور سنة ١٨٨٢ على عهد الخديو توفيق باشا ، إلى أن رزمت الأمة بالاحتلال البريطاني ، فألغته السياسة الاستعمارية سنة ١٨٨٣ باستصدارها القانون النظامى الذى ألغى مجلس النواب وأنشأ مكانه مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ، فاختفى مبدأ المسئولية الوزارية لوقت طويل من النظام الدستوري المصري ، إلى أن عاد إلى الظهور في دستور سنة ١٩٢٣ .

وظاهر أيضاً من وثيقة ٧ أبريل سنة ١٨٧٩ أن الخديو اسماعيل لم ينقض تمهدهاته للدول ،



فإنه أشار في ختام الوثيقة إلى إيجاد مصلحة تقتضى الإيراد والنصرف ، والمقصود منها نظام الرقابة الثنائية الذى تقرر فى مرسوم ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ ، ولو سلكت الدول مسلك الاعتدال خيال مصر لما كان ثمة اعتراض من جانبها على تأليف وزارة وطنية خالية من المنصر الأوروبى ، مادام نظام الرقابة الثنائية باقيا ، ولكن سترى من خلال الحديث كيف وقفت الدول موقف التعنت وسوء النية وكيف قفضت اتفاقها السابق مع الخديو

### تقرير لجنة التحقيق النهائى

وفى خلال هذه الحركة أتمت لجنة التحقيق الأوروبية تقريرها الثانى وروقتة فى ٨ أبريل سنة ١٨٧٩ ، وأعلنت فيه أن مصر فى حالة أعسار أو إفلاس وأنه يجب معالجة حالتها المالية على هذا الأساس

ولكن التقرير لم يقدم إلى الوزارة لاستقبالها واشتغال شريف باشا بتأليف الوزارة الجديدة ثم استقالة أعضاء لجنة التحقيق أنفسهم

### تأليف الوزارة الوطنية

#### برئاسة شريف باشا

قبل شريف باشا تأليف الوزارة على الأساس الذى بسطه الخديو اسماعيل فى كتابه إليه ، فألفها من أعضاء وطنيين ممن عرف عنهم تدير مشروع اللامحة الوطنية أو مشايعة الأحرار فى مطالبهم ، وهم : اسماعيل راغب باشا للمالية . وهو الذى كانت تمقد اجتماعات الأحرار فى داره كما تقدم بيانه . وشاхин باشا للجهادية ( الحربية والبحرية ) وقد كان من أركان الجمعية الوطنية . وزكى باشا للأشغال العمومية . وذو الفقار باشا للحقانية . ومحمد ثابت باشا للمعارف العمومية والأوقاف . وعمر لطفى باشا لتفتيش عموم الأقاليم البحرية والقبلية . واحتفظ شريف باشا لنفسه مع الرئاسة بوزارتى الداخلية والخارجية ورفع إلى الخديو جوابه بتأليف الوزارة ، وهذا نصه :

« مولاي . إننى طبقاً للمأورية التى تنازلت بتقليدى إياها أتشرف بأن أعرض على سموكم تأليف الوزارة على النمط الآتى ( الأسماء ) ، فأؤمل أن هؤلاء الأعضاء المكسبين اعتبار البلاد وثقتها ، والمحترمة سلطتهم فى مطلق أبحاثها ، يصادفون من سموكم القبول والتصديق

# زعماء الحركة الوطنية في عمان



محمد بن راضي



أحمد بن راعي



السيد علي  
الباكري



هافز بن سليمان



محمد بن شريف



عبدالله بن الموحدي



سعود بن نصر



الشيخ الجاهوي  
الشيخ العدوي



محمود بن العطار

فتنازلوا مولاي واقبلوا علامات احترامى الفائق ، فاقى خادم سموكم الأمين  
« ٨ أبريل سنة ١٨٧٩ . شريف »

وصدر المرسوم الخديوي بتأليف الوزارة على النحو الذى عرضه بشريف باشا

### الحفلات الوطنية

وايتهج الناس لقبول الخديوي اللامحة الوطنية ، وتأليف وزارة شريف باشا ، واجتمع  
يوم الثلاثاء ( ٨ أبريل ) بدار السيد البكرى جمع كبير من علماء الديار المصرية والأعيان  
والتجار ، وتوجهوا بعد الظهر إلى سراى عابدين لتقديم واجب الشكر للخديوي ، فاستقبل  
أولا العلماء ومعهم بطريرك الأقباط ، وتلقاهم بالرعاية والإكرام ، وحشهم على التضافر والتماون ،  
ثم ألقى السيد البكرى خطبة قال فيها : « إنا بلسان الوطن والأمة نرفع إلى مقام الجنباب  
الخديوي الأسمى أجزل الشكر والثناء على عنايته بإنهاض الوطن من سقلمته وانقاذه من سوء  
إدارته ، حيث تفضل بقبول وتنفيذ طلباتنا الوطنية المقدسة البنية على أساس العدل الذى  
يترتب عليه عمران البلاد ونظام أحوال المباد ، داعين لجلالته بالزم والتأييد ، متخذين هذا  
اليوم الذى يجمل ذكر الحضرة الخديوية غرة فى جبهة التاريخ ، عيداً للوطن والحرية » ،  
وتلاه الشيخ الخلفاوى ، فلقى أيضاً كلمة شكر وجيزة ، وبعد ذلك قام الخديوي وقال : « إن شاء  
الله ننال بدعواتكم الصالحة غاية المرام ، وتوطد الراحة والنظام » ، ثم استقبل التجار وحشهم  
على بذل المساعدة والمباينة على توطيد الأحوال وتحقيق الآمال

وأقيمت الحفلات والأفراح ابتهاجا بالعهد الجديد ، وأقام السيد على البكرى فى داره  
مأدبة كبرى يوم الأربعاء ١٧ ربيع الثانى سنة ١٢٩٦ ( ٩ أبريل سنة ١٨٧٩ ) حضرها  
الكبراء والمطاء وفيهم بطريرك الأقباط ، وممثلو طبقات الأمة ووجوه البلد وأعيانه ،  
واشترك فيها الخديوي اسماعيل ، إذ حضرها ليلا ، وجلس بالدار خمسا وعشرين دقيقة ، يؤانس  
العلماء ، والكبراء ، ويتبسط فى الحديث معهم ، فكان لحضوره تأثير كبير فى النفوس  
وأقام ابراهيم بك المولى على محمود بك المطار شاه بندر التجار والسيد محمد السيوفى  
وغيرهم زينات أمام منازلهم

### وزارة شريف باشا ومجلس النواب

كان من أول أعمال وزارة شريف باشا اقرارها مجلس شورى النواب على استمرار  
انمقاده ، احتراماً لقراره الذى أعلنه فى مواجهة رياض باشا قبل استقالة الوزارة السابقة ،



حسن راسم باشا

رئيس مجلس شورى النواب حين قدم شريف باشا إلى المجلس دستور سنة ١٨٧٩

فكان عملها هذا تأييداً للمجلس في موقفه التاريخي

في جلسة ١٨ ربيع الثاني سنة ١٢٩٦ ( ١٠ ابريل سنة ١٨٧٩ ) اجتمع المجلس برئاسة مصطفى بك وهي بالنيابة عن رئيسه احمد رشيد باشا الذي تخلف لمرضه ، وأمر نائب الرئيس بتلاوة الكتاب الوارد من وزارة الداخلية وهذا نصه :

«ولو أنه كان تقرر بمجلس النظار السابق انقضاء عقد مجلس شورى النواب لانقضاء مدته حسباً تحرر لسمادتكم في ٣ ربيع الآخر سنة ١٢٩٦ غرة ٢١ ، لكن حيث مقتضيات الأحوال مستلزمة بقاءه للمذاكرة والمفاوضة معه في بعض مواد مهمة ، قد تقرر بمجلس النظار الذي تشكل الآن استمراره ، واقتضى تحريره لسمادتكم للاحاطة بذلك وتفهم حضرات أعضائه بعدم الانصراف »

فاستقر رأى المجلس على متابعة الحضور للمذاكرة فيما تقدمه الحكومة من المواد واجتمع المجلس يوم السبت ٢٦ جمادى الأولى سنة ١٢٩٦ ( ١٧ مايو سنة ١٨٧٩ ) برئاسة حسن راسم باشا ناظر الدائرة السنوية الذي عهد إليه بالرئاسة مؤقتاً بدلاً من احمد رشيد باشا لمرضه ، وأبلغ الأعضاء أن رئيس مجلس النظار وناظر الداخلية سيحضر في هذا اليوم لتقديم اللائحة الأساسية الجديدة للمجلس

وقد حضر شريف باشا فعلاً وأنهى إلى الأعضاء أنه ممين من طرف الحكومة السنوية ليقدم للمجلس لائحته الأساسية ( الدستور ) ولائحة الانتخاب الجديدين اللتين وضعتا بناء

على اللائحة الوطنية ، قال : « وقد أحضرت معي اللائحة الأساسية ، وأما لائحة الانتخاب فهي تحت التمييز والنظر في مجلس النظار ، وبعده يجري تقديمها للمجلس « بعد كم يوم » ، ولا يلزمي أن أوضح لحضراتكم أهمية هذه اللوائح ، لأن المقصود منها أن تكون القوانين واللوائح التي تعمل وما يلزم تنقيحه في الموجود من الأول يكون كل ذلك بعد رؤيته بمجلس النواب ، والإقرار عليه منه ، وصدور الأمر بذلك ، نعم وإن كان تأخر تقديم اللائحتين اللتين ذكرنا عنهما بهذا ، إلا أن هذا كان لداعي الشغولية التي كانت حاصلة فيما يتعلق بتسديد الكوبون ، والله الحمد قد تيسر ذلك ، والأمل أنه بتأييد الله وباتحاد الأفكار والتلوب تحصل مزيد الراحة والعمارة للأهالي ، كما أنه جارى النظر بالمالية في مسألة تسديد الديون السائرة ، وبهونها لابد من حصول كل من أرباب المطالب على حقوقهم ، وحيث كان المقصود من تلك اللوائح إنما هو رؤية ما يلزم رؤيته لما يترتب على ذلك من الفوائد والمنافع للأهالي والبلاد ، فالرجو من حضراتكم النظر فيها بعين الدقة التامة ، وإن تراءت لكم ملحوظات ولزم الحال للذاكرة معنا بالمجلس من أجلها فنحن مستعدون لذلك »

من هذا البيان يتضح أن مجلس شورى النواب قد كسب حقوقه الكاملة في التشريع ، إذ أعلن رئيس مجلس الوزراء أنه لا يوضع قانون ولا يمدل شيء من القوانين الموجودة إلا بإقرار مجلس النواب ، ولا يستثنى من ذلك القوانين الأساسية التي تقرر النظام الدستوري ، فإنها أيضا خاضعة لهذه القاعدة ، كما يؤخذ ذلك من بيان رئيس مجلس الوزراء ، ومعنى ذلك أن المجلس خول سلطة « جمعية تأسيسية »

ولما انتهى شريف باشا من بيانه التاريخي قال عبد السلام بك المويلحي : « نكروا الشكر للحضرة الخديوية على إجابة طلبات الأمة ، وأيضا نثني على غيره مجلس النظار حيث اهتم بتنفيذ اللائحة ، فعلى كل منا وجوبا أن يصرف جميع جهده وكل أفكاره في النظر والتدقيق في هذه اللائحة التي تعتبر الأساس الأعظم لمزيد عمارة البلاد وإصلاح الأهالي »

ثم اقترح تأليف لجنة من خمسة عشر عضوا للذاكرة فيها وإبداء ملحوظاتها عنها لتمرر على المجلس

فقال محمود بك المطار بأن تكون اللجنة من عشرة ، وأيد الشيخ إبراهيم الجيار تأليفها من خمسة عشر « لأهمية هذه المسألة »

وطلب السيد عبد الرزاق الشوربجي أن تنقل اللائحة أولا بالمجلس وتحال بعد ذلك على اللجنة ، فاستقر الرأي على ذلك ، وتليت اللائحة في الجلسة ، وأرجى تأليف اللجنة لليوم

التالى ( ٢٧ جمادى الأولى ) وفيه اجتمع المجلس وانتخب لجنة من خمسة عشر عضواً للنظر فى لأئحة مجلس النواب الأساسية ، فكانت بمثابة ( اللجنة الدستورية ) طبقاً للمصطلحات الحديثة ، وأعضاؤها هم :

عبد السلام بك المولىحى . عثمان الهرمىل . السيد السرسى . محمود سالم . بدىى الشرىى . عبد النقى خالد . باخوم لطف الله . عبد الرزاق الشورىجى . ابراهيم الجيار . عبد الوهاب الشيخ . محمد رجب كساب . خضر ابراهيم . عبد الرحمن وائى . تمام حبارير . سليم سعيد ، وانتخب المولىحى بك رئيساً للجنة  
ثم قدمت الحكومة لأئحة الانتخاب بجملة ١٢ جمادى الآخرة ( ٢ يونيه سنة ١٨٧٩ )  
فقلت وأحيلت على اللجنة الدستورية

### دستور سنة ١٨٧٩

هو أول دستور وضع فى مصر « على أحدث البادى المصرية » ، وهو وإن لم يصدر به الرسوم الخديوى ولكنه جدير بأن يسمى دستوراً ، لأن الحكومة ارضتة دستوراً للبلاد ، وإعنا قدمته إلى مجلس شورى النواب لينال إقراره ، وكان هذا مبالغة منها فى التنظيم من اختصاص المجلس إذ خولته سلطة ( جمعية تأسيسية ) تضع الدستور ، ومن القارنة بين نصوصه ونظام مجلس شورى النواب القديم ( ص ٧٨ ) يتبين مقدار البون العظيم بينهما ، فقد خول مجلس النواب سلطة البرلمانات الحديثة ، وقوامها حق إقرار القوانين وإقرار الميزانية ، وجعل الوزارة مسئولة أمامه ، ومن أم مبادئه تحويل سكان السودان حق انتخاب ممثلين عنهم فى مجلس النواب ، أسوة بسائر سكان المملكة المصرية ، وهى فكرة جليلة تدل على

سداد نظر شريف باشا وصدق وطنيته ، لأنها تثبت وتؤكد لما بين مصر والسودان من الروابط القومية والسياسية ، وتأييد لاعتبار السودان جزءاً لا يتجزأ من الدولة المصرية ، يتمتع سكانه بالحقوق السياسية التى يتمتع بها بقية المصريين ، وقد جاء تقرير هذا المبدأ برهاناً جديداً على أن مصر لا تنظر إلى السودان كما تنظر الدول إلى مستعمراتها ، بل تصده قطعة من أرض الوطن ، وتمد أهله جزءاً من الأمة المصرية ، ويرجع الفضل الكبير فى تقرير هذا المبدأ السامى فى دستور سنة ١٨٧٩ إلى شريف باشا ، وقد قرر أيضاً فى دستور سنة ١٨٨٢ ، وما يسترعى النظر أن شريف باشا الذى قرر هذا المبدأ هو الذى استقال من الوزارة سنة ١٨٨٤ احتجاجاً على سلب السودان عن مصر ، وهذا يدل على احتفاظه بمبدئه ،

واستمساكه بوحدة مصر والسودان ودفاعه عن هذه الوحدة المقدسة التي لا انفصام لها  
والآن ثبت هنا دستور سنة ١٨٧٩ كما عرضته وزارة شريف باشا على مجلس شورى  
النواب ، لما لهذه الوثيقة من الأهمية من الوجهتين التاريخية والستورية<sup>(١)</sup>

( المادة ١ ) مجلس النواب يتشكل من النواب الذين يصير انتخابهم على حسب صفة  
الانتخاب التي تتوضح بلائحة خصوصية

( المادة ٢ ) لا يقبل نائباً من لم يكن من رعايا الحكومة المصرية ومن لم يكن له من  
العمر ثلاثون سنة كاملة ومن لم يكن حائراً لكافة الحقوق المدنية والسياسية ، وكذلك من لم  
تتوفر فيه الصفات المقررة بلائحة الانتخاب

( المادة ٣ ) مدة النيابة تكون ثلاث سنين فقط ، ويجوز تكرار انتخاب النواب عند  
تجديد الانتخاب

( المادة ٤ ) انتخاب النواب يكون في كل ثلاث سنين مرة ، ويبدأ فيه بأريمة  
شهور بالأقل قبل أول شهر كيهك ( ديسمبر ) الذى هو اليماد المحدد لاجتماع النواب فيه

( المادة ٥ ) انقضاء مدة مجلس النواب يكون سنوياً في أول برمهات ( مارس ) ويحصل  
انقضاضه بأمر عال

( المادة ٦ ) يجوز للحضرة الخديوية بحسب مقتضيات الأحوال أن تأمر بفتح المجلس  
قبل وقته المعين له وأن تنقص مدة اجتماعه أو تزيدها

( المادة ٧ ) رسم افتتاح المجلس يكون بحضور القات الخديوية أو بحضور رئيس مجلس  
النظار بالنيابة عنها وبحضور جميع النظار والنواب ، وتخل فيه مقالة خديوية يبين بها حالة  
القطر المصرى الداخلية في السنة للماضية قبل الافتتاح والتدابير التي يتراءى لزوم اتخاذها  
في السنة الحالية

( المادة ٨ ) كل نائب يعتبر وكيلًا عن عموم الأمة المصرية وليس فقط عن الجهة  
التي انتخبته

( المادة ٩ ) للنواب الحرية التامة في إبداء آرائهم وقراراتهم ، ولا يجوز أن يكون أحد  
منهم مرتبطاً في رأيه بعمليات تصدر له أو وعد ووعيد يوجه إليه

( المادة ١٠ ) للسائل التي تقدم من النظار للنواب تصير المذاكرة فيها بمجلس النواب

---

(١) لم نجد أصل هذه الوثيقة في « الوقائع المصرية » ولا في محفوظات مجلس شورى النواب ،  
وقدك رجعت إلى النسخة المنشورة في « الأهرام » عدد ١٢ يونيو سنة ١٨٧٩

وإذا تراءى فيها ملحوظات تجري المناقشة عنها مع مجلس النظار وإنما يكون ذلك مقرونا ببيان الأوجه والأسباب

(المادة ١١) إذا حصل خلاف بين مجلس النواب ومجلس النظار وأصر كل على رأيه بعد تكرار المناقشة وبيان الأسباب ولم تستف النظاره فللعضرة الخديوية أن تأمر بفض مجلس النواب وتجديد انتخاب أعضائه على شرط أن لا تتجاوز مدة الانتخاب أربعة أشهر من يوم انقضاؤه إلى يوم اجتماعه ، وإذا أيد مجلس النواب بعد تجديد انتخابه رأى المجلس السابق وجب تنفيذه ، ويجوز للأمة أن تفتح نفس النواب السابقين أو بعضهم ( راجع المادة ٣ ) (المادة ١٢) في حالة خلو محل أحد النواب تصير المبادرة إلى انتخاب بدله ، ومدة التي يصير انتخابه لا تستمر إلا لفترة حصول الانتخاب العمومي أي أن مدة البديل لا تتجاوز المدة التي كانت باقية للنائب الأصلي

(المادة ١٣) رئيس المجلس ووكيلاه وكتيبته يكون تمييزهم بعمرة نفس المجلس من ابتداء انعقاده ويستمررون إلى أول الاجتماع الثاني

(المادة ١٤) مذاكرات النواب ومدلولاتهم في الجلسات العمومية تكون علنية ، ومع ذلك فإنه يجوز أن تكون سرية متى طلب ذلك أحد النظار أو عشرة من النواب ، وأقر عليه المجلس

(المادة ١٥) لا يجوز حبس أحد النواب ولا إقامة دعوى عليه أثناء مدة انعقاد المجلس ما لم يكن بقرار صادر من المجلس المذكور ، وهذا فيما عدا الأحوال التي يضبط فيها أحد النواب حالة كونه متلبساً بجناية جسيمة مثل القتل فملا

(المادة ١٦) إذا صار القبض على أحد النواب حالة كونه متلبساً بجناية ووضع في السجن فيعطى الخبر عنه لرئيس مجلس النواب حالة سجنه ، ويصير الإفراج عن ذلك النائب أو توقيف الدعوى عليه في أثناء مدة انعقاد المجلس إذا طلب المجلس المذكور ذلك

(المادة ١٧) للمجلس الحق أيضا في طلب الإفراج أو توقيف الدعوى إذا كان أحد النواب صار القبض عليه وسجن في غير مدة انعقاد المجلس

(المادة ١٨) كل من النواب قبل تأديته وظيفة النيابة يحلف يميناً بالمجلس علانية عقب افتتاحه بأن يكون صادقا للعضرة الخديوية وأن لا يخون الوطن وأن يحافظ على مراعاة قوانين الحكومة وأن يؤدي الوظيفة التي أحييت عليه بما يكون فيه خير للوطن

(المادة ١٩) يقرر لسكل من النواب مبلغ عشرة آلاف قرش سنويا نظير مصاريف



سفرته وإقامته ويصرف له ما يخص ذلك في كل شهر من ثلاثة الأشهر المقررة لانقضاء المجلس من تاريخ انعقاده ، بحيث إذا نقصت مدة المجلس عن ثلاثة الأشهر أو زادت فنصرف له الشرة آلاف قرش تماماً ، إما إذا كان في بحر السنة يحصل انعقاد المجلس فوق المادة فلا يكون لهم شيء إلا إذا كان البعض تمين بدله وحضر ذلك البديل في تلك الاجتماعات فنصرف له قيمة ما يخصه مدة إقامته بواقع قسط اليوم بحيث لا تتجاوز الشرة آلاف قرش ، أما نواب جهات السودان فيصرف لهم علاوة على ذلك مصاريف السفرة لخدمهم ذهاباً وإياباً (المادة ٢٠) لا يجوز قبول متوظفي الحكومة ملكيين كانوا أو جهاديين ضمن أعضاء مجلس النواب ، ما عدا نظار الدواوين ومفتشى الأقاليم ووكلاءهم والمديرين ووكلاءهم بشرط أن لا يتجاوزوا خمس عموم النواب عدداً

(المادة ٢١) لا يجوز للدولة في أمر ما بطريقة صحيحة معتبرة إلا إذا كان موجوداً بالمجلس ثلثاً أعضائه ، ولا يحسب ضمن الأعضاء المذكورين النائبون بأجازة رسمية ، بل يشترط أن يكون الثلثان من الحاضرين بالمجلس ، ولا يعتمد قرار من قراراته إلا إذا قرره أغلبية الحاضرين ، وعند تساوى الآراء يكون رأى الرئيس مرجحاً لرأى الفريق الذى يكون منضماً معه

(المادة ٢٢) لا يجوز لأحد النواب توكيل غيره في إبداء رأيه ، بل يجب عليه إبداءه بنفسه

(المادة ٢٣) يجوز لكل مصرى حائز لحقوق الانتخاب أن يقدم للمجلس عرضاً بواسطة أحد النواب ، وبعد أن يحال النظر فيه على كومسيون فالجاس يحكم بناء على التقرير الذى يقدم له من ذلك الكومسيون بقبول ذلك العرض أو بدمه وبما هيبة درجة اعتباره (المادة ٢٤) كل طلب مختص بمحقو شخصية يتقدم للمجلس يصير رفضه متى تحقق من التحريات التى تحصل بخصوصه أن مقدمه لم يسبق له تقديمه إلى المأمور المتعلق به ذلك الطلب أو إلى الجهة التابع لها المأمور المذكور

(المادة ٢٥) لا يجوز للمجلس أن يقبل أحداً يأتى إليه بالإصالة من نفسه أو بالوكالة عن جماعة للتكلم في أمر ما ، ولا أن يسمع قولاً من أحد سوى أعضاء ونظار الدواوين ومندوبيهم

(المادة ٢٦) عند أول اجتماع لمجلس النواب يجب على مجلس النظار أن يقدم له جميع اللوائح والقوانين والنشورات الجارية العمل بها في الحكومة لينظر فيها وينقحها ويصدر

قراره عليها ويجرى التصديق عليها من الحضرة الخديوية لتكون دستوراً للعمل .

(المادة ٢٧) إن وضع القوانين واللوائح يكون ابتداءً بمجلس النظار ، ثم تعرض على مجلس النواب للنظر فيها وتنقيحها ، بحيث لا يكون القانون معتبراً أو دستوراً للعمل ما لم يقل بمجلس النواب بنداً بنداً ، ويمطى عنه القرار ، ويجرى التصديق عليه من الحضرة الخديوية ، ويجوز للنواب مراعاة المصلحة العمومية وبحسب مقتضيات الأحوال وظروف الأوقات أن ينبروا أو ينقحوا أو يعدلوا أى قانون من القوانين وأى بند من بنودها ومن جعلها هذه اللائحة الأساسية

(المادة ٢٨) إذا رفض مجلس النواب قانوناً من القوانين أو بنداً من البنود مما يمرضه عليه مجلس النظار فلا يجوز تقديمه إلى مجلس النواب ثانياً في أثناء مدة انعقاده تلك السنة

(المادة ٢٩) الحكم بصحة انتخاب النواب يختص بالمجلس دون غيره

(المادة ٣٠) اللجنة الرسمية التى يترأسها فى المجلس هى اللجنة العربية

(المادة ٣١) يكون أخذ وإبداء الآراء بالصورة الآتية ، وهى إما بالنسبة بالاسم أو بعلامات ظاهرة أو بوضع الآراء سراً فى الصندوق

(المادة ٣٢) أخذ الآراء بالنسبة بالاسم لا يكون إلا بالقرار من المجلس بناء على طلب يحصل من أحد النواب ويشترك فيه معه عشرة منهم ، وأخذ الآراء بوضعها سراً فى صندوق لا يكون إلا فى ألقا يتعلق بتعيين أشخاص مثل تعيين الرئيس أو الوكلاء والكتاب وأعضاء الكومسيونات وما شابه ذلك

(المادة ٣٣) لأئمة إدارة مجلس النواب الداخلية تعمل بمعرفة

(المادة ٣٤) أعضاء مجلس النواب لا يزيدون عن ١٢٠ نائباً ، بما فيهم نواب السودان

حسب البيانات التى تتوضح بالأئمة الانتخاب

(المادة ٣٥) مركز مجلس النواب يكون بحموسة مصر التى هى عاصمة القطر

(المادة ٣٦) النظار مسئولون أمام مجلس النواب عن كافة الأحوال والأعمال المختصة

بإدارتهم ، وبناء على ذلك يجب على مجلس النظار المبادرة إلى وضع قانون لمحاكمة النظار عند الاقتضاء وعرضه على مجلس النواب

(المادة ٣٧) لايجزى العمل بأمر صادر من الحكومة ما لم يكن مضمناً من الناظر المختص به ومطابقاً لقانون معتبر ( راجع المادة ٢٦ و ٢٧ )

(المادة ٣٨) لا يجتمع وظيفة النظارة والنيابة فى شخص واحد ( راجع المادة ٢٠ )

( المادة ٣٩ ) يجوز لكل ناظر أن يحضر في جلسات مجلس النواب أو أن يرسل له أحد كبار موظفي دائرته بالنيابة عنه بشرط أن لا يكون ذلك الموظف من ضمن النواب ( المادة ٤٠ ) يجوز للنظار ومندوبيهم أن يتكلموا في المجلس بشأن كافة الأمور التي

يطلبون التكلم فيها

( المادة ٤١ ) إذا طرأت ضرورة مهمة جداً تستلزم المبادرة إلى أخذ الاحتياطات اللازمة لوقاية الحكومة من خطر ربما يتأتى لها أو للمحافظة على الأمن العمومي وكان مجلس النواب غير منعقد فيجوز لمجلس النظار أن يقرر بإجراء ما يلزم إجراؤه تحت مسئوليته وبالتصديق على ذلك بالقرار من الحضرة الخديوية يجرى العمل على مقتضاه بشرط أن لا يكون مخالفاً للقوانين المتبعة هذا وإلى انعقاد مجلس النواب يصير تقديمه إليه

( المادة ٤٢ ) إذا تراءى للنواب التكلم في بعض مواد خلاف ما يقدم لهم من النظار فتجرى المداولة فيها ويرسل إخطار بذلك لمجلس النظار . وبعد ثمانية أيام من تاريخ إرسال ذلك الإخطار إن لم يرد من مجلس النظار أوجه تمنع من المذاكرة فيها ويقر النواب على قبول تلك الأوجه فلهم أن يتموا مداولتهم ويصدروا قراراتهم فيها

( المادة ٤٣ ) النظام لمزموه بالمجاوبة عن كل ما يسألون فيه من مجلس النواب ، إما بأن يتوجهوا للمجلس بأنفسهم أو بأن ينتدبوا أحد كبار موظفي دوائهم للمجاوبة بالنيابة عنهم بشرط أن لا يكون ذلك الموظف من ضمن النواب

( المادة ٤٤ ) يجوز للنظار أن يؤخروا مجاباتهم عما يسألون فيه من مجلس النواب عند الضرورات المهمة مع بيان أسباب التأخير أكثر ما يكون قبل انتهاء مدة اجتماع المجلس بشرة أيام ويلزمهم أن يقدموا الجواب في أول الاجتماع الثاني للنواب . ومع ذلك فمسئولية التأخير عليهم

( المادة ٤٥ ) من حقوق النواب أن يلاحظوا المصاريف العمومية بالدفعة التامة ، وأن يقرروا مقدارها ، ويجب عليهم أن يمينوا كية الواردات ( الإيرادات ) وكيفيةها وضرب الضرائب والجبايات وطريقة توزيعها وأوقات تحصيلها ، فلا يجوز ضرب ضريبة من أى نوع كانت ولا توزيعها ولا تحصيلها ولا تكليف الأهالي بشيء منها إلا بعد إقرار النواب عليها ، كما لا يجوز صرف شيء من متحصلات الضرائب زيادة عما يقر عليه النواب

( المادة ٤٦ ) للنواب أن يطلبوا عقب افتتاح المجلس الميزانية العمومية المستوفية للحاجة للواردات ( الإيرادات ) والمصروفات لينظروا فيها ، ومتى قرروا عليها بعد البحث التام

لا يعمل بها إلا في تلك السنة ، ويلزم في السنة الثانية تحرير ميزانية ثانية وعرضها على النواب كما تقدم ، وهكذا سنويا

(المادة ٤٧) كل قرار يصدر من مجلس النواب يرسل لمجلس النظار لإجراء التصديق عليه من الحضرة الخديوية

(المادة ٤٨) إذا أبهمت عبارة بند من بنود هذه اللائحة ، واقتضى الحال للوقوف على حقيقة معناه فيطلب تفسيره من مجلس النواب

(المادة ٤٩) لكل نائب من النواب حق إذا رأى قصورا من أى مأمور أو فى أى إدارة من إدارات الحكومة أن يكتب بذلك للناظر المختصة به الإدارة وهذا فقط فى المواد العمومية

\*\*\*

هذا ، وقد أخذت اللجنة الدستورية تراجع نصوص الدستور ولأئحة الانتخاب ، ولكن وقع ما حال دون صدور الرسوم الخديوية بهما ، ذلك أن الدول الأوروبية ائتمرت بالخديوية اسماعيل وسمت فى خلعها من العرش حتى تم لها ما أرادت ، وتولى توفيق باشا مستند الخديوية ، ثم اجتمع مجلس النواب<sup>(١)</sup> بجملة ١٦ رجب سنة ١٢٩٦ (٦ يولييه ١٨٧٩) برئاسة مصطفى بك وهبى وتليت إقامة وزارة الداخلية ومضمونها أن النظر فى اللائحتين يقتضى زمنا طويلا وذلك ترى الترخيص لحضرات الأعضاء « بالتوجه لبلادهم وبعد تاريخه ينظر فيما يلزم » ، أى أن الحكومة قررت فض المجلس ، وكانت هذه آخر جلسة عقدها فى الدور الثالث من الهيئة النيابية الثالثة ، ثم تمطلت الحياة النيابية فى أوائل عهد توفيق باشا نحو سنتين

ومعلوم أنه أجريت انتخابات جديدة فى عهد توفيق باشا لمجلس شورى النواب ، وهو المجلس الذى اجتمع فى ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨١ على عهد الثورة المرابية ، وتولى وضع الدستور المعروف بدستور سنة ١٨٨٢ والذى صدر به الرسوم الخديوية فى ٧ فبراير من تلك السنة ، وتضمن معظم النصوص والبادئ التى قررت فى دستور سنة ١٨٧٩

## دستور سنة ١٨٨٢

وإذ نشرنا دستور سنة ١٨٧٩ ، رأينا أن نضع إلى جانبه دستور سنة ١٨٨٢<sup>(٢)</sup> ليسهل علينا المقارنة بينهما ونبين مبلغ ما اقتبسه الثانى من الأول

(١) جرى الاصطلاح على تسمية مجلس شورى النواب « مجلس النواب » فى أواخر عهد اسماعيل

(٢) عن « الوقائع المصرية » عدد ٩ فبراير سنة ١٨٨٢

المادة ١ - تعيين أعضاء مجلس النواب يكون بالانتخاب والشروط اللازمة لن له حق الانتخاب ولن يجوز انتخابه تيين فيما بعد في لائحة مخصوصة تشتمل أيضاً على كيفية الانتخاب

المادة ٢ - يكون انتخاب أعضاء المجلس لمدة خمس سنوات ويعطى لكل منهم مائة جنيه مصرى في السنة مقابل مصاريفه

المادة ٣ - النواب مطلعو الحرية في إجراء وظائفهم وليسوا مرتبطين بأوامر أو تعليمات تصدر لهم تخل باستقلال آرائهم ولا بوعد أو وعيد يحصل إليهم

المادة ٤ - لا يجوز الترض للنواب بوجه ما . وإذا وقعت من أحدهم جناية أو جنحة مدة اجتماع المجلس فلا يجوز القبض عليه إلا بمقتضى إذن من المجلس

المادة ٥ - للمجلس حال انعقاده أن يطلب الإفراج أو توقيف الدعوى مؤقتاً لحد انقضاء مدة اجتماع المجلس عن يدهم عليه جنائياً من أعضائه أو يكون مسجوناً في غير مدة انعقاد المجلس لدعوى لم يصدر فيها حكم

المادة ٦ - كل نائب يعتبر وكيلاً عن عموم أهالى القطر المصرى لآ عن الجهة التى انتخبته فقط

المادة ٧ - مجلس النواب يكون مركزه بمحروسة مصر ويعقد بأمر يصدر من الحضرة الخديوية بموافقة رأى مجلس النظار ويكون اجتماعه سنوياً

المادة ٨ - تعقد الجلسات الاعتيادية السنوية لمجلس النواب مدة ثلاثة أشهر من أول شهر نوفمبر لنهاية يناير وإذا لم تكف هذه المدة لإتمام الأشغال الموجودة وطلب المجلس أن تزداد مدته من ١٥ يوماً إلى ٣٠ يوماً فيجاب إلى ذلك بأمر يصدر من الحضرة الخديوية

المادة ٩ - إذا مست الحاجة إلى تكرار اجتماع المجلس في غير مدته المتأدة فيسكون ذلك بمقتضى أمر يصدر من الحضرة الخديوية تتقرر فيه مدة ذلك الاجتماع

المادة ١٠ - تفتتح الحضرة الخديوية أو رئيس مجلس النظار بالنيابة عنها مجلس النواب بحضور باقى النظار

المادة ١١ - تفتتح أول جلسة في كل سنة بتلاوة مقالة يقرؤها الخديو أو رئيس النظار بالنيابة عنه وتشتمل على بيان المسائل المهمة التى تمرض على المجلس في أثناء انعقاد جلساته وتنتضى الجلسة بمد تلاوة المقالة المذكورة

المادة ١٢ - ينتخب المجلس في أثناء الثلاثة الأيام التالية لتلاوة المقالة لجنة لتحضير

جوابها وبعد التصديق عليه من المجلس يصير تقديمه للحضرة الخديوية بمعرفة من ينتدبهم لهذا الغرض من أعضائه

المادة ١٣ — لا يشتمل الجواب المذكور على التكلم في أى مسألة بوجهه قطعي ولا على أى رأى حصلت للمداولة فيه

المادة ١٤ — ينتخب المجلس ثلاثة من أعضائه تعرض أسماؤهم على الجنب الخديوي فيعين أحدهم ليتولى رئاسة المجلس مدة الانتخاب أى خمسة أعوام بمقتضى أمر يصدر من حضرة

المادة ١٥ — ينتخب المجلس وكيلين لرئيسه ويعين للعلم كتابا بشرط أن يكون الوكيلان من أعضائه

المادة ١٦ — تحرر محاضر الجلسات بملاحظة قلم كتابة المجلس الذى يؤلف من الرئيس ومن الوكيلين ومن الكتاب

المادة ١٧ — اللغة الرسمية التى تستعمل فى المجلس هى اللغة العربية وتحرر المحاضر وللخصمات يكون بلك اللغة

المادة ١٨ — للنظار حق الحضور فى المجلس وإبداء ما يرومون إبداءه فيه ولهم أيضا أن يستنيبوا عنهم وكلاء من كبار الموظفين

المادة ١٩ — إذا قر قرار النواب على أن يستدعى للحضور بمجلسهم أحد النظار للاستيضاح منه عن مادة معينة فعلى الناظر أن يذهب إلى المجلس بنفسه أو يستنيب عنه أحد كبار الموظفين يجيب عما يسأل عنه

المادة ٢٠ — للنواب حق الملاحظة على متوظفى الحكومة جميعاً ولهم فى أثناء اجتماع المجلس أن يشعروا بواسطة رئيسه كلا من النظار بما يرون لزوم الإخبار عنه من تمد أو خلل أو قصور يقع فى أثناء تأدية الوظيفة من أحد موظفى الحكومة التابعين لنظارته

المادة ٢١ — النظار متكافلون فى المسئولية أمام مجلس النواب عن كل أمر يقرر بمجلس النظار ويترب عليه لإخلال بالقوانين واللوائح الرعية الإجراء

المادة ٢٢ — كل من النظار مسئول عن الوجه المذكور بالبند السابق عن لإجراءاته المتعلقة بوظيفته

المادة ٢٣ — إذا حصل خلاف بين مجلس النواب ومجلس النظار وأصر كل على رأيه بعد تكرار المخاطبة وبيان الأسباب ولم تستف النظاراة فللحضرة الخديوية أن تأمر بفض

مجلس النواب وتجديد الانتخاب على شرط ان لا تتجاوز الفترة ثلاثة أشهر من تاريخ يوم الانقضاء إلى يوم الاجتماع ويجوز لأرباب الانتخاب أن ينتخبوا نفس النواب السابقين أو بعضهم

المادة ٢٤ - إذا صدق المجلس الثاني على رأى المجلس الأول القى ترتب الخلاف عليه ينفذ الرأى المذكور قطعياً

المادة ٢٥ - مشروعات اللوائح والقوانين تعمل بمعرفة الحكومة ويقدمها للنظار لمجلس النواب لنظرها والبحث فيها وإعطاء القرار اللازم عنها ولا يكون المشروع قانوناً مستتراً دستوراً للعمل ما لم يترلف مجلس النواب بندا فبندا ويقرر حكماً غكماً، ثم يجرى التصديق عليه من طرف الحضرة الخديوية ، وكل قانون يتلى ثلاث مرات بين كل مرة وأخرى خمسة عشر يوماً ، وإذا كان القانون مستجلاً فيكتفى تلاوته مرة واحدة ويستثنى عن المرتين الآخرين بمقتضى قرار مخصوص يصدر من المجلس ، وإذا تراءى لمجلس النواب سن قانون فيطلب ذلك بواسطة رئيسه من مجلس النظار ومتى وافقت عليه الحكومة فتعمل مشروعه وتقدمه لمجلس النواب على الوجه المبين بهذا

المادة ٢٦ - مشروع كل لائحة أو قانون يعرض على المجلس ينظر فيه بمعرفة لجنة من أعضائه تنتخب لذلك ويجوز للجنة المذكورة أن تطلب من الحكومة إجراء بعض تغييرات في المشروع التى تكلفت بنظره ، وفى هذه الحال يرسل رئيس مجلس النواب إلى رئيس مجلس النظار المشروع والتغييرات المطلوب إجراؤها فيه قبل المذاكرة العمومية بمجلس النواب

المادة ٢٧ - إن لم تطلب اللجنة إجراء تغييرات في المشروع الحال عليها أو طلبت ولم توافقها الحكومة على ذلك فيقدم النص الأصل من مشروع القانون لمجلس النواب للمداولة فيه ، أما إذا صدقت الحكومة على تلك التغييرات فيقدم للمجلس النص الأصل مع التغييرات التى حصلت فيه للمناقشة فيها ، وفى حالة ما إذا كانت التغييرات ما صار قبولها من الحكومة فللجنة أن تبين رأيا للمجلس وتقدمه ملحوظاتها

المادة ٢٨ - عند تقديم المشروع للمجلس من طرف اللجنة يجوز للمجلس قبوله أو رفضه ويسوغ له أيضا إحالته ثانية على اللجنة للنظر فيه

المادة ٢٩ - على رئيس مجلس النواب أن يرسل إلى رئيس مجلس النظار اللوائح والقوانين التى يصدق المجلس عليها

المادة ٣٠ — لا يجوز ربط أموال جديدة أو رسوم أو عوائد على منقولات أو عقارات أو وركو في الحكومة المصرية إلا بمقتضى قانون يصدق عليه من مجلس النواب ، وعلى ذلك لا يجوز بأى وجه كان وبأية صفة كانت تحصيل عوائد جديدة وكل جهة من جهات الحكومة أمرت بتحصيل شيء من ذلك وكل مستخدم حرر كشوفات أو تعريفات عنها وكل شخص باشر تحصيلها بدون قانون مصدق عليه من مجلس النواب يحاكم كمتخلس وترد الحقوق لأربابها

المادة ٣١ — ميزانية مصروفات وإيرادات الحكومة السنوية تقدم لمجلس النواب سنوياً لنفاة الخامس من شهر نوفمبر بالأكثر

المادة ٣٢ — تقدم للمجلس ميزانية عموم الإيرادات مع كشوفات عن كل نوع من أنواعها

المادة ٣٣ — تنقسم ميزانية المصروفات إلى أقسام متعددة يختص كل قسم منها بنظارة ، ثم يشتمل كل قسم على أبواب وفصول بقدر عدد جهات الادارة العمومية بتلك النظارة

المادة ٣٤ — لا يجوز للمجلس أن ينظر في دفعيات الوركو المقرر للاستانة أو الدين المسمى أو فيما التزم به الحكومة في أمر الدين بناء على لائحة التصفية أو الماهدات التي حصلت بينها وبين الحكومات الأجنبية

المادة ٣٥ — ترسل الميزانية إلى مجلس النواب فينظرها ويبحث فيها ( بمراعاة البند السابق ) ويعين لها لجنة من أعضائه مساوية بالعدد والرأى لأعضاء مجلس النظار ورئيسه لينظروا جميعاً في الميزانية ويقرروا بالاتفاق أو بالأكثرية

المادة ٣٦ — إذا وقع الخلاف بين لجنة النواب ومجلس النظار وتساوى العدد فيه فالميزانية تعود إلى مجلس النواب فإن أيد رأى مجلس النظار وجب تنفيذه وإن أثبت رأى لجنته فيكون العمل بمقتضى المادة ٢٣ و٢٤ من هذه اللائحة ، وأما ما حصل فيه الخلاف من الميزانية فإذا كان مقرراً في ميزانية السنة السابقة ولم يكن مخصصاً لأعمال جديدة مثل أشغال عمومية وغيرها فينفذ مؤقتاً إلى أن يعقد المجلس الثانى بمقتضى المادة ٢٣

المادة ٣٧ — إذا أيد المجلس الثانى رأى المجلس الأول في أمر الميزانية وجب تنفيذ الرأى المذكور قطعياً كما فى المادة ٢٣

المادة ٣٨ — كل عهد أو شرط أو التزام يراد عقده بين الحكومة وغيرها لا يكون نهائياً إلا بعد الإقرار عليه من مجلس النواب ما لم يكن على أمر مبلغه وارد فى ميزانية عامة



القررة بهذا المجلس ، وأية مقالة عن أشغال عمومية خارجة عن الميزانية أو مبيع شيء من أملاك الحكومة أو إعطاء أرض بدون مقابل أو امتياز لأحد لا تكون نهائية إلا بعد الاقرار عليها من مجلس النواب أيضا

المادة ٣٩ - يجوز لكل مصرى أن يقدم للمجلس عريضة وبحال النظر في هذه العريضة على لجنة ينتخبها المجلس وبناء على ما يجاب منها يحكم المجلس بقبول أو رفض العريضة وما يحكم بقبوله يحال على الناظر المختص به ذلك

المادة ٤٠ - كل عرض يختص بمحقق أو صوالح شخصية يرفض متى كان من خصائص الحاكم المدنية أو الإدارية أو كان لم يسبق تقديمه لجهة الإدارة المختصة به

المادة ٤١ - إذا طرأت ضرورة مهمة تستلزم المبادرة إلى الأخذ بأسباب الاحتياط لوقاية الحكومة من خطر أو للمحافظة على الأمن العمومي وكان مجلس النواب غير منعقد وكانت الاحتياطات المرغوب اتخاذها داخله بمخصائمه ولم يسع الوقت اجتماعه جاز للمجلس النظر لإجراء ما يلزم اجراءه على مسئوليته مع التصديق على ذلك من الحضرة الخديوية ، ولدى انعقاد مجلس النواب يقدم الأمر إليه ليرى رآيه فيه

المادة ٤٢ - لا يجوز لأى شخص أن يعرض لمجلس النواب مسألة ما أو يتناقض فيها أو يشترك في المداولة إلا أن كان من أعضائه أو من النظار أو ممن كان حاضرا معهم أو نائبا عنهم

المادة ٤٣ - يكون إعطاء الآراء في المجلس بواسطة رفع اليد أو النداء بالإسم أو وضع الآراء في صندوق

المادة ٤٤ - لا يجوز إعطاء الآراء بالنداء بالإسم إلا إذا طلب ذلك عشرة من أعضاء المجلس بالأقل ، وعلى كل حال فالرأى فيما نص عليه بالادة السابعة والأربعين يكون دائما بالنداء بالإسم

المادة ٤٥ - انتخاب الثلاثة الأعضاء الذين يمين منهم رئيس المجلس وكذا انتخاب الوكيلين والكتاب الأول والثاني يكون دائما بوضع الآراء في صندوق

المادة ٤٦ - لا تكون المداولة بالمجلس صحيحة إلا إذا كان حاضرا فيه ثلثا أعضائه بالأقل وإلا كانت المداولة لاغية ويكون صدور القرارات بالأغلبية المطلقة

المادة ٤٧ - كل قرار يترتب عليه مسئولية النظار لا يجوز صدوره إلا بالأغلبية المتوفرة فيها ثلاثة أرباع النواب الحاضرين بالجلسة

- المادة ٤٨ — لا يسوغ لأحد من النواب أن يستقيل عنه غيره لإبداء رأيه
- المادة ٤٩ — على مجلس النواب أن يحرر لائحة إجراءاته الداخلية وتكون تلك اللائحة نافذة الحكم بمقتضى أمر يصدر من الحضرة الخديوية
- المادة ٥٠ — للمجلس الحق أن يبدل هذه اللائحة الأساسية بالاتفاق مع مجلس النظائر
- المادة ٥١ — إذا أغمض معنى بند أو عبارة من هذه اللائحة فيكون تفسيره باتحاد مجلس النواب مع مجلس النظائر
- المادة ٥٢ — كل أحكام القوانين والأوامر واللوائح والمادات المخالفة لهذه اللائحة لا يعمل بها بل تكون لاغية.
- المادة ٥٣ — على نظارنا تنفيذ هذه اللائحة كل فيما يخصه
- « صدر بمرأى الإسماعيلية في ١٨ ربيع الأول سنة ١٢٩٩ — ٧ فبراير سنة ١٨٨٢ »

محمد شريف باشا

مؤسس النظام الدستوري في مصر

( ١٨٢٦ — ١٨٨٧ )

إن الحديث عن دستور سنة ١٨٧٩ و ١٨٨٢ يستقيم الكلام عن محمد شريف باشا ، فإنه بعد بحق مؤسس النظام الدستوري في مصر

سيظل اسم شريف باشا مذكوراً مدى الدهر في سجل الحركة القومية ، وذلك لموقفه المشهود في شأن السودان ، واحتجاجة العمل على سلخه عن مصر ، ومسألة السودان نقطة حساسة في المسألة المصرية ، لأنها مسألة الحياة لمصر ، فلا غرو أن يذكر المصريون دواما موقف شريف باشا فيها ، فإنه موقف مشرف ، يكفي وحده لتخليد اسم صاحبه وتمجيده

كان هذا الموقف آخر مواقف شريف باشا ، إذ ختم به حياته السياسية ، وهو وإن كان أعظم مواقفه شأنا ، وأبقاها على الزمن أثرًا ، فإن حياته حافلة بالمواقف الحميدة ، وحسبك أن اسمه اقترن بثلاثة أدوار للحركة القومية ، كان فيها مناط رجاء الأمة وموضع ثقها ، وعمل فيها جميعاً بزاغة وإخلاص

الدور الأول ، دور النهضة السياسية والوطنية التي ظهرت في عصر اسماعيل ، فقد كان شريف باشا الزعيم الوطني والسياسي الذي اتجهت إليه أنظار الأحرار لتأليف «الوزارة الوطنية»

خالية من العنصر الأوروبى ، قائمة على مبدأ المسئولية الوزارية أمام مجلس شورى النواب ، وعلى يده تقرر هذا المبدأ الذى يمد قوام النظام الدستورى ، كما تقدم بيانه



محمد شريف باشا

وزير السودان

ومؤسس النظام الدستورى فى مصر

والدور الثانى : دور الثورة المرابية ، وله فيها المقام المحمود ، والرأى العائب ، والنظر الصادق ، إذ كان على يده إجابة مطالب المرابيين الأولى : وهى المطالب الدستورية السليمة ، وألف الوزارة التى تم فى عهدها تأليف مجلس النواب سنة ١٨٨١ وتحويله سلطة المجالس النيابية الحديثة

ولما وقع الاحتلال الإنجليزي سنة ١٨٨٢ اقترن اسمه بدور ثالث من أدوار الحركة الوطنية ونمى به المقاومة الأهلية التى اعترضت السياسة الاستعمارية الإنجليزية ، وذلك باستقالته المشرفة التى قدمها اعتراضاً على سلخ السودان عن مصر ، وعلى تدخل الإنجليزي فى سلطة الحكومة المصرية

فترى من هذا البيان الوجيز أن شخصية شريف باشا اقترنت بأدوار ثلاثة ، من أعظم أدوار الحركة القومية شأنًا ، وله في كل منها مواقف جليلة ، هذا إلى أنه تولى رئاسة الوزارة أربع مرات ، في أوقات عصيبة ، وظروف دقيقة ، فجعل منهجه في كل مرة تحقيق آمال الأمة ، وحل المضلات التي تواجهها البلاد ، فهو من الأفاضل الذين ينظرون إلى الوزارة على أنها وسيلة لا غاية ، ولم يكن من أولئك الذين يحرصون على المنصب ، ولو ضحوا في سبيلها حقوق مصر وكرامتها ، بل كان يضعي بالوزارة استمساكا بالحق والكرامة والمبدأ

وتمتاز شخصية شريف باشا بمزايا عديدة ، أولها كفاءته العلمية والسياسية ، ووفرة نصيبه من الثقافة الغربية ، واقتباسه الأساليب الحديثة الرافقة في حياته وأحداثه وآرائه ، بحيث نال احترام كل من حادثوه أو اتصلوا به من رجال السياسة الأوروبيين ، فهو يعد حقا من رجال القول المتمازين ، الذين يضارعون رجالات أوروبا الأفاضل في المكانة والكفاءة ، والنية الثانية إخلاصه لمصر ، فإنه لم يكن يطمع في المنصب ، ولا جعلها قبلته وطمح أماله ، بل كانت المنصب تسمى إليه ، ويرجى منه تفضلها ، لمواهبه وصفاته البارزة . وقد عرضت عليه رئاسة الوزارة في عهود مختلفة ، فكان يقبلها على أن يضع لنفسه خطة سياسية وطنية ، يسير عليها ويسمى على تحقيقها جهد ما يستطيع ، وإذا لم يتحقق برنامجه بادر إلى الاستقالة من الوزارة ؛ زاهداً فيها ، غير آسف عليها ، ولعل هذه الخطة الوطنية يرجع جانب كبير منها إلى ما انتصف به من الكرامة والشيم ، وما تحلى به من العفة والزهادة ، فإن هذه الصفات جعلته يأبى أن يتخذ المنصب وسيلة للمنفعة والمجاه ، وكان يزهد فيها إذا آتت منها امتناناً لكرامته ، وإنك لتلمح في شخصيته شعور الكرامة والشيم ، وهو بعد وزير للحقانية والخارجية سنة ١٨٧٨ ، حين وقع الخلاف بينه وبين لجنة التحقيق الأوروبية ، فقد استدعته اللجنة لسماع أقواله ، فرفض بإباء أن يطأطيء الرأس أمام جيرونها ، وامتنع عن الثول بين يديها ، وآثر الاستقالة من منصبه احتفاظاً بكرامته ، وكرامة المنصب الذي يشغله ولا تطلعت إليه أنظار الأحرار ليؤلف الوزارة سنة ١٨٧٩ قبل هذه المهمة ، واتخذ لنفسه برنامجاً جليلاً وانحاز ، وهو تقرير النظام الدستوري أساساً للحكم ، وإقناض البلاد من طغيان النفوذ الأجنبي ، وقد بقيت وزارته إلى أن خلع الخديو اسماعيل ، وتولى توفيق باشا منصب الخديوية ، فقدم استعفاه من الوزارة ، فدعاه الخديو إلى تأليف الوزارة الجديدة فألفها ، ونسكتها لم تدم طويلاً لأن نزعتا الدستورية لم تكن لترضى الخديو توفيق ، فاستعفى ثانية من الرئاسة ، وخلفه الخديو توفيق باشا ذاته ، ثم رياض باشا ، إلى أن قامت الحركة المرائية ،

فانجحت إليه الأنظار من جديد لتأليف الوزارة ، وتحقيق آمال الأمة ، فلي نداء الوطن ، وألف وزارة غايتها تأليف مجلس نيابي كامل السلطة ، فكان برنامجها في هذه الوزارة هو ذات البرنامج الذي وضعه لوزارته الأولى في عهد اسماعيل ، ولما اختلف والمرايين ، لم يقبل مسأرتهم فيما رآه خطأ ، واستقال وبقي في عزله إلى أن وقع الاحتلال الإنجليزي ، ثم دعى إلى تأليف الوزارة لإنقاذ الموقف ، فلي دعوة الحديو توفيق ، وتولى الرئاسة واضطلع بها في ظروف حرجة ، إلى أن وقع التصادم بينه وبين الاحتلال في مسألة السودان ، وتدخل الإنجليز في شؤون الحكومة ، فاستقال احتجاجاً على عدوان السياسة الإنجليزية

فمن هذه النظرة المجلى يتبين لك أنه كان يتولى الوزارات على أساس قومي ، ويرسم لنفسه برنامجاً يتقيد فيه بمقصد شريف ، ويعمل على تنفيذه مستمسكاً بالكرامة والشم والإباء ، حريصاً على حقوق البلاد ، فلا غرو إذ كان يسبغ على الوزارة كلها تولاها توباً من المظمة والجلال

وإلى جانب إخلاصه وكفائه السياسية كان يمتاز بقوة شخصيته ، لا حيال السلطة خصب ، بل إزاء أهواء الجماهير ، فإذا رآها حادت عن جادة الصواب لا يسأرها في خطئها استبقاء الحسب الأحدث ، ولا ينثنى أمامها ، بل يثبت في موقفه ، ويستمسك بوجهة نظره ، وهذه الناحية تطالملك بمبلغ إخلاصه ، ومتانة أخلاقه ، وقوة يقينه ، وهي لمرى صفات نادرة ، فقليل من رجال السياسة من لا تسهويهم ميول الجماهير ولا تستدجهم إلى مسأرتهم رغم اعتقادهم بخطئها

هذه هي الزايا التي اجتمعت في شريف باشا ، وهي لمرى جدرة بأن تجعله من عظماء مصر الخالدين

### نشأته

إن نشأة الرء لها بلا مرء دخل كبير في مصيره ، فالوراثة ، والبيئة ، والتربية الأولى ، والمصر السياسي ، والاجتماعي ، تؤثر في شخصية الإنسان ، وتوجه الوجهه الأولى في الحياة ، هذه العوامل لها الأثر الأول في شخصية الرء ، فإنها تنظمه بطابع يبق في الغالب على مر سنين ، ويرتسم أثره في أخلاقه ، وميوله واستعداداته ، وعقائده وآرائه ، وأعماله وأطواره في الحياة

فما هي إذن نشأة شريف باشا التي تألفت منها العناصر الأولى لشخصيته ؟

ولد الترجيم بالقاهرة في شهر نوفمبر سنة ١٨٢٦<sup>(١)</sup> ، في العهد القى كان محمد علي باشا يعمل فيه لإيهاض مصر والأخذ بيدها لترقى إلى مصاف الدول المستقلة ، وكان مما وجه إليه همه نشر العلوم والثقافة في مصر ، وإعداد طائفة من شبابها لينالوا أكبر حظ من التعليم الحديث

في هذا العهد ولد الترجيم ، وكان أبوه محمد شريف افندى ، قاضى قضاة مصر في ذلك الحين ، ومعلوم أن قاضى القضاة كان يمين لمدة سنة أو سنتين ، فلما انقضت مدة شريف افندى عاد إلى الاستانة ، وعاد معه الترجيم ، وسنه لا تتجاوز عدة أشهر ، وبعد انقضاء بضع سنوات عين أبوه قاضيا للحجاز ، فر بمصر في طريقه إلى مقر منصبه ، وقابل محمد علي باشا ، فأكرم وقادته ، ورأى ابنه معه ، ففقرس فيه النجابة والدكاء ، ولا غرو فقد كان من أحسن صفات محمد علي الفراسة وصديق النظر ، وصحة الحكم على الأشخاص ، فرغب إلى أبيه أن يمهّد إليه تعليمه وتقنيته ، فقبل أبوه هذه المنة شاكرًا ، وتركه في رعاية هاهل مصر العظيم

دخل الترجيم مدرسة الخانكة ، وهى المدرسة الحربية التى انشئت سنة ١٨٢٦ بأمر محمد علي ، وكان من تلاميذها بعض أبحاله وأحفاده ، ولما أتم شريف دراسته في تلك المدرسة انتظم سنة ١٨٤٤ في سلك البعثة الخامسة من البعثات العلمية التى أرسلها محمد علي إلى أوروبا ، وهى البعثة التى كان بها من أبحال محمد علي الأميران حسين وعبد الحليم ، ومن أحفاده اسماعيل (الحديو) وأحمد رفعت ، ومن نوابغها على مبارك (باشا) وغيره ، فتخصص الترجيم في الفنون الحربية بمدرسة سان سير Saint Cyr التى فاعت شهرتها في التعليم الحربى العالى ، فتقدم فيها ووصل إلى أعلى فرقها ، ثم انتقل إلى مدرسة تطبيق العلوم الحربية فظل بها سنتين ، والتحق بالجيش الفرنسى ليؤدى مدة التمرين ، كما تقضى به النظم العسكرية ، وقال رتبة (بوزباشى ارکان حرب) ، فوصل في العلوم الحربية وفنونها إلى أرقى مراتبها ولما تولى عباس الأول الحكم أمر باسترجاع أعضاء البعثة العلمية بفرنسا ، فعاد الترجيم إلى مصر سنة ١٨٤٩ والتحق بالجيش المصرى بمثل الرتبة التى نالها في الجيش الفرنسى

### اتصاله بالجنرال سليمان باشا الفرنساوى

كان القائد سليمان باشا الفرنساوى (الكونولنيل سيف) قائداً عاماً للجيش المصرى في

(١) كما جاء في ترجمته بالقوائم المصرية بالعدد المائى في ٢٧ أبريل سنة ١٨٨٧

عهد عباس ، ومن حسن توفيق المترجم أن اختاره ذلك القائد الكبير ضمن ياورانه ، ولعله تمرف فيه صفات النبيل والتهذيب والشيم الكريمة التي أخذها عن محمد شريف افندي أبيه ، علاوة على تربيته وأساليه ، وثقافته المصرية التي اكتسبها في فرنسا ، ومن هنا نشأت صلات الود بينها ، حتى زوجه بكرمته

ولم يلق المترجم في عهد عباس تقدماً ورياسة ، على الرغم من مساعدة سليمان باشا إياه ، ورغبته في ترقيته ، ففكر في ترك منصبه في العسكرية ، وجعله الأمير عبد الحليم سكرتيراً له في دائرته سنة ١٨٥٣ ، وبقي يشغل هذه الوظيفة إلى وفاة عباس

#### في عهد سعيد

ولما تولى سعيد عطف على المترجم ، إذ عرف فيه الكفاءة والنبيل ، فأعاده إلى السلك العسكري ، ورفاه إلى رتبة أميرالاي الحرس الخصوصي ، وبقي سنتين مشغولاً بعطف سعيد ورياسته ، إلى أن رفاه إلى رتبة لواء ( باشا ) ، وولاه قيادة أحد الأليات المشاة ، والاي الحرس الخصوصي ، ولم يعض عام على هذه الترقية حتى تزوج سنة ١٨٥٦ بكرمته الجنرال سليمان باشا ، ومن هنا صباه العامة شريف باشا الفرنساوي ، إشارة إلى اتصاله بصهره سليمان باشا الفرنساوي ، ثم ارتقى إلى رتبة فريق ، وكانت منزلته الأدبية تزداد سموها ، لما انصرف به من التعفف والإيثار ، والزهادة والاستقامة

#### انتقاله إلى المناصب السياسية

كان شريف باشا إلى ذلك العهد مندجاً في السلك العسكري ، ثم فكر سعيد في أن يمهّد إليه بالمناصب السياسية والدنية ، فجعله وزيراً للخارجية سنة ١٨٥٧ ، ومن ذلك الحين بدأت شخصيته تظهر في الأفق السياسي ، وتستردى الأنظار ، فقد جمع بين الكفاءة ، وكرم الخصال ، وعفة النفس ، إلى إدراك حظ كبير من العلوم الحديثة ، وأساليب الحياة الأوروبية ، مما جعله لا يقل عن مستوى رجال السياسة في أوروبا ، ومنذ تولى وزارة الخارجية اقترنت شخصيته بمعظم الحوادث السياسية البارزة التي وقعت في مصر على عهد سعيد واسماعيل وتوفيق ، وكان له في أكثرها رأى ممدود ، وعمل ممدوح ، وظل زهاء ثلاثين سنة يتولى كبار المناصب ويتم على يده أهم التطورات السياسية في البلاد

#### في عهد اسماعيل

توفي سعيد باشا سنة ١٨٦٣ والمترجم وزيراً للخارجية ، فاحتفظ بمقامه ، بل زادت

منزلته في عهد إسماعيل ، إذ كان الخديو يقدر صفاته الممتازة منذ زامه في الدراسة ، فهد إليه وزارتي الداخلية والخارجية معاً ، ولا سافر إلى الاستانة في بوليه سنة ١٨٦٥ جملته « قاعماً » عنه مدة غيبته ، وهو مركز رفيع لم ينله أحد من قبل من غير العائلة المالكة وكان وزيراً للداخلية حينما أسس إسماعيل مجلس شورى النواب سنة ١٨٦٦ ، وصحبه في حفلة افتتاح المجلس كما تقدم بيانه ( ص ٨٤ ) ، وإذا علمت أن وزير الداخلية في ذلك الحين كان بمثابة أكبر وزير في الدولة ، كان لك أن تستنتج أن على يده تأسس ذلك المجلس الذي أسلفنا الكلام عنه ، وهذا يدلك على ما فطر عليه المترجم من اليول نحو الشورى والدستور ، وفي سنة ١٨٦٨ عهد إليه الخديو برئاسة ( المجلس الخصوصي ) الذي كان بمنزلة مجلس الوزراء ، وظل إلى نهاية عهد إسماعيل يتولى كبرى المناصب

لم يشترك شريف باشا في مساوىء القروض التي استعدانها إسماعيل ، ولم يستفد من سياسة البنخ والإسراف التي اتبعها الخديو ؛ بل بقي نزيهاً لم تمتد يده إلى مال الدولة ، ولم يمت بمصالحها ، وتلك ميزة كبرى تدل على عفته ونزاهته ، غير أنه لم يقف من الخديو موقف المعارضة في تصرفاته المالية ، بل كان يقابلها بالكوت والإغضاء ، وكان يمكن لمثل شريف باشا في مكانته ومركزه أن يسدى إلى إسماعيل النصيحة مقرونة بالحزم والشجاعة ، وببصره بمواقب سياسته المالية وأخطارها على البلاد ، وعلى ذات الخديو ، ولكنه لم يفعل ، ولا ندرى هل كان ذلك من اعتقاد منه بأن ميل إسماعيل للحكم المطلق ، وانفراده بالرأى يجعله غير قابل للنصيحة ولو صدرت من رجل في مكانة شريف باشا ، أم أن شخصية شريف لم تكن من القوة بحيث يصارح إسماعيل بانتقاد سياسته المالية ، ومهما يكن السبب ، فإن هذه نقطة ضعف في تاريخ شريف باشا

على أن موقفه حينما بدأ التدخل الأجنبي في شؤون مصر ، كان موقفاً مشرقاً ، فإنه من جهة ، كان يكره التدخل الأوروبي ، ويأبى أن يكون أداة ذلول له ، ومن ناحية أخرى كان يؤمن بالشورى والدستور ، ولا يؤيد استبداد الخديو ، ومن هنا جاءت ميوله الدستورية التي لازمتها في عهد إسماعيل ، ثم في عهد توفيق ، ولم يحد عنها حتى وفاته

ظهرت فيه هذه المزايا حينما نزل إسماعيل على إرادة الدول ، وألف لجنة التحقيق الأوروبية سنة ١٨٧٨ ، وأباح لها التنقيب عن أحوال الحكومة المالية ، فظهرت اللجنة بمظهر الهيئة المسيطرة على الإدارة المصرية ، وكان شريف باشا وقتئذ وزيراً للحقانية والخارجية ، فاستدعته اللجنة أمامها لكي تسمع أقواله ، ولكنه رفض أن يقف هذا الوقف المين ،



ووقعت لذلك أزمة أدت إلى استقالته من الوزارة ، فكانت هذه أولى استقالات شريف باشا السياسية التي أقدم عليها دفاعاً عن مصالح البلاد وحقوقها

وقد رفعت هذه الاستقالة من مكانة الترجيم ، وأخذت أنظار الأحرار تتجه إليه كزعيم مخلص جرى يقف في وجه التدخل الأجنبي ، ويحتفظ بحقوق البلاد وكرامتها ، فلا جرم أن اتفق الأحرار على اختياره لرئاسة « الوزارة الوطنية » كما ينأ ذلك في سياق الحديث ، فاستجاب الخديو اسماعيل إلى مطالب الأحرار ودعا شريف باشا إلى تأليف الوزارة على أساس اللامحة الوطنية ، فأنفها في ابريل سنة ١٨٧٩ ، كما تقدم بيانه ، وأقصى الوزيرين الأوروبيين اللذين كانا يتوليان المالية والأشغال في عهد نوبار وتوفيق ، وأقر مبدأ المسؤولية الوزارية أمام مجلس شوري النواب ، فأقام البناء الأساسي في صرح الدستور

فعلى يد شريف باشا قام النظام الدستوري في مصر ، ففي عهد وزارته للداخلية سنة ١٨٦٦ أنشئ مجلس شوري النواب ، وفي عهد رأسه للوزارة سنة ١٨٧٩ كملت سلطة المجلس بتقرير مبدأ المسؤولية الوزارية أمامه ، وفي وزارته الثالثة سنة ١٨٨١ أنشئ مجلس النواب على غرار المجالس النيابية الحديثة ، فلا غرو أن يمد شريف باشا بحق مؤسس النظام الدستوري في مصر

### شريف باشا والثورة العراقية<sup>(١)</sup>

كان شريف باشا رئيساً للوزارة ، حينما خُلع اسماعيل ، فاستقال من الرئاسة عقب ولاية توفيق باشا اتباعاً للمادة المألوفة عند تغيير ولي الأمر ، وعهد إليه الخديو توفيق تأليف الوزارة فأنفها<sup>(٢)</sup> ، وكانت ثمانية الوزارات التي رأسها ، ولكن الخديو لم يكن في خاصة نفسه يميل إلى شريف لمبادئه الدستورية ، وكان يبنى أن يقلد الرئاسة وزيراً معروفاً بكرامته لتلك المبادئ فوجد في رياض باشا ذلك الرجل ، ومعروف عن رياض أنه من دعة الحكم المطلق

لم يكن الخديو توفيق ليرضى عن نزعة شريف الدستورية ، ولم يكن يثق به إياه في الوزارة عند ولايته الرش إلا لتمر الأيام الأولى من حكمه في هدوء وطمأنينة ، فلما انقضت تلك الفترة ، بدا على توفيق أنه لا يرغب في بقاء شريف باشا ، وظهر الخلاف بينهما على

(١) أوجزنا القول فيما يلي من هذا البحث وسنعود إليه مفصلاً بمشقة الله في كتابنا الآتي ( الثورة العراقية والاحتلال الإنجليزي )

(٢) أعضاءها هم اسماعيل باشا أيوب المالية ، وعلى غالب باشا الحرية ، ومحمد سامي باشا البارودي المعارف والأوقاف ، ومصطفى فهمي باشا للأشغال ، ومراد باشا حلمي للطفانية . واحتفظ شريف باشا بالداخلية والخارجية

نظام الحكم ، فإن شريف طلب إلى الخديو تشكيل مجلس النواب ، فرفض طلبه ، فاستقالت الوزارة في أغسطس سنة ١٨٧٩ ، وكان الوزراء قد تماهدوا ورئيسهم على أنه إذا لم يجب طلبهم فالوزارة تستقيل ولا يقبل أعضاؤها الاشتراك في وزارة أخرى تتألف على غير هذا الأساس ، وقد بر الوزراء بمهدم ، ما عدا محمود ساي باشا البارودي ومصطفى فهمي باشا ، فانهما رضيا بالاشتراك في الوزارة التي تولى الخديو رئاستها ، ثم في وزارة رياض باشا ، وذلك أنه لما استقال شريف باشا ألف الخديو وزارة من غير رئيس وناط بنفسه رئاستها ، وكانت هذه بدعة في نظام الحكم ورجوعا به إلى الوراء ، لأن القاعدة المتبعة منذ تأليف مجلس النظار في أغسطس سنة ١٨٧٨ أن يكون للوزارة رئيس يتولى اختيار أعضائها ويرأس جلسات (مجلس النظار) ، فتشكيل الوزارة الجديدة من غير رئيس كان يشمر بميول الخديو الاستبدادية ورغبته في الرجوع إلى طريقة اسماعيل القديمة من تعيينه وزراء لا تتألف منهم هيئة مستقلة بل يكونون كسكرتيرين له

فالطريقة التي اتبناها توفيق باشا في ترؤسه للوزارة تعطيلنا فكرة عن مبلغ كراهيته للشورى ، وتلقى ضوئاً على أسباب الحركة المعروفة بالثورة المرابية وتطوراتها ، فإن مسلك الخديو توفيق باشا كان بلامراء من أهم الأسباب التي دعت إلى قيام الجيش بحركته السياسية ، ووقوع الانقسام بين الخديو والشعب ، مما أدى إلى الاحتلال الإنجليزي ، ولو كان الخديو توفيق نصيراً للشورى ، لم الانقلاب الدستوري بسلام ، ولما نجحت الدسائس الإنجليزية في إفساد الحركة المرابية

وبذلك أيضاً على ميول توفيق الاستبدادية أنه بعد أن ألف وزارة من غير رئيس ، ثم فكر في المدول عن هذه البدعة والرجوع إلى النظام الذي تقرر في أغسطس سنة ١٨٧٨ ، عهد إلى رياض باشا في سبتمبر سنة ١٨٧٩ تأليف الوزارة ، أى أنه اختار للرئاسة سياسياً معروفاً بتشيحه للحكم المطلق ، وقد بقيت البلاد محرومة في عهد وزارته من الحياة النيابية مدة سنتين متواليتين ، لم يجتمع في خلالها مجلس يمثل الأمة ، ولا مجلس شورى النواب القديم الذي كان موجوداً من قبل ، إلى أن قامت الثورة المرابية ، وتحرك عرابي باشا على رأس الجند ، وساروا إلى ميدان عابدين يوم الجمعة ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ ، وكان أول مطلب لعرابي في ذلك اليوم المشهود عزل وزارة رياض باشا ، وتشكيل مجلس النواب ، فاستقال رياض زودلاً على إرادة العرابيين

## الوزارة الدستورية وإنشاء مجلس النواب

كان طبيعياً بعد استقالة رياض باشا أن تنحى الأنظار إلى شريف باشا لتأليف الوزارة الجديدة التي تحقق مطالب الأمة ، فكما كان موضع ثقة الأحرار سنة ١٨٧٩ في تأليف الوزارة الوطنية على عهد اسماعيل ، كذلك تطلعت إليه أنظار المراهبين سنة ١٨٨١ لرأس الوزارة القومية التي تنقذ البلاد من التدخل الأجنبي ، ويستقر على يدها النظام الدستوري في مصر ، وكاشفوا الخديو بهذه الرغبة بعد استقالة رياض باشا ، فأجاب الخديو طلبهم ، وكان شريف باشا وقتئذ بالإسكندرية ، فاستدعاه الخديو ، وعهد إليه تأليف الوزارة ، فتردد أياماً في قبول هذه المهمة ، إذ كان لا يرضى عن تدخل الجند في السياسة ، وما يقضى إليه من سقوط هيبة الحكومة ، وقيام الفوضى في البلاد

كان شريف ورياض يختلفان في النزعة ، فبينما رياض يقر التدخل الأجنبي والحكم الاستبدادي ، فإن شريف يكره الاثنين معا ، ويرى وجوب إقامة الحكم الدستوري ، ووضع حد لتدخل الدول والأجانب في شؤون مصر ، ولكنه كان يريد الحكم الدستوري الصحيح ، ويرى أن تدخل الضباط في شؤون الحكم معناه نقل الاستبداد من يد الخديو إلى أيدى العصابة العسكرية ، وهذا ليس من الدستور ولا من مصلحة البلاد في شيء ، قففى بضعة أيام متردداً في قبول الرئاسة ، حتى وافقه المراهبون أن لا يتدخل الجيش في شؤون الحكومة ، فأنت الوزارة في اليوم الرابع عشر من شهر سبتمبر سنة ١٨٨١ ، وكانت هذه ثالثة الوزارات التي ألفها ، وتقلد الرئاسة والداخلية ، وعهد بالحرية إلى محمود باشا سامي البارودي ، لأنه كان موضع ثقة المراهبين ، وأحد زعمائهم الطموحين إلى السلطة والجاه ، فاختاره شريف لهذه الوزارة إجابة لطلب المراهبين ، أما بقية الوزراء فهم : حيدر باشا للمالية ، واسماعيل أيوب باشا للأشغال ، ومصطفى فهمي باشا للخارجية ، ومحمد زكي باشا للمعارف والأوقاف ، والعلامة قدرى باشا للحقانية

كان شريف باشا يمثل الناحية المعتدلة من الثورة المراهبية ، ولو بقيت الثورة مناصرة له ، مستمتعة لنصائحه ، لمارت في طريق الحكمة والهدوء ، ولأمنت البلاد شر الاختلال ، ولكن الثورة ركبت متن الشطط من يوم أن انفصلت عن شريف باشا أو انفصل هو عنها ، فقاصرت بالبلاد ومستقبلها وعرضت استقلالها للخطر

تمد وزارة شريف باشا الثالثة « وزارة الأمة »<sup>(١)</sup> ، فقد تم تأليفها برغبة زعماء البلاد

(١) اخترناها التمييز بميزاها عن وزارة محمود باشا سلمي البارودي التي تسمى « وزارة الثورة » .

وأعيانها ، وقد حقق شريف باشا الثقة التي أولتها الأمة إليه ، واضطلع بالمهمة التي أنفثها الثورة على عاتقه ، وأول ما رسمه من الخطط الحكيمة إعادة النظام إلى الجيش ، فإن الثورة الرأية بوصف كونها ثورة عسكرية كادت تخرج الجيش عن مهمته الأصلية ، وهي حفظ النظام ، وتجعله أداة سياسية للسيطرة والحكم ، وهنا وجه الخطر ، إذ تقع الحكومة فريسة الفوضى ، ويسمها الخلل والفتن ، فلما تقلد شريف الرئاسة وذهب زعماء الثورة من الضباط وعلى رأسهم عمراني ليشاركوه على قبوله الوزارة في تلك الأوقات المعيبة ، اغتنم هذه الفرصة لينبهمهم إلى وجوب اعتماد الجيش عن التدخل في السياسة ، فأجاب على كلمة الشكر التي سمعها منهم بقوله :

« في علمكم ما قاله الأقدمون : آفة الرئاسة ضعف السياسة ، ولا حكومة إلا بقوة ، ولا قوة إلا بانقياد الجنود انقياداً تاماً ، وامتثالهم امتثالاً مطلقاً

« كل حكومة عليها فرائض وواجبات ، من أهمها صيانة الوطن ، وحفظ الأمن العمومي فيه ، وهذا وذاك لا يتأتيان إلا بإطاعة رجالها المسكرين ، فتزددي أولاً في قبول الرئاسة ، ما كان إلا تنافياً من تأسيس حكومة غير قوية تخيب بها الآمال ، ويزيد معها الإشكال ، فأكون عرضة للاملاء بين إخواني في الوطن ، وبين الأجانب ، وحيث أغاتنا الأطلال الإلهية ، وحصل عندي اليقين بانقيادكم ، فقد زال الاضطراب من القلوب ، ورتبت الهيئة الجديدة ، من رجال ذوي عفة واستقامة ، فأوصيكم بملاحظة الدقة في الضبط والربط لأنهما من أخص شؤون العسكرية ، وأساس قواها ، واعرفوا أنكم مقلدون أشرف وظيفة وطنية ، فقوموا بأداء واجباتها الشريفة ، وعلى القيام بأداء كل ما يزيدكم نفراً وسؤداً ، وفقنا الله وإياكم »

فهذه الخطبة على إيجازها جمعت أسمى ما يقوله زعيم سياسي صائب الرأي ، بسيد النظر ، في الظروف التي تألفت فيها وزارته ، فلم يكن خافياً أن الدول الاستعمارية كانت تتطلع إلى الثورة الرأية لتتخذ منها ذريعة للتدخل في شؤون البلاد ، ولم يكن يخفى أن زعماء الثورة من الضباط قد داخلهم شيء كبير من الزهو والخيلاء ، إذ كانوا قوام الحركة ، وبفضلهم سقطت وزارة رياض باشا البنيضة إلى الرأي العام ، وتألفت وزارة شريف باشا المرجوة من الأمة ، فلم يكن شريف عظيم النفس قوى الشخصية لجل خطبته تطبيقاً لضباط الجيش ، اكتساباً لنفقتهم وتأييدهم ، ولكنه على العكس خاطبهم بلهجة الناصح الأمين ، ودعاهم إلى التزام حدود واجباتهم ، وهي الطاعة والنظام والذود عن الوطن ، ولم يكن مثل شريف

ليقبل أن يكون أداة في يد الجيش وزعمائه ، لأنه لم يقصد من تأليف الوزارة مجداً أو سلطة ، فقد عرف عنه التشفف والزاهة في كل أدوار حياته ، وشهد له ماضيه بأنه لا يحرص على المناصب ، وأنه يزهد فيها إذا رآها تخالف مبدأ وكرامته ، ولقد كان من الوجهة الدستورية أسبق في الكفاح للدستور من المرابيين ، فقد أسلفنا أن على يده تطور النظام الدستوري لمجلس شورى النواب ، إذ تألفت وزارته الأولى على قاعدة تقرير مبدأ المسؤولية الوزارية أمام المجلس ، فعمله سنة ١٨٨١ ، كان استئنافاً لجهاده سنة ١٨٧٩ ، قبل أن تظهر الدعوة المرابية بثلاث سنين

ولقد برز شريف باشا بوعده في تحقيق مطالب الأمة ، وأهمها تأليف مجلس نيابي كامل السلطة ، على مثال المجالس النيابية الأوروبية ، فرفع إلى الخديو توفيق باشا في ٤ أكتوبر سنة ١٨٨١ تقريراً بإجابة مطالب الأمة في هذا الصدد ، واتبع في تحقيقه خطة تدل على الحكمة وسداد الرأي ، ذلك أنه دعا إلى إجراء انتخابات عامة ، طبقاً للأنظمة مجلس شورى النواب القديم المؤسس في عهد اسماعيل على أن تعرض الوزارة على المجلس المنتخب التعديلات التي ترى إدخالها على نظام المجلس ليقرر ما يراه من التعديل في نظامه حتى يهض إلى مستوى المجالس النيابية الصحيحة ، أى أنه دعا إلى انتخاب مجلس شورى النواب على أن يكون (جمعية تأسيسية) لوضع الدستور الجديد

وقد تم الانتخاب ، وافتتح الخديو مجلس شورى النواب في ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨١ وأخذ المجلس يتولى أعماله ، وفي اليوم الثاني من شهر يناير سنة ١٨٨٢ عرض عليه شريف باشا مشروع القانون الأساسي للمجلس النيابي ، كي يبحثه المجلس ، ويقرر ما يراه فيه ، وقد حوى القواعد الرئيسية للنظم الدستورية الحديثة ، كتقرير مسؤولية الوزارة أمام مجلس النواب ، وتخويله حق تقرير الميزانية ، والرقابة على أعمال الحكومة ، والزناها بعدم فرض أى ضريبة أو إصدار أى قانون أو لائحة إلا بعد تصديق مجلس النواب ولما عرض شريف باشا مشروع القانون الأساسي على المجلس أتى خطبة ضافية ذكر فيها أنه في وضع هذا المشروع إنما ينفذ الخطة التي رآها منذ ثلاث سنوات في عهد اسماعيل ، وإلى ذلك يشير في خطبته بقوله :

« حضراتكم تعلمون أنه منذ ثلاث سنوات تراءى لي أن الطريقة الوحيدة لخلاص البلاد من الورطات التي كانت محيطة بها هي توسيع نطاق الشورى ، واشتراك رأى نواب الأهالي مع الحكومة في نظر كل أمر مهم تمود منه المنفعة ، وكنت قدمت مشروعاً للمجلس

النواب ، الذى كان موجودا وقتئذ ، وهو أجرى فيه تغييرات لم يتيسر للحكومة النظر فيها ، ثم طرأت حوادث سياسية ومالية ليست خافية عليكم ( يقصد خلع اسماعيل ومشكلة الديون ) ترتب عليها تعويق إتمام المشروع ، والحمد لله قد زالت الموانع »

ثم ذكر رايه فى القانون الأساسى القديم لمجلس شورى النواب ، وأنه لا يلائم حالة البلاد ، وأن هذا ما دعاه إلى وضع المشروع الجديد ( وهو مقتبس من دستور سنة ١٨٧٩ ) ، وألمح إلى أنه كان هناك رأى بعدم إطلاق سلطة المجلس طرفة واحدة ، ولكن ثقته بكفاءة النواب جعلته يميل إلى تحويل المجلس سلطته التامة ، مع احترام تمهيدات الحكومة المالية للترتبة على اتفاقاتها مع الدول ، أو على قانون التصفية ، مؤملا مع الزمن أن تتخلص البلاد من قيود هذه الاتفاقات ، قال فى هذا الصدد :

« ولا كانت لائحة النواب التى اجتمعت على مقتضاها لا تلائم أفكارنا جميعا ، كما أوضحت ذلك منذ ثلاث سنوات ، وكرره بالمعرض الذى رفعتة أخيرا للسدة الخديوية عن طلب اجتماع مجلسكم هذا ، فقد اشتغلت مع رفقاى بتحضير لائحة<sup>(١)</sup> موافقة لمقاصد العموم ، وقد تمت ، وما أنا الآن أقدمها لحضراتكم للنظر فيها ، ومع كون هذه أول مرة اجتمع فيها مجلس نواب حر ، وكان يلزم أن السلطة التى تمنح له لا تكون مطلقة بالكلية حتى يحكم المستقبل بإطلاقها بالتدريج شيئا فشيئا ، لكن حيث أن مقصدنا جميعا واحد ، وهو خير البلاد ، والحكومة معتقدة بكفاءة النواب وعلمهم بحقوقهم وواجباتهم ومحبتهم للوطن ، فقد أعطت لكم الحرية التامة فى إبداء آرائكم وحق المراقبة على أعمال مأمورى الحكومة من أى درجة أو أى صنف كانوا ، وتصرح لكم بنظر الموازن ( الميزانيات ) العمومية ، وإبداء رأيكم فيها ، ونظر كافة القوانين واللوائح ، وقد التزمت الحكومة بعدم وضع أى ضريبة ، ولا نشر أى قانون أو لائحة ما لم يكن بتصديق وإقرار منكم ، وكذلك تمهدت بأن تجعل النظار مسئولين لديكم عن كل أمر يرتب عليه إخلال بحقوقكم ، والغاية فإنه لم يجبر عليكم فى شيء ما ، ولم يخرج أصراهم عن حد نظركم ومراقبتكم »

#### الخلاف بين شريف باشا والعرايين

لم يكده شريف باشا يمرض مشروع القانون الأساسى حتى وقعت أزمة سياسية دعا إليها طغيان الدولتين الاستعماريتين إنجلترا وفرنسا ، واتفاقهما على دس السائس وإلقاء أسباب

(١) كلمة لائحة تعيد فى مصطلحات هذا العصر معنى القانون

الفترة والانقسام بين الحديو والنواب ، تمهيداً لتحقيق أطامهما في البلاد ، ذلك أنه في خلال يناير سنة ١٨٨٢ قدم وكيلانجلترا وفرنسا السياسيان إلى الحديو مذكرة من دولتيهما تتضمن اتفاقهما على تأييد سلطة الحديو عند أى صعوبات من شأنها عرقلة مجرى الأعمال العامة في مصر ، وأن الحوادث الأخيرة بالديار المصرية وأخصها صدور الرسوم الحديوى بقصد مجلس النواب قد هيأت الفرصة للحكومتين لاتفاقهما على منع ما عساه أن تستهدف له حكومة الحديو من الأخطار

وقد أثارت هذه المذكرة سخط الأمة ، واعتبرها الزعماء والنواب بحق تدخل من الدول الأوروبية في شؤون مصر الداخلية ، واعتداء على استقلالها وتحريضاً للحديو على مقاومة الأمة ، وذهبت أفكار الناس مذاهب شتى في الباعث على إرسال تلك المذكرة ، وتبين أن عرض الدولتين خلق أسباب غير مشروعة للعبث بالستور قبل أن يتم وضعه ، فقد أعقب المذكرة اعتداء آخر ، وهو طلب الدولتين أن لا يحول مجلس النواب حق تقرير الميزانية ، وفي خلال ذلك كانت اللجنة التى ألّفها مجلس النواب لفحص القانون الأساسى ( الستور ) تقول مهمتهما

وفي الحق ان هذا التدخل كان تحدياً بالنا لكرامة البلاد وحقوقها ، وتديراً مبيتاً بين الدولتين للعبث باستقلال مصر والتمهيد لاحتلالها ، إذ ما شأن إنجلترا وفرنسا بنظام مجلس النواب في مصر ؟ وأى قانون يحولها حق التدخل في وضع الستور المصرى والمطالبة بحرمان المجلس حق تقرير الميزانية ؟ لا شك أن هذا عدوان متكر لا سند له من الحق ولا من اليهود المبرمة بين مصر والدولتين ، وقد كان القانون الأساسى ينص على احترام اتفاقات مصر الخاصة بقسوة الديون ، فمع وضوح هذا النص لم يكن ما يسوغ للدولتين أن تطلبا حرمان مجلس النواب حق تقرير الميزانية إطلافاً ، ولكن المطامع الاستعمارية لا تحترم حقاً ، ولا ترحم عهداً ، وكان مطلوباً من رجل الدولة السياسى أن يعالج هذه الأزمة بالحكمة والحزم ، صحيح أن الموقف جد عصيب ، إذ كيف تقبل أمة تحترم نفسها أن تنزل على إرادة دولتين غاصبتين تريدان حرمان مجلس النواب حقاً من أقدس حقوقه ، وهو تقرير الميزانية ، ولكن الموقف يقتضى أيضاً الموازنة بين المواقف واختيار أهونها شراً ، فارتأى الشريف باشا درءاً للأزمة السياسية أن لا يبت مجلس النواب قراره النهائى في السادة المتعلقة بالميزانية ، ويرحبها إلى حين ، حتى تنجلي الغمة ؛ وبذلك يتفادى التدخل الملح من جانب إنجلترا وفرنسا ، والتأجيل في ذاته لم يكن معنياً لحقوق الأمة في الستور ، لأن وضع الستور قد يستغرق وقتاً بطول

أو يقصر على حسب الظروف والملازمات ، فكان من المستطاع تقاضى الأزمة بتأجيل البت في هذه المادة ، وقد طلب شريف باشا من المراهبين أن لا يتمجلوا البت فيها وأن يمهله حتى يتدبر في هذه المسألة ويعالجها بالتريث ومفاوضة الدولتين في شأنها ولكن ظهر في الميدان عامل عجل بالأزمة ، وهو طموح محمود باشا سامي البارودي إلى رئاسة الوزارة ، والبارودي كان كثير الطموح إلى السلطة والجاه ، وإلى العرش أيضاً ، ومن هنا تمعدت الأزمة ، لأنه وهو وزير الحربية في وزارة شريف باشا زين المراهبين أن يتشبهوا برأيهم ، ورفضوا التأجيل ، وقرروا مادة الميزانية فوراً ، كما وضعتها اللجنة ، وقد رتب البارودي على هذه الخطة وصوله إلى رئاسة الوزارة ، لأنه كان مفهوماً أن رفض النواب رأى شريف باشا يؤدي طلباً إلى استقالته ، فيدعى هو لتأليف الوزارة الجديدة ، وقد كان ما رتبته ، فاستقالت وزارة شريف في ٣ فبراير سنة ١٨٨٢ ، وألف البارودي الوزارة في اليوم التالي ، وكانت أداة في يد المراهبين ، وفي عهدهما تلاحت الأحداث ، ثم استقالت هي أيضاً ، وأعقبتها وزارة راغب باشا ، وفي عهدهما ضرب الأسطول الانجليزي مدينة الاسكندرية بالدافع يوم ١١ يولييه سنة ١٨٨٢ ، فكان ذلك اليوم المشئوم بدء الاحتلال

### بعد الاحتلال

ظل شريف باشا بعد استقالته بعيداً عن الميدان ، وأخذت المحن والخطوب تتوالى على البلاد دون أن يسمع له فيها رأى ، إلى أن احتل الانجليز الاسكندرية ، وانسحب المراهبيون منها ، فوصلت الأناسة إلى الخاتمة التمسمة التي كان المقلد يتوجسون منها خوفاً ، وكان لا بد لهذا الموقف المحزن من رأس مدبر يفتاد سفينه مصر ، وينجوها من الهالك التي انحدرت إليها ، فاتجهت الأنظار ثانية إلى شريف باشا لإنقاذ الموقف ، أو ببساطة أوضح ، لإنقاذ ما يمكن إنقاذه ، فاستقال راغب باشا ، وعهد الحديو إلى شريف باشا أن يؤلف الوزارة ، وكان الموقف حقاً تكتنفه عوامل اليأس ، على أنه لم يكن يُقبل من شريف باشا الذي أقصته الثورة عن الميدان ، ولم تكن له يد في وصول البلاد إلى الحالة الحزنة التي وصلت إليها ، أن يتنحى عن مواجهة الخطر ، بل كان مطلوباً منه أن يدرأ الكارثة أو يخفف من وقعها ، فألف الوزارة في اغسطس سنة ١٨٨٢ ، واشترك معه فيها رياض باشا الوزير المشهور بكراميته للمراهبين

ألف شريف باشا وزارته الرابعة ، على أن يحقق البادى التي جعلها برنامجاً لوزارته



السابقة ، وأولما إقرار النظام الدستوري ، ذلك كان مقصده ، وتلك كانت نيته ، ويتبين هنا المقصد من كتابه الذى أرسله إلى الخديو فى هذا الصدد . فقد قال فيه :

« أعرض لسموكم أن استدعاءكم إياى لتشكيل وزارة جديدة فى مثل هذه الظروف ، إنما هو دليل على استدامة تقسكم فى ، واننى بالامتثال لأمركم الكريم أبرهن على إخلاصى لوطنى ولقائكم الساسية

» إن المبادئ التى عمرضتها على سموكم منذ سنة لا تزال موضوع اهتمامى ، فإن غابقتا هى نباح الوطن مادياً وأدبياً ، وأما الوسائط التى يلزم اتخاذها لتلك فهى تعمير المعارف ، ونشر لواء العدالة ، وتوسيع نطاق المبادئ الحرة الملازمة لهيئتنا الاجتماعية والسياسية ، وكما أنه لا يلزم أن تتجاوز حدود لوائح ديسمبر ، كذلك لا ينبغي أن نخذف منها شيئاً ، ومن الواجب أن تتجه كل خواطرننا إلى موضوع واحد ، وهو صيانة البلاد ، وعليه فأننى استعدى للاشتراك فى ذلك كل ذى غيرة وقلب مصرى غخلص لقائكم الشريفة »

وكان شريف يؤمل أن تنتهى فترة الاحتلال العسكرية الانجليزية ، وبإبر الانجليزية بوعدم فى الجلاء بمجرد توطين مركز الخديو توفيق ، ولكن الحوادث جاءت أقوى من حسابان شريف باشا ، وأخلف الانجليز ما وعدوا به ، وظلوا يحتلون البلاد ويسيطرون على حكمها وكان المترجم ينظر بين الأمل إلى وجود الجيش الانجليزى فى البلاد ، وقد قال الذين شهدوه يوم عودته مع الخديو إلى القاهرة بعد إخماد الثورة إنه لم يملك صمعه وبكى حينما رأى فى طريقه إلى السراى الخديوية مظاهر الاحتلال واصطفاف الجنود الانجليزية على جانبي الشوارع التى اجتازها الركب الخديوى

وظل شريف باشا يدافع الانجليز عن البلاد إلى أن ظهرت نياتهم الاستعمارية فى سلب السودان عن مصر ، فقد اغتتم الانجليز استفحال الثورة المهدية ليكبروها الحكومة المصرية على التخل عن السودان ، فوقف شريف باشا وقفة المعارضة ضد الانجليز فى هذه المسألة ، وقال كلمته الشهيرة : « إذا تركنا السودان فالسودان لا يتركنا » وعارضهم فى مسألة أخرى لا تقل عنها خطورة ، وهى طلبهم أن يخضع الوزراء للمصريون إلى نصائح المتمد البريطاني ولما رأى أن الخديو توفيق يميل إلى قبول مطالب الانجليز لم يرد بدا من استقالته من الوزارة ( يناير سنة ١٨٨٤ )

وقد أراد شريف باشا أن يسجل على الاحتلال عدوانه على حقوق مصر ، فلم يبن استقالته على الأسباب الصحية ، كما جرت العادة بذلك ، بل بناها على الأسباب الصحية ،

فذكر في استقالته أن الدولة الإنجليزية تطلب إخلاء السودان ، وهذا ما لا سبيل إليه ، وذكر ما طلبته من اتباع نصابها بدون مذاكرة فيها ، قال : « ولا يخفى أن هذه الاقتراحات مخالفة لقوى النظام الثوري الصادر في ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ التي نص فيها على أن الخديو يجرى أحكام البلاد باشتراكه مع النظار ، فبناء على ذلك نضطر هنا إلى أن نطلب من مقامكم العالي أن تقبلوا استعفانا لأنه لا يمكن لنا والحالة هذه أن ندير البلاد على أصول شورية »

بهذه الاستقالة سجل شريف باشا احتجاج مصر على سلخ السودان عنها ، وعلى تدخل الإنجليز في شؤون الحكومة المصرية واعتدائهم على استقلالها ، وبهذا الموقف المشرف ختم شريف باشا حياته السياسية

وقد اعتلت صحته بعد ذلك ، وما زال المرض يباوده إلى أن أدرسته الوفاة في أبريل سنة ١٨٨٧ ، وكانت وفاته بمدينة (جراز) من أعمال النمسا ، حيث كان بها للاستشفاء ، فطير البرق نبأ نفيه إلى مصر ، فقبيل بالحرز العام ، ونقل جثمانه إلى الإسكندرية ، ومنها إلى القاهرة وشيئت جنازته في الدينيتين في احتفال من أعظم الجنازات القومية التي شهدها مصر ، ففي الإسكندرية كان أول الجنازة بالنشية ، وآخرها عند باب الترسانة ، وفي القاهرة مشى لتشييعها نحو عشرة آلاف شخص ، وأقفلت المحال التجارية ودواوين الحكومة حداً على الفقيه ، وازدهمت الشوارع التي مر بها جثمانه بجموع الناس ، فكان يوماً مشهوداً ، شبهته الصحف في كثرة جموعه بيوم عودة المحمل من الحج<sup>(١)</sup> ، ولا غرو فالحوادث التي وقعت في مصر والسودان بعد استقالة المترجم من الوزارة قد زادت من قيمة هذه الاستقالة التاريخية ، وضاعفت إعجاب الأمة بموقف شريف باشا في مسألة السودان واحتجاجه على سياسة الاحتلال الإنجليزي ، فكان تشييع جنازته مظهراً من مظاهر تقدير الأمة لهذا الموقف الجيد

### صفاته وأخلاقه

كان شريف باشا جميل الطلعة ، طويل القامة ، مشرق الوجه ، معتدل القوام ، متواضعا في أنفة وشم ، عظيما في غير صلف ولا غرور ، دمث الأخلاق ، كريم الطباع ، شريفاً زهياً ، صادق الوطنية ، غيوراً على حقوق مصر ، محباً للحرية ، تتمثل فيه أخلاق كرام النبلاء

وطلباعهم وأساليبهم ، شديد الاحتفاظ بكرامته وعزة نفسه ، يثبته عن الصفائر ، مستقل  
الرأى ، لا يرضى لنفسه أن يكون أداة في يد غيره ، كانت هذه الصفات رداء له في حياته  
السياسية ، إذ صانته من أن يتبدل إلى تنفيذ أهواء الخديويين والمستعمرين ، فسلك لإزاهم  
مسلك الكرامة والأثقة ، ومن هنا جاءت مواقفه الشرفية في الدفاع عن حقوق مصر  
وكرامتها ، وكان فوق ذلك كامل الثقافة ، واسع الاطلاع ، ملما بعلوم أوروبا وأحوالها ،  
فكان ينال احترام ساسة الأوروبيين ممن عاصروهم أو اتصل بهم ، ولم يكن ينقصه من صفات  
رجال الدولة سوى الجلد على السمل ، فإنه كان يعيل إلى الدعة والراحة ، ويدع تصريف كثير  
من شؤون وزارته إلى مرؤوسيه

### شريف باشا ومعاصروه

كان شريف باشا في عصره رجل الدولة الوحيد الذى ارتقى معاصروه وأسته ، وطى  
الرغم مما كان بينه وبين نوبار باشا من جهة ، ورياض باشا من جهة أخرى ، من التنافس  
والكراهية فإنهما رضيا أن يسملا تحت لوائه ، فقد كان رئيساً للمجلس الخصوصى العالى  
( مجلس الوزراء ) سنة ١٨٩٩ حين كان نوبار يتولى وزارة الخارجية ، وكان رئيساً للوزارة  
سنة ١٨٧٩ ، ومن أعضائها اسماعيل راغب باشا وشاهين باشا وذو الفقار باشا الخ ، ولما  
ألف وزارته الثانية كان من أعضائها عمود باشا سالى البارودى ومصطفى فهمى باشا الخ ،  
ومن أعضاء وزارته الثالثة سنة ١٨٨١ البارودى ومصطفى فهمى والعلامة قندرى باشا ، ومن  
أعضاء وزارته الرابعة رياض باشا والعلامة على باشا مبارك

فن هذا البيان يتضح أن كبار الحكام ورجال الدولة في عصره كانوا يمتزفون له  
بالرئاسة على اختلاف نزعاتهم وأقدارهم ، وتلك ميزة لم تتفق لغيره من معاصريه

هذا وقد أعقب شريف باشا ولدا وابنتين ، أما ابنه فهو محمد شريف باشا الذى كان  
وكيلا لوزارة الخارجية ، ولا يختلف اسمه عن اسم أبيه ، ولذلك يعرف صاحب الترجمة أحيانا  
باسم شريف باشا الكبير ، وأما كرمته ، فأحدهما تزوجت من محرم شاهين باشا ، والثانية  
من عبد الرحيم صبرى باشا ، والد حضرة صاحبة الجلالة الملكة فاضلى ، فهي حفيدة  
شريف باشا الكبير

## الفصل الثالث عشر

### خاتمة النزاع

بين الحديو اسماعيل والدائنين

قابلت الدوائر الأوروبية السياسية والمالية إقصاء الوزيرين الأجبيين عن الوزارة بالاستيلاء والسخط ، وزعمت أن الدول نالت حقاً مكتسباً بأن يكون لها وزيران يمثلانها في الوزارة المصرية ، فأخذت تناوى الوزارة الجديدة وتخلق لها المقبات والراقيل

وقد سلك شريف باشا إزاء الدول مسلك التمثل والحكمة ، فعرض يوم ٨ أبريل سنة ١٨٧٩ على وكلي الدولتين الإنجليزية والفرنسية إعادة الرقابة الثنائية ، وطلب إليهما إبلاغ حكومتهما لتختارا الرقيين ، ولكي يبرهن على مبلغ اعتزاهم احترام هذا النظام عرض على السير ايفلن بارنج ( اللورد كرومر ) المصو الإنجليزي في صندوق الدين ، والسيو بليج دي بوجاس Bellaigue de Bughas المصو الفرنسي قبول منصب الرقيين مؤقتاً إلى أن يرد جواب حكومتهما ، فرفضنا ما عرض عليهما ، وبينا الرفض على معارضتهما في مشروع اللامعة الوطنية ، واستقال أعضاء لجنة التحقيق الأوروبية يوم ١٠ أبريل استقالة إجماعية من عضوية اللجنة احتجاجاً على تأليف الوزارة الوطنية قائلين في احتجاجهم إن الاصلاحات المالية لا ينتظر إنفاذها إلا على يد وزارة يمثل فيها المنصر الأوروبي ، ووقع على كتاب الاستقالة أعضاء اللجنة جميعهم ، وهم ريفرس ويلسن . وبارافلي . وبارنج ( كرومر ) . وبليج دي بوجاس . ودي بلينير . وفون كريم . أما رياض باشا فقد عزل من منصبه ( وكالة اللجنة ) قبل استقالة الأعضاء ، واستقال أيضاً في ذلك الحين بعض كبار الموظفين الأجانب كالستر فترجرالد مدير حسابات الحكومة ، والسيو بلوم وكيل وزارة المالية ، والسير أوكان كولفن مدير مصلحة المساحة

وغنى عن البيان أن احتجاج أعضاء لجنة التحقيق ينطوى على تصف ظاهر ، فإن وزارة نوبار باشا ، وقد كان المنصر الأوروبي صاحب النفوذ الأكبر فيها ، لم تهم بأي إصلاح في شؤون الحكومة المالية ، بل زادت الحالة تعقيداً وارتباكاً ، أما تأليف الوزارة الوطنية

في ذاته ، فممل لا يدعو إلى الاحتجاج ، لأنه مما لا نزاع فيه أن الدولتين الانجليزية والفرنسية اتفقتا والخديو حين تأليف وزارة نوبار باشا على إعادة الرقابة الثنائية في حالة إقالة أحد الوزيرين الأوروبيين من منصبه من غير موافقة حكومته ، ومعنى ذلك أن للخديو الحق في الاستثناء عن الوزيرين ، أحدهما أو كليهما ، وله أن يؤلف وزارة خالية من المنصر الأوروبي ، ولا جناح عليه في ذلك مادام العمل بنظام الرقابة الثنائية بمود كما كان ، وقد اعترف المسيو وادنجتون Waddington وزير خارجية فرنسا بهذا الحق في رسالة إلى قنصل فرنسا العام في مصر <sup>(١)</sup> إذ قال : « طبقا للاتفاق البرم بين فرنسا وإنجلترا ومصر بتاريخ ١٤ أكتوبر الماضي قد أوقف العمل بنظام الرقابة الثنائية ، ولكن على شرط إعادته حتما إذا عزل أحد الوزيرين الفرنسي أو الإنجليزي من منصبه من غير موافقة دولته »

وبما يؤيد هذا الحق أن الرسوم الصادر يوم ١٢ ديسمبر سنة ١٨٧٨ في عهد وزارة نوبار باشا بوقف العمل بنظام الرقابة الثنائية قضى في المادة الأولى بوقف تطبيق هذا النظام « مؤقتا » ، فهذا التوقيت معناه أنه لم يبلغ نهائيا ، وأنه يعود إذا عزل أحد الوزيرين الأوروبيين ، فتأليف الوزارة الوطنية هو إذن عمل لا عبار عليه من جهة الحق والقانون ، ولكن أعضاء لجنة التحقيق قصدوا باستقلالهم إخراج مركز الخديو ، فلما رأى منهم هذا التمت والإخراج لم يربدا من قبول استقالهم

#### مرسوم ٢٢ أبريل سنة ١٨٧٩

ثم أصدر الخديو مرسوم ٢٢ أبريل سنة ١٨٧٩ بتسوية الديون طبقا لما قرره اللامعة الوطنية ، وقد جاء في ديباجة المرسوم « بناء على المحضر والتقارير التي عرضت علينا من الأمة وما عرض من مجلس النظار ، أصدرنا أمرا بموافقة وإجراء تسوية ديون الحكومة على الوجه الآتي »

وهذه الديباجة كما ترى هي ولا شك صيغة جديدة في مراسيم اسماعيل لم تكن مألوفا من قبل ، إذ تدل على أن روح الديمقراطية واحترام مطالب الأمة والاعتداد برأيها ، تلك الروح التي ظهرت في كتاب الخديو إلى شريف باشا ، قد تجلت أيضا في مرسوم ٢٢ أبريل ،

(١) بتاريخ ١٦ نوفمبر سنة ١٨٧٨ . الكتاب الأسفر عن سنة ١٨٧٨ - ٧٩ ص ١٢٣ .  
واظن أيضا رسالة قنصل فرنسا إلى وزير خارجيتها بتاريخ ٩ أبريل سنة ١٨٧٩ ص ٢٨٠ من الكتاب الأسفر المذكور

وهي روح طيبة حقا ، ولكنها مع الأسف لم تظهر إلا متأخرة  
لم يكن على مرسوم ٢٢ ابريل أى غبار من وجهة المصالح الأوروبية ، لأنه كفل حقوق  
الدائنين ، وأقر التعهدات السالية التي ارتبطت بها مصر ، وقد اعترف السيو وادنجتون وزير  
خارجية فرنسا في رسالته إلى وكيلها السياسى فى مصر ( الفصل المام ) أنه لا يختلف فى  
النقط الجوهرية من مشروع ريفرس ولسن<sup>(١)</sup> وبالرغم من ذلك فقد احتج أعضاء صندوق  
الدين على هذا الرسوم ورفضوا على الحكومة قضية أمام المحاكم المختلطة  
وبذل شريف باشا من ناحيته كل ما فى وسعه ليدخل الطمأنينة إلى الدوائر الأوروبية  
بالنسبة للقوانين التي اعترفت الحكومة إصدارها ، فاستصدر مرسوما فى ٢٣ ابريل سنة ١٨٧٩  
بإنشاء ( مجلس شورى الحكومة ) وصحته وضع مشروعات القوانين ، وغالبية أعضائه  
من الأجانب ، ولكن الحكومتين الإنجليزية والفرنسية أمرتا على موقفهما وطلبتا إلى  
الخدو بلسان وكيلهما السياسيين فى مصر إعادة الوزيرين الأجانبين ، فأجابهما بأن ليس فى  
مقدوره إزاء مطالب الرأى المام قبول هذا الطلب ، وأصر شريف باشا من ناحيته على  
الرفض ، وأصر على الاستقالة إذا قبل الخديو إعادة الوزيرين الأوروبيين ، وأيد الخديو موقف  
شريف باشا ، فاشتدت الأزمة بين اسماعيل والدول ، وأخذت هذه تعمل لخلعه من  
الأريكة الخديوية

إن السبب الظاهر الذى انتحلته الدوائر الأوروبية للسمى فى خلع الخديو هو إقصاؤه  
الوزيرين الأجانبين وتأليفه وزارة مؤلفة من أعضاء وطنيين ، ونعتقد أن هذا لم يكن السبب  
الحقيقى ، أو السبب الوحيد ، ولو كان كذلك لما رضيت الدول بمدخل اسماعيل أن تكفى  
بإعادة نظام الرقابة الثنائية . فمروى أنه لما تولى توفيق باشا مسند الخديوية عدلت الدولتان  
عن إصرارهما على تعيين الوزيرين الأوروبيين . وقبلتا أن يعين الرقيبان الأجانبين . واكتفتا  
بأن يكون لهما حق حضور جلسات مجلس النظار وأن يكون لهما فيه صوت استشارى (مرسوم  
١٥ نوفمبر سنة ١٨٧٩ )

فهناك إذن أسباب أخرى غير إقصاء الوزيرين الأجانبين عن الوزارة جعلت الدول  
تأمر باسماعيل ، وأهمها خوف المالين الأوروبيين على ديونهم أن تكون عرضة للضياع إذا بقى  
اسماعيل فى الحكم ، واعتقادهم أن وعوده فى الوفاء بها لا تبث على الثقة ، وأنه لا يتردد فى

(١) انظر الكتاب الأصفر - رسالة السيو وادنجتون للى للسيو وجوده بتاريخ ٢٥ ابريل سنة

إنكارها والتخلص منها إذا استطاع إلى ذلك سبيلا ، ولا غرو فهو أدرى الناس ببطلان الجانب الأكبر من هذه الديون وفداحة فوائدها الربوية وما التهمة السالكون والرابون من قيمتها قبل أن تدخل الخزانة وسد أن دخلتها ، فسمى المليون لدى رجال السياسة ليحلموا على التخلص من الخديو كي يطمثوا على ديونهم ، وكان لآل روتشلد نصيب كبير في هذه الساعي

فالعامل المالى كان إذن السبب الأساسى فى خلق اسماعيل ، وثمة عامل آخر سياسى ومالى معاً ، وهو ما لحظته الدول على الخديو فى عهده الأخير من مناصرته الحركة القومية ، واستجابته لمطالب الأحرار ، وقبوله مبدأ مسئولية الوزارة أمام مجلس شورى النواب ، وشموه بالأخطاء التى وقع فيها وأفضت إلى التدخل الأجنبى ، وسميه فى مقاومة هذا التدخل وإصلاح الأعطال القديمة

والدول الاستعمارية تنظر طبعاً بعين الاستياء إلى ازدهار النهضة القومية وتأليف حكومة وطنية تنهض بالبلاد وتسلط بها سبيل الدول المستقلة ، وتحول دون تحقيق أطماع أوروبا الاستعمارية ، فلا جرم أن أوجست أوروبا خيفة من انضمام اسماعيل إلى هذه الحركة ، ومناصرته إياها ، لأن انضمام ملك قوى الإرادة ، شديد الذكاء ، على المهمة ، مثل اسماعيل ، إلى الحركة القومية مما يشد أزرها ويكسبها قوة وروعة . فلا غرو إن سخطت عليه الدول الاستعمارية وسعت إلى خلمه ، فهو من هذه الوجهة قد ذهب ناحية تأييده للنهضة القومية ، وإن كان قبل كل شيء ناحية ديونه وأخطائه ، لأن هذه الديون هى التى مكنت للدول الأوروبية فى البلاد ، وخولتها من النفوذ والسلطة ما جعلها ترفع عقيرتها وتعمل عليه إرادتها

سمعت الدول إذن فى كسر شوكة اسماعيل ، وبدأ بينهما الصراع الذى انتهى بخلمه وكان اسماعيل يؤمل ألا تقوى الدول على إتمام شروطها عليه ، ولا تجرد السلاح لإعادة الوزيرين الأجنيين ، بل تدع الأمور تتطور حسب الظروف

ذلك أن إنجلترا كان يشغلها وقتئذ بعض المشاكل ، وخاصة حرب الزولو فى افريقية الجنوبية ، واضطراب الأحوال فى رومانيا ، فظن الخديو أن هذه المشاغل لا تدع لها فرصة التدخل فى المسألة المصرية ، وخاصة لأن وزارة (دسراييل) لم تكن بالقوة التى كانت لها من قبل أما فرنسا فلم يكن اسماعيل يحسب لتدخلها حساباً كبيراً ، لأن النظام الجمهورى الذى قام فيها عقب الحرب السبعينية لم يكن قد استقر بعد ، فضلاً عن أن هزائمه فى تلك الحرب أضمت شوكتها فى السياسة المالية إلى حين

وكان يؤمل إلا يطول المهذ بالنظام الجمهورى وأن الحكم سيمود للإمبراطورية ، ومما يؤثر عنه أنه قال عقب عزل الوزيرين الأجنيين : « بعد ثلاثة أشهر ستعود الإمبراطورية فى فرنسا ، ولقد كانت الإمبراطورية حليفة لى ، ومن هنا إلى ثلاثة أشهر لا تستطيع الدول أن تشمل عملا ما »

على أن آمال اسماعيل كانت قائمة على خطأ فى التقدير ، ولو كان على بينة من الأمر لعرف أن القوة التى يجب أن يعتمد عليها فى رفض تدخل الدول هى قوة البلاد الحربية والمالية والمنوية ، فلو أن فى مصر وقتئذ جيشا قويا يحمى القمار ويدفع المارة كما كان فى عهد محمد على وإبراهيم لعان لمصر حريتها واستقلالها ، ولكن اسماعيل لم يستمر على العمل للنهوض بالجيش المصرى وهويته حتى يحتفظ بمكانته التى كانت له فى عهد أبيه وجده ، وهو وإن عنى بذلك فى أول عهده بالحكم لكنه ما لبث أن تراحت عنايته به ، حتى وصلت البلاد فى أواخر عهده إلى حالة من الضعف الحربى والمالى والمنوى بحيث لم تكن تقوى على مقاومة التدخل الأجنبى .

هنا فضلا عن أن اسماعيل نفسه لم يكن مؤيدا تأييدا قلبيا من الشعب ، ولا من ضباط الجيش ، لأنهم كانوا يعتقدون أن سياسته هى التى أفضت الى التدخل الأجنبى ، وقد حاول أن يستثير إخلاص ضباط الجيش وولاةم إذا اشتدت الأزمة ووصلت إلى حد امتشاق الحسام ، ولكنه آانس فيهم هودا عن مناصرته بالقوة

فتأمل فى موقف اسماعيل إذ تأبى عليه الدول الأوروبية ، وموقف محمد على من قبل حينما تألأت عليه تلك الدول ذاتها مؤتمرة مع الباب العالي ، تر الفرق عظما بين الموقفين

فمحمد على لم يكثر لهذه المؤامرة ، ولم يعبأ بالفرمان الذى أصدره السلطان بخلمه سنة ١٨٤٠ ، وبقي ثابتا على عرشه ، لأنه كان مطمئنا إلى قوة البلاد الحربية التى كانت موضع هنيئته طوال عهده ، أما اسماعيل فقد كانت الرسالة البرقية الوجيزة التى أرسلها إليه السلطان منيئة بخلمه كافية لحسوطه عن العرش ، ذلك أنه لم يكن فى البلاد قوة حربية يمتد بها ، بل كانت مفتحة الأبواب للتدخل الأوروبى ، وإليك لواجد من هذه المقارنة أن ثمة مرحلة طويلة مرت بين سنة ١٨٤٠ و ١٨٧٩ ، تبدلت فيها الحال غير الحال ، ووقت فيها أحداث جسام ، تراجت لها قوة البلاد الحربية والمنوية ، وتصعد لها بناء الاستقلال المالى والسياسى ، ومن مظاهر هذا التصعد تدخل الدول الأجنبية فى حلج اسماعيل وزوله على حكمها

اعتمد اسماعيل إذن على أساس واه فى مقاومة التدخل الأوروبى ، وبني أمله على



انصراف الدول ذات الشأن عن التدخل بالقوة في شؤون مصر ، ولكن الحوادث قد جاءت على خلاف تقديره

صحيح أن فرنسا وإنجلترا لم تحركا ساكناً مدة قاربت شهرين ، وكان يمكن أن تظلا على هذا الموقف طويلاً ، ولكن عاملاً جديداً ظهر في الميدان يحل بتدخل الدول الأوروبية جماء ، ذلك العامل هو ألمانيا ، أو ببساطة أخرى بيسارك

فألمانيا قد خرجت فائزة من الحرب السبعينية ، فأراد بيسارك أن يزج بها في غمار المسائل الدولية ليرفع من شأن الامبراطورية الألمانية الجديدة ، ويعلن عن قوتها ويكسب لها انتصارات سياسية بعد انتصاراتها في ميادين الحرب والقتال

وقد وجد من المسألة المصرية ميداناً فيصحح لإظهار سيطرة ألمانيا ، وهكذا قضى سوء الطالع في ذلك العهد أن تكون مصر فرصة لمختلف الأهواء والطامع الاستعمارية الأوروبية ، فإذا تراخت دولة من دول الاستعمار أو انصرفت عنها لسبب ما قدمت دولة أخرى لتتال منها مأربها ، ذلك أن النزعة الاستعمارية والطامع الأشمعية تجمع كلة الدول على النهب والدوان

رفضت ألمانيا عقيرتها في المسألة المصرية ، ودعت الدول إلى التدخل لإجبار اسماعيل على الخضوع لمطالبها ، وكانت حجتها أن الخديو لا يملك إصدار قوانين مالية تمس حقوق الدائنين الأجانب من غير موافقة الدول طبقاً للأنحة ترتيب المحاكم المختلطة ، وأنها تعتبر الرسوم الصادر في ٢٢ أبريل سنة ١٨٧٩ باطلا ، وأعلنت الدول وجهة نظرها ، فلاقى قبولاً وتأيداً من إنجلترا وفرنسا وإيطاليا والروسيا

وقدم القنصل الألماني إلى الخديو في ١٨ مايو سنة ١٨٧٩ احتجاج حكومته على الرسوم المذكور ، وحذت الدول حذر ألمانيا ، فقدم قنصل النمسا والمجر ذات الاحتجاج إلى الخديو في ١٩ مايو ، وقدمه القنصل الإنجليزي في ٧ يونيو ، والقنصل الفرنسي في ١١ منه ، والقنصل الروسي في ١٢ منه والقنصل الإيطالي في ١٥ منه

وقد أجاب شريف باشا على هذا الاحتجاج بأن يست بصورة من مرسوم ٢٢ أبريل إلى وكلاء الدول للتصديق عليه ، ولكنها رفضت التصديق

## خلع اسماعيل

٣٦ يونيو سنة ١٨٧٩

وكان إنجلترا وفرنسا قد شعرتا بشيء من الحجل الاستعماري لرؤيتهما ألمانيا وهي أقل منهما مصالح ومطامع في مصر ، تسبقهما إلى وجوب التدخل ، فاعترفتا أن لا تقتصرا على فكرة الحكومة الألمانية في طلب تقض الرسوم الذي أصدره الخديو ، بل عملتا على خله من العرش

وقد وجدا الطريق أمامهما معبداً في الاستانة ، فان الحكومة النمانية لم تكن تعطف على اسماعيل أو ترضى منه زعته الاستقلالية ، وزين لها قصر النظر أن الالتجاء إليها لعزل الخديو يكسبها نفوذا كبيرا لم يكن لها منذ وطد محمد علي دعائم الدولة المصرية ، فليس يخفى أن الباب العالي لم يسبق أن عزل واليا من الأسرة المحمدية العلوية ، والفرمان الذي أصدره سنة ١٨٤٠ بمزل محمد علي قد بقى عديم الأثر ، ولم يحفل به محمد علي ، فخلع اسماعيل هو الحادث الوحيد الذي ظهرت فيه سلطة الباب العالي في عزل الخديويين ، وهي سلطة تستوى حكومة الاستانة التي لم تكن تنظر في المواقب ، وقد قامت هذه الحكومة الحقاء أن إقصاء اسماعيل عن الحكم وخلعه بإرادة الدول ، هو تمكين لهذه الدول من التدخل في شؤون مصر تحقيقا لطامعها الاستعمارية ، إذ لا يوجد تدخل أقوى من إسقاط صاحب العرش عن عرشه ، وهكذا كانت سياسة تركيا نحو مصر قائمة على سوء النية وقصر النظر

فتركيا لم تخدم سياستها ، ولا خدمت مصر بإجابتها مطالب الدول ، وليس يخفى أن فرنسا لم تكن في اشتراكها وإنجلترا بعيدة النظر أيضا ، لأنها لم تخدم المصالح الفرنسية ، بل مهدت الطريق لانفراد إنجلترا بالتدخل في شؤون مصر واحتلالها على عهد الخديو توفيق باشا سمع إذن كل من إنجلترا وفرنسا سميها في الاستانة للتخلص من اسماعيل ، فلما وجدت الدولتان أن الباب العالي مستعد لخلعه اتفقتا أولا على أن تطالبا منه التنازل عن العرش من تلقاء نفسه اتباعا لشورتها ، لتجسلا لفسهما سلطانا أقوى في مصر مصر ، إذ يكون التنازل قد تم بإرادتهما وتدخلهما ، فأرسلتا إلى قنصليهما في مصر لإبلاغ الخديو اتفاق الدولتين ، فقابلته القنصلان<sup>(١)</sup> وأبلغاه رسالة الحكومتين ، ومضمونها أنها تنصحان

(١) السير فرنك لاسل Franck Lascelles قنصل إنجلترا ، والمسيو تريكو Tricon قنصل فرنسا ، وقد عين الأول بدلا من القورد فيفيان في مارس سنة ١٨٧٩ ، والثاني بدلا من السيوجودو ، ويلاحظ =

للخديو رسمياً بالتنازل عن العرش ، والرحيل عن مصر ، وأنهما متفقان في حالة قبوله نصيحتهما على أن تضمننا له مخصصات سنوية لا تقه به ، وأن لا يحصل تغيير في نظام توارث العرش القى يقضى بأن يكون الأمير توفيق باشا خلفاً له ، فتأثر الخديو لهذه الرسالة تأثراً عميقاً ، وشعر بالسهم المصوب إلى مركزه ومصيره ، فطلب مهلة يومين ليفكر في الأمر ، ولا انقضى الميعاد جاءه القنصلان ، يطلبان جوابه النهائي ، فأجابهما أنه عرض الأمر على السلطان ، وأنه منتظر جوابه ، وجاءه أيضاً قنصل ألمانيا وقنصل النمسا ، وطلبا إليه التنازل عن العرش مؤيدين طلب قنصل إنجلترا وفرنسا ، فكان جوابهما مثل جوابه لزميليهما ، وكان اسماعيل يأمل من الانتظار أن تختلف الدول في طلب خلمه ، وأن تنتجج مساعيه الشخصية لدى السلطان عبد الحميد ، إذ أوفد إليه بالاستانة طلعت باشا أحد رجال حاشيته ليستميل رجال المابين إلى جانبه ، وزوده بالمال والرشا والهدايا ، ولكن السلطان أعرض ونأى بجانبه عنه ، وقد يكون لقلة المال المروض دخل في هذا الإعراض ، وكانت الدول عجمة على التخلص منه ، فاستقر عزم السلطان على خلمه اجابة لطلب الدول ، ففي ليلة ٢٤ يونيه ورد على السيو تريكو قنصل فرنسا العام في مصر نبأ بزع من الاستانة ، فخواه أن الباب العالي عول على عزل الخديو وتولية الأمير حليم باشا ( عبد الحليم ) مكانه ، وبالرغم من ورود هذا النبأ في ساعة متأخرة ، بعد منتصف الليل ، فقد توجه كل من السير فرانك لاسل قنصل إنجلترا ، والسيو تريكو قنصل فرنسا ، والبارون دي سورما قنصل ألمانيا ، إلى سراى الخديو ، وطلبوا مقابلته ، فأحدث مجيئهم في تلك الساعة المتأخرة من الليل انزعاجا في السراى ، وخاصة بين السيدات من آل اسماعيل ، وتوهمت والدة الخديو أن ثمة مكيمة تدبر لقتله ، فرجته أن لا يقابلهم ، ولكنه إذ علم أن القادمين هم قناصل إنجلترا وفرنسا وألمانيا ، وأن شريف باشا كان معهم ، رضى بمقابلتهم ، وكان في حالة اضطراب شديد ، فطلب إليه القناصل أن يتنازل عن العرش ، ولكنه رفض وثبت على الإباء

وكان يأمل حتى آخر لحظة أن تختلف الدول فيما بينها ، أو يرفض السلطان النزول على

---

== أنه من ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ تاريخ مرسوم تسوية الديون إلى ٢٦ يونيه سنة ١٨٧٩ تاريخ خلق اسماعيل ، أى في سنتين ونصف ، تنال على وكالة فرنسا السياسية في مصر أربعة من القناصل وهم البارون دي ميشيل Des Michels ، والسيو رنغر Raindre ، والسيو جودو Godeaux ثم السيو تريكو ، ويضول السيو فريسييه Freycinet الوزير الفرنسي في كتابه عن اللأفة المصرية ان كثرة هذه التغيرات كانت من أسباب ضعف السياسة الفرنسية لإزاء تماسك السياسة الانجليزية

رأيهم ، ولكن الدول بقيت على إجماعها في شأنه ، وما زال سفراؤها في الاستانة يستعملون قرار الخلع حتى قالوا بينهم ، وأصدر السلطان بناء على قرار مجلس الوزراء « إرادة » بمخلم اسماعيل وتنعيب توفيق باشا خديويا لمصر ، وطير الصدر الأعظم هذه الإرادة بالتلفراف إلى اسماعيل يوم الخميس ٢٦ يونيه سنة ١٨٧٩ ، وهذا تمريرها

« إلى سمو اسماعيل باشا خديوى مصر السابق

« إن الصعوبات الداخلية والخارجية التي وقعت أخيراً في مصر قد بلغت من خطورة الشأن حدا يؤدي استمراره إلى إيجاد المشاكل والمخاطر لمصر والسلطنة الثمانية ؛ ولما كان الباب السالى يرى أن توفير أسباب الراحة والطمأنينة للأملين من أمم واجباته وبما يقضى به فرمان الذى خولكم حكم مصر ، ولما تبين أن بقاءكم في الحكم يزيد المصاعب الحالية ، فقد أصدر جلالة السلطان إرادته بناء على قرار مجلس الوزراء بإستاد منصب الخديوية المصرية إلى صاحب السمو الأمير توفيق باشا ، وأرسلت الإرادة السنية في تلفراف آخر إلى سموه بتعصيبه خديويا لمصر ، وعليه أدعو سموكم عند تسلمكم هذه الرسالة إلى التخلي عن حكم مصر احتراماً للفرمان السلطاني »

وصلت هذه الرسالة التلفرافية إلى سراى عابدين في نعى ذلك اليوم ، وتسلمها أولاً زكى باشا السر تشريفاتى ، وكان معه في حجرته بالقدور الأول من السراى خيرى باشا المهردار (حامل الختم) ، وبعض كبار الموظفين ، فلما رأوا الرسالة مصدرة بعنوان اسماعيل باشا « خديوى مصر السابق » ، وجفت قلوبهم ، وعلام الاضطراب والاصفرار ، وفهموا أنها تحوى شرا مستطيراً ، وداروا في طريقة إبلاغها إلى الخديو ، الذى كان وقتئذ بالقدور الثانى ، فامتنع زكى باشا عن أن يحملها إليه ، وأحال هذه المهمة إلى المهردار ، فأبى خيرى باشا ، قائلاً إن هذا من شأن الوزراء ، وبينما هما يتجادلان ، أقبل شريف باشا رئيس الوزراء ، فسلمت إليه الرسالة ، وأدرك ما تحويه ، فرأى من واجبه أن يحملها بنفسه إلى الخديو ، فصعد إلى الطابق الثانى ، وقال اسماعيل وسلمه الرسالة ، ففضها وتلاها ، وعلم فحواها ، فقابلها بالصمت والجلد ، وطلب إلى شريف باشا ، أن يدعو إليه الأمير توفيق باشا فوراً

تخرج شريف من حضرة « الخديوى السابق » ، ليقابل الخديو الجديد ، وذهب إليه في سراى الاسماعيلية ، وكان توفيق باشا قد تلقى الرسالة البرقية الأخرى بإستاد منصب الخديوية إليه ، فذهب الأمير إلى سراى عابدين يصحبه شريف ، وسدد وحده إلى الطابق

الثاني ، فلقاه أبوه مخاطباً إياه « يا أفتدينا » وسلمه سلطة الحكم ، وكان الموقف مؤثراً ، ثم ترك إسماعيل قاعة العرش ، ودخل دار الحرم ، تكتفه الموم والأحزان  
وفي اليوم نفسه ، في منتصف الساعة السابعة مساء ، أقيمت حفلة تولية الخديو  
توفيق باشا في سراى القلعة ، واستقبل فيها وقود المهنيين ، وأخذ إسماعيل يتأهب للرحيل  
عن البلاد

رحيله إلى منفاه ( ٣٠ يونيه سنة ١٨٧٩ )

وحدد يوم الاثنين ٣٠ يونيه للرحيل عن السراى المصرية ، وقضى إسماعيل هذه الأيام  
الثلاثة يستعد للسفر ، ويجمع ما استطاع أخذه من المال والمجوهرات والتحف الثمينة من  
القصور الخديوية ، ونقلها إلى الباخرة ( المروسة ) التي كانت معدة لركوبه بالإسكندرية  
وكان يوم رحيله يوماً مشهوداً ، إذ ازدحمت سراى طابدين منذ الصباح بالكبراء  
والقوات الذين جاءوا يودعون الخديو السابق ، وفي منتصف الساعة الحادية عشرة أقبل  
الخديو توفيق على أبيه يودعه ، وغند الساعة الحادية عشرة خرج الخديو السابق متوكئاً  
على نجله ، ودلائل الحزن بادية عليه ، وركب العربى وجلس توفيق باشا إلى يساره ، وركب  
بعدهما الأمراء والكبراء ، وسار الموكب حتى بلغ محطة العاصمة ، وكان الجند مصطفين على  
الجانبين تحيي الخديو السابق

ولما بلغ الركب المحطة ترجل إسماعيل باشا ، ووقف توفيق باشا يودعه وعيناه مفرورتان  
بالدموع وكان إسماعيل شديد التأثر من هذا المنظر ، منظر رحيله النهائي عن القاهرة التي  
كانت مسرحاً لمجده وبذخه وسلطانه السنين الطوال ، فوقف يخطب الحاضرين خطاباً مؤثراً  
ثم التفت إلى نجله وودعه قائلاً :

« لقد اقتضت إرادة سلطاننا العظيم أن تكون يا أعز البنين خديوى مصر ، فأوسيك  
ياخوتك وسائر الآل برأ ، واعلم أنى مسافر وبقى لو استطلعت قبل ذلك أن أزيل بعض  
للمصاعب التي أخاف أن توجب لك الارتباك ، على أنى وائى بحزمك وعزمك ، فاتبع رأى  
ذوى شورك ، وكن أسعد حالا من أبيك »<sup>(١)</sup> ، وقال الذين شهدوا هذا المنظر أنه  
أبكام جميعاً

ثم ركب القطار الخاص ، فبلغ الإسكندرية في الساعة الرابعة بعد الظهر ، واستقبله

بها في محطة القبارى محافظ الثغر ، وبعض الرؤساء والكبراء ، وركب الزورق المدله ،  
ونيمته زوارق الشيمين ، وسار حتى استقل الباخرة ( المحروسة ) ، ولما وصل إليها أطلقت  
المدافع إبذانا بوصوله ورفعت البوارج الحربية أعلامها تحية له ، واستقبل على ظهر الباخرة  
بعض الشيمين الذين جاءوا يودعونه الوداع الأخير

ولم يمكث إسماعيل صبره ، فترك مشيميه بعد أن ودعهم ، ونزل إلى غرفته بالباخرة ،  
ثم غادرها المودعون ، وبمده هتية أقلت ( المحروسة ) ، وأخذت تشق عباب الماء حتى غابت  
عن الأبصار ، ومالت شمس النهار إذ توارت بالحجاب ، ففربت معها شمس إسماعيل ،  
وسارت الباخرة إلى ( نابولي ) تحمل الماهل التى قضى سبعة عشر عاما يحكم مصر بمطابق  
إرادته ، ثم انتهى بأن قد عرشه وملكه وماله ، وكمن مرة أفتته ( المحروسة ) من قبل  
في إبان مجده ، وشهدت رحلته إلى الاسفانة وإلى أوروبا ، حين كان يروح ويندو ، تحفه  
المهابة والجلال ، وتمنوه الأمانى والآمال ، ثم حلت له للمرة الأخيرة بعد أن نزل عن عرشه ،  
وطويت صفحته ، وقضى عليه بالنفى والحرمان ، فكانت خاتمة إحدى عبر الزمان

وليس يسع الكاتب النصف إلا أن يشمر بالعطف على إسماعيل والإعجاب بما أبداه  
من الشجاعة والإباء في الأزمة التى انتهت بنزوله عن العرش ورحيله إلى منفاه ، فقد كان حقاً  
عظيماً في موقفه ، شجاعاً في عزمته ، وناهيك بشجاعة جملته يفاخر بعرشه في سبيل مقاومة  
الدول الأوروبية جماء ، فلو هو ارتضى القتل والمهوان وأذعن لمطالب الدول ، وقبل عودة  
الوزيرين الأوروبيين يسيطران على حكومة مصر ومسايرها ، لضمن لنفسه البقاء على  
عرشه ، ولكنه آثر المقاومة على الاستمسك بالعرش ، وقبيل من الملوك والأمراء من  
يضعون بالعرش في سبيل المدافعة عن حقوق البلاد ، فالصفحة التى انتهى بها حكم إسماعيل  
هى بلائراء من الصفحات الجيدة في تاريخ الحركة القومية ، لأنها صفحة مجاهدة وإباء  
وتضحية ، وهى لمبرى تضحية كبرى ، لأن عرش مصر وتاجها وصلجانها ليست من  
الأموال المينة التى يسهل على النفوس المادية أن ترهق فيها ، أو تنافس بها ، ولكن إسماعيل  
ضحي بها في سبيل مقاومة المطامع الاستعمارية ، ولهذا التضحية حقها من الإعجاب والتعجيد  
ومن يتأمل في هذه المأساة لا يسه إلا أن يألم لمصير إسماعيل ، فقد كان جديراً بخير  
من هذا المصير ، كما أن مصر قد تكون أسعد حظاً لو بقى على عرشه ، فإنه في السنوات  
الأخيرة من حكمه أخذ يطرح الأغلاط القديمة ، ويوجه مواهبه المالية إلى إقناذ مصر من  
التدخل الأجنبي ، وكان له من ذكائه ومضاء عزمته وتجارب الماضية ما يكفل له التوفيق

والسداد، ولكن المكرب الاستعمارية ، والسائس الإنجليزية والفرنسية ، ألقت العقبات في طريقه ، وما زالت تناهضه وتنالبه ، حتى غلبته على أمره وأقصته عن عرشه وبذلك انسدل الستار على الفصل الأخير من حكم إسماعيل

#### إسماعيل في منفاه

وصل إسماعيل باشا إلى نابولي بإيطاليا حيث أعد له الملك امبرتو قصرًا لسكنه ، فأقام به هو وزوجاته وأبنائه وحاشيته ، وأخذ يتنقل بين مختلف العواصم الأوروبية ، ولم تفارقه أماله في العودة إلى عرش مصر ، وسعى إلى ذلك سعيًا حثيثًا ، ولكنه أخفق في مساعيه ، ثم سكن الاستانة منذ سنة ١٨٨٨ ، وأقام بقصره بغير كون على البوسفور ، وظل مقبلاً فيه

#### وفاته

إلى أن وافته منيته يوم ٢ مارس سنة ١٨٩٥ ، وله من العمر خمس وستون سنة ، فنقل جثمانه إلى مصر ، ودفن في مسجد الرفاعي بالقاهرة

## الفصل الرابع عشر

### نظام الحكم في عهد اسماعيل

#### النظام السياسي

كان اسماعيل يحكم البلاد حكماً مطلقاً ، يتولاها بنفسه ، وقد ظلت كل صغيرة وكبيرة من شؤون الحكومة رهن إشارته ، بحيث كان يحق له أن يحاكي لويس الرابع عشر في قوله « إنما الدولة أنا » ، إلى أن حدث التدخل الأوروبي بواسطة صندوق الدين والرقابة الثنائية ثم الوزارة المختلطة ، فنلت سلطته بمقدار ما كسبه الأجانب من التدخل في شؤون الحكومة المالية ثم السياسية

ولم يكن الوزراء (أو النظار كما كان اسمهم) إلى سنة ١٨٧٨ ، أى إلى السنة التى أنشئ فيها مجلس النظار سوى موظفين لدى الخديو ، يمينهم لرأسه النظارات المعروفة في ذلك العصر ، وكانت تسمى « الدواوين » ، وهى الداخلية . والمالية . والمعارف . والحقانية . والحربية . والبحرية . والأشغال . والخارجية . والأوقاف . وأنشئت أيضاً وزارة للأزراعة . وأخرى للتجارة ، ثم أنشئت في عهد وزارة نوبار باشا سنة ١٨٧٨ ، ولم يكن للنظار من السلطة إلا ما يتعلقونه عن ولى الأمر ، ونضاهت سلطتهم حتى أمام المفتشين المموميين ، وهما مفتش الوجه البحرى ، ومفتش الوجه القبلى اللذين استحوذا على السلطة الإدارية والمالية في الحكومة بأمر الخديو

وليس معروفاً على وجه التحقيق ما هى الحسكة في إيجاد هذا النظام الذى يضع سلطة المفتشين بجانب سلطة النظار ، ويجعلهم أعظم شأنًا من هؤلاء ، ولكن يظهر أن السبب في ذلك هو رغبة اسماعيل في أن تمارض السلطان حتى تكون كل منهما رقيقة على الأخرى فيطمنن على سلوك كليهما ، وهى قاعدة مألوقة في حكومات الاستبداد

#### المجلس الخصوصى ثم مجلس النظار

لم يكن للوزراء مجلس قائم بذاته ، ولا هيئة لها أعضاء متضامنون ، بل كانوا كما قلنا موظفين يمينهم الخديو ويعزلهم كسائر موظفى الحكومة



ولم يكن بمصر قبل سنة ١٨٧٨ مجلس وزراء ، بل كان بها مجلس يدعى (المجلس الخصوصى العالى) ، يضم عادة الوزراء (النظار) ، ولكنه ليس قاصراً عليهم ، بل كان يضم أيضاً جماعة من الباشوات الذين يصطفهم الخديو ، ومن هؤلاء وأولئك يتألف المجلس الخصوصى

وهذا المجلس ينظر فى شؤون الحكومة العامة ، ويضع القوانين والوائح والقوانين الهامة ، ويمثل براسة الخديو ، ولكنه لم يكن مسئولاً عن سلطة الحكم ، بل كان أعضاؤه كمكثرين أو موظفين فى مية الخديو ، ليس لهم سلطة ، ولا تربطهم رابطة ، اللهم إلا اختيار ولى الأمر لكل منهم

وكانت مسئولية الحكم يتولاها الخديو بنفسه ، إلى أن أنشئ (مجلس النظار) بالأمر الحالى الذى أصدره اسماعيل فى ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ وتقدم الكلام عنه (ص ٧٣) ، ومن ذلك الحين صار الخديو يتولى الحكم بواسطة مجلس النظار وبالتشارك معه (فجلس النظار) قد خلف (المجلس الخصوصى) وصار مسئولاً عن الحكم ، وله كيان قائم بذاته ، وأعضاؤه يختارهم رئيس مجلس النظار ويضامنون وإياه فى المسؤولية ، وقد صار هذا المجلس أساس نظام الحكم فى مصر إلى عصرنا الحاضر

### مجلس شورى النواب

وانشأ اسماعيل هيئة نيابية تمثل الشعب وهى مجلس شورى النواب ، وقد تكلمنا فى الفصل السابق عن هذا المجلس والأدوار التى تناقبت عليه

### التقسيم الإدارى

ينبأ فى كتاب «عصر محمد على» (ص ٥٨١ طبعة أولى) التقسيم الإدارى فى مصر على عهد محمد على ، وقد صارت البلاد مقسمة فى عهد اسماعيل إلى ثلاث عشرة مديرية وهى : البحيرة . الغربية . الشرقية . الدقهلية . المنوفية . القليوبية . الجيزة . بنى سويف والفيوم . الدنيا وبني مزار . أسيوط . جرجا . قنا . اسنا

وكان بمصر من المحافظات تسما ، وهى القاهرة . الاسكندرية . رشيد . دمياط . بورسعيد . المريش . الاسماعيلية . السويس (وتتعد سلطتها إلى سواحل البحر الأحمر حتى «الوجه») . القصير (وكانت تتبع مديرية قنا)

وبقيت المديريات برأسها الديرون ، والمحافظات يتولاها المحافظون ، واستمرت المديريات

مقسمة إلى مراكز ، والمراكز إلى أقسام ( أخطاط ) ، والأقسام إلى نواح وبلاد ، وتغير اسم مشايخ البلاد فصاروا يعرفون بالمد ونعت أيديهم المشايخ ، وجعل تعيين هؤلاء وأولئك بانتخاب الأهلين ورغبتهم

### النظام القضائي

بقيت المحاكم الشرعية كما كانت في عهد سعيد باشا ، ولما تولى اسماعيل الحكم أصدر أمره إلى مجلس الأحكام في ٢٧ وجب سنة ١٢٧٩ ( ١٨٦٣ م ) بإعادة تأليف مجالس أو محاكم الأقاليم ( المجالس الثلاثة ) ، إذ لم يكن بقى منها في آخر عهد سعيد سوى مجلسين ، قسم هذه المجالس في أمهات المدن مع توزيع اختصاصها كما يأتي :

( مجلس مصر ) واختصاصه محافظة مصر والسويس وقسم أول جيزة

( مجلس بنها ) واختصاصه القليوبية والمنوفية

( مجلس المنصورة ) واختصاصه الشرقية والقاهرة

( مجلس طنطا ) واختصاصه الغربية والبحيرة

( مجلس الاسكندرية ) واختصاصه محافظة الاسكندرية

( مجلس بني سويف ) واختصاصه بني سويف وقسم ثاني الجيزة والفيوم وبني مزار

( مجلس أسيوط ) واختصاصه النيا وأسيوط وجرجا

( مجلس اسنا ) واختصاصه اسنا ومدينة القصير

( مجلس دمياط ) واختصاصه محافظة دمياط

ثم زيد عدد مجالس الأقاليم . فصار لكل مديرية مجلس ابتدائي . وزيد عدد ( المجالس الاستئنافية ) التي كانت تستأنف أمامها أحكام المجالس الابتدائية التي في دائرتها

وأُنشئ ديوان المحفانية ، وأحيلت عليه إدارة المحاكم ومجالس الأقاليم . وإرشادها إلى طريق السواب . وسن القوانين واللوائح لها . واشتملت اللائحة العمومية التي سنها سنة ١٢٨٨ على قواعد اختصاص المجالس وأصول المرافعات فيها

وفي سنة ١٨٧١ بناء على اقتراح مجلس شورى النواب أنشئت مجالس أو محاكم بالقرى والاطحات لنظر القضايا الصغيرة سميت ( مجالس الدعاوى المركزية ) تميزها لها من ( المجالس المحلية ) الفشة في عواصم المديريات

## المحكمة التجارية المختلطة

وبقيت المحكمة التجارية المختلطة المسماة ( مجلس التجار ) في كل من الاسكندرية والقاهرة تفصل في المنازعات التجارية بين الوطنيين والأجانب . ولها محكمة استئنافية تسمى ( مجلس الاستئناف ) بالإسكندرية ، وكانت المحكمة التجارية بالقاهرة سنة ١٨٧٢ تتألف من رئيس وهو علي باشا شريف ( القى صار فيا بعد رئيسا لمجلس شورى القوانين ) ثم خلفه علي بك ابراهيم ( باشا ) وصار وزيرا للعارف . ومن وكيل وهو احمد بك عبيد . ومن عدد متساو من القضاة الوطنيين والأجانب ، فكانت النالبية للوطنيين . وهذه المحاكم التجارية هي التي حلت محلها المحاكم المختلطة سنة ١٨٧٦

## مجلس الأحكام

وقد بقي ( مجلس الأحكام ) هيئة استئنافية عليا ، واستمر قائما إلى تشكيل المحاكم الأهلية الجديدة ، واقتصر على نظر قضايا الوجه القبلي التي لم يمه نظام المحاكم الأهلية إلا سنة ١٨٨٩ ، فلما أنشئت المحاكم الجديدة بالوجه القبلي ألغى مجلس الأحكام نهائيا كما أُنغيت مجالس الأقاليم ، ولذلك عرفت بالمجالس الملانة

ومما لا مندوحة عن ذكره أن النظام القضائي في الجملة كان على حالة من التأخر لا تنطب عليها البلاد ، فالقضاة لم يكن لهم دراية بالقوانين ولا بالروح القانونية ، وكانت مناصب القضاة تسند إلى جماعة معظمهم من الأعيان ، أو من الموظفين الذين لم تتوفر فيهم شروط العلم والكفاءة ، ولم تكن العدالة صريحة ، وليس ثمة ضمانات للحقوق ، والرشوة منتشرة ، والنظام في ذاته قاسد ، ولا يزال الناس يتناقلون روايات وأحاديث ، تدل على مبلغ انتشار الرشوة في ذلك العهد بين موظفي المحاكم من قضاة وكتاب وغيرهم ، ولم تكن هناك محاكمات صحيحة ، وكان النفي إلى السودان كثيرا ما يصيب من يغضب عليهم ولي الأمر ، دون أن تحدث لذلك محاكمات أو تحقيقات

وظل النظام القضائي غتلا إلى أن أنشئت المحاكم الأهلية الجديدة سنة ١٨٨٣ على عهد توفيق باشا ، وقد كان الشروع في إنشائها على عهد اسماعيل ، إذ مهد إلى ذلك بتعريب قوانين نابليون المروفة ( بالكود ) ، واضطلع العلامة رفاعه بك رافع وتلاميذه بهذه المهمة ، فرب هو وعبد الله بك السيد القانوني المدني واشترك معهما عبد السلام أفندي أحمد ، وأحمد أفندي حلمي ، وعرب قانون المرافعات عبد الله أبو السعود أفندي وحسن أفندي

فهى ، وعرب الملامة قدوى باشا قانون المقويات ، والسيد بك صالح مجدى قانون تحقيق الجبايات ، ومن هذه القوانين استمد الشارع المصرى معظم قوانين المعاملات المدنية والمرافعات والمقويات ، وصدرت بها الراسم سنة ١٨٨٣ فى عهد وزارة شريف باشا الرابعة

### انشاء المحاكم المختلطة

إن ولاية القضاء ركن من أركان السيادة الأهلية لكل بلد مستقل ، فن قواعد الاستقلال سريان سلطة القضاء الأهلى على جميع سكان المملكة ، لافرق بين وطنيين وأجانب ، ونفاذ أحكامه ، على أشخاصهم ، وعلى أموالهم ، فى منازعاتهم المدنية والتجارية ، وقبها يقع من أى منهم من المحرمات والمخالفات

هذه القاعدة هى من أوليات نظام الحكم فى جميع البلدان المستقلة ، ولكنها فى الشرق قد اعترض تطبيقها ما منحه الملوك والسلاطين لرعايا الدول الأوروبية من الامتيازات الأجنبية كانت هذه الامتيازات فى مبدأ أمرها منحة ، أعطتها تركيا لبعض الدول ورعاياها ، ولقد ظلت ردحا من الزمن مصطبغة بهذه الصبغة ، حتى سرى الضعف إلى السلطنة المنيابية ، فاستحال تلك المنحة حقا مكتسبا ، ثم صارت فى مصر عدوانا على السيادة الأهلية ، ومشاركة للحكومة فى سلطتها

ومع أن سريان الامتيازات فى بلادنا يرجع إلى كونها فى الأصل جزاء من السلطنة المنيابية ، إلا أنها تطورت واستفحل خطرهما ، وكسب الأوروبيون من الزايا أكثر مما لهم فى تركيا ، وصار للامتيازات الأجنبية فى مصر مظاهر ومميزات ليست لها فى بلد مستقل ، ولا فى أية ولاية من ولايات تركيا القديمة

وما يؤسف له أن الدول الأجنبية كسبت هذه المميزات فى الوقت الذى تحررت فيه مصر من التبعية التركية ونالت استقلالها الذى شمل السيادة الداخلية وبعض مظاهر السيادة الخارجية ، وعلى ما يقتضيه المطق من تناؤل سلطة الامتيازات الأجنبية فى عهد الاستقلال ، فقد جرى العمل على عكس ذلك ، إذ أنها اشتدت وطأتها فى هذا العهد

ومن الواجب قسيرا لهذا التناقض أن نقول إن الأوروبيين لم يكسبوا مزايا جديدة فى الوقت الذى كانت فيه الحكومة المصرية قوية البأس ، مهية الجانب ، أى فى عهد محمد على وإبراهيم وعباس ، ولكنهم انتهزوا فرصة الضعف الذى انتابها فى عهد خلفائهم ، فنالوا

مزايا وحقوقا ما كانت لهم من قبل ، وفي هذا الصدد يقول السيوجايريل شارم<sup>(١)</sup> ما خلاسته :  
 « لم يكن للجاليات الأوروبية في عهد محمد علي وعباس أهمية ما ، ولكنهم نالوا الشأو  
 العظيم في عهد سعيد وإسماعيل ، حتى صاروا خطراً على الأهلين ، وقد ساعد فتح قناة  
 السويس ومد السكك الحديدية على ازدياد نشاطهم ، وبلغ عددهم سنة ١٨٧٩ مائة ألف  
 نسمة ، وطفوا أمام ضعف الحكومة الوطنية ، فقد كان سعيد باشا كثير التسامح والسخاء  
 معهم ، ولم يكن يرفض أى منحة يطلبونها منه ، وكان ينساق من غير تبصر إلى أى مشروع  
 يمرضونه عليه ، فإذا لم ينالوا من تلك المشاريع ما يفتونه من الربح ، عوضهم سعيد باشا  
 ما قاتهم من الأرباح ، وكان القناصل يتدخلون لتأييد مطالبهم ويكرهون سعيد باشا  
 على إجابتها<sup>(٢)</sup> »

« وكانوا يتخرجون في عهد عباس من هذا التدخل ، لما كان لديه من الوسائل لوقفهم  
 عند حدم ، وقيل عنه إنه كان لديه غمراً يلقه ويضعه بالقرب منه محجوباً عن الأنظار ، فإذا  
 اشتد الجدل بينه وبين أحد القناصل استدعى الخمر في رفق وهدهوء ، إلى حيث يراه انفصل ،  
 فكان لهذه الوسيلة « الدبلوماسية » أثرها في حسم النزاع ... »

« أما سعيد فكان ضعيف الإرادة ، يخضع دائماً لمطالب القناصل ، وقد طنى ميل  
 الأجانب في عهد إسماعيل واحتتموا بنظام الامتيازات الأجنبية وانتفعوا من تمييز الحكومة  
 وسفها<sup>(٣)</sup> »

هذا ما يقرره كاتب أوروبي أدرك عصر إسماعيل ووصف حالة البلاد كما شاهدها ، وليس  
 فيه مظنة التحامل أو المبالغة والإسراف في القول

### حدود الامتيازات الأجنبية في تركيا

كانت الامتيازات الأجنبية في تركيا تتبع القواعد الآتية :

أولاً — لم يكن للأجانب حق امتلاك المقارات في بلاد السلطنة العثمانية ، ثم خولتهم  
 الحكومة التركية هذا الحق بمقتضى القانون الصادر في يونيو سنة ١٨٦٧ ، ( ٧ صفر سنة  
 ١٢٨٤ ) ، وفي نظير تخويلهم إياه قبلت الدول الأوروبية خضوع رعاياها للوائح الضرائب  
 المقارية والقوانين المالية التي تضعها الحكومة العثمانية ، من غير حاجة إلى موافقة الدول ،

وخضوعهم للمحاكم التركية في المنازعات العقارية سواء كانوا فيها مدعين أو مدعى عليهم<sup>(١)</sup>  
ثانياً - يرجع رعاية الدول الأجنبية في شؤونهم التجارية والمدنية والشخصية إلى قناصلهم  
ثالثاً - تختص المحاكم العثمانية بنظر قضايا الأجانب مدنية كانت أو تجارية إذا كان  
في الخصومة صالح أهلى ، وتفصل في هذه المنازعات طبقاً للقوانين الأهلية دون حاجة إلى  
حضور القنصل أو مندوبه أثناء المحاكمة<sup>(٢)</sup>

ولم تكن المحاكم التركية مختصة بنظر المنازعات المدنية (غير العقارية) إذا كان الطرفان  
من يتمتعون بالامتيازات الأجنبية ولا يحس النزاع صالحاً أهلياً

رابعاً - تسرى أحكام القوانين العثمانية الخاصة بالمقوبات على الرعايا الأجانب كما تسرى  
على الأهلين سواء بسواء ، وكذلك تسرى عليهم قوانين الضبط والربط والوائح الإدارية  
والتنظيم والصحة ، وتطبق عليهم القوانين الجنائية ، ويحكمون أمام المحاكم العثمانية فيما هذا  
الجرم الذى تقع منهم على أجنبي<sup>(٣)</sup>

ولم تعدد الامتيازات في تركيا البائرة التي رسمتها المعاهدات على ما فيها من غشاضة  
واقفيات على السيادة الأهلية

### اتساع حدود الامتيازات في مصر

ظلت الامتيازات في مصر تتبع أوضاعها الأصلية على عهد محمد علي وإبراهيم وعباس ،  
وكان بالإسكندرية والقاهرة محكمتان تسمى كل منهما المحكمة التجارية أو (مجلس التجار) ،  
تفصل في المنازعات التجارية بين الأوروبيين والمصريين ، وقضائهما من الوطنيين والأجانب ،  
والغالبية فيها للوطنيين كما تقدم بيانه

ولكن لما ضعف شأن الحكومة في عهد خلفاء محمد علي طفت سلطة الأجانب على  
سيادة الحكومة ، وبدأ طغيانهم في عهد سعيد ، ثم ازداد في عهد اسماعيل ، وفي خلال هذه  
الأنوار نالوا المزاي الآنية التي اغتصبوها بالرف والمادة :

(١) انتزع القناصل سلطة الحكم فيما يقترب رعاياهم من الجرائم التي تقع على  
الرعايا الوطنيين

(١) راجع نس هذا القانون في القاموس المام للإدارة والقضاء لليب جلاذ ج ١ ص ٦١ ، وفي  
كتاب ( نظام الامتيازات الأجنبية في السلطنة العثمانية ) للسيد ديروزاس ج ١ ص ٤٦٠

(٢) و (٣) انظر كتاب ( نظام الامتيازات الأجنبية في السلطنة العثمانية ) للسيد ديروزاس Dr Rausas

(٢) التزم الأهالي عند ما يقاضون الأجانب أن يرفعوا دعاوهم أمام محاكمهم القنصلية ، وذلك أن التنفيذ في منازل المحكوم عليهم كان يقتضى حضور القنصل ، ولكن القناصل كانوا يمتنعون عن حضور التنفيذ فتجهم السلطات الأهلية عن اقتحام منازل الأجانب . فيضطر الأهاليون إلى الالتجاء للقناصل عساف يرسلون مندوبيهم لحضور التنفيذ . ولكن القناصل بدلا من ذلك أخذوا يفصلون بأنفسهم في النزاع بين الفريقين . فيضطر المدعى مرغما إلى قبول هذه الوساطة بدلا من الحصول على أحكام يتعطل تنفيذها إلى ما شاء الله

(٣) اغتصبت المحاكم القنصلية سلطة الفصل حتى في القضايا التي يرفعها رعاياها على الأهالي (٤) اغتصبت سلطة الحكم على الحكومة المصرية في القضايا التي يرفعها الرعايا الأجانب ، وهذا من أغرب ما يذكر في ضعف هيئة الحكومة ، وقد حكمت المحاكم القنصلية فلا على الحكومة في قضايا تمويضات والتزمت الحكومة بدفع مبالغ باهظة بطريق التهديد خشية إغضاب القناصل وحكوماتهم

وقد أحصيت هذه المبالغ في مدى أربع سنوات ( من سنة ١٨٦٤ إلى سنة ١٨٦٨ )<sup>(١)</sup> فبلغت ٢٨٠٠٠٠٠ جنيه<sup>(٢)</sup> ، وهذا يعطيك فكرة جلية عن مبلغ استخذاء الحكومة أمام طغيان الأجانب ، ولقد كان من أسباب هذا الطغيان عجملة الحدير اسماعيل لقناصل الدول لكي ينال رضا حكوماتهم ويكسب تأييدهم إياه في خلافه مع تركيا ، ولمعمرى ان الخطر الذى يهدد كيان مصر لم يكن آتيا من تركيا الضعيفة ، بل كان مصدره الاستعمار الأوروبي السياسى والمالى ، وقد دلت الحوادث على هذه الحقيقة ، ولكن نزعة اسماعيل الأوروبية كانت تمحجب عنه كثيرا من الحقائق ، وأفضت إلى هذا المدوان المستمر على سلطة الحكومة

وهذه السلسلة من الاغتصابات هى التى يسميها رجال القانون « العرف » أو « العادات للرعية » ، وقد صدق القاضى الهولاندى فان بملن Van Bemmelen الذى تولى قضاء المحاكم المختلطة على عهد اسماعيل في قوله عنها :

« إن الأوروبيين يعبرون عن الاختصاص المختلط للقنصليات بأنه نشأ عن « العرف » ، وفي الحقيقة إنه وليد الاغتصاب الواقع من الأقوياء على حقوق الضعفاء »<sup>(٣)</sup>

(١) في عهد اسماعيل

(٢) احصاء ماك كرون Mac Coon في كتابه مصر كما هى Egypt as it is ص ٢٨٥

(٣) مصر وأوروبا لقاضى المختلط فان بملن ج ١ ص ١١٨

## اضطراب المعاملات

سأدت الحالة من جراء انتحال المحاكم القنصلية تلك الاختصاصات الباطلة ، فإن كل محكمة من هذه المحاكم كانت تحايي رعاياها وتحيف حقوق خصومهم ، هذا فضلا عن أن كل قضاء قنصلي يحكم طبقا لقانون بلاده ، فلم يكن التعامل بين الناس قائما على قواعد مملومة ، وضوابط مرسومة ، بل صارت للمعاملات عرضة لأهواء المحاكم القنصلية وقوانينها ، وإذا علمت أن القنصليات العامة للدول المتمتعة بالامتيازات الأجنبية كانت سبع عشرة قنصلية أدركت أنه كانت بمصر ١٧ محكمة قنصلية يحكم كل منها طبقا لقوانين بلادها

ولم تكن تلك المحاكم تقضى فى المنازعات التى ترفع أمامها لإقضاء ابتدائيا ، وأحكامها تستأنف أمام محاكم الاستئناف فى البلاد التابعة لها ، فإذا كان المدعى عليه فرنسيا يرفع الاستئناف أمام محكمة « اكس » بفرنسا ، وإذا كان إيطاليا فأمام محكمة « انكونا » ، وإذا كان يونانيا فأمام محكمة « أثينا » ، وإذا كان إنجلترا فأمام محكمة « لندن » ، وإذا كان النمساوي فأمام محكمة « تريستا » ، وإذا كان ألمانيا فأمام محكمة « برلين » ، وإذا كان أمريكيا فإلى محكمة « نيويورك » !! فتأمل فيما تقتضيه هذه الفوضى من المتاعب والمقبات ، والنفقات الجسيمة ، وإضاعة الوقت ، مما يؤدى فى الغالب إلى التنازل عن الخصومة بدلا من المقاضاة التى لا يعرف لها نتيجة ولا يؤمن فيها عدل

## إصلاح هذا الفساد

فكر اسماعيل فى إصلاح هذا الفساد ، ولكن بدلا من أن يبالغ بالقواعد المتفق عليها بين الدول ، وحى أن القضاء الأهلى هو صاحب الولاية على المتقاضين القاطنين فى البلد ، مهما اختلفت أجناسهم ، فإن المشروع الذى انتهى إليه الاتفاق بين الخديو والقول يقضى بإنشاء محاكم مختلطة يكون المنصر الغالب فيها للقضاة الأوروبيين ، وتفضل فيما يقوم من المنازعات بين الوطنيين والأجانب .

ولا مراء أن نظرة بسيطة فى أساس هذا النظام تبين منها فساد ، وبمده عن القواعد النظامية فى البلاد المستقلة ، ولقد كان اسماعيل فى غنى عنه بالرجوع إلى النظام القضائى المتبع فى تركيا ، فإن اختصاص المحاكم الأهلية فى بلاد السلطنة العثمانية بتناول الحكم فى المنازعات المدنية والتجارية بين الرعايا الوطنيين والأجانب ، وفى القضايا الجنائية التى يتهم فيها هؤلاء ،



ولما كان مصدر الاختصاص القضائي التفصيلي هو الامتيازات الأجنبية في تركيا ، فالإصلاح المقول هو الرجوع بهذا الاختصاص إلى حدود تلك الامتيازات ، لأن تطبيق الامتيازات في مصر إنما جاء تبعاً لسريانها في تركيا ، على أساس أن الامتيازات هي معاهدات أبرمتها تركيا وأنها تسرى على مصر كما كانت تسرى على سائر أجزاء السلطنة العثمانية

وقد نصت معاهدة لندن التي حددت مركز مصر الدولي سنة ١٨٤٠ على أن معاهدات السلطنة العثمانية تسرى أحكامها في مصر ، فن الوجهة القانونية والهرولية ، ما كان يجوز إقرار مزايا لرعايا الدول الأجنبية تريد عما كان لهم في تركيا بمقتضى معاهدات الامتيازات

ولكن إسماعيل ونوبار ، لزعمتها الأوروبية ، لم يجدا غضاة من التدخل الأوروبي في ولاية القضاء ، مادام هذا التدخل منظمًا ، فارتكبا شططا كبيرا ، إذ لم يميلا أساس الإصلاح اتباع النظام الخاص بقضايا الأجانب في تركيا ، وارتضيا نقل سلطة المحاكم التفصيلية المتعددة إلى محكمة مختلطة غالبية قضاتها من الأجانب ، فجاء الإصلاح مكسوسا مشوها ، وحل في طياته هدم ولاية القضاء في مصر ، ومهد لتفكك النفوذ الأجنبي في سلطة القضاء والتشريع ، وفي كيان البلاد المالي والاقتصادي

#### مذكرة نوبار باشا سنة ١٨٦٧

شرح نوبار باشا في مفاوضة الدول الأجنبية في إنفاذ مشروعه ، وبدأ عمله بتقديم مذكرة تفصيلية إلى الخديو أبان فيها عيوب النظام القضائي التفصيلي وامتدح إنشاء قضاء مختلط ووافق روح الامتيازات الممنوحة للأجانب

#### المفاوضات بشأن النظام القضائي المختلط

تولى نوبار مفاوضة الدول بشأن نظام المحاكم المختلطة ، وطالت هذه المفاوضات ، لأن الجاليات الأجنبية ، لم تكن تميل إلى إنشائها بل أرادت بقاء سلطة المحاكم التفصيلية ، وكانت فرنسا من أشد الدول اعتراضاً على إنشائها ، واعترضت تركيا أيضاً على التخبر في شأنها بين مصر والدول الأجنبية

#### إقرار نظام المحاكم المختلطة

واستمرت المفاوضات بين مصر والدول عدة سنوات ، ثم انتهت باتفاقين سنة ١٨٧٥ على إنشاء المحاكم المختلطة التي سميت « محاكم الإصلاح » ، وإليك بيان الدول التي أبرمت

هذا الاتفاق : الولايات المتحدة . النمسا والمجر . بلجيكا . الدانيمرك . فرنسا . ألمانيا . إنجلترا . اليونان . هولاند . إيطاليا . البرتغال . روسيا . إسبانيا . السويد . والنرويج ، ووضعت الحكومة المصرية باتفاقها مع الدول لأئحة ترتيب المحاكم المختلطة وقوانينها المدنية والتجارية وقانون المرافعات ، ووافقت الحكومات الأوروبية على هذه القوانين ، وبقيت فرنسا مترددة في موقفها ، فكانت آخر من وافق عليها

وهناك خلاصة القواعد التي قام عليها نظام هذه المحاكم :

( أولا ) تختص بالفصل في المنازعات المدنية بين المصريين والأجانب ، وبين الأجانب الذين ليسوا من جنسية واحدة

( ثانيا ) تفصل في المنازعات المقارية إذا كان أحد الطرفين من الأجانب ولو كان الطرفان من جنسية أجنبية واحدة

( ثالثا ) تفصل في المسائل الجنائية بالمحكمة على التهمين الأجانب في بعض المخالفات البسيطة (رابعا) أما الجنح والجنائيات التي تقع من الأجانب فلا تختص بالمحكمة فيها ، بل بقيت من اختصاص المحاكم القنصلية ، مع استثناء الجرائم التي تقع على قضاة المحاكم المختلطة ، أو مأموريها القضائيين أثناء قيامهم بمهامهم ، فتختص بالمحكمة فيها

وقضت لأئحة ترتيب تلك المحاكم بإنشاء ثلاث محاكم ابتدائية ، الأولى في الاسكندرية ، والثانية في مصر ، والثالثة في الاسماعيلية ، ثم نقلت إلى المنصورة ، وعكمت استئناف في الاسكندرية .

وللقضاة الأجانب الأعلى ، ولهم رئاسة الجلسات ، وبما أن المحاكم الجزئية تتألف من قاض واحد ، فقد جرى العمل على أن لا يكون هذا القاضي إلا أجنبيا ، على الرغم من أن لأئحة ترتيب المحاكم لا تنص على ذلك ، ولكنهم ساروا على هذه القاعدة بطريق الاستنتاج والتنبؤ ، وقالوا إن رئاسة الجلسات التي تتألف من عدة قضاة تكون للأجنبي ، فإذا كانت الجلسة مؤلفة من قاض واحد ، وجب أن يكون أجنبيا

ولا يسمح للقضاة الوطنيين أن يكون منهم قاضي الأمور المستعجلة ، الذي له سلطة واسعة المدى في الأحكام ، أو قاضي الأمور الوقتية ، أو قاضي البيوع وزرع الملكية المقارية وفي ذلك يقول القاضي الهولندي فان بيلن في لهجة من التهمك : « مادامت القاعدة أن الأعلى في الأحكام مكفولة للأجانب فلم يبق إذا جلس قاض واحد إلا أن يكون أجنبيا ،

ولم ترد أسلا فكرة إسناد هذه المهمة إلى قاض من القضاة الوطنيين ، وكل ماسمح لهم به أن يكون منهم قضاة تحقيق ، أو قضاة متدربون في التفاليس <sup>(١)</sup> ، ولعل هذا النظام هو الذى جعل القاضى فان يعلن يصف الحاكم المختلطة بقوله ( ص ٢٠٥ ) : « إنها ركن قوى من أركان السيطرة الأوروبية على مصر »

وهناك رئاسة واحدة تركت للوطنيين فى النظام المختلط ، وهى الرئاسة « الفخرية » لمحكمة الاستئناف وللمحاكم الابتدائية الثلاث ، على أن هذه الراسات النيت مع الزمن ، فبقا يملق بمحكمة المنصورة الابتدائية لم يعين لها سوى رئيس نفرى واحد ، وهو عبد القادر باشا فهمى الذى كان مستشارا بمحكمة الاستئناف المختلطة ، ولمناسبة حالته على الماش سنة ١٨٩٤ عين رئيسا نفريا لمحكمة المنصورة ، وظل يشغل هذا المنصب « الفخرى » حتى وفاته سنة ١٨٩٨ ، ولم يعين أحد خلفا له ، وكذلك النيت الرئاسة الفخرية لمحكمة الإسكندرية سنة ١٨٩٦ ، أما محكمة مصر فكان آخر رئيس نفرى لها حنا نصر الله باشا سنة ١٩٠٨ ولم يخلفه أحد ، وآخر رئيس نفرى لمحكمة الاستئناف المختلطة هو أحمد عفيف باشا وقد شغل هذا المنصب من سنة ١٩٠٧ إلى سنة ١٩١٤ ولم يعين أحد خلفا له ، والنيت هذه الوظيفة من ميزانية الحاكم المختلطة ، وبمجرد بنا أن تتساءل ماذا كان عمل الرئيس الفخرى لمحكمة الاستئناف المختلطة ؟ إن كل ما كان له من الحقوق أن يرأس الجمعية العمومية السنوية لقضاة محكمة الاستئناف لانتخاب نائب الرئيس الأجنبى الذى هو الرئيس الفعلى للمحكمة ، وليس له فى الجمعية سوى الرئاسة فقط ، إذا شاء أن يتولاها ، وليس له أن يعطى صوته فى هذا الانتخاب ، أى أن رأسته شكلية ، لا عمل لها ، ففى أجدر أن تكون مدعاة للسخرية والازدراء

### افتتاح الحاكم المختلطة — سنة ١٨٧٦

فى خلال سنة ١٨٧٥ تم تعيين قضاة الحاكم المختلطة ، واستقبلهم الخديو فى حفلة حافلة بسرأى رأس التين بالإسكندرية يوم ٢٨ يونيه سنة ١٨٧٥ ، وخطب الخديو مرحبا بهم وبمحاكم « الإصلاح » ، راجيا أن يكون افتتاح هذه الحاكم فاحة مصر جديد للندية ، فرد عليه شريف باشا ، وكان وقتئذ وزيرا للحقانية ، مهنتا الخديو بالعمل المنطوى على الرقى العظيم الذى تم على يديه ، شاكرأ إليه باسم القضاة على الثقة التى وضمتها ففهم ، ولم تكن

(١) مصر وأوروبا والقاضى المختلط فان يعلن ج ١ ص ٢٠٧

فرنسا قد أقرت بعد النظام القضائى المختلط أقرارا نهائيا ، وبذلك خلت الحلقة من القضاء الفرنسيين ، إذ لم يكونوا عيّنوا بعد ، واستمرت فرنسا فى تردددها ورفضها ، إلى أن رأت أن النظام سينفذ رغم إرادتها ، فأنتهت بالتصديق عليه فى ديسمبر سنة ١٨٧٥

وفى أول يناير سنة ١٨٧٦ افتتح رياض باشا وزير الحفانية فى ذلك الحين المحاكم المختلطة فى حفلة أقيمت بمرأى محكمة الإسكندرية ، أعلن فيها رسميا افتتاح تلك المحاكم ، وأقيمت فى اليوم نفسه حفلة افتتاح محكمة مصر ومحكمة الإسماعيلية الابتدائيتين ، وبدأ انعقاد جلسات تلك المحاكم فى فبراير من تلك السنة ، وألنيت من ذلك المهد المحكمتان التجاريتان فى القاهرة والإسكندرية إذ حلت محلها المحاكم المختلطة

### نظرة عامة فى القضاء المختلط

قام النظام القضائى المختلط على أساس تحويل هذه المحاكم سلطة الفصل فى جميع المنازعات التى تمس أى صالح أجنبى ، وجعل غالبية القضاء ورأسه الجلسات للأجانب ، فإذا نظرنا إلى حقائى الأمور ، وتركنا الظواهر والمعاملات جانبا ، رأينا فى هذا النظام قضاء أجنبيا ، يفصل فى المنازعات والمعاملات القائمة بين الأجانب والوطنيين ، فبينما الأجانب فى كل بلد متمتع بالحرى يسير من الاستقلال ، يخضعون للقضاء القومى ، نجد الأمر فى مصر على عكس ذلك ، فالوطنيون هم الذين يخضعون للقضاء الأجنبى ، فكأنهم هم الغرباء ، والأجانب هم أصحاب البلاد ، ولا يوجد فى العالم أمة تحترم نفسها وتشعر بالكرامة ترضى بمثل هذا النظام ، لأنه فضلا عن منافاته لركن هام من أركان الاستقلال ، وهو ولاية القضاء ، فإنه نظام جارح للحرية القومية ، باعث على القل والموان ، إذ كيف يستشعر الكرامة قوم يخضعون فى معاملاتهم مع الأجانب إلى قضاء أجنبى قائم فى مقر دارهم ؟؟

قلنا ونكرر القول إن القضاء المختلط هو فى الواقع قضاء أجنبى بكل معانى الكلمة ، وما النصر المصرى فيه إلا أفضلية لا ترفع عنه الصبغة الأجنبية ، وإذا دخلت يوما<sup>(١)</sup> أية محكمة من المحاكم المختلطة ، ابتدائية كانت أو استئنافية ، جزئية أو كلية ، بل إذا دخلت أقلام الكتاب فى تلك المحاكم ، أو أقلام التنفيذ ، رأيت فى نفسك محكمة أجنبية ، ليس فيها صبغة المصرية وجود ولا مظاهر ، فالقضاة غالبهم من الأجانب ، ولا يُسمح لقاضٍ مصرى أن يرأس جلسة ما ، واللغة الأجنبية هى لغة المرافعات والأحكام ، لغة التخاطب والتفاهم ،

لثة الإعانات والتعفيذات ، لثة القضاء والكتابة ، والموظفين والمخضرين ، بل الحجاب والفراشين

أما اللثة المربية ، لثة البلاد وأهلها وحكومتها ، فلا وجود لها في تلك المحاكم ، ولا بلغت إليها أحد ، ومن أراد أن يتكلم بها لا يجد من يسمع له إلا إذا شاء الترجيم أن يترجمها للثة الأجنبية ، فرنسية كانت أو إيطالية ، والمتقاضون من الأهلين يدخلون هذه المحاكم فيشمرون أنهم فيها غرباء ، ولا يفهمون شيئاً مما يجري حولهم ، ويُقضى في مصيرهم ومصير أموالهم وأملآكهم وشرفهم ووجودهم ، دون أن يدروا ماذا يفعل بهم

فالقضاء المختلط هو إذن قضاء أجنبي ، فيه افتيات على ولاية القضاء ، أى على ركن مهم من أركان السيادة القومية ، وفيه أيضاً افتيات على السلطة التشريعية ، لأن الدول المتمتعة بالامتيازات الأجنبية ، قد نالت بإنشاء هذا النظام حقاً جديداً ، ذلك أن التشريع الذى يسرى على الأجانب لا يكون نافذاً فيهم إلا بموافقة الدول صاحبة الامتيازات ، فالنظام المختلط لم يقتصر على إنشاء قضاء أجنبي نافذ الأحكام على الرعايا الوطنيين وعلى حكومة البلاد ، بل خول الدول الأجنبية حق التدخل في التشريع الذى يسرى على رعاياها ، وهذا حق لم يكن لها قبل إنشاء المحاكم المختلطة

وقد تجلّى تمسك الدول بهذا الحق حين وقع الخلاف بين الخديو اسماعيل والدائنين في أواخر حكمه ، فإنه لما صدر مرسوم ٢٢ إبريل سنة ١٨٧٩ بتسوية الديون ، وعلى أن هذا المرسوم لم ينتقص شيئاً من حقوق الدائنين ، فإن الدول احتجت على صدوره واستمسكت بلائحة ترتيب المحاكم المختلطة ، واعتبرت أن لا حق للحكومة المصرية في أن تصدر أى قانون يتعلق بحقوق الأجانب بأى طريقة ما من غير موافقة الدول ، وهذا ما جعل الكاتب الفرنسى المسيو « جابريل شارم » يقول في بحثه للنشور بمجلة المالمين الفرنسية :

« إن القضاء المختلط الذى كان في نظر أنصار القضاء القنصلى ينتقص حقوق الأحابن حيال الوطنيين قد أكسبهم على المكس سلطة أقوى وأكبر مما كانوا يستمدونه من الامتيازات الأجنبية ، فإنه بمقتضى الإصلاح القضائى ( المختلط ) لا يمكن وضع أى نظام مالى يمس الأجانب سواء من الحكومة المصرية أو من الباب العالي من غير موافقة الدول » (١)

فهذا القول الذى يقوله كاتب سياسى أوروبى قوى الدلالة على أن مصر خسرت بإنشاء

القضاء المختلط استقلالها التشريعي ، والواقع أن المحاكم المختلطة شاركت الحكومة في سلطة التشريع ، وسلبت منها هذه السلطة بالنسبة للأجانب ، ولم يمد في مقدور الحكومة أن تصدر قانوناً نافذاً عليهم إلا إذا صدقت عليه الجمعية التشريعية للمحاكم المختلطة ، أي أن هذه الجمعية سارت سلطة قائمة تقل السلطة القومية المثلة في هيئاتها التشريعية ، وهذا سلب لأخص أركان الاستقلال ، وقد خسرت مصر هذا الحصران بمعاهدة أبرمتها ، لأن إنشاء القضاء المختلط هو نتيجة اتفاق بينها وبين الدول ، فلا سبيل إلى التحلل من قيود هذا الاتفاق أو المعاهدة إلا بمعاهدة أخرى ، وذلك بمد أن كانت حرة من هذه القيود ، ولم تكن مقيدة من الوجهة القانونية والدولية إلا بمعاهدات الامتيازات كما أبرمتها تركيا ، وكما كانت تطبق فيها ، وقد رأيت أن أحكام هذه الامتيازات أخف وطأة من القيود الواردة في نظام القضاء المختلط ، بل لا تكاد تذكر بجانها شيئاً

فن الناحيتين القضائية والتشريعية ، يتمثل في وجود المحاكم المختلطة الاعتداء البالغ على السيادة الأهلية وعلى الاستقلال القومي ، كما أنه يمارض النظام الدستوري والبرلماني في البلاد ، لأن البرلمان لا يستقل بالتشريع فيما يخص حقوق الأجانب ومصالحهم

وزداد هذا الاعتداء ظهوراً وجسامة باتساع الماملات بين الوطنيين والأجانب ، إذ لا شك أنه بسبب تكاثر النازحين إلى مصر من الأجانب ، قد ازداد تبادل الماملات بينهم وبين الوطنيين ، وأصبحت المصالح بين الفريقين مشتبكة ، وحيثما وجدت هذه المصالح صار الفصل في المنازعات التي تنشأ عنها من اختصاص القضاء المختلط ، أو بمباراة أوضاع القضاء الأجنبي ، وكل تشريع يخص الأجانب عن قرب أو بعد لا يسرى عليهم إلا إذا وافقت عليه الجمعية التشريعية للمحاكم المختلطة

ومهما يكن لهذا النظام من أنصار فهم لا يكتفون أنه مظهر من مظاهر التدخل الأجنبي ، وأنه ضرب من ضروب الرقابة الأجنبية التي تنتقص السيادة القومية في أخص أركانها ، في ولاية القضاء ، وفي سلطة التشريع ، وفي النظام الدستوري والبرلماني

ويجب أن لا ننسى أن هذا النظام لا يمثل العدالة في قدسها ، بل يمثل أولاً وقبل كل شيء رعاية المصالح الأجنبية وإعذار حقوق الأهليين في سبيل تلك الرعاية

فمن يوم أن أنشئت المحاكم المختلطة توطدت مصالح الدائنين الأجانب من الشركات والأفراد ، واستقر الرهن العقاري وزرع الملكية على قواعد مضيئة لأملوك المدنيين من الأهليين وحقوقهم ، ولا يوجد في العالم محاكم تشبه المحاكم المختلطة في قسوة إجراءاتها

خيال المدنيين ، وتعرض أملاكهم وأموالهم لليبوع الجبرية بأبخس الأثمان ، وبأسرع من لح البصر ، ونحيلهم قاذح النفقات والمصاريف الرسمية وغير الرسمية

وقد كانت حرباً على مصر وعلى الخديو اسماعيل الذى أنشأها ، فانه لما ارتبكت أحواله المالية أصدرت ضده الأحكام جزافاً للبدائين الأجانب ، وتشددت في تنفيذها ، وأسرفت أقلام محضريها في اقتضاء ما كان يحكم به على الخديو ، حتى أوقعت الحجز على مقولات التصور الخديوية ، وأعلنت بيماً بالزاد ، وأظهرت من التحيز للأجانب في دعاوهم على الحكومة ما جعلها مقرب الأمثال في امتنان العدالة ، فكانت من الكوارث التى أنفلت كاهل الخزانة والبلاد بالخارم الباهظة ، ورأى اسماعيل من تحيزها للأجانب ما جعله ينقم من نوبار باشا الذى كان السبب في إنشائها ، وفي ذلك يقول القاضي الهولاندى فان بيلن : « إن المحاكم الأجنبية ( كذا يسميها ) صارت سلطة أقوى من الحكومة المصرية ، وقد أدرك الخديو اسماعيل في الوقت الأخير وبعد وقوع المظفور أنه بإبرامه الاتفاقات المنشئة لهذه المحاكم قد خلق لنفسه سياداً جديداً ، إلى جانب سيادة القنصليات » <sup>(١)</sup> ، وقال في خضوع تلك المحاكم للمؤثرات الأجنبية <sup>(٢)</sup> : « إن هذه المحاكم التى يرتملها الخديو والباشوات لم تكن مستقلة تمام الاستقلال عن العنصر الأجنبي في مصر ، فبينما حكومة البلاد عزلاء أمامها ، كان الأجانب يمدونها بمحاكمهم ، ويرون أنها أنشئت خصيصاً لمناصرتهم في جميع الأحوال ، والقضاء لمصلحتهم ضد العرب والترك والخديو ، فسكانوا منها في موقف حصين ، إذ يحميهم الرأي العام الأوروبي ، والمحامون ، ورجال الأعمال ، والصحف ، فضلاً عن المال الذى هو عدة الكفاح ، وتشدد أزرهم قوات القنصليات والدول ، والجاليات الأوروبية ، التى تتحفظ لمهاجمة كل قاض وكل محكمة لا تنحاز إلى جانبهم ، وكان التأثير الأجنبي الواقع من الجاليات الأجنبية كالفرنسية والإيطالية ، وحتى اليونانية ، والرايا المتمتعين بالجنايات ، يبدو أكثر ما يكون في الاسكندرية ، حيث تبذل دار البورصة جهودها للسيطرة على مزايا الخفائية ( المحكمة المختلطة ) المجاورة لها »

وقال في موضع آخر ( ج ١ ص ٢٥٥ ) : « إن المحاكم المختلطة تحت تأثير الضغط الأجنبي قد أسرفت في إصدار الأحكام ضد الحكومة والخديو لصالح الأجانب من القاولين والوردن أو من الأفافيين من مختلف النحل ممن كانوا يطالبون بما ليس لهم حق فيه ، أو بأضمان

نا يستحقون ، ولقد أدى الإسراف في هذه الأحكام إلى تضخم الديون السائرة التي أثقلت كاهل الحكومة وتفاقم التكلفة التي تولدت منها »

وقال أيضا : « إن الحاكم المختلطة هي أداة للسيطرة الأوروبية والاستغلال الأجنبي في مصر ، فهي عفاكم أجنبية ، تقضى بين الناس بلغة أجنبية ، وتطبق قانونا أجنبيا ، ونفعا للبلاد ضئيل ، أما ضررها فكبير على الشعب المصرى ولا سيما الفلاحين ، ولقد اعتدت على سلطة الحكومة المصرية والحديد ، وخدمت بأحكامها التحالف الأجنبي الذى يستغل البلاد ، ويعد عملا على الأخص في البيوع الجبرية والرهون المقارية كارثة على مصر »<sup>(١)</sup>

ومما يذكره أنصار هذا النظام في معرض دفاعهم عنه أنهم يمدون افتتاح الحاكم المختلطة إحدى الحوادث الثلاث البارزة في عصر اسماعيل ، فيضعونها بجانب افتتاح قناة السويس سنة ١٨٦٩ ، وإنشاء صندوق الدين سنة ١٨٧٦ ،<sup>(٢)</sup> فهذا السياق يدل على حقيقة هذا النظام ، فلا نزاع في أن قناة السويس وصندوق الدين هما من المنشآت التي نقصت استقلال مصر المالى والسياسى ، وطبى من وجهة النظر الأوروبية أن يوضع بجانبهما إنشاء الحاكم المختلطة ، لأن وجود هذه الحاكم هو نقض لاستقلال البلاد القضائى والتشريعى

ومن أبعد الآراء عن الصواب ماذكرونه من أن وجود هذه الحاكم ضرورى لهضة البلاد وتقدها ، وأن رؤوس الأموال الأجنبية ما كانت لتستغل مرافق البلاد إذا لم يكن يحمها هذا النظام ، ولمرى ليس يسع العقل أن يسيغ مثل هذا المنطق الذى يقتضى أن لا تكون نهضة ولا يكون تقدم إلا بهدم استقلال البلاد

فليت شعرى ألم يكن في البلاد نهضة وتقدم في عصر محمد على ، أى قبل أن تنشأ الحاكم المختلطة ؟ أو ليس في البلاد المستقلة نهضة اقتصادية دون أن يكون بها مثل تلك الحاكم ؟

ليست المسألة مسألة نهضة وتقدم ، بل هي استقلال الأقوياء للضعفاء ، فوجود هذه السلطة القضائية والتشريعية الأجنبية في البلاد لا يمدو أن يكون مظهرا من مظاهر تدخل الدول الأجنبية في شؤون مصر ، واهدارها استقلالها ، فليس ثمة شك في أن هذه الحاكم إنما وجدت لحماية المصالح الأوروبية ، فهي مظهر من مظاهر الحماية أو الوصاية الأجنبية التى تصدت أشكالها

ومن الخطأ ما يستشهد به أنصار هذا النظام من التجا طائفة من المصريين إلى الحاكم

(١) مصر وأوروبا للقاضى المختلط فان بيلن ج ١ ص ٣٤١

(٢) الكتاب الحى للمساكن المختلطة ص ٤٣٢



المختلطة في منازعاتهم ، ويتخذون هذا ذريعة لتسويقها ، ويقولون إن هذه الظاهرة هي شهادة من المصريين بصلاح هذا النظام<sup>(١)</sup>

فليس مجهولا أن المصريين الذين يتحايلون على القانون لرفع دعاوأم أمام المحاكم المختلطة لا يقصدون إلا إرهاب مدينتهم بجرم أمام محاكم لا يعرفون لقنها ويسألون في إجراءاتها ، ويحتملون من المصاريف والنفقات الباهظة ما تنوء به كواهلهم ، وليس مجهولا أن قضايا المطالبة بالديون في المحاكم المختلطة تنتهي في الغالب بما يتخللها من فداحة المصاريف القضائية وغيرها إلى اقتضاء الدين امتصاصا مضاعفا ، وتؤدي إلى خراب الدينين وتجريدهم من أملاكهم وأموالهم

فهذه الوسيلة التي يلجأ إليها فريق من الدائنين للمصريين هي ذريعة للتكيد بعدينتهم ، وهي لا تنهض دليلا للدفاع عن هذا النظام ، بل هي من أظهر عيوبه

وصفة القول إن نظام القضاء المختلط قد نقض سيادة مصر واستقلالها في ولاية القضاء والتشريع ، وقد كان هذا النظام ولم يزل أداة لاستغلال مصر واستعبادها اقتصاديا وماليا ، وإن المصري الذي يستطيع إنشاء المحاكم المختلطة وإحالة اختصاصها إلى المحاكم الأهلية يسدى إلى مصر حقا أعظم خدمة ، وينال تقدير الوطن عن جدارة واستحقاق ، ويخلد اسمه إلى الأبد في سجل الحركة القومية<sup>(٢)</sup>

---

(١) الكتاب القمي للمحاكم المختلطة من ١٧٧ و٢٤٦

(٢) كُتب هذا سنة ١٩٣٢ ، تاريخ ظهور الطبعة الأولى ، ثم ألغيت الامتيازات الأجنبية بعد ذلك بموجب معاهدة « مونترو » في ٨ مايو سنة ١٩٣٧ وقد نصت على إلغاء هذه الامتيازات ، وعلى بقاء المحاكم المختلطة لمدة ١٤ أكتوبر سنة ١٩٤٩ ، أي مدة اثنتي عشرة سنة ، وهي للغة التي سميت « فترة الانتقال » وبانتهائها تلتى المحاكم المختلطة وصبح الاختصاص كله للقضاء الوطني .

## الفصل الخامس عشر

### الحالة المالية والاقتصادية

بدأت حالة البلاد المالية مزدهرة في أوائل حكم اسماعيل ، إذ صادفها الحرب الأهلية الأمريكية<sup>(١)</sup> التي أدت إلى نقص محصول القطن الأمريكي ومصادراته ، وزيادة إقبال المصانع على القطن المصري وارتفاع أسعاره ، فكانت سنوات الحرب سنوات يسر ورخاء لمصر . كان محصول القطن المصري سنة ١٨٦٠ لا يزيد عن نصف مليون قنطار تقريبا ، بيع بثمان مقدار ٨٨٧ر١٠٧ر١٠٠ ج ، وبلغ ٥٩٦ر٢٠٠ قنطار سنة ١٨٦١ وبيع في تلك السنة بمبلغ ٨٨٠ر٤٣٠ ج . ثم تعدد في السنوات التالية وتضاعف سعره كما تراه في البيان الآتي :

صادرات القطن	متوسط سعر القنطار	
سنة ١٨٦١	٥٩٦ر٢٠٠ قنطار	٢٨٠
سنة ١٨٦٢	٧٢١ر٠٥٢	٤٦٠
سنة ١٨٦٣	١ر١٨١ر٨٨٨	٧٢٥
سنة ١٨٦٤	١ر٧١٨ر٧٩١	٩٠٠
سنة ١٨٦٥	٢ر٠٠١ر١٦٩	٢٧٣٥

فترى من هذه المقارنة مبلغ الزيادة الكبيرة في الثمن ، ويتبين منها مقدار ما دخل البلاد من النقد مقابل بيع القطن ، وترى أيضا مقدار اطراد الزيادة في المحصول ذاته ، ولا غرو فإن ارتفاع أسعار القطن زاد في إقبال الناس على زراعته ، فصار محصوله سنة ١٨٦٥ أربعة أمثال ما كان عليه سنة ١٨٦٠

ويتبين من الجدول الآتي اطراد الزيادة في سعر القنطار من رتبة جودفير مدى السنوات الخمس التي استمرت فيها الحرب الأمريكية مع مقارنتها بالسنتين السابقتين عليها :

(١) اجبت سنة ١٨٦١ وانتهت سنة ١٨٦٥

(٢) كتاب إحصاء مصر سنة ١٨٧٣ من ١٧٤ Statistique de l'Egypte ، وبيان السعر من الإحصاء الوارد في « الأهرام » عدد ٢٥ يولييه سنة ١٨٩١

السنة	١٨٥٩	١٨٦٠	١٨٦١	١٨٦٢	١٨٦٣	١٨٦٤	١٨٦٥
أقل سعر للتقطار ( بالريال )	١٠ ½	١١	١١ ½	١٦	٣٠	٣٧	٢٢ ½
أقصى سعر للتقطار ( بالريال )	١٤ ½	١٣	١٧ ½	٣٢	٤٦ ½	٥٢	٤١ (١)

على أنه لم تكد الحرب الأمريكية تنتهى سنة ١٨٦٥ حتى حدث رد فعل فى أسرار القطن ، وبدأت الأزمة فى مصر تلك السنة ، لما كان متوقفا من منافسة المحصول الأمريكى للقطن المصرى ، ويتبين من الجدول الآتى تناقص أسرار القطن ومحصوله مدى السنوات التى أعقبت الحرب

صادرات القطن	متوسط سعر القطن	
سنة ١٨٦٥	٢٠٠١٫١٦٩ قطن	٦٣٥
سنة ١٨٦٦	١٫٢٨٨٫٧٦٢	٧٠٥
سنة ١٨٦٧	١٫٢٦٠٫٩٤٦	٤٥٠
سنة ١٨٦٨	١٫٢٥٣٫٤٥٥	٣٨٠
سنة ١٨٦٩	١٫٢٨٩٫٧١٤	٤٦٠
سنة ١٨٧٠	١٫٣٥١٫٧٩٧	٣٩٠
سنة ١٨٧١	١٫٩٦٦٫٢١٥	٣١٥ (٢)

كان من نتائج صعود أسرار القطن فى سنوات الحرب الأمريكية أن انضم الأهليون فى النزف والإسراف ، وتوسعوا فى النفقات ، واستدانوا من المرايين فباحش الفوائد بأمل استمرار الصعود فى أسرار القطن ، ولم يتبصروا فى العواقب ، فركبتهم الديون ، وأخذت الحالة تسوء فى نهاية سنة ١٨٦٥ ، إذ أخذ الدائنون يطالبون بديونهم ، وحدثت أزمة عاجتها الحكومة بالتدخل بين المدينين ودائنتهم صوتا للثروة العامة ، وضنا بها أن تنتقل إلى أيدي المرايين والتجار والمالئين الأجانب ، فتمهدت بسداد ديون الأهليين على أن ترجع بها عليهم كما تقدم بيانه ( ص ٢٩ )

تأثرت الحالة المالية بسبب هذه الأزمة ، على أنها لم تكن السبب الوحيد لسوء الحالة ،

وقد كانت أزمة طارئة لا تلبث إذا عولجت بالحكمة وحسن التدبير أن تزول وتعود البلاد سيرتها من الثبات والتقدم ، ولكن السبب الجوهرى لسوء الحالة هو توالى الديون الفادحة التى اقترضها الخديو اسماعيل وتكلمنا عنها فى الفصل الثانى عشر ، فإن هذه القروض قد حملت البلاد حكومة وشعباً قادحاً عجزت آخر الأمر عن احتماله ، وناهيك بقروض أنفست بالحكومة إلى الإعصار وتدخل الدائنين فى إدارتها ، فكان شأنها شأن الدين الذى ركبته الديون وعجز عن السداد ووضعت أملاكه وأمواله تحت الحراسة القضائية

فالقروض إذن هى السبب الأساسى لسوء حالة البلاد المالية ، وقد ظهر أثرها فى اختلال توازن الميزانية ، إذ اجتملت فوائد الديون معظم موارد الدخل ، ولم يبق من هذه الموارد إلا النزر اليسير لإنفاقه على حاجات البلاد ومراقبتها

### الميزانية فى عهد اسماعيل

لم يكن للحكومة ميزانية بالمعنى الذى نفهمه اليوم ، لأن الخديو لم يفرق بين مالية الحكومة وماليته الخاصة ، بل كان يعتبرها أسراً واحداً ، وكانت كل أموال الدولة وهى إرادته ، يتصرف فيها كما لو كانت أمواله الخاصة ، ومن هنا جاء الخلط وسوء الإدارة وضياع الأموال بشير حساب ولا رقيب ، ولا يمكن أن يطلق لفظ « ميزانية » على تلك الأرقام الإجمالية التى كانت الحكومة تنشرها عن إيراداتها ومصروفاتها ، لأن هذه الأرقام لا تبين حقيقة الإيراد والمصرف ، ولم تكن مطابقة للواقع ، فإن كثيراً من أبواب الإيراد كانت تغفل فى الميزانية ، ولا يعرف أين تذهب متحصلاتها ، ولم يكن من المحتمل أن ميزانية يتولى وضعها وتنفيذها وزير مالية مثل اسماعيل باشا صديق مدة ثمانى سنوات متوالية تكون ميزانية جدية يُعرف منها حقيقة الدخل والمخرج ، بل لابد أن تكون مثال الفوضى والخلل ، ولم يكن للمجلس الخصوصى (مجلس الوزراء) وللإجلس شورى النواب تأثير فعلى فى المسائل المالية ، بل كانت إرادة الخديو هى القانون ، وأوامره ، حتى الشفوية ، هى النافذة فى كل الشؤون

#### ميزانية سنة ١٨٧١ — ١٨٧٢

نشر هنا مفردات ميزانية سنة ١٨٧١ — ٨٢<sup>(١)</sup> كنموذج للميزانيات فى ذلك العهد :

(١) عن « الوقائع المصرية » عدد ١٠ أغسطس سنة ١٨٧١ بد أن حولنا الأكياس إلى جنهات مصرية

## الإيرادات

جنيه	
٤,٥٢٣,٦٦٥	أموال وعشور الأتليان بما فيها المتحصل من ضريبة السدس
١٤٣,٠٣٥	عشور ونخيل
١٥٥,٥٨٠	ويركو (ضريبة) أبواب الحرف مربوطة على اعتبار المشغولات
	رسوم المحاكم الشرعية وعوائد مبيعات الأتليان والأملاك وعوائد الأوزان
٨٦,٧٨٠	وعوائد القديح وغيره
٧,٩٢٠	أموال جهات الواحات
١٤,٠١٥	عوائد زيت وأملاك
٢٩,٨٩٠	إيجار أتليان الميرى
٦٠٠	عوائد كورنتينه وغيره
٤٩٢,١١٠	إيراد الجمارك
٥٦٢,٨٨٥	صافي إيراد السكك الحديدية
١٠٠,٠٠٠	صافي إيراد السودان
١٧٥,٠٠٠	إيراد الملاحة
١٧٠,٣٩٠	أرباح أمهم قناة السويس
١٨٥,٠٠٠	أرباح ورق التمتة وتمنة المصوغات وغيره بالمالية
	أموال الالتزامات وهي التزام المطرية والرسالة والنظرون والأشماك وغيره
٢٥٨,٧٩٥	وإيرادات الماويست
	إيجار أتليان وأملاك الميرى ورسوم مبيعات الأملاك والأتليان بمصر
١٨٥,٥٠٠	واسكندرية ودمياط ورشيد
٢٠٢,٥٣٥	إيراد المحافظات

جنيه

٧,٢٩٣,٦٢٠

مجموع الإيراد

## المصروفات

٣٠٠,٠٠٠	مخصصات الخديو
١١٠,٧٢٥	مخصصات المائلة الخديوية
٦٥٨,٣٣٥	وبركو الاستانة ( الجزية )
٢٦,٨٠٠	ديوان الداخلية وأعضاء المجلس الخصوصى ( مجلس الوزراء )
٧٠٠,٠٠٠	ديوان الجهادية والمدارس الحربية
١٥١,٧١٠	ديوان المالية وملحقاته
٢١٠,٠٠٠	ديوان البحرية ووابورات النيل
٩,٠١٥	ديوان الخارجية
	مجلس الأحكام ومجالس العاوى والاستئنافات ومجلس التجار ( المحكمة التجارية )
٣٣,٦١٠	
١٤٨,٠١٥	مديريات الأقاليم بحرى وقبلى
٠١٧,٨٧٥	ديوان الأشغال العمومية
٠٣٦,٣٤٥	مجلس الصحة والاستباليات
٠٨٥,٢٢٥	دواوين المحافظات
٠٨٩,٢٨٠	ضبطيات مصر والاسكندرية
٥٣,٠٢٠	ديوان المدارس ( وزارة المعارف ) ومكاتب الثروس
٢٨,٣٠٠	ديوان الجمارك

## مرتبات ومعاشات

١٧,٩٥٠	مرتبات حريم وإشرافات
٢١٣,١٦٠	مرتبات أرباب المعاشات والوظفين
٤٢,٨٦٥	قيمة المرتب إلى الأشخاص المستودعين
٦٦,٧٧٠	مخصصات الحج الشريف والتكايا

ربح أسهم قناة السويس الذى أعطى لها لمدة معلومة مقابل ثمن الأملاك

والأراضي ١٧٠,٣١٠

## تابع المصروفات

جنيه

٢٠٠,٠٠٠

احتياطي

## مخصصات القروض

٢٥٨,٥٠٠

٦٠٤,٧٨٥

٩٢٩,٤٦٠

٥١,٤٨٠

٥٧٢,٨١٠

دفعية قرض سنة ١٨٦٢

دفعية قرض سنة ١٨٦٤

» » سنة ١٨٦٨

القومية الجديدة

قرض السكة الحديدية

## دفعيات الأشغال العمومية الجارية وذلك

عن المستحق في سنة ١٢٨٨ هـ

٢٩٢,٥٠٠

١٣٨,٨٧٠

١١٥,٧٢٥

٢٨,٩٣٠

٥٣,٩٠٠

٢,٨٢٥

٦٩٤,١٩٠٩٥ ج

إنشاء وصيف ميناء الإسكندرية

إنشاء ميناء السويس

إنشاء الترعة الاجتماعية بما فيها عمليات التناطير

كوبرى قصر النيل

تطهير ترعة الممبودية

تركيب فنارات السويس

مجموع المنصرف

## الزيادة (المزعومة) في الميزانية

جنيه

٧,٢٩٣,٦٢٠

٦,٩٤١,٠٩٥

٨٧٤,٥٢٥ ج

الإيراد

المنصرف

الوفر (المزعوم)

وقد أوردنا في الفصل السابق الأرقام التي كانت الحكومة تنشرها عن الميزانيات السنوية

وتقدمها لمجلس شورى النواب ، وأظهرنا الشك في صحة هذه الأرقام ، فإن ما ورد فيها من زيادة الدخل على الخرج لا ينطبق على الواقع ، ولما تولت لجنة التحقيق الأوروبية فحص الميزانية من سنة ١٨٧٧ تبين مبلغ ما فيها من المعجز وإليك البيان :

السنة	الإيراد	المنصرف	المعجز
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
١٨٧٧	٩,٥٨٩,٩٠٠	١٠,٩٧٢,١٠٠	١,٣٨٢,٢٠٠ (١)
١٨٧٨	٧,٤٣٢,٩٨٢	١٠,٨٧٣,٥٤٨	٣,٤٤٠,٥٦٦ (٢)
١٨٧٩	٩,٩٤٩,٠٠٠	١٠,٣٣٠,٠٠٠	٣٨١,٠٠٠

### الضرائب

لم تكن للضرائب قاعدة مملومة ولا قوانين أو لوائح يعرف منها حدود ما يجبي من الأهالي ومواعيد الجباية ، بل كانت السألة متروكة لأهواء الحكومة ، وكان يكفي كلا احتاج وزير المالية إلى النقود أن يطلب من كل مدير مبلغاً من المال « لاحتياج الحكومة إليه » ، فيصدق المدير بالأمر من غير بحث فيما إذا كانت الدبيرة أدت ما عليها من الضرائب أم لا ، فيوزع المال المطلوب على الراكر ويؤمر كل عمدة بتحصيل نصيبه في هذا المطلوب ، فهوى الحكومة إذن كان هو أساس النظام المالى وقاعدة الضرائب فى ذلك العصر ، ولم يكن ثمة رقابة على مقدار ما يجبي وما يدخل خزائن الحكومة ، بل كانت الأيدى تتقاسمه من يوم جبايته إلى حين إنفاقه

كتب القاضى الهولندى فان بلمن بصف هذه الحالة كما شاهدها بقوله : « كانت الأمور تجري فى عهد انخديو السابق ( اسماعيل باشا ) ووزير ماليته المفتش ( اسماعيل صديق ) على النوال الآتى : يؤدى المدير كل مرة إلى وزير المالية المبلغ المطلوب منه ، ولا يصل كله إلى خزائن الحكومة ، بل يقطع انخديو جزءاً منه ، ثم يليه المفتش فيقطع جزءاً آخر ، والمدير لا يفوته قبل ذلك أن يسبق نفسه نصيباً مما جاء ، ومأمورو الراكر يسبقون المدير إلى هذه الوسيلة ، ولم يكن ثمة عقبات تمنع هذه التصرفات ، لأن القوانين المالية كانت مبهمه

(١) و (٢) عن التقرير التهاى لجنة التحقيق الأوروبية المنشور فى الكتاب الأسفر الفرنسى ١٨٧٨  
— ٧٩ ص ٢٠٩ و ٢٠٧ ، ويلاحظ أن المعجز يزيد عما قدرته اللجنة فى تقريرها الابتدائى الذى أوردنا خلاصته ص ٧٠



غامضة ، والضرائب تجبي أحيانا مقدما ، وقد تجبي الحكومة أكثر مما تستحقه ، ولا يستطيع الممولون أن يرفعوا شكواهم ، وإذا شكوا فلا تسمع لهم شكوى ، لأن الحكومة لا تعطى إيصالات بما يدفع لها من الأموال ، ولأن الناس يعيشون في جو من الاستبداد والمحسوبية والإرهاب»<sup>(١)</sup>

ولم تكن الضرائب موزعة على الأهلين توزيعا عادلا ، بل كانت الأهواء تتحكم في إعفاء المتصلين بالخدو وحاشيته ، وإرهاق الفلاحين بفادح الاثاوات لسد المجز في ميزانية الحكومة ، وكانت أطيان الخديو لا تدفع الضرائب ، وبالرغم من قرار مجلس شورى النواب في دور انعقاده الثاني سنة ١٨٦٨ في تعديل الضرائب وجعل ترتيب درجاتها منوطا بمندوبي الحكومة ومن يرافقهم من الممد والأعيان فإن العدل كان أبعد ما يكون في ربط الضرائب على الأطيان أو على النخيل

وقد زادت الضرائب في عهد اسماعيل زيادة مطردة ، وبدأت الزيادة منذ تورط في القروض ، إذ لم يجد مورداً لسداد فوائدها السنوية سوى زيادة الضرائب ، فكان زيدها كلما احتاج إلى المال لينفقه على مطالبه الكثيرة وعلى سداد فوائد الديون

من أجل ذلك ابتدعت الحكومة أنواعا جديدة من الضرائب ، كالسدم ، والرى والإعانة<sup>(٢)</sup> والمقابلة<sup>(٣)</sup> ، وضريبة ترعة الإبراهيمية ، وهي ضريبة إضافية فرضت على الأطيان المنتفعة بهذه التركة ، وما ربط من الموائد على المباني ، ومصاص الزبوت ، ومعامل الدجاج ، وما تقرر على الدواب ، كضريبة المواشي وعوائد الأغنام ، وعوائد دواب الركوب ، والهربات بمصر والاسكندرية ، وما فرض على الأشخاص مثل الوبركو ، أى الضريبة على أبواب الحرف والصناعات ، والضريبة الشخصية ، وعوائد الرخص للقباينة والدلالة على ما يباع من المصوغات ، وعوائد الصوف ، والسخولية<sup>(٤)</sup> ، وضريبة الملح<sup>(٥)</sup> ، ورسم القهيدة وكان يؤخذ

(١) مصر وأوروبا لقاضى المختلط فان بلمن ج ١ ص ٦٠

(٢) سبق الكلام عنها ص ١٠٢ و ١٠٦ و ١٦٣ و ١٦٤ (٣) راجع ص ٣٩

(٤) مما يدل على كثرة أصناف الضرائب التي فرضت في عهد اسماعيل أنه سدد مرسوم في ١٧

يناير سنة ١٨٨٠ أوائل عهد توفيق بإشفاقى بإلغاء ثلث وثلاثين صنفا منها

(٥) منشأ هذه الضريبة أن الحكومة كانت تحتكر الملح ففرضت على كل فرد من الأهلين رسماً أو ضريبة مقابل ما يقتض أن يصرف له من الملح في السنة ، وبلغ ما كانت تحصله الحكومة من هذه الضريبة ٢٠٠.٠٠٠ جنيه في السنة ، وقد رعت متصلاها ضمن ما رعت وفاء لفرض سنة ١٨٧٣ ثم ألغيت في أوائل عهد توفيق بإشاقى

بحساب عشرين قرشا على كل عرض يقدم لأحدى دوائر الحكومة الخ  
ويبلغ ما كان يدفع من المال وملحقاته عن الفدان الواحد في بعض السنوات خمسة  
جنيهات ونصف كما تقدم بيانه (ص ١٦٤) ، وهو مبلغ ينوء به المالك ويزيد عما يجبي الآن  
من الضريبة على الفدان وعما كان يجبي في عهد سميد باشا  
كان ازدياد الضرائب على هذا النحو عبثا فادحا ، بل ظلما بالنا ، لأن المالك لم يكن  
يبقى له من غلة أرضه شيء يذكر بعد أداء الضرائب وملحقاتها ، فلا عجب أن تؤدي  
هذه الحالة بالأهلين إلى الضنك والبؤس ، وكانوا في كثير من الأحيان يضطرون إلى بيع  
حاصلاتهم بأبخس الأثمان قبل أن نضجها ليؤدوا من ثمنها قيمة الضريبة ، وكذلك كانوا  
يضطرون إلى بيع مواشيهم ، وقد نشأ عن فداحة الضرائب أن هجر كثير من الملاك  
أراضيهم وتركوها بورا ، وقد سمي هؤلاء « المتسجين » وكثر عددهم بحالة أقفلت بال  
الحكومة ومجلس شورى النواب ، فوضعت قانونا لتوزيع أطيان المتسجين كما تقدم  
بيانه (ص ١٥٨)

وزاد الحالة بلاء وضنكا سوء نظام الجباية وما اشتهر عن عمالها في ذلك الحين من  
الظلم والرشوة والفسوة والإرهاب ، وكانت الحكومة لا تضطرها إلى المال تجبي الضرائب  
مقما ، وخاصة في سنوات العسر المالي ، فكانت تكره الأهلين على أداء الضريبة قبل حلول  
موعددها بنسبة أشهر ، وفي بعض الأحيان بسنة كاملة

وازدادت حالة الأهلين عسرا وضنكا بعد فرض نظام الرقابة الثنائية الأوروبية وتأليف  
الوزارة المختلطة ، فإن المنصر الأوروبي في الحكومة لم يكن يمينه إلا أن تجبي الضرائب  
بمقتضى النسوة لوفاء أقساط الديون ، وجاء نقص النيل سنة ١٨٧٧ نقسا جسيما لم يسبق  
له نظير في عهد اسماعيل ، فزاد الحالة الاقتصادية سوءا ، إذ حرمت أطيان بأكلها وخاصة  
في الوجه القبلي من الزراعة ، وظهرت عواقب هذا النقص سنة ١٨٧٨ ، فاشتد الكرب  
بالناس ، وحدثت بالوجه القبلي المجاعة نشأت من بوار الزراعة وفداحة التكاليف واقتضاء  
الضرائب مقما ، ومات بسبب هذا المجاعة عشرة آلاف شخص ونيف ، معظمهم من  
مديريات جرجا وقنا وإسنا ، فكانت هذه الأيام من أسوأ ما رآه البلاد من البؤس  
والشقاء الاقتصادي

وكان من نتائج زيادة الضرائب والإرهاب في جبايتها أن اضطر الفلاحون من أجل أدائها  
إلى الاستدانة ، لأن عمال الجباية كانوا يلجأون إلى الضرب بالكراياج لإكراه الأهالي على

أداء ما يطلب منهم ، فكان الأهالي يختارون أهون الشرين ، فيستدينون من الرايين ما يطلب منهم من المال ، ومن هنا تفاقمت ديون الأهالي ، فقد استهدفوا لآفة الاقتراض بالربا الفاحش ، حتى ركبته الديون ، وزعت أملاك الكثيرين منهم ، وكان للرايون كلهم أو معظمهم من الأجانب ، أو من في حكمهم من الرعايا المشمولين بالحمايات الأجنبية ، فتنقلوا من ذلك الحين في أملاك الأهالي ، وازداد نفوذهم وسلطانهم ، وأخذوا يجمعون الثروات الضخمة ، ويستعبدون الأهالي ، ومن ثم تعرضت الملكية العقارية في مصر للخطر

حتى ملكية الأتليان الزراعية لم يكدهم يقرر في عهد سميد باشا ويتوطد في أوائل عهد إسماعيل حتى أصابه صدع شديد في أواخر هذا العهد ، وذلك على أثر طغيان سيل الإفرنج ، وانتقال الملكية إليهم ، أو اكتسابهم عليها حقوق الرهن التي تجعل حق الملكية في حكم الدم ، وتجعل المالك في يد الدائن المرتهن أجيراً وأسيراً

وصف السيو جابريل شارم هذه الحالة التي شاهدها بنفسه وصفاً مؤثراً قال فيه :

« إن الحالة التي تسترعى النظر هي مسألة الملكية الزراعية ، فإن الأتليان والتاجر أخذت تنتقل من عدة سنوات ( كتب هذا سنة ١٨٧٩ ) إلى أيدي الأوروبيين ، ذلك أن الإرهاق في فرض الضرائب على الفلاحين جعل بقاء الأرض في أيديهم أمراً بعيداً عن الإمكان

« كان الفلاح في عهد سميد باشا يؤدي الضرائب من غير مشقة ، إذ كان يوفىها من غلة أرضه ، ويبقى له بعد ذلك ما يقوم بأوده ، ويميش به عيشة رغداً ، في بلاد اشتهرت بقله تكاليف المعيشة ، وفي أوائل عهد إسماعيل كان الفلاح أحسن حالاً وأكثر رغداً ، فإن ارتفاع أسعار القطن الناشئ عن الحرب الأمريكية جعل لإمراده يبلغ الضعف ، وما كان يبيعه من قبل بثلاثة جنيهات صار يبيعه بثمانية أو عشرة جنيهات ، ولم ير الفلاح يسراً ورخاء مثلاً رآه في ذلك العهد ، ولكن هذا اليسر ما لبث أن تبدل عسراً وضنكاً ، فقد هبطت أسعار القطن بعد انتهاء الحرب الأمريكية ، وهبط الفحل هبوطاً جسيماً ، وفي الوقت نفسه زادت مطالب الحكومة ، وأخذت الضرائب في ازدياد ، فاضطر الفلاح إلى أن يجدد بكل ما كان مدخراً أو مخبوءاً عنده ، ولم يبق له إلا أرضه ، فإذا ما أرهقت الحكومة في طلب الضرائب اضطرت أن يلجأ إلى أحد الرايين الأجانب ليقرضه بالربا الفاحش ، ويرهن أرضه ، فإذا ما تأخر عن الوفاء سيق إلى المحاكم فتتزع ملكيته وتباع أرضه بأبخس الأثمان ، وكان سعر القروض الربوية يبلغ أربعين أو خمسين في المائة ، ولوحظ كثيراً أن سيلا من

الرايين كانوا يقيمون جُباة الضرائب في القرى ليقترضوا الفلاحين المال المطلوب منهم بأغنى التوائد ، وقد تبلغ الفائدة ١٠ أو ١٢٪ في الشهر الواحد أى ١٢٠ إلى ١٤٤ في السنة»

ويقول السيو شارم إن هذه الوسيلة قد أدت إلى هبوط قيمة الأراضي ، فالفدان القى كان يباع (في أوائل سنى حكم اسماعيل) بثمانين جنيهًا صار يباع (سنة ١٨٧٩) بثمانية جنيهات فقط ، وإن الأجانب الذين يملكون الأراضي بطريق الزاد أو بطريق الإكراه كانوا يسمون الأهالي الخسف ويمالونهم بأسوأ أنواع المعاملة<sup>(١)</sup>

وكتب القاضي الهولندى (فان بلمن) يصف هذه الحالة بما يوافق في الجلة وصف السيو جابريل شارم ، وقد كتبت أقوالهما في أوقات متقاربة ، قال في هذا الصدد :

«انتشر المرابون انتشاراً هائلاً في عهد اسماعيل ، ونصبوا شباً بهم في طول البلاد وعرضها ، يمتصون بها دماء الفلاحين ، ومعظم الرايين من الأروام والأوروبيين أو الرعايا المشمولين بالحمايات القنصلية ، والطريقة الخفية التي تنجي بها الضرائب مقدماً كانت في الواقع لصالح المالكين من رعايا القنصليات ، وفي بعض الأحيان كانت الحكومة تقترض من هؤلاء مبلغاً من المال ، على أن تكل إليهم الرجوع على الفلاحين وجباية الضرائب منهم في جهة معينة ، فكانوا يجوبون القرى مصعوبين برجال السلطة ويستخلصون من الأهالي أكثر مما أدوه للحكومة وأكثر من الضريبة المستحقة»<sup>(٢)</sup>

## البذخ والإسراف

وزاد الحالة الاقتصادية سوءاً ضروب الإسراف التي ابتدعها الخديو اسماعيل والتي تكلمنا عنها في الفصل الحادى عشر ، فإنها اقتضت خروج أموال البلاد إلى غير أهلها ، سواء أ كانوا داخل البلاد أم خارجها ، ولا يجب فإن مادة الإسراف وصنوفه ومظاهره كانت أجنبية «من وارد أوروبا» ، فقدت البلاد ملايين الجنيهات تسربت إلى الخارج في وقت هي أحوج ما تكون إليها ، ونقص بذلك رأس مال الثروة القومية ، أضف إلى ذلك تلك الملايين التي أنفقها اسماعيل على ضفاف البوسفور ، فقد فقدتها البلاد وابتلمتها تلك الماصمة النهم إلى المال ، وقد رأيت كم بذل فيها من الرشا لرجال الاستانة ، وكم انفق فيها على إقامة

(١) مجلة المالكين الفرنسية عدد أغسطس سنة ١٨٧٩ ص ٧٩٧

(٢) مصر وأوروبا لقاضى المختلط فان بلمن ج ١ ص ١٣١

الحفلات والولائم، وكان لا يكاد يمر عام إلا ويقضى الخديو بالاستئانة أو بأوروبا ردحا من الزمن ينفق فيه الأموال بنجر حساب، وكانت رحلاته وسياحته في المواسم والمدن الأوروبية تكلف البلاد الآلاف بل الملايين من الجنيهات، وفي عهده ظهرت بدعة اصطيف السراة والأعيان في الخارج، تلك البدعة التي كلفت البلاد إلى الآن مئات الملايين من الجنيهات وكان الخديو مثالا يحتذى بأشوات القطر وأمراءه وكبرأؤه وأعيانه (والناس على دين ملوكهم)، فقلوده في البذخ والإسراف، وتغشى داء الإسراف في مظاهر حياتهم الاجتماعية والشخصية، كابتناء القصور والاستكثار منها، والإنفاق من غير حساب على زخرفتها وتأثيثها، وأسرفوا في حفلاتهم وأفراحهم، وولائمهم وأسفارهم، وملاهيهم وأموالهم، مما اضطر معظمهم إلى الاستدانة من المرايين والبنوك، ورهن الأملاك والمعار، فغرت بيوت عامرة، وضاعت ثروات طائلة

### استغلال الأجانب مرافق البلاد

ثم إن اصطفاء اسماعيل للأوروبيين وركونه إليهم واجتذابهم إليه، كل ذلك مكن لهم من مرافق البلاد، فجاءوا برؤوس أموال لهم استثمروها في إنشاء المتاجر والبنوك والبيوت المالية، والشركات، والمشارب والملاهي ومعال القنطرة، فضضحت الثغرات لخروج ثروة الأهلين إلى أيدي الأجانب، وامتدت أيدي الأعيان والكبراء والفلاحين وسائر الطبقات إلى الاستدانة من البيوت الأجنبية ليشتروا الأطلان والمعار، فوجدت في البلاد ثروات مادتها أجنبية، ولا ريب في أن هذا الأساس يؤدي إلى تبعية الثروة القومية للأجانب، دولاً وشركات، جماعات وأفراداً، فالاستقلال المالي قد أصابه التصدع من هذه الناحية، فضلاً عن النواحي الأخرى، وأهمها القروض التي عقدها الخديو

صحیح "أن بعض رؤوس الأموال الأوروبية قد ساعدت على تقدم البلاد ورعايتها، لكن هذا التقدم كان على حساب الاستقلال الاقتصادي، لأن كل تقدم مادته أجنبية هو بالنسبة للأمة أسر واسترقاق، وذل واستمباد، دعهما نالت الأمة من الرقابة والنفرات والفوائد الوقتية فإنها لا تعدل تبعيتها وخضوعها لرؤوس الأموال الأجنبية، هذا إلى أنها تصبح عرضة للأزمات والشدائد إذا مسح الأجانب أموالهم لأي سبب ما، فإن هذه الأموال لدخولها في بناء الأمة الاقتصادية تصير جزءاً من كيائها، وتشمع الأمة بالحاجة إليها، فتكون أداة تهديد مستمر لها يجعلها أبداً خاضعة لإرادة الأجانب، محتاجة إلى

استرضائهم ، والازول على إرادتهم ، وأماننا دليل قائم يؤيد هذه الحقيقة ، وهو أن تقدم الثروة المقارية المصرية بواسطة البنوك والشركات ذات رؤوس الأموال الأجنبية قد أفضى بثروة البلاد إلى أن أصبحت تحت سيطرة الأجانب وتحت رحمتهم ، وأصبح أكثر الملاك الوطنيين أجراء للأجانب ، وهذا ليس استقلالاً ولا تقدماً ، بل هو الاستبعاد الاقتصادي القوي يستتبع حتماً الاستبعاد السياسي ؛ لأنه لا يمكن لأمة أن تتحرر سياسياً وهي خاضعة في كيائها الاقتصادي للأموال الأجنبية ، ولا محتاج هذه الحقيقة لإقامة الأدلة والبراهين عليها ، فاننا نفسها بأيدينا في عصرنا الحاضر ، ولقد قام عليها الدليل في عصر اسماعيل ، فانه وضع في عنقه أغلال الأمر والقتل باعتياده على رؤوس الأموال الأجنبية ، وانتهى به الأمر إلى أن فقد استقلاله أمام نفوذ أصحابها وسلطانهم ، ثم فقد عرشه وزولا على إرادتهم

ومما ساعد رؤوس الأموال الأوروبية على التفتل في مرافق البلاد إنشاء المحاكم المختلطة ، فإنها كانت ولم تزال حامية لهذه الأموال وسيلها إلى تكميل البلاد والأهليين بقيود الرهن المقارية ونزع الملكية ، والسيطرة على مرافق الأهليين وحقوقهم وأموالهم ، كما بينا ذلك في الفصل الثالث عشر ، وبحسبك أن مصر لم تترف تلك الرهن ولا هرفت نزع ملكية المدينين بشكل مفزع قبل إنشاء تلك المحاكم ، وبيان ذلك أن الرهن الحيازي كان هو المؤلف في مصر قبل إنشاء القضاء المختلط ، ولم يكن ثمة خطر كبير من ورائه ، لأن الفلاح لا يتدخل بسهولة عن أرضه ولا يرضى بتسليمها للدائن منذ البداية طبقاً لأحكام الرهن الحيازي ، فكان طبيعياً ألا تميل نفسه إلى هذا النوع من الرهن الذي يشبه أن يكون تجرداً من الملكية ، فلما أنشئ النظام القضائي المختلط ووضعت قوانينه تقرر الرهن المقاري الجديد الذي بمقتضاه يرهن الدائن للأرض مع بقائها في حيازة المدين ، على أن يكون للدائن حق نزع ملكيتها جبراً إذا تأخر المدين عن الوفاء ، فهذا النوع الجديد من الرهن قد أغرى الفلاحين والملاك بالهافت عليه ، لأنه في الظاهر لا يخرج الأرض من حيازة صاحبها ، ولكنه في الواقع كارهة على الملكية المقارية ، لأن سهولة التي يقدم بها المدين على الرهن واطمئنانه بأدى الأمر إلى بقاء ملكه تحت يده ، وقلة تبصره في العواقب ، كل ذلك قد رغب إلى الأهليين الاستدانة بالربا الفاحش وترتيب حقوق الرهن المقاري على أملاكهم ، وقد ابتهجوا بأدى الأمر لهذه الوسيلة التي تمكنهم من الحصول على المال ، ولكنها أدت إلى نزع أملاك المدينين وخروجها نهائياً من أيديهم إلى أيدي المرايين والبيوت المسالية الأجنبية ،

وليس أسهل أمام المحاكم المختلطة من إجراءات نزع الملكية ، والبيوع الجبرية ، ولا أدهى منها إلى الخراب ، لما تقتزن به من قسوة الإجراءات وفداحة المصاريف الرسمية وغير الرسمية ، فالرهون المقاربة والبيوع الجبرية هي من السكورات التي جاءت مع النظام القضائي المختلط والتي أدت إلى تسرب الثروة المقاربة إلى أيدي الأجانب ، ولو كان في البلاد مشرع حكيم لحظر هذا النوع من الرهون كما منعه أخيراً بالنسبة لصغار الملاك في قانون الخمسة الأفدنة

والامتيازات الأجنبية عامة كانت من عوامل طغيان نفوذ الأجانب المالي ، لأنها فضلاً عن أنها تجعل لهم كياناً مستقلاً في جسم الدولة فإنها جعلت أموالهم غير المقاربة بمنجاة من الضرائب ، فلم يكونوا يؤدّون العوائد الشخصية ولا عوائد الحرف أو عوائد المحلات التجارية والصناعية ، ولم يكونوا يؤدّون سوى ضريبة المقارات ، ومع ذلك كانوا يتلكأون في أمانها ولا يمتدّون إلا بما يروق لهم منها ، ولم يلتزموا بشيء من التكاليف العامة سوى الرسوم الجزئية ، على أنهم كانوا أيضاً في هذا يتحايلون على التخلص منها بتنظيم حركة واسعة النطاق من التهريب ، فكان كثير من الواردات يجري تهريبه من السواحل والقفور ، وتقف الامتيازات الأجنبية حجر عثرة في سبيل تفتيش السفن والمنازل وضبط المهربات ، وترتب على تلك القوضى أن الأجانب استثمروا أموالهم وزادوها أضمافاً مضاعفة ، دون أن يشاركوا الأهليين في أعباء الضرائب والتكاليف العامة ، فوقع معظم العبء على عاتق الأهليين ، وفي هذا من الخسران ما لا يحتاج إلى بيان

ومسفوفة القول إن تبعية مصر المالية والاقتصادية للأجانب قد ظهرت في عهد اسماعيل ، ثم استمرت واتسع مداها في عهد الاحتلال الإنجليزي

وقد كان السبيل المأمون لنهضة الاقتصادية والممرانية أن تقوم برءوس أموال أهلية ، كما سارت في عهد محمد علي ، فليس من ينكر أن التقدم الاقتصادي قد ظهر في عهده ، وتبجلي في أعمال العمران التي نهض بها ، كإقامة القناطر ، وشقّ الترع ، وإقامة المصانع ، واستحداث الزراعات الحديثة وغير ذلك ، مما بسطناه في كتاب (عصر محمد علي) ، ولسكونها قامت من غير اعتماد على رءوس الأموال الأجنبية كانت نهضة قومية سليمة من عناصر التبعية والاستعباد ، ولا يمترض على ذلك بأن محمد علي لجأ إلى السخرة في إقامة هذه الأعمال ، فإن السخرة كانت أيضاً قائمة في عهد اسماعيل ، وكان الفلاحون يُسخرون لافي الأعمال العامة لحسب بل وفي أملاك الخديو وحاشيته أيضاً

## التجارة

زادت التجارة الخارجية زيادة مطردة في عصر اسماعيل ، وذلك لازدياد وسائل الممران وغو المحاصلات الزراعية واتساع المواصلات البرية والبحرية

وتتألف صادرات مصر في ذلك المهد من القطن والسكر والأرز والقمح والفول والذرة والشعير والتمس والحبس والبقول والتمر والحناء والحلبة والزعفران والصدف والسلامكي وبعض المنسوجات والحبال والصوف والكتان والتطرون والأفيون والشمع وواردات السودان كمن القيل والصمغ وريش النعام

وتستورد من الخارج المنسوجات والملبوسات والأثواب الحريرية والسجاد والطرايش والأجواخ والقمح والأخشاب وأدوات البناء والحديد والنحاس والآلات والآواني والمجوهرات والمقايير والناز والزيوت والفاكهة والدخان والأنبذة والمشروبات الروحية والمواشي والمردوات والسكاكين وأصناف المطارة والزجاج والورق

وكان ميزان التجارة لصالح مصر إذ كانت الصادرات تزيد من الواردات

وليس لدينا احصاءات دقيقة عن حركة التجارة في ذلك المهد ، فإن البيانات الواردة في تقرير لجنة « كيف » وفي كتاب ( مصر كما هي ) لماك كون ص ١٧١ وص ٤٠٥ تختلف عن الاحصاءات الواردة في كتاب إحصاء مصر عن سنة ١٨٧٣ ص ١٦٤ و ١٦٦ ، وعن إحصاء المسمو فرنسوا شارل رو Roux في كتاب ( إنتاج القطن في مصر ) ص ٨٤ و ١٠٠ على أننا اعتمدنا على إحصاء كيف ، وقد أخذنا عنه أرقام الصادرات والواردات من سنة ١٨٥٠ أي من عهد عباس الأول إلى سنة ١٨٧٥ <sup>(١)</sup>

السنة	الصادرات بالجنيهات	الواردات بالجنيهات
١٨٥٠	٢٠٤٣٠٠٠ ج	١٠٦٢١٠٠٠ ج
١٨٥١	٢١٥٥٠٠٠	١٠٦٨١٠٠٠
١٨٥٢	٢٢٧٠٠٠٠	١٠٥٧٥٠٠٠
١٨٥٣	١٨٤٨٠٠٠	٢٠٠١٠٠٠
١٨٥٤	٢٠٨٧٠٠٠	٢٠١٤١٠٠٠



السنة	المصادر بالجنيهاً	الواردات بالجنيهاً
١٨٥٥	٣,٢٨٦,٠٠٠	٢,٥٢٧,٠٠٠
١٨٥٦	٤,٠٢٩,٠٠٠	٢,٥٦٨,٠٠٠
١٨٥٧	٣,١٠٤,٠٠٠	٣,١٤٩,٠٠٠
١٨٥٨	٢,٥٣٣,٠٠٠	٢,٧١٥,٠٠٠
١٨٥٩	٢,٥٦٥,٠٠٠	٢,٤٩٤,٠٠٠
١٨٦٠	٢,٥٣٥,٠٠٠	٢,٦٠٤,٠٠٠
١٨٦١	٣,٤٢٢,٠٠٠	٢,٥٦٨,٠٠٠
١٨٦٢	٤,٤٥٤,٠٠٠	١,٩٩١,٠٠٠
١٨٦٣	٩,٠١٤,٠٠٠	٣,٠٦٣,٠٠٠
١٨٦٤	١٤,٤١٦,٠٠٠	٥,٢٩١,٠٠٠
١٨٦٥	١٣,٠٤٥,٠٠٠	٥,٧٥٣,٠٠٠
١٨٦٦	٩,٧٢٣,٠٠٠	٤,٦٦٢,٠٠٠
١٨٦٧	٨,٦٢٣,٠٠٠	٤,٣٩٩,٠٠٠
١٨٦٨	٨,٠٩٤,٠٠٠	٣,٥٨٢,٠٠٠
١٨٦٩	٩,٠٨٩,٠٠٠	٤,٠٢١,٠٠٠
١٨٧٠	٨,٦٨٠,٠٠٠	٤,٥٠٢,٠٠٠
١٨٧١	١٠,١٩٢,٠٠٠	٤,٥١٢,٠٠٠
١٨٧٢	١٣,٣١٧,٠٠٠	٥,٠٠٥,٠٠٠
١٨٧٣	١٤,٢٠٨,٠٠٠	٦,١٢٧,٠٠٠
١٨٧٤	١٤,٨٠١,٠٠٠	٥,٣٢٢,٠٠٠
١٨٧٥	١٢,٧٣٠,٠٠٠	٥,٦٩٤,٠٠٠

وبلاحظ أن حركة التجارة الخارجية كان معظمها ( ولم يزل ) في أيدي البيوت التجارية الأجنبية ومعظم ما تدره من الأرباح عائد إليها

## الصناعة

يرجع إلى الخديو اسماعيل الفضل في استحداث صناعة السكر بواسطة المصانع الكبرى التي أنشأها في الوجه القبلي ، وسبق الكلام عنها ، وصناعة الورق بإنشاء مصنع الورق في دار الطباعة ببولاق ، وقد أنشأ من مصانع النزل والنسيج ما تكلمنا عنه في الفصل العاشر ولكنه لم يوجه همه إلى إحياء الصناعات الكبرى التي ظهرت في عهد محمد علي ، ولم يفكر في إنشاء المامل التي تنتج من المصنوعات ما ينمي ثروة البلاد وتقنيها عن أن تبقى عالة على الصناعة الأجنبية

ثم إن اقتباسه عادات الأوروبيين في ما كلهم وملبسهم وطريقة معيشتهم ، جملة يقتضى لوازم الحياة الأوروبية وزينتها من أوروبا ، وتبعه في ذلك الأمراء والأميرات من آكل بيته ، وطبقة الباشوات والكبراء والأعيان ، والتعلمون ، وسيدات تلك الطبقات المتأخرة ، فقلدهه في اقتباس العادات الأجنبية واقتناء لوازمها وكالياتها من المصنوعات الأوروبية ، كالملابس والمنسوجات ، وأدوات الزينة والخرف ، وأثاث المنازل وديانها . والمآكل والمشرب وقد أصيبت الصناعة الوطنية من هذه الناحية بضرية شديدة ، لأنها لم تستطع أن تؤاقي مطالب المعيشة الأوروبية وكالياتها وأزياءها المتغيرة كل يوم ، ومجزت عن مبراة الواردات الأجنبية ، ومن هنا طغى سيل هذه الصناعات على البلاد ، وبارت الصناعات الأهلية القديمة كالنسيج والمباغة والتجارة وصناعة الأثاث وما إليها

ولو اتبع الخديو سياسة اقتصادية قومية لجعل التحول إلى الموائد الأوروبية مقرونا بإتياض الصناعات اللازمة لها حتى لا تنبور الصناعة الأهلية ويطنى عليها سيل المصنوعات الأجنبية ، ولا يسرى هذا الرأي على ما استوردته البلاد من المصنوعات الإنتاجية ، كالألات الزراعية مثلاً أو المواد التي تزيد من ثروة البلاد ، فإن استيرادها من الخارج يزيد من إنتاج البلاد الاقتصادي ، ولكن واردات اللبس والأثاث والرياش وما إلى ذلك من الكماليات أدت بلا محراء إلى نقص رأس مال الثروة القومية وتهدم الصناعات الأهلية .

ولا نقول هذا غلوآ في النقد ولا إسرافاً في الرأي ، وإنما هو ما يراه النصفون من الأوروبيين الذين عاشوا في عصر اسماعيل ، فقد كتب القاضي المولندي فان بعلن يقول في هذا الصدد ما خلاصته :

« إن الخديو اسماعيل هو أول من مهد السبيل لسيطرة أوروبا الاقتصادية على مصر ،

فإن أوروبا ، وبخاصة باريس ، قد أفسدت على هذا الأمير دينه وأخلاقه وماله ، وفتنته فتنة شاملة ، فلم يعد معنى إلا بكل ما هو أوروبي ، وبكل ما يراه الأوروبيون ، واعتزم من يوم أن تولى عرش مصر أن يعيش كذلك أفرنجي في قصوره وأثاثه ، ومأكله ومظهره وملبسه ، ومن الأسف أن كل ما أنفق في هذا السبيل لم يعد بالفائدة إلا على أوروبا ، إذ كان يستورد من مصنوعات تلك الأشياء المالكة ، المديعة الجدوى ، وتلك الأسماك التي لم تزد الثروة القومية جنبها واحدا ، وكان يدفع أثمانها أضعاف مضاعفة ، ولأجل أن يستوفى مطالبه الخارقة في هذا الصدد ، لم تكفه الأموال التي كان يجبها من شعبة على فداحتها ، فأمدّه أصدقاؤه الأوروبيون بالقروض الجسيمة ذات الشروط المخزية ، وقد دعا أفراد أسرته والباشوات وموظفي الحكومة إلى تقليد الأوروبيين في ملبسهم ومسكنهم وطريقة مشيتهم ، فبادروا إلى تلبية دعوته ، وأخذ الكبراء والسراة يستوردون من أوروبا الملابس والبسط والستائر وأنواع الأثاث والمريات ، وأدخل الحديو الحياة الافرنجية في قصور نسائه ونساء آل بيته ، فتهاقت الأميرات وزوجات الباشوات والأغنياء على هذا الضرب الجديد من البنخ تهاقتا شديداً ، وأسرف أولئك النسوة القليلات الحظ من العلم والماعولات من العمل في شراء الفساتين التي لا عداد لها ، وابتياح التحف الثمينة والمركبات الفخمة ، وكسوت جميع جوارهن بكل ما أبدعته الأزياء الباريسية من فاخر الملابس ، وسحرتهن بدعة ( اللوضة ) وتغييراتها ، وانقرضت المنسوجات الشرقية والسجاجيد والأرائك وأدوات الزخرف والطرائف القديمة التي كانت تمتاز بمتانة الصنعة والقدرة على البقاء ، ولا نسل عما خسرته مصر من جراء ذلك ، فقد استولى الأوروبيون على التجارة الكبرى وعلى الحياة المالية <sup>(١)</sup>

## الفصل السادس عشر

### الحالة الاجتماعية

يصح أن يسمى عصر اسماعيل عصر التجدد الاجتماعى ، ففيه أخذت الهيئة الاجتماعية المصرية تتطور إلى حالات جديدة ، وتقتبس من أساليب المجتمع الأوروبي وعاداته ، ومال الناس إلى محاكاة الأوروبيين فى السكن والملبس والمأكل وسائر أغطاء الحياة ، وكان انتشار التعليم من العوامل التى ساعدت على هذا التطور ، فإن الطبقة المتعلمة بحكم دراستها علوم أوروبا ولغاتها صارت طليعة الطبقات الأخرى فى تقليد الأفرنج واقتباس عوائدهم وأساليبهم ، فأخذ الناس من كل ذلك مزيجاً من النافع والضار

فى السكن شرعوا يبنون البيوت على النظام الأوروبى ، ويهجرون التخطيط القديم الذى درجوا عليه فى خلال المصور ، ولا شك أن التخطيط الفرنجى أدى إلى توفير أسباب الصحة والنظافة والراحة والنظام ، ولكن إلى جانب هذه المزايا فقد البنا ذلك الطراز العربى الجميل الذى كان يتجلى فى قصور الخاصة ، والذى يمد بلا مرء آية فى الفن ، فهذه القصور أخذت تتلاشى مع الزمن حتى صار ما بقى منها معدوداً من الآثار القديمة ، ثم عادت الطبقة الممتازة إلى إحياء الطراز العربى وإدخاله فى قصورها الحديثة

وهجر المتعلمون ومن حاكمهم من السراة والأعيان الملابس الشرقية ، كالجبة والعباءة والمامة ، وارتدوا الطربوش والبدلات الفرنجية ، وتضاءلت الأزياء القديمة وحلت محلها الأزياء الأوروبية ، فيما عدا القبة ، فقد استمسك المصريون بالإعراس عنها

ودخلت الموائد الأوروبية فى أساليب المآكل والولائم ، فأخذ الناس يعدون الموائد ويقنولون الطعام على النمط الفرنجى ، ولا مرء فى أن الأساليب الأوروبية فى هذا المجال أرق وأصح من الأساليب القديمة ، ولكنها مع الأسف قد استقبلت محاكاة الأفرنج فى تعاطى الشروبات الروحية ؛ وهذه آفة جاءتنا من أوروبا ، وبدأ دخولها مصر على أيدي الأعتياء والسراة والمتعلمين ، ثم سرت إلى الطبقات الجاهلة ، فممن منها الفساد ، وصارت من شذو الآفات التى ابتلى بها المجتمع المصرى وكان منها بريئاً

ومن مظاهر التطور الاجتماعي إقبال الناس على الرياضة والفن ، وقد أخذوا يرتادون التفرجات والضواحي ، وخاصة بعد انتشار العربات التي سهلت المواصلات بين العاصمة وضواحيها ، فأخذ سبل الركبات لا يقطع عصر كل يوم في طريق شبرا ، ثم في طريق الجزيرة والجيزة والأهرام ، وكان لإنشاء جسر ( كوبري ) قصر النيل فضل كبير في ميل الجماهير إلى التفرج ، لاجتماع عمارين النيل وجسر البديع والمتنح رياض الجزيرة والجيزة ، وكانت ( شبرا ) هي مقصد سكان القاهرة من قبل ، ثم أخذ الناس يتحولون إلى كوبري قصر النيل وما يليه من القصور الفخمة والحدائق الفناء والطرق المبهدة ومناظر الطبيعة الرائعة وبدأ على المجتمع الميل إلى المرح والحبور ، ورجع هذا الميل إلى الثراء والرفاهية ، ثم إلى انتشار التعليم ، ومن هنا ظهرت النهضة الثنائية في عصر إسماعيل ، وازداد إقبال الناس على سماع الأغاني والموسيقى ، وارتقت أساليب الفناء ، وزادت مكانة الفنانين في النفوس وتناولوا من محبة الناس حظا عظيما ، وفي مقدمتهم عبده الحولي ، وارتقى القوق الموسيقى في المجتمع

وأقبلت الطبقات الممتازة على حضور المسارح ومشاهدة الروايات التمثيلية ، ثم قلبتها الطبقات الأخرى ، وابتدع الخديو إسماعيل سنة الرقص الافرنجى ، فكان يقيم في سراى عابدين والجزيرة حفلات راقصة ( بالو ) بالغة منتهى الفخامة ، وكان يدعو إليها الكبراء وذوى المراكز الاجتماعية ، ورجال السلك السياسى وعقيلاتهم ، وكانت « الوقائع المصرية » تنعى بأخبار هذه الحفلات وتصفها في مكان بارز من صفحاتها

وكان لحفلات الأفراح في ذلك العصر بهجة بالغة ، فقد كان السراة والأعيان يفتنون في تفخيمها وتمظيمها ، ويتنافسون في مظاهر البذخ والإسراف فيها ، وبلغت بعض هذه الأفراح من البهاء والزوجة ما جعلها أحاديث الناس ، يتناقشونها جيلا بعد جيل ، أما أفراح الخديو إسماعيل ، فحدث عنها ولا حرج ، وخاصة الأفراح التي أقامها احتفالا بزواج أنجاله الأمراء ، إذ عقد لولى عهده محمد توفيق باشا (الخديو) على الأميرة أمينة هانم (أم الحسين) كريمة الهامى باشا ابن عباس الأول ، وللأمير حسين (السلطان حسين) على الأميرة عين الحياة بنت الأمير أحمد رفعت بن إبراهيم باشا ، والأمير حسن باشا على الأميرة خديجة هانم بنت الأمير محمد على الصنوبر بن محمد على باشا ، وكان الاحتفال بزواجهم أعظم أفراح هذا العصر ، ولا يزال الناس يذكرون فخامة هذه الأفراح ويسمونها ( أفراح الأبطال )

وامتاز هذا العصر بهجة الحفلات العلمية المدرسية التي كانت تقام لمناسبة انتهاء

المراسة في المعاهدة المالية ، الحرية والملكية ، والمدارس الثانوية والابتدائية ، فقد كان يحضرها الخديو أحياناً ، ويشهدا كبار رجال الدولة ، وتوزع فيها الجوائز والمكافآت على أوائل الناجحين

ولحفلات سباق الخيل في ذلك العصر مظاهر رائعة ، إذ كان يقام سباق الجمهور إلى مشاهدتها في القاهرة ( بالعباسية ) أو في الإسكندرية ، وتمطى فيها الجوائز للخيول الفائزة ، فكان هواة الخيل يتنافسون في اقتناء الجياد الكريمة ، ويحضر الخديو إسماعيل وكبار رجال الدولة هذه الحفلات ، وتنتشر أنباؤها ببناء كبيرة في « الوقائع المصرية » ، واشتهر على باشا شريف بتنظيم هذه الحفلات والعناية بها وإحراز قصب السبق في اقتناء خير الجياد واستمرت حفلات الموالد والأعياد موضع إقبال الناس ورعاية الحكام ، وبقيت للموالد في القاهرة والأقاليم مكانتها التقليدية في النفوس

### الحياة العائلية

واستتبع انتشار التعليم ارتفاع الحياة العائلية ، وأخذ الناس يفهمون الروابط الزوجية على نحو أرق من الفهم القديم ، وينظرون إلى الزوجة كشريكة المراء في حياته ، وقسمته في سرائه وضرائه « ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة » ، وقلّ تمدد الزوجات في الأوساط المثقفة ، كما قلّ الطلاق والتسرى ، وبدأت العائلات تنمي بتعليم البنين والبنات

### النهضة النسائية

وبدأت النهضة النسائية في عصر إسماعيل ، إذ أنشئت المدارس لتعليم البنات كما تقدم بيانه ( ص ١٩٩ ج ١ ) ، وبدأت المرأة تشترك بنصيبها في النهضة الاجتماعية والأدبية ، فكانت « عائشة عصمت نيمور » طليمة هذه النهضة ، وكان لرافعة بك رافع الطهطاوى فضل كبير في ترقية المرأة المصرية ، فهو أول من دعا إلى نهضتها وإلى تعليم البنات وتثقيفهن أسوة بالبنين<sup>(١)</sup> ، وتتجلى لك فكرته من كونه وضع كتاباً مشتركاً لتثقيف البنات والبنين على السواء سماه ( المرشد الأمين للبنات والبنين ) طبع سنة ١٨٧٢ ، وهو كتاب قيم في

(١) عن كتاب ( عصر محمد علي ) ص ٤٩٢ من الطبعة الأولى و ٤٠٠ من الطبعة الثانية .

الأخلاق والتربية والآداب ، وضعه كما يقول في مقدمته بحيث « يصلح لتعليم البنين والبنات على السوية » ، ودعا فيه إلى وجوب تعليم البنات وإعدادهن من طريق التربية والتعليم للعمل والقيام بواجبهن في المجتمع ، قال في هذا الصدد : « ينبغي صرف الهمّة في تعليم البنات والصبيان معاً لحسن معاشرّة الأزواج ، فتتلم البنات القراءة والكتابة والحساب ونحو ذلك ، فإن هذا مما يزيدهن أدباً وعقلاً ، ويجملهن بالمعارف أهلاً ، ويصلحن به لمشاركة الرجال في الكلام والرأى ، فيمتلن في قلوبهم ، ويمظن مقامهن لروال ما فيهن من سخافة العقل والطيش ، مما ينتج من معاشرّة الرأة الجاهلة لرأة مثلها وليمكن المرأة عند اقتضاء الحال أن تتماطلي من الأشغال والأعمال ما يتماطاه الرجال ، على قدر قوتها وطاقتها ، فكل ما يطيقه النساء من العمل يباشرنه بأنفسهن ، وهذا من شأنه أن يشغل النساء عن البطالة ، فإن فراغ أيديهن عن العمل يشغل ألسنتهن بالأباطيل ، وقلوبهن بالأهواء وافتنال الأقاويل ، فالعمل يصون المرأة عما لا يليق ، ويقرّبها من الفضيلة ، وإذا كانت البطالة مذمومة في حق الرجال فهي مذمة عظيمة في حق النساء »

فالدعوة إلى نهضة المرأة في مصر ترجع كما ترى إلى رفاعة بك ، ثم جاء من بعده المرحوم قاسم بك أمين ، فجددها ووسع نطاقها

### طبقات الشعب

تلك نظرة إجمالية في التطور الاجتماعي على عهد اسماعيل ، والآن ننقل من الإجمال إلى التفصيل ، فتتبع الكلام عن الطبقات التي يتألف منها المجتمع ، على النحو الذي اتبعناه في دراسة هذه الطبقات على عهد الحملة الفرنسية وفي عصر محمد علي<sup>(١)</sup>.

#### عدد السكان

بلغ عدد سكان مصر في أواخر القرن الثامن عشر ثلاثة ملايين نسمة ، وزاد عددهم فبلغوا سنة ١٨٤٥ أى في أواخر عهد محمد علي ٤٧٦٩٤٤٠ نفس<sup>(٢)</sup> وبلغوا سنة ١٨٥٩ في أواخر حكم سعيد باشا خمسة ملايين<sup>(٣)</sup> ، ثم بلغ عددهم في أواخر حكم اسماعيل نحو ستة

(١) راجع الجزء الأول من تاريخ الحركة القومية ص ٤٨ وعصر محمد علي ص ٦٠١ (طبعة أول)

(٢) عصر محمد علي ص ٦٠١ من الطبعة الأولى و ٤٩١ من الطبعة الثانية

(٣) إحصاء ماككون في كتابه ( مصر كما هي ) ص ٢١

ملايين نسمة ، وهذا مستفاد من أن الإحصاء الرسمي الذى حدث يوم ٣ مايو سنة ١٨٨٢ دل على أن عدد السكان بلغ ٦٨٠٦٣٨١ نسمة فى ذلك اليوم ، أى بعد انتهاء حكم اسماعيل بثلاث سنوات ، فلا يمكن أن تصل الزيادة فى تلك السنوات إلى أكثر من ثمانمائة ألف نفس

## الأسرة الحاكمة

### الحديو والأمراء

تفرعت الأسرة الحاكمة وكثر عدد أفرادها فى عهد خلفاء محمد على ، مما أنجب به هو وأبناءؤه من الأمراء والأميرات ، وصاروا يمثلون طبقة ممتازة فى المجتمع ، وابتنوا القصور الفخمة واقتنوا الأملاك الواسعة والثروات الضخمة

وقد عنى محمد على بتنشئة أجياله تنشئة سالحة ، فملهم فى المدارس ، وأرسل بعضهم إلى أوروبا لإتقان علومهم ، وعنى على الأحص بأن ينالوا حظاً وغيماً من النشأة الحربية ، ففى الحق أنه لم يقصر فى تثقيفهم وإعدادهم للقيام بالعهات الكبيرة

ولكن خلفاء قصرُوا فى الاندماج فى الشعب والاعتزاز بالانساب إليه ، فمع أن محمد على هو باعث نهضة اللغة والآداب العربية ، فإن الأمراء والأميرات من آل بيته قلما كانوا يتعلمون اللغة العربية ويدرسونها ، بل قليلا ما كانوا يتخططون بها ، وكانت التركية هى لغة التخاطب والتضام فى بيوتهم ، وقد عنوا بدراسة اللغات الأجنبية وخاصة الفرنسية أكثر من عنايتهم بتعلم العربية ، وهذا نقص كبير أدى إلى تراخى علاقة الكثيرين منهم بالشعب ، ثم إلى قلة أعمالهم القومية والحيرية ، بل أفضى ببعضهم إلى إثارة المعيشة خارج القطر المصرى سواء فى الاستانة أو فى أوروبا ، واعتبارهم غرباء عن الشعب

وثمة ظاهرة أخرى بدت على الأمراء والأميرات من البيت العلوى ، وهى التنافس والتحاسد بينهم ، مما أدى فى بعض المواطنين إلى بغض متبادل وعداء شديد ، ولو ساد الوفاق والصفاء بين أفراد البيت المالك وصرفوا جهودهم إلى ما فيه خير البلاد وسعادة أهلها لنالت على أيديهم أعظم الثمرات

ويرجع هذا العداء إلى أن من يقول الحكم كان ينظر بعين البغض وسوء الظن إلى



بأبى الأسماء ، ويخشى منهم على مركزه ، فبهى له الخوف أن يبقى شرم بوسائل الإيذاء والدوان ، فعباس الأول كان معروفاً عنه كرهه لأفراد أسرته من أعمامه وعماء وأبناء عمومته ، وكان يمقت سعيد باشا وارث الملك من بعده ، حتى اضطره إلى العزلة بالإسكندرية ، وحقق على عمته الأميرة نازلى هانم حتى قيل أنه شرع فى قتلها ، لولا أن رحلت عن البلاد ، وسكنت الاستانة ، وقيل إنها هى التى حرضت الملوك الذين قتلوه فى قصره بينها كما تقدم بيانه ، أما سعيد باشا فقد كانت طبيعته تحول دون تفكيره فى إيذاء الأسماء من آل بيته ، فلم ينل أحداً منهم سوء أو أذى على يده ، ولكن اسماعيل كان على العكس يسى الظن بهم ، وقد بدا عليه حين وفاة سعيد عدم رعاية واجب الاحترام نحو عمه ، إذ كانت وقاه بالإسكندرية ، فلم يحتفل بتشييع جنازته ، ولا عني بأن يؤدى له فى موته ما يليق بمقامه ، بل أمر بأن يدفن بأسرع ما يمكن بالإسكندرية ، دون أى مظهر من مظاهر الحفاوة والرعاية ، وفى الوقت الذى سير به إلى جدته كان هو يقيم الأفراح فى القاهرة إيداناً باعتلائه عرش مصر

وعدا اسماعيل لأخيه مصطفى فاضل ولعمه عبد الحليم أمر مستفيض ، وله حوادث يفاقلها الناس ، فإسماعيل ومصطفى فاضل على أنهما أخوان وأبوما البطل إبراهيم باشا ولكنهما من والدين مختلفتين ، وقد ولما فى يومين متقاربين ، وكان لهما أنخ ثالث أكبر منهما سنًا وهو أحمد رقت الذى آلت إليه ولاية المهد فى عهد سعيد باشا ، لكنه غرق فى حادثه كفر الزيات الشهيرة ، فصار اسماعيل ولياً للمهد ، ولما ارتقى العرش لم يحسن معاملة أخيه مصطفى فاضل ، بل أخذ يكيد له ويميل على إقصائه عن البلاد ، وبذل ما فى وسعه لشراء أملاكه فى مصر واضطراره إلى الهجرة منها ، وسعى جهده أيضاً فى حرمانه ولاية المهد التى كانت له بحكم نظام التوارث القديم ، ونجح فى مسماه ، فاشترى أملاكه ، وغير نظام الوراثة وجعلها فى نسله ، وكذلك اشترى أملاك الأمير عبد الحليم ، ومن ثم غادر كلاهما مصر وسكنا وعائلاهما الاستانة وأوروبا واشتدت المداوة بينهما طوال عهد اسماعيل

## علماء الأزهر

لم يكن للعلماء الأزهر شأن كبير فى تطور الأحوال العامة سياسية كانت أو اجتماعية ، ولقد بينا فيما سبق من الكلام كيف ضعفت مكانتهم عما كانوا عليه فى عهد الحملة الفرنسية وأوائل عصر محمد على (عصر محمد على ص ٦٠٦) ، ويوح لنا أن الأزهر ومن

يتصل به من العلماء والطلبة قد استردوا في عصر اسماعيل شيئا من المكانة التي كانت لأسلافهم من قبل ، فقد نال بعضهم مكانة عالية ومنزلة سامية في الهيئة الاجتماعية ، فنحس بالذكر منهم الشيخ محمد المباسي المهدي القى كان من أفضاذ العلماء في ذلك العصر ، فقد تولى مشيخة الجامع الأزهر وإفتاء الديار المصرية سنة ١٢٨٧ هـ ( ١٨٧١ م ) ، وعلى يده بدأ إصلاح الأزهر ، وفي عهده أنشئ نظام الامتحان لتخريج العلماء كما تقدم بيانه ( ج ١ ص ٢٧٩ ) ، وكان إليه الرجح في تعيين القضاة الشرعيين وفي كل ما تقره الحكومة مما له مساس بالمسائل الشرعية ، ونال عند الخديو اسماعيل احتراما كبيرا ومنزلة عظمى ، وقلبه سنة ١٨٧٢ علاوة على مشيخة الأزهر والإفتاء عضوية المجلس الخصوصي العالي <sup>(١)</sup> ( مجلس الوزراء في ذلك الحين ) للنظر فيما له مساس بالأحكام الشرعية من الشؤون ، أى أنه صار من وزراء الدولة ، وهي ميزة لم ينلها العلماء من بعد

وظل الأزهر كما كان المين القى استمدت منه النهضة العلمية والأدبية عناصر الحياة ، فكثير من العلماء والأدباء والشمراء في ذلك العصر نشأوا وتخرجوا فيه ، ومعظم أساتذة دار العلوم في الآداب واللغة هم من علمائه أو طلابه ، واستمر هذا المهد العظيم يمد المدارس والوظائف والقضاء والحاماة والصحافة والحياة العامة بنخبة من رجاله ، وهذا يدلك على حيويته ومبلغ القوة الكامنة فيه

ولما جاء السيد جمال الدين الأفغانى مصر سنة ١٨٧١ وجد في تلاميذ الأزهر وطائفة من المنسبين إليه البيئة الصالحة التي بث فيها تعاليمه وأفكاره ، فنفخ في الأزهر روح النهضة وغرس فيه مبادئ التقدم الفكرى والعلمى ، وقد بدت ثمارها بظهور المدرسة العلمية الحديثة التي حمل لواءها فيما بعد الاستاذ الامام الشيخ محمد عبده ، فاتجه السيد جمال الدين إلى الأزهر في بث تعاليم الحرة دليل على ما فيه من الاستعداد للنهضة العلمية والاجتماعية ، وحسبك أن الشيخ محمد عبده إمام هذه النهضة في ختام القرن التاسع عشر هو من علماء الأزهر الأعلام ، فالشخصيات الكبيرة التي نشأت في الأزهر قد أسبغت على هذا المهد مكانة سامية ، وساعد على ظهور هذه المكانة في ذلك العصر احتفاظ علمائه بكرامتهم حيال ولاية الأمور ، واستمسكهم بالتقوى والتصف والزراعة ، وابتعادهم عن الزلنى للحكام ، مما رفع من منزلتهم وجعل لهم في نفوس الخاصة والعامة مكانا عليا

## الموظفون

ارتقى مستوى الموظفين عما كانوا عليه من قبل ، لأن كثيراً من الوظائف قد شغلها خريجو المدارس في عهد محمد علي وخلفائه

ولكن من الواجب أن نقرر حقيقة مؤلمة ، وهي أن معظم الموظفين ( وحكنا لا يشمل الجميع ) لم يضعوا نصب أعينهم الإخلاص في أداء الواجب نحو البلاد وتوفير مصالح الأهالي ، ورعاية الحق والعدل ، ولو جعلوا هذه القاعدة أساساً لأعمالهم لسعد الشعب في عهدهم وشعر بالعدل والكرامة ، ولتحرر من الأرزاء التي كان ينوء بها ، ولكن الموظفين كانوا في الغالب يتخذون الوظائف وسيلة للاستئثار والإثراء ، ومن هنا جاء سوء الإدارة وانتشار الرشوة ومظالم الحكماء ، وكلما كان الرؤساء من الموظفين والحكام ينظرون إلى مصالح البلاد والأهالي ، بل أهملت هذه الناحية إجمالاً جسيماً ، حتى لم يكن للأهالي حقوق محترمة ولا كرامة مصونة أمام الموظفين

## الزراع والصناع والتجار

أما الفلاحون فقد ساءت حالتهم بما زاد عليهم من أعباء الضرائب ، وما اقترن بها من القسوة في تحصيلها ، ولم يشعر الفلاح في عهد اسماعيل بالراحة والرخاء اللذين كان يشعر بهما في عهد سعيد ، وظلت السخرة سائدة في ذلك العهد ، ولم تكن قاصرة على النافع والأعمال العامة بل كانت تستخدم لاستصلاح أطيان الخديو وأطيان الحكماء ، وبقيت الظالم يرزح الناس تحت نيرها ، وقاعدة الحكماء في معاملة الفلاحين هي القهر والإرهاق ، وكان الضرب بالكرباج عادة مألوفة في جباية الضرائب و الانقصاص ممن يخالفون الأوامر أو يستهفون لنفص الحكماء لأى سبب ، ولم يكن نعمة قانون ولا قضاء عادل يحميان الضعيف وينصفان المظلوم ، ولا رقابة على الحكماء من حكومة عادلة أو مجالس نيابية أو صحافة أو رأى عام ، ووقع على الأهالي إرهاب آخر من ناحية الأجانب من اللرايين وغيرهم ، إذ وجد هؤلاء من حسن رعاية الحكومة ومن حماية الامتيازات الأجنبية ما جعلهم يستفنون الفلاحين والأهالي عامة إلى أقصى درجات الاستئثار ، حتى انتزعوا منهم الأملاك والأموال وكبلوم بالديون الباهظة ، ولم يجد الفلاح من الحكومة حماية لحقوقه ومراقبته ، بل كانت تهتم الأجانب إرهابه واستئثاره ، ولم يتحرر الفلاح في هذا العصر من الفقر والتفاقة ، وظل يعيش ميسرة الكد والكسح ويقنع بأقل الحاجات والنفقات

## الأعيان

كان الأعيان أحسن حالا من الفلاحين وسائر الأميين ، فقد اقتنوا الأتبان والضياح واستصلحوا أطيانهم البديعة ، وزادت ثرواتهم بما أنشأته الحكومة من أعمال العمران كشق الترع وإقامة القناطر وتسهيل وسائل الري ، وإنشاء السكك الحديدية ، وتعميد طرق المواصلات ، فزاد دخلهم من أطيانهم وأملأ كهم ، واتسعت عليهم الدنيا ، وراعت الحكومة جانبهم ، وكانوا هم من ناحيتهم يخضعون لأوامر الحكومة ويتزلفون إلى الحكام لينالوا رضام ويأمنوا على مصالحهم ، وفي كثير من المواطن كانوا يكسبون رعايتهم إذ يصلونهم بالهدايا والرشا وما إلى ذلك ، وكان الأعيان من الأسر الكبيرة يحتفظون بمصيبتهم للمائلة ومرا كرم الاجتهادية ، فازدادت منزلتهم وعظم جاههم ، وراعى الخديو جانبهم ، وأنهم على كثير منهم بالانقب والرتب — وكانت نادرة في ذلك العصر — وأسند المناصب الادارية والقضائية إلى فئة منهم ، فكان منهم المديرون والمأمورون ورؤساء المجالس (المحاكم) الابتدائية والاستئنافية ، ومجلس شورى النواب كاد يكون مقصورا على طبقتهم ، وكان لبعضهم فيه مناقشات تدل على حظ من العلم والذكاء الفطري وسلامة المنطق

وكان الأعيان على وجه عام كرام النفوس ، قويمى الأخلاق ، فبهم جرودة ووفاء ، وشهامة وسماح ، وفضيلة ودين ، ويلوح لنا من هذه الناحية أنهم كانوا خيرا ممن خلفوهم في العصر الحديث

## الفصل السابع عشر

### شخصية الخديو اسماعيل

#### والحكم على عصره

في شخصية اسماعيل اجتمع الجانب الحسن إلى الجانب السيئ ، وظهرت آثار الجانبين  
نما في أعماله وسياسته خلال الثمانية عشر عاما التي تولى فيها حكم مصر  
إن أخلاق اسماعيل هي المائل الأول في شخصيته ، فدراسة أخلاقه تمنطينا عنه  
صورة عامة

لقد كان بلا مراء آية في الذكاء والفهم وسرعة الخاطر ، وقوة الذاكرة ، ومضاء الزعمة  
وعلو الهمة ، وكان شجاعا ، لا يعرف الجبن والإحجام ، قوى الشخصية ، عظيم المهابة  
أما ذكاؤه فكان يشع من عينيه البراقتين ، وقد لحظ هذا الذكاء وتبينه كل من  
عاشروه أو حادثوه من الأصدقاء والأعداء على السواء  
كان يفهم مراد محدثه ويحيط بالأمور ويدرك الأشياء بسرعة خاطرتشه البرق الخاطف ،  
وكان قوى الذاكرة ، يهش محدثيه بقدرته على استيعاب التفاصيل والدقائق عن الحوادث  
الماضية ، كبيرها وصغيرها ، رغم مضي السنين على وقوعها

وتبدو لك قوة إرادته ومضاء عزيمته من الهمة التي كان ينقذ بها مشاريعه ، فلم يكن  
يعرف التردد والإحجام ، وإذا أراد أن ينجز عملا لا تقف في سبيله عقبة إلا ذلها ، أما  
شجاعته فحسبك أن تتبينها من السياسة التي رسمها لنفسه في السنوات الأخيرة من حكمه ،  
حين أدرك سوء نية الدول الأوروبية واعتزم مقاومتها ، فقد علمت ما كان من إصرار تلك  
الدول على أن يكون لما وزيران أجنيان داخل هيئة الوزارة المصرية ، ورأيت كيف وقف  
اسماعيل موقف المارسة واتبع حيالها خطة المقاومة ، وهي سياسة تقتضى حظا كبيرا من  
الشجاعة والاستخفاف بالخطر ، وفي سبيل هذه المقاومة غامر برشه ، ونضح به فملا ،  
وقليل من الملوك من يضعون بروشهم في سبيل مقاومة الطامع الاستعمارية

وكان إسماعيل بلا نزاع محبا للبلاده ، راعيا في تقدمها ، فاملا على أن يسير بها في مغيار الحضارة والممران ، ساعيا في توسيع ملكها ، وإعلاء شأنها كما بينا ذلك في فصول الكتاب فالتكاه ، وقوة الإرادة ، والشجاعة ، والإقدام ، والرغبة في إعلاء شأن مصر ، هذه هي الصفات التي تمتاز بها شخصية إسماعيل

ظهرت نتائج هذه الصفات في مختلف الأعمال التي تمت على يده ، فقد سعى ووفق في الحصول من تركيا على أقصى ما يمكن من الحقوق والزايا ، كي يصل بمصر إلى الاستقلال التام ، فهذه نزعة مجيدة تدل على شدة حبه لمظلة مصر ورفعة شأنها

واتجهت همته إلى توسيع أملاك مصر في افريقية ، فأكل فتح السودان ، ووصل بمجدود مصر إلى منابع النيل ، وشواطئ المحيط الهندي ، أى إلى حدودها الطبيعية ، وبذل في هذا السبيل أقصى ما لديه من عزيمة وقوة ، وتلك لمرى صفحة مجيدة من صحائف إسماعيل ، تزين تاريخه ، بقدر ما يزدان بها تاريخ مصر القوي

وعنى بقوة البلاد الحربية بتنظيم الجيش وإنشاء المدارس الحربية المالية وتسليح الجند بأحدث الأسلحة ، وتزويد الحصون والقلاع بالمدافع الضخمة

ووجه أيضاً همته إلى إنهاض البحرية المصرية حربية كانت أو تجارية ، فوضع علم مصر على مياه البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر والاقيانوس الهندي وله على العلم والأدب أيد بضاء ، بما أنشأه من المدارس المالية والمאהد العلمية ، وتجديده عهد البعثات ، فدرسة الحقوق ، ومدرسة المهندسخانة ، ودار العلوم ، ومدارس البنات ، والمدارس الصناعية ، والمدارس الثانوية والابتدائية ، ودار الكتب ، والمتحف المصري ، ودار الآثار العربية ، والجمعية الجغرافية ، والنهضة العلمية والأدبية ، والحركة الفكرية التي ظهرت في عهده ، ونهضة الصحافة ، والتأليف ، والطباعة والنشر ، هي من آثاره الخالدة كما تراه مفصلا في الفصل التاسع

وأعمال الممران التي تمت على يده ، كفتح الترع ، وإقامة الجسور ، والناية زراعة القطن واستحداث مصانع السكر ، وإصلاح القناطر الخيرية ، وزيادة مساحة الأطنان الزراعية ، وإنشاء السكك الحديدية والكبارى ، والأسلاك البرقية ومصلحة البريد ، وتسمير المدن ومخطيطها ، وتنظيمها ، كل هذه الأعمال قد نهضت بممران مصر وتقدمها

وقد بسطنا الكلام عن هذه الأعمال المجيدة في فصول هذا الكتاب ، فقها بيان لما ذكرناه ، وتقصيل لما أجهلناه

كل هذه مآثر عادت على البلاد بالخير العميم ، وإن نفس لا نفس آخر صفحة ختم بها حياته السياسية ، إذ قاوم المطامع الاستعمارية التي بدت من الدولتين الإنجليزية والفرنسية ، ولو أنه آثر الإذعان والاستسلام لبقى على عرشه يتمتع بهذا الملك العريض ، ولكنه أبى على الدول طلباتها ، وأصر على أن تكون الوزارة خالصة للمصريين ، واستجاب إلى مطالب الأحرار ، وعهد إلى شريف باشا تأليف وزارة وطنية خالية من المنصر الأوروبي ، وأقر مبدأ مسئولية الوزارة أمام مجلس شورى النواب

ولا شك أن موقفه في هذا الصدد هو دفاع عن استقلال البلاد ، ومناصرة للحركة القومية ، وفي هذا السبيل استهدف لنقض الدول الأجنبية ، حتى فقد العرش والتاج ، فهو من هذه الناحية ضخمة كبرى في سبيل الاستقلال والاعتماد

والإقدام على هذه التضحية الثمينة ، وما أعقبها من النفي والتشريد والحرمان ، عمل جليل يزين تاريخ اسماعيل

فالفصحى التي ختم بها اسماعيل حياته السياسية جذوة بأن تسجل في صحائف الحركة القومية بالفخار والإعجاب

وإذ ذكرنا الحسنات ، فمن الواجب علينا أن ننقل إلى الأخطاء والسيئات لنؤدى واجبنا نحو الحقيقة كاملة ، فنقول إنه بجانب الحسنات التي ذكرناها ، يوجد الجانب السيئ من شخصية اسماعيل ، وهو بذخه ، وإسرافه ، وعدم تقديره المواقب ، وضمفه أمام الملأ والشهوات ، وقد أدت به هذه العوامل مجتمعة إلى التبذير في أموال الخزنة العامة ، فلم تكفه الملايين التي كان يجلبها من الضرائب ، بل عمد إلى البيوت المالية والمرايين الأجانب يستدين منهم القروض الجسيمة ، ولا يخفى أن هذه القروض هي الوسيلة التي تذرت بها الدول للتدخل في شؤون مصر ووضع الرقابة المالية عليها

صحيح أن هذه القروض لو استدانها دولة أوروبية لما كانت في نظر الدول مسوغاً للتدخل في شؤونها ، والبعث باستقلالها ، وإنما كان تدخل الدول في شؤون مصر اضطهاداً مقصوداً منه تحقيق أطماع استعمارية قديعة ، ولكن مما لا نزاع فيه أن الحكمة كانت تقتضى إدراك هذه المقاصد ، وتعرف هاتيك المطامع ، والابتعاد عن شرها ، بدلا من الوقوع في حبالها ، وليس من شك في أن الديون هي من الوسائل الفعالة لتدخل الدول الأوروبية في شؤون الأمم الشرقية ، ولم يكن اسماعيل في حاجة إلى من يبصره بمطامع إنجلترا والدول الأوروبية في مصر ، فإن تاريخ محمد علي وإبراهيم صفحة ناطقة بتطلع إنجلترا إلى وضع يدها على البلاد

وما وقوفها في وجه فتوحات ابراهيم ، وانثارها بمصر في مؤتمر لندن سنة ١٨٤٠ ، ببعيد عن ذاكرة اسماعيل ، فلم يكن ينقصه الاعتبار بالحوادث السياسية ، لأن ما لقيته مصر في عهد أبيه وجده كالجديراً بأن يفتح عينيه ، ويصره بالخطر الذي يهدد مصر من ناحية التدخل الأوروبي

لكن اسماعيل لم يفسد لمواقب هذا التدخل ، لأن ثقة عيباً كبيراً في سياسته عامة ، وهو ركونه الشديد إلى الأوروبيين والدول الأجنبية ، واعتماده عليهم ، وثقته بهم ثقة لا حد لها ، وهذه الثقة كانت من عوامل تورطه في القروض الخارجية ، فقد كان لحسن ظنه بالأجانب لا يحسب حساباً اليوم الذي يتقبلون عليه ، وتتحول تلك القروض أداة للتدخل الأجنبي ، ومن مظاهر هذه الثقة أنه عهد إلى الأجانب من رعايا الدول الاستثمارية بمهمات خطيرة من شؤون الدولة ، وأطلهم على أسرارها ، ومكّن لهم من مراقبتها ، ففي عهده تمددت البيوت المالية والشركات الأجنبية التي تفلتت في البلاد ، وعهد إلى الأجانب بمناصب كبرى من التي كانت الحكمة تقتضي إبعادهم عنها ، كتميين السبر معمول بيكر الرحلة الانجليزي حاكماً لمديرية خط الاستواء ، والكولونل غردون باشا حاكماً لها من بعده ، ثم حاكماً عاماً للسودان ، والسيو منزجر محافظاً لمواحل البحر الأحمر ومديراً لشرق السودان ، والجنرال استون باشا رئيساً لأركان حرب الجيش المصري ، والأميرال ماكيلوب مديراً للموانيء والفنارات ، والستر موريس وكيلها ، والسيو فردريكو مديراً لوابورات البوستة الحدودية ، والستر كليار مديراً للربد ثم للجبارك ، وهلم جرا ، كما أنه أسند الكثير من المناصب المالية في دوائره وأملاكه وبطاقته إلى موطنين من الافرنج

كل هذه التمينات ترجع إلى إصراف اسماعيل في ثقته بالأجانب والاعتماد عليهم ، وتلك نقطة ضعف كبير في سياسته تبين لنا الفرق بينه وبين محمد علي

لقد تولى اسماعيل الحكم والطريق أمامه مبعداً قام به محمد علي وإبراهيم من جلائل الأعمال ، فكان مطلوباً منه أن يكمل البناء الذي شاده جده وأبوه ، ويحتفظ باستقلال الدولة التي ألقت القادير زمامها إليه ، ولم يكن ينبغي عن ذهنه أن محمد علي كان يفتش على مصر من التدخل الأجنبي ، فلم يجد يده إلى الاستئذان من الخارج ، ولا رضى أن يعهد إلى الأجانب بالمناصب الخطيرة ، أو يمكن لهم في البلاد ، وبلغ به بعد نظره أن رفض تحويل شركة انجليزية امتيازاً من السكة الحديدية بين القاهرة والسويس ، كما رفض شق قناة السويس ، لكيلا تكون ذريعة للتدخل الأوروبي في شؤون مصر



فالطريق إذن كانت مرسومة أمام الخديو اسماعيل ، ولم يكن مطلوباً منه إلا أن ينهض بأعمال التقدم وال عمران معتمداً على موارد الخزانة العامة ، وهي موارد تكفي للقيام بتلك الأعمال لمن يحسن تدبير شؤونها ، ولكنه تنكب سبيل أبيه وجده ، وتورط في القروض تلو القروض دون حاجة إليها ، ومن غير أن يفكر في طريقة إيفائها أو إيفاء فوائدها ، حتى ابتلعت هذه الفوائد معظم موارد الميزانية ثم عجز عن الوفاء ووقت الحكومة في الإعسار كما رأيته مفصلاً في الفصل الحادى عشر ، وكانت النتيجة أن نالت الدول الأجنبية حقوقاً ومزايا تشل سلطان الحكومة ، وهذه المزايا أشبه ما تكون بالوصاية على مصر

ولقد ظهرت هذه الوصاية بمظاهر مختلفة ، من إنشاء صندوق الدين ، إلى فرض الرقابة الثنائية على مالية مصر ، إلى تعيين لجنة تحقيق أوروبية تفحص شؤون الحكومة المالية والإدارية ، إلى تعيين وزيرين أجنيين في الوزارة المصرية لها حق القيتو ، أى وقف كل عمل تشريى أو تنفيذى للحكومة ، ولاشك أن هذه الأحداث كما قلنا في مقدمة الكتاب قد تصدع لها صرح الاستقلال الذى نالته مصر بمجهودها وتضحياتها العظيمة من عهد محمد على ، فهذه الحالة المحزنة التى وصلت إليها البلاد كانت نتيجة سياسة اسماعيل المالية ولا نكران أنه سعى في السنوات الأخيرة من حكمه فى أن يتخلص من هذه الوصاية التى اتخذت شكلاً مهيئاً من التدخل الفعلى فى شؤون مصر ، ووقف تجاه الدول الأوروبية موقف المقاومة العنيفة ، ولكن كان ذلك بعد أن تنفلت النفوذ الأجنبى السياسى والمالى فى مصر ، فلم يستطع له دفعا ، وغلبته الدول على أمره

فاذا نظرنا إلى الامور فى جوهرها وخفاقتها ، نجد أن المسألة المصرية قد تراجعت فى عهد اسماعيل ، إذا قورنت بما كانت عليه فى عهد محمد على ، ولئن كان اسماعيل قد نال من تركيا مزايا وحقوقاً زادت نظرياً من حدود الاستقلال ، فإن مصر من الوجهة العملية كانت فى عصر محمد على أكثر استقلالاً مما صارت إليه فى عهد اسماعيل ، وحسبك دليلاً على ذلك أن اسماعيل باشا هو الماغل الوحيد من ولاية الأسرة المحمدية العلوية الذى خلع بفرمان من السلطان بناء على طلب الدول ، وليس يخفى أن خلع الخديو بأمر من السلطان هو من أشد المظاهر الهادمة لاستقلال مصر ، لأنه تدخل مهيى فى سيادتها الداخلية ، ومن تصاريى القدر أن يقع هذا التدخل ضد الخديو الذى نال من تركيا أقصى ما يمكن من مزايا الاستقلال ، ويرجع ذلك إلى الضيف الذى أصاب البلاد من ارتباك أحوالها المالية وتضعف قوتها الحربية والمعنوية ، فسهل على الدول أن تتدخل فى شؤونها وتمتد باستقلالها ، ولا شك فى أن

الفرق كبير من هذه الناحية بين حالة مصر في عهد محمد علي وحالتها في عهد اسماعيل  
ففي عهد محمد علي لم يكن ثمة صندوق دين ، ولا نفوذ للأجانب ، ولا رقابة منهم على  
مالية الحكومة ، ولا وزراء أوروبيون داخل الحكومة ، ولا محاكم مختلطة نالبية القضاة  
فيها من الأجانب ، فهذه النظم والأوضاع قد تقرر في عهد اسماعيل ، وهي قيود شلت  
سيادة الحكومة الأهلية ونقصت نزاي الاستقلال الفعلي ، وظلت تنمو وتشتد حتى أواخر  
عهد اسماعيل ، واستمرت البلاد من بعده تتمتع في أديال الارتباك المالى والرقابة الأوروبية  
إلى أن انتقلت الرقابة احتلالا انجليزيا عسكريا ، وهو الاحتلال الذى نمائيه إلى اليوم  
( سنة ١٩٣٢ )

والخلاصة أن عصر اسماعيل كان عهد تقدم وعمران ، اختلطت به أخطاء وأغلاط أفنت  
إلى تصدع بناء الاستقلال المالى والسياسى  
ولو خلت شخصية اسماعيل من عيوبها لجعل من مصر يابانا أخرى ، ولصارى على يده  
دولة من أقوى الدول المستقلة وأعظمها شأنًا

ولكن هكذا شاء جد مصر المائر أن تتلاحق الأخطاء وتختلط السيئات بالחסنات في  
تاريخ اسماعيل ، فاعتنمت الدول الاستعمارية الفرصة في أغلاطه ، والضعف الذى انتاب البلاد  
على عهده ، ووجدت من ذلك سبيلا إلى تحقيق أطماعها في أرض الكنانة ، والضعف فى كل  
عصر آفة الأمم ، ومضمية لحقوقها ، والقوة هى سياج حريتها واستقلالها ، وقديما طمع  
الأقوياء فى الضعفاء ، سنة الله فى خلقه ، ولن نجد لسنة الله تبديلا

## وثائق تاريخية

### وثيقة رقم ١

#### مذكرة شريف باشا إلى الدول

عن امتلاك مصر منطقة البحيرات الاستوائية ( انظر ج ١ ص ١٢٢ )

« أفادت الأنباء الأخيرة الواردة إلى القاهرة أن غردون باشا قد استولى نهائياً على منطقة ( مروى ) الواقعة على نهر السومرست ( نيل فيكتوريا ) ، وأن الجنود المصرية أسسوا محطة في ( ماسندى ) عاصمة ( أونيورو ) ، وأخذ الأهليون إلى الطاعة والسكينة ، وأرسل غردون باشا القوة اللازمة من الجنود بقيادة نور اغا وهو ضابط كفء عارف بأحوال البلاد لإنشاء محطة عسكرية في ( أوردنجانى ) وأخرى على شاطئ بحيرة فيكتوريا بالقرب من شلالات ( ريبون )

« وأفادت الأنباء الأخيرة أيضاً أن غردون باشا احتل ( مقاتو ) على شاطئ بحيرة ألبرت ، حيث يصب نهر السومرست في البحيرة ، ووصل بين مقاتو و ( الدنلاى <sup>(١)</sup> ) الواقعة على النيل الأبيض حيث وصلت السفن الحديدية تصحبها إحدى البواخر النيلية « وعلى ذلك قد تم إلحاق جميع البلاد الواقعة حول بحيرة فيكتوريا وبحيرة ألبرت بمصر وفتحت البحيرتان وروافدهما ونهر السومرست للملاحة ، وصارت ممهدة للاكتشافات التي يقوم بها غردون باشا

« وإنى لسميد إذا أعلن نتيجة هذه الحملة التي كللت بالنجاح بفضل كفاءة من اشتركوا فيها وما أظهروه من المهمة والإخلاص تحت قيادة غردون باشا تحميقاً للنهاية التي قصد إليها الخديو وحى نشر لواء الحضارة وإحياء التجارة والزراعة في تلك البلاد »

#### اللائحة الأساسية لمجلس شورى النواب

الصادرة في ٢٢ أكتوبر سنة ١٨٦٦

أنظر ج ٢ ص ٧٨

« في ١٢ جمادى الآخرة سنة ١٢٨٣ ، ( ٢٢ أكتوبر سنة ١٨٦٦ ) أمر حالى إلى سعادة راغب باشا ( رئيس مجلس شورى النواب ) ، منطوقه :

(١) انظر مواقع هذه الجهات على الخريطة ص ١٢٠ من الجزء الأول من هذا الكتاب

« حيث أن مجالس الشورى شوهت منافقها ، وعسنتها الجلية ، في الممالك المتعدنة ، كان أملي تشكيل مجلس شورى عصر ، تنتخب أعضاء من الأهالي ، فالآن أشكر الله تعالى ، على أني عاينت من أهالي مملكتنا ، من الأهلية والاستعداد — ما يزيد حصول هذا الأمل ، فقصمنا بالاتفاق على تأسيس المجلس المذكور ، ولذا صار عقد المجلس الخصوصي برياستنا ، وصارت الداولة بحضور أربابه لدينا ، في تنظيم لائحة كيفية تأسيسه ، وانتخاب أعضاء ، ومصار إعمالها ، حسب ما هو موضوع أدناه ، تحتوي على ثمانية عشر بنداً ، وقد عينا كم رئاسة ذلك المجلس ، وصدر أمرنا على تلك اللائحة لناظر الداخلية لإجري مقتضاه ، كما قد صدر أمرنا أيضاً عنها ، إلى مفتش عموم الأقاليم ، لنشرها إلى أهالي الأقاليم ، لأجل انتخاب الأعضاء بموجبها . وأصدرنا هذا لكم لمؤميتكم بذلك ، وانتخاب ما يلزم لكم من الكتاب ، واستحضار البقار ، والأوراق اللازمة لهذا الخصوص بمرفقكم وما قصد من هذا إلا التشاور ، والتعاون ، على توسيع عمارة ومدينة الوطن ، والانتظام من ثمار مآثر انضمام الآراء في الأمور النافعة ، فنسأل الله ، أن يوفقنا في كل الأمور »

البند الأول — تأسيس هذا المجلس مبنى على الداولة في المنافع الداخلية ، والشعورات التي زاها الحكومة ، أنها من خصائص المجلس ، ليصير المذاكرة ، وإعطاء الرأي عنها ، وعرض جميع ذلك للحضرة الخديوية

البند الثاني — يجوز انتخاب من بلغ عمره ، خمسة وعشرين سنة ، وما فوق ذلك ، بشرط أن يكون موصوفاً بالرشد والكمال ، وأن يكون من الأشخاص الملمومين عند الحكومة ، بأنه من الأهالي التابعين لها ، ومن أولاد الوطن

البند الثالث — يحرم من صلاحية هذا الانتخاب ، الأشخاص الذين حكم على أموالهم وأملأهم ، بأحكام الإفلاس ، وتسلقت بها حقوق للتبر ، إلا إذا أعيدت تلك الحقوق ، التي حرموا منها ، وأيضاً الفقراء المحتاجين ، والأشخاص الذين أعينوا على حالم ، قبل الانتخاب بسنة ، والأشخاص الذين صار مجازاتهم ، بالبيان والطرء بحكم

البند الرابع — إن الأشخاص الذين ينتخبون النواب ، يلزم أن يكونوا من الذين لم يحسم على أموالهم وأملأهم بأحكام لإفلاس ، وتسلقت بها حقوق للتبر إلا إذا أعيدت تلك الحقوق إليهم ، وألا يكون سبق مجازاتهم ، بالبيان ، والطرء بحكم ، وألا يكونوا من الداخلين ، سلك العسكرية تحت السلاح .

البند الخامس - المستخدمون في الخدمات اليرية ، والمستخدمون في الجهات الخارجية عن اليرى ، سوى كانوا من المد ، والوجوه ، وغيرهم ، وكذا الداخلون سلك العسكرية ، سوى كانوا تحت السلاح ، أو إمدادين - لا يجوز انتخابهم ، ليكونوا من أعضاء المجلس . وأما من رفقوا من المستخدمين بلاجنة ؛ حسب الإيجاب أو انقضت مدتهم في الإمدادين فيجوز الانتخاب منهم ، إن كانوا حازين الأوصاف المتيرة المذكورة

البند السادس - إن انتخاب الأعضاء من الأقاليم ، يلزم أن يكون على حسب التعداد فلذا يلزم انتخاب واحد أو اثنين من كل قسم ، من أقسام المديرية ، بحسب كبر القسم ، وصغره ، ويصير انتخاب ثلاثة في مصر ، واثنين في الإسكندرية

البند السابع - حيث أن كل بلد ، عليه مشايخ معينون ، برغبة الأهالي ، فبالطبع هم المنتخبون ، من طرف أهالي ذلك البلد ، والنائبون عنهم لانتخاب المصو ، المطلوب انتخابه في القسم ، إذا كان تلك المشايخ ، حازين الأوصاف المتيرة المذكورة ، فهؤلاء للمشايخ يحضرون المديرية ، ويكتب كل أحد منهم ، اسم من ينتخبه في القسم ، في ورقة مخصوصة ، ويضمها مقفولة بالصندوق ، المدقسه بالمديرية

البند الثامن - بعد ما يتم وضع الأوراق بالصناديق ، فتتح على يد المدير ، والوكيل ، ونظار قلم الدعاوى ، وقاضى المديرية ، فينظر إذا كان أكثر الآراء ، متفقة على انتخاب واحد في القسم فيصير هو نائباً عن القسم ، وإن تساوت الآراء ، في انتخاب اثنين ، أو ثلاثة ، فيقرع بينهم بحضورهم ، والذي تصيبه القرعة يصير نائباً عن القسم ، وفي كلا الحالتين ، يؤخذ من المشايخ الحاضرين بالمديرية في البلاد ورقة بأختامهم ، بما استقر عليه الحال ، في انتخاب تلك النواب . وأما الانتخاب في مصر ، والإسكندرية ، ودمياط ، فيصير باتفاق أو أكثرية آراء وجوه ، وأعيان تلك اللدائن

البند التاسع - يصير تجديد انتخاب الأعضاء ، في كل ثلاث سنين ، حسب ما هو موضحاً بالبند السابع

البند العاشر - أعضاء المجلس ، لا يزيدون عن خمسة وسبعين شخصاً .  
البند الحادى عشر - لا يقعد المجلس ، إذا غاب من أعضاء أكثر من الثلث ، وإن كان أحد الأعضاء ، له عذر ضرورى - فيلزم عرض عذره ، على رئيس المجلس قبل انعقاده بشهر ، فإن قبل عذره بالمجلس فيها ، وإلا فإن لم يحضر بعد إعلانه ، عدم قبول عذره - يصير انتخاب غيره بدله ، من قسمه حسب اللائحة

البند الثاني عشر — لا يصح التوكيل عن أحد الأعضاء ، بل هو يحضر المجلس بنفسه  
البند الثالث عشر — يصير تحقيق حال كل عضو ، من أعضاء المجلس حين اجتماعهم ،  
بعرفة قوميون ، فإن وجد مستكمل الشروط ، المبصرة المحررة — في البنود السابقة —  
يقبل ، وإلا فتلقى نيابته ، وينتخب غيره من قسمه وجمته

البند الرابع عشر — بعد ما يصير تحقيق أحوال النواب ، المنتخبين بالقومسيون ،  
ويوجدون حازين الأوصاف المذكورة ، في البود السابقة ، فيعطى قرار عنهم بالقومسيون  
ويعرض عنه إلى رئيس المجلس ، ومنه أيضاً إلى الأعتاب الخديوية ؛ ليعطى كل واحد منهم  
بيورلدى ، يتضمن كونه منتخباً ، في ظرف ثلاثة سنين ، في شورى النواب

البند الخامس عشر — حيث من المعلوم ، أن كل مجلس من المجالس المائلة لهذا ، له  
صدور نظامنامه ، فبالطبع صدور نظامنامه هذا المجلس ستمطلى له

البند السادس عشر — إن عقد المجلس سيكون في هذا العام ، في ١٠ هاتور لقاية  
١٠ طوبة ، وأما في السنين الآتية ، فيصير انعقاده ، في ١٥ كيهك ، لقاية ١٥ أمشير

البند السابع عشر — لولى الأمر جمع المجلس ، أو تأخيره ، أو تحديده مده ، أو تبديل  
أعضائه ، وانتخاب غيرهم ، في مدة معلومة ، حسب ما هو موضح بهذه اللائحة  
البند الثامن عشر — لا يجوز قبول عرضحات من أحد ما بالمجلس

### اللائحة النظامية

حدود ونظامنامه مجلس شورى النواب

الصادرة في ٢٢ أكتوبر سنة ١٨٦٦

بند ١ — مجلس الشورى يكون بالمحرسة مصر

بند ٢ — مجلس الشورى وظيفته المداولة ، في المنافع الداخلية ، والمقودات التي تراها  
الحكومة ، أنها من خصائصه تصير المذاكرة فيه ، وإعطاء الرأى عنها ، كما هو مذكور في  
بند في اللائحة الأساسية ، فيما تحصل المداولة فيه بمجلس الشورى ، فيما يتعلق بالمنافع  
الداخلية ، يرسل من طرف الرئيس إلى المجلس الخصوصى ، ويجرى المذاكرة عنه بالأفلام ،  
والقوميونات بمجلس الشورى ، حسبما يأتي بعده بما يتعلق بالمقودات ، من بند ١٦ إلى  
بند ٢٠ ، وبند ٢٣ في هذه اللائحة ، وبعد إعطاء التقارير عنها ، تنظر بمجلس الشورى أيضاً

كما في بند ٢١ ، وبند ٢٢ ، وبإتمام المذاكرة ، وإعطاء الرأي ، يمرض جميع ذلك للحضرة الخديوية

بند ٣ - رئيس مجلس شورى النواب ، ووكيله ، ينصبان من طرف الحضرة الخديوية  
بند ٤ - افتتاح مجلس شورى النواب ، إما أن يكون بذات الحضرة الخديوية ، أو من يوكل لذلك بالإرادة السنية ، وتقرأ فيه مقالة . فإن كان افتتاحه بالحضرة الخديوية ، فقرابة المقالة بالنطق الخديوي ، أو من يتوكل في قرايتها ، متعلق بالإرادة الملّة ، وإن امتنحه للوكل ، فإما أن تكون المقالة من الحضرة الخديوية ، وقرأها للوكل بالافتتاح ، أو أنها تكون من الوكل بالافتتاح ، وهو الذي يقرّها بموجب الأمر

بند ٥ - بعد افتتاح مجلس شورى النواب ، وقرابة المقالة يكون لأربابه الحق ، في أن يقدموا جواباً عنها في مدة موعين ، وهذا الجواب لم يكن إلا من قبيل الرسوم ، بحيث لا يقطع فيه شيء عن أمر من الأمور المتقضى نظرها بمجلس الشورى

بند ٦ - إذا كانت المقالة من الحضرة الخديوية ، فبعد تحرير جوابها من مجلس الشورى ، يجب تقديمه للأعتاب الكرام ، بواسطة رئيس مجلس الشورى ، ويكون معه من كل قلم اثنان من الأعضاء بالملابس الرسمية ، تصير تسميتهم بمعرفة جميع الأعضاء

بند ٧ - حيث تقرر في بند خمسة ٢ ، وبند ٣ ، وبند ٥ من اللائحة الأساسية ، الأوصاف اللازمة ، في حق من يحصل انتخابهم لوظيفة العضوية ، ففي حال الانتخاب بالمديرية ، إذا كان المجرّز له انتخاب النواب ، يمينون أشخاصاً من الغير ، جاز تعيينهم لذلك فبالطبيعة بحسب الموضع بالبند الثالث عشر من اللائحة الأساسية ، يصير الإيضاح من المديرية ، إلى مفتشى العموم عن كيفيتهم ، ومن طرفه يصير تعيين ذلك ، بالكشف الذي يرسل لرئيس مجلس الشورى ، بأسماء النواب الذي تعينوا ، لأجله أجرى منطوق البند المشار عنه

بند ٨ - من بعد افتتاح مجلس الشورى ، وقرابة المقالة ، يصير تقسيم المجلس إلى خمسة أقلام ، بانتخاب نفس الأعضاء بعضهم بعضاً ، ورؤساء الأقلام يكون انتخابهم بمعرفة الأعضاء أيضاً ، وفي الأقلام المذكورة يجري التفحص عن المنتخبين ، حسب للدون في بند ١٣ من اللائحة الأساسية ، بمعنى أن كل قلم يتفحص عن حال المنتخبين ، الذين هم بقلم آخر ، وأعضاء القلم الجاري فيه التفحص المذكور ، يصير التفحص عنهم بمعرفة قلم من الأقلام الآخر . وبعد إعطاء القرارات اللازمة عن ذلك ، يصير إعطائهم إلى رئيس مجلس

الشورى ، لمرهم للحضرة الحديوية ، كما فى بند ١٤ من اللائحة الأساسية

بند ٩ - متى تم تحقيق صحة الانتخاب ، لزم رئيس مجلس شورى النواب ، أن يعرض للحضرة الحديوية بذلك ، ولا ينتظر صدور الحكم بخصوص الانتخابات الموقوفة ، أو التنازع فيها ، متى كان الذين صرح انتخابهم يجوز انعقاد مجلس الشورى بهم ، كالوضح فى بند ١١ من اللائحة الأساسية

بند ١٠ - ترتيب أشغال مجلس الشورى يكون بالنمر ، بحسب إيراد رئيسه ، ويكون لتلك دفتر واضح ، يبين تلك الأشغال مادة مادة ، بقابة الاختصار ، وتواريخ درودها ، والنمر التى وضعت عليها ، بالنسبة لترتيب رؤيتها ، وملحوظة تباشر فيه عما يجرى فيها

بند ١١ - من يؤمر من القدرات من طرف الحكومة بالمباحثة فى شأن تصور من التصورات ، للمروضة للذاكرة فيها بمجلس شورى النواب ، متى طلب أن يتكلم لزم الإذن له بذلك ، ولا يقتضى إقامه بالانتظار للقوة ، حسب المقيد بـ دفتر النوبة

بند ١٢ - مجلس شورى النواب ، له أن يجبر على الحضور بالشورى ، كل من لم يمنه مانع صحيح معتبر من الحضور ، وذلك بواسطة ترتيب عقوبات ، على من لم يحضر مجلس الشورى ، وكل رئيس قلم من الأعلام ، يعطى إلى رئيس مجلس الشورى ، قاعة فى كل يوم صباحاً ، بمن حضر من الأعضاء ومن لم يحضر

بند ١٣ - إذا كان عدد مجلس الشورى ، فى يوم من الأيام ، أقل من القدر الموضح عنه ، بند ١١ فى اللائحة الأساسية ، لزم تأخير عقده إلى اليوم الذى يليه ، وهكذا فى كل يوم ( متى انضح الحال على هذا الوجه ) يجب على الرئيس أن يؤخره إلى اليوم الذى يليه

بند ١٤ - إذا كان عقد مجلس الشورى ، فى يوم من الأيام ، أقل من القدر الموضح عنه ، بند ١١ من اللائحة الأساسية ؛ لكن نفس الأعلام يوجد بعضهم مستوفياً ، بقدر الثلثين بالنسبة لأسل أعضاء ، قالم يكون بهذه الصفة ، لا يسير تعطيله ، بل ينظر فى الأشياء الموقوفة عليه

بند ١٥ - الذى يأمر بافتتاح كل جلسة ، من جلسات مجلس شورى النواب وقفلها هو الرئيس ، وتقضى فى آخر كل جلسة ، أن يعين الرئيس من بعد السؤال من الأعضاء ، ساعة افتتاح الجلسة التى تليها ، وترتيب الأشغال بالأوقات للمتقضية ، ويمثل الترتيب المذكور فى عمل مجلس الشورى ، وترسل صورة الترتيب فى الحال ، إلى كاتب الديوان الحديوى ،



ويقتضى أن يجري الرئيس ما يلزم من طرفه ، لوصول الأخباريات ، والتبليغات اللازمة إليه بأوقاتها مقتضية

بند ١٦ - التصورات التي تراها الحكومة ، تنقل صورتها بمجلس شورى النواب ، بعمره من يندب لهذه الأمور من طرف الحكومة

بند ١٧ - بعد قراءة التصورات المذكورة في بند ١٦ ، يصير طلبها وتوزيعها على الأقسام للنظر فيها بأرقامها ؛ فتبحث فيها ، وتعين الأقسام من مجموعها ، قومسيون مركب من خمسة أعضاء . يصير انتخابهم بطريقة إعطاء رأى عنهم ، بالصندوق سراً ، والقومسيون المذكور ، ينظر في تلك التصورات ، ويتحرر القرار اللازم عنها

بند ١٨ - إذا صدر رأى من واحد ، أو من جماعة من الأعضاء ، الغير داخلين القومسيون المذكور ، في بند ١٧ من هذه اللائحة ، بخصوص مادة من المواد المندرجة ، بالتصورات المرسولة من طرف الحكومة ، ولم يكن ذلك من الملاحظات المذكورة عنها ، بند ٢٣ من هذه اللائحة - تقتضى أن يصير تسليم ذلك الرأى ، إلى رئيس مجلس الشورى ، وهو يوصله إلى القومسيون المختص بالنظر في ذلك ، ولا يجوز قبول أى رأى كان فيما يتعلق بمادة من ذلك ، متى تقدم التقرير في شأنها ، من ذلك القومسيون إلى مجلس الشورى ، وإنما عند تلاوة ذلك التقرير بمجلس الشورى ، يجري ما يلزم له في المذاكرة ، وأخذ الآراء حسب الوارد يندود هذه اللائحة ، من بند ٢٠ إلى بند ٢٢

بند ١٩ - كل من أورد رأياً ، بخصوص مادة من المواد المندرجة بتلك التصورات ، كما ذكر في بند ١٨ من هذه اللائحة - كان له حق التكلم في هذا الخصوص ، بالقومسيون المختص بالنظر في ذلك

بند ٢٠ - متى تقدم التقرير الصادر من القومسيون ، بخصوص صورة مادة ، ثم أن يتلى بمجلس الشورى ، ويطبع ، ويوزع على أعضاء مجلس الشورى ، قبل المذاكرة بأربعة وعشرين ساعة على الأقل

٢١ - تفتح المذاكرة بخصوص التقرير المذكور عنه في بند ٢٠ من هذه اللائحة ، في الوقت المعين له ، في ترتيب أشغال مجلس الشورى ، ويقتضى افتتاح المذاكرة أولاً ، فيما يتعلق بصورة التصور المروضة على وجه العموم ، ثم فيما يتعلق بكل قسم ، أبواب منها خاصة

بند ٢٢ - من بعد أخذ الآراء ، عن كل مادة خاصة من المواد ، التركيب فيها

التصورات المذكورة — يجب أخذ الآراء أيضاً ، بخصوص مجموع تلك التصورات على وجه العموم

بند ٢٣ — إذا ترأى القومسيون المختص ، بالنظر في إحدى التصورات المرسولة ، من طرف الحكومة ملحوظات فيما يتعلق بذلك — تتقدم إلى رئيس مجلس الشورى ، وقيل تلاوتها بمجلس الشورى ، تيمث في ظرف للحكومة

بند ٢٤ — المسائل اللازم المداولة فيها ، بمجلس شورى النواب ، بواقع ترتيب أشغاله ، بحسبما يستقر عليه الحال ، في آخر كل جلسة ، كما ذكر ببند ١٥ من هذه اللائحة — يلزم في الجلسة الثانية ، أن كل مسألة فيها ، قبل وصفها في ميدان المداولة يؤخذ رأى مجلس الشورى عن لزوم أو عدم لزوم المداولة فيها ، وعلى واقع ما ينتهى عليه الحال في ذلك — يجرى العمل

بند ٢٥ — المواد المتعلقة بالمنافع الداخلية ، اللازم المذاكرة فيها بمجلس الشورى ، بواقع ترتيب أشغاله ، كما في بند ١٥ من هذه اللائحة — يلزم أن كل مسألة فيها ، قبل وصفها في ميدان المذاكرة يؤخذ الرأى في مجلس الشورى ، عن لزوم المذاكرة فيها وقتئذ ، أو تأخيرها لوقت آخر ، أو نحو ذلك

بند ٢٦ — إذا طلب الكلام اثنان ، أو ثلاثة من أعضاء مجلس الشورى في آن واحد ، لزم أعمال القمرة المقتضية في تقديم أحدهم على الآخرين ، بمعرفة رئيس مجلس الشورى  
بند ٢٧ — في حال المكالة بمجلس الشورى في مسألة ، لا يجوز افتتاح المكالة في مسألة أخرى

بند ٢٨ — في حال المكالة إذا تكلم أحد من الأعضاء ، فيها هو جارى التكلم من أجله — لا يحصل التكلم من غيره فيها ، قبل إتمام كلام الأول

بند ٢٩ — لا يجوز لأحد أن يتكلم في كل مسألة ، بمجلس الشورى إلا مرة واحدة ، ما لم يقتضى الحال للتكلم من بعض الأعضاء ، غير مرة واحدة ، إذا احتاج الأمر لإعطاء توضيحات ، أو لإعطاء الجواب ثانی مرة ، بناء على طلب غضو آخر ، وأما في القومسيونات التي تتشكل بمجلس الشورى ، فإن لكل عضو من أعضائها حق التكلم متى شاء

بند ٣٠ — لا يجوز لأحد من أعضاء مجلس شورى النواب ، أن يتكلم إلا إذا طلب الكلام ، وأذن له الرئيس بذلك ، ولا أن يتكلم إلا وهو في موضعه

بند ٣١ — إذا أراد الرئيس أن يتكلم بنفسه — وجب الإسنى إليه ( كذا في الأصل )

بند ٣٢ — يجب أن يكون أخذ الآراء بطريقة أخذ الآراء بالسندوق في الجهر ، وبطريقة الأكثرية المطلقة

بند ٣٣ — تفرغ سندوق الآراء ، يكون بمعرفة كاتب السر

بند ٣٤ — لا تكون عملية أخذ الآراء صحيحة معتمدة ، إلا إذا كان الحاضر بمجلس الشورى ، كما في بند ١١ من اللائحة الأساسية

بند ٣٥ — يجب على مجلس الشورى ، احترام حق العدد الأقل منضمة المذكرات به فيجب الإسنى للعدد الأقل ، وأن تسمع للملاحظات الصادرة منهم

بند ٣٦ — إذا كان عدد الأعضاء المأخوذ رأيهم ، وهو الأقل ، وأما الأكثر لم يعطوا رأيا في المسألة المروضة — ثم الرئيس أن يسأل باقي الأعضاء عن رأيهم

بند ٣٧ — رئيس مجلس شورى النواب ، هو الذى يؤدي وظيفة الرئاسة عليه ، فقط يسأل أرباب مجلس الشورى عن رأيهم ، وليس له رأى مطلقاً ، إلا في صورة انقسام الآراء ، إلى طريقين متساويين ، وأما فيها عدا ذلك من الأحوال ، فلا يدخل لنفسه رأى ، من جملة الآراء بمجلس الشورى ، وليس له أن يتدخل في مذكرات مطلقاً

بند ٣٨ — متى صار التصديق على صورة مادة بمجلس الشورى — ثم أن تكون نسختها الأصلية ، مفيدة في دفتر مخصوص لذلك ، ويختم عليها من الرئيس والأعضاء ، ويتحرر نسخة أخرى عليها علامة كاتب السر ، وختم الرئيس ، وتقدم للحضرة الخديوية  
بند ٣٩ — المبنى إلى مجلس الشورى يومياً ، وإقحاب منه ، يكون بحسب إراء رئيسه باستفساب المجلس

بند ٤٠ — أعضاء مجلس الشورى ، يحضرون إلى المجلس المشار عنه ، بملابس الحشمة اللائقة ، وجلسهم فيه يكون بهيئة الأدب

بند ٤١ — لا يجوز لأحد من أعضاء مجلس الشورى النواب ، أن ينيب بدون إذن يصدر إليه منه ، ويتحرر له تذكرة رخصة ، من طرف رئيس مجلس الشورى ، ولا يجوز له أن يجرر تذكرة رخصة ، إلا من بعد صدور الإذن من مجلس الشورى ، ما لم تقتضى الضرورة الملزمة ، تحرير التذكرة على وجه المحلة . وبعد تحررها على هذه الكيفية يصير إخبار مجلس الشورى ، من طرف الرئيس بذلك

بند ٤٢ — المحاضر التي تنمر لإثبات مجلس شورى النواب ، تكون مشتملة على أسماء الأعضاء الذين تكلموا بالشورى ، ورأى كل واحد منهم بالاختصار

بند ٤٣ - المحاضر المذكورة في بند ٤٢ ، تقيد بدقتر مخصوص لذلك ، ويقرؤها كاتب السرى في أول مجلس للشورى ، للنمقد من اليوم الذى يلى يومها ، ويوضع الرئيس إمضاءه ، على ذات الدقتر فى كل يوم

٤٤ - الأوامر التى تصدر من الحضرة الخديوية ، فيما يتعلق بأحد الخصوصيات المذكورة ، فى بند ١٧ من اللائحة الأساسية ، تنلى بمجلس الشورى فى الحال ، ويجرى العمل بمقتضاها

بند ٤٥ - التنبيه بإرجاع من يخرج عن ما يليق ، بحسب الأصول ؛ إنما هو من وظائف الرئيس لا غير

٤٦ - إذا خرج المتكلم فى مادة من المواد عن المسئلة المتقضى الكلام فيها - ثم الرئيس أن ينبه عليه بالرجوع إليها ، وعدم الخروج عنها . ولا يجوز إلى الرئيس أن يأذن بالكلام ، فيما يتعلق بأسباب الرجوع ، إلى المسئلة المتقضى الكلام فيها

بند ٤٧ - يؤذن بالكلام لمن خرج عن الأصول ، وتنبيه عليه بالرجوع إليها ، فرجع وطلب الكلام فيمتد ، ولا يؤذن بالكلام للخارج عن الأصول ، فى غير الصورة المذكورة  
بند ٤٨ - إذا خرج للتكلم عن الأصول مرتين ، فى مسئلة واحدة ، وطلب الكلام للاعتذار - يلزم الرئيس أن يسأل أرباب مجلس الشورى ، عن لزوم منعه من الكلام فى بقية الجلسة ، فيما يتعلق بالمسئلة . ويفتضى أن يحكم مجلس الشورى ، فى هذا الأمر بالأغلبية  
بند ٤٩ - إذا خرج للتكلم عن المسئلة المتقضى الكلام فيها ، وصار إرجاعه إليها مرتين فى مسئلة واحدة ، ثم هم بالخروج عنها مرة ثالثة - ثم الرئيس أن يسأل أرباب مجلس الشورى ، عن لزوم منعه من الكلام فى باقى الجلسة ، بخصوص المسئلة التى الكلام بصدها ، فتقضى أن يحكم مجلس الشورى فى هذا الأمر بالأغلبية

بند ٥٠ - إذا اقتضى الحال التنبيه ، على أحد من الأعضاء بالسكوت ، لكونه تكلم فى غير محله ، وقطع الكلام على غيره ، فيفتضى أن لا يؤذن له بالكلام فى بقية الجلسة  
بند ٥١ - لا يسوغ لأحد بمجلس الشورى ، أن يصدر منه مسبة لأحد ، ولا إشارة بالإقرار ، أو بدمه ، على قول أحد بمجلس الشورى

بند ٥٢ - إذا حصل من أحد الأعضاء ، أمر غل بانتظام حال مجلس الشورى - ثم أن ينبه عليه بالرجوع عن ذلك ، بالاسم من طرف الرئيس ، فإن أصر على ذلك ولم يرجع ثم الرئيس أن يأمر بقيد التنبيه ، فى ضمن المحضر الذى يتحرر ، بما يقع فى مجلس الشورى .

بذلك اليوم ، وفي صورة ما إذا أصر على عدم الرجوع عن الأمر ، المخل بانتظام مجلس الشورى - يلزم المجلس الشار عنه ، بناء على طلب الرئيس ، أن يحكم من غير مذاكرة ، بإخراجه من مجلس الشورى ، بمدة لا تقتضى أن تزيد نحة أيام فقط ، ولا بأس أن يأمر أيضاً ، بإعلان صورة الحكم المذكور ، بالجهة التى يكون انتخاب النائب ، المحكوم عليه من طرفها

بند ٥٣ - فى مدة افتتاح مجلس الشورى ، وفى الأيام المحددة له ، لا تعمل دعوى على أحد من أعضائه ، بوجه من الوجوه ، إلا إن كان (لأنح الله) حصل من أحد منهم ، مادة قتل فظيماً ، لا يمد من أعضاء مجلس الشورى ، ويتمين بدله حسباً فى بند ١٣ ، من اللائحة الأساسية

بند ٥٤ - لا يجوز لأحد من أعضاء مجلس الشورى ، أن يطبع وينشر المقالة التى تألها بمجلس الشورى ، ولذا كرات التى حصلت بها ، من غير ترخيص رئيس مجلس الشورى له بذلك ، فإن طبع ونشر بغير ترخيص - يترقب عليه الجزاء اللازم ، بقرار من قومسيون يتعين من القلم الذى هو من أعضاء

بند ٥٥ - فى مدة المضوية ، إذا حصل من أحد الأعضاء ، ما يمنع لياقة وجوده ، عضواً بمجلس شورى النواب ، فما هو واضح فى بند ٢ ، وبند ٣ ، وبند ٥ ، من اللائحة الأساسية يسقط حقه من المضوية ، ويتمين بدله ، كما فى بند ١٣ من اللائحة الأساسية

بند ٥٦ - فى مدة دوام افتتاح المجلس المحددة له ، لا يقبل الاستعفى من أحد من الأعضاء . وفى أوقات تعطيله إذا أراد أحداً منهم أن يستعفى - ثم أن يقدم إلى رئيس مجلس الشورى ، ويوصله إلى يد الرئيس ، قبل انقضاء مجلس الشورى بثلاثين يوماً بالأقل وحينئذ يجرى الكتابة لجهته ، لأجل تسمية خلفه ، كما فى بند ١٣ من اللائحة الأساسية

بند ٥٧ - رئيس مجلس شورى النواب ، هو المنوط بالضبط اللازم ، فى أثناء الجلسات

المنعقدة ، وفيما يتعلق بداخل الممل المد لإقامة مجلس الشورى

بند ٧٨ - إذا تراء لرئيس مجلس الشورى ، تأخير عقد المجلس الشار عنه فى يوم واحد من الأيام إلى اليوم الذى يليه ، ولو كان عدد الأعضاء مستوفياً ، كما فى بند ١١ من اللائحة الأساسية - لا مانع من تأخير عقده فى ذلك اليوم فقط ، ويرضى الرئيس للحضرة الخلدوية بذلك فى الحال

بند ٥٩ - يرسل الخفر اللازم ، لجهة مجلس الشورى من طرف الحكومة

بند ٦٠ - لا يدخل جهة مجلس شورى النواب ، إلا الأعضاء المنتخبون ، والأشخاص المتعلقون بمجلس الشورى ، ومن يرسل من طرف الحكومة ، بأمورية تختص بأشغال الشورى . وهذا يتبع اجراء الحد ما يصدر الأمر من الحضرة الخديوية ، بتجوز دخول من يتصرح له بذلك ، بموجب التذاكر التي تعطى لهم حينذاك ، من طرف رئيس مجلس الشورى

بند ٦١ - حيث ذكر في بند ٢ ، وبند ٣ ، وبند ٤ ، وبند ٥ ، في اللائحة الأساسية ، الأوصاف اللازمة في حق من يحصل انتخابهم ، لوظيفة العضوية بمجلس شورى النواب ، ومن يجوز لهم انتخاب النواب ، في الانتخاب السابع ، تقضى أن الذى يحصل انتخابهم للعضوية نكون لهم دراية بالقراءة والكتابة ، زيادة على الأوصاف المقررة في حقهم ، وفي الانتخاب الحادى عشر ، يحتاج أن الذين يجوز لهم انتخاب النواب يكون لهم إلمام بالقراءة والكتابة ، علاوة على الأوصاف المنصوصة في شأنهم أيضاً

## مراجع البحث

نذكر هنا أهم المراجع التي اعتمدنا عليها في بحث فصول الكتاب

مراجع عامة عن عهد عباس وسعيد وإسماعيل

- الخطط التوفيقية . للعلامة علي باشا مبارك . في عشرين جزءاً . وقد تكلمنا عنها ( ج ١ ص ٢٣٩ )
- « الوقائع المصرية »
- مجلة الجمعية الجغرافية الملكية

Bulletin de la Société Royale de Géographie

Bulletin de l'Institut Egyptien مجلة الجمع العلمي المصري

مجلة مصر (٩٧-١٨٩٤) Revue d' Egypte للمسيو جلياردو بك Gaillardot

مجلة العالمين الفرنسية Revue des Deux Mondes

وقد يئنا في هوامش الكتاب الأعداد التي رجعنا إليها

- التوقيعات الإمامية في مقارنة التواريخ الهجرية بالسنين الانجليزية والقبطية -

للواء المصري محمد مختار باشا طبع سنة ١٣١١ هـ (١٨٩٣ م)

- النتيجة المستحسنة لحساب مائة سنة . للسيد مصطفى محمد الفلكي ومحمد افندي

نجيب طبع سنة ١٣١٣ هـ (١٨٩٥ م)

- مجموعة القوانين والقرارات

- مجموعة الأوامر والقيودات بالدفترخانة المصرية (دار المحفوظات)

- قاموس الإدارة والقضاء . لفيليب جلاذ في ستة أجزاء

- كتاب الوثائق الدولية للسلطنة العثمانية . لنورادجيان افندي تم طبعه سنة ١٩٠٣

في أربعة أجزاء Recueil d'actes internationaux de l'Empire ottoman

- الوثائق الدبلوماسية والفرمانات السلطانية الخاصة بمصر طبع سنة ١٨٨٠

Actes diplomatiques et firmans imperiaux relatifs à l'Egypte

- مجموعة للماهدات . لفي مارتنس في ٣٥ جزءاً

De Martens — Recueil général des Traités

— مجموعة معاهدات الباب العالي . للبارون دي تستا تم طبعه سنة ١٩٠١ في عشرة أجزاء  
Recueil des traités de la Porte Ottomane — par De Testa

— تاريخ الدولة العلية العثمانية . لمحمد بك فريد  
— تاريخ المسألة الشرقية . لمصطفى كامل باشا طبع سنة ١٨٩٨  
— مذكرات عرابي باشا ( كشف الستار عن سر الأمرار )  
— حقائق الأخبار عن دول البحار . لاسماعيل باشا سر هنك طبع سنة ١٣١٢ هـ  
في جزأين

— الكافي . لبيخاتيل بك شاروهم طبع سنة ١٨٩٨ في أربعة أجزاء  
— البحر الزاخر في تاريخ الأوائل والأواخر . لمحمود باشا فحفي طبع سنة ١٣١٢ هـ  
— كشف الستار عن أسرار مصر — لمدام أولب ادوار طبع سنة ١٨٦٥

Les mystères de l'Egypte dévoilés — M<sup>me</sup>. Olympe Audauard  
— مصر الخديو — لادوين دي ليون طبع سنة ١٨٧٧

The Khedive's Egypt — Edwin de Leon  
— تاريخ أوردها السياسي من افتتاح مؤتمر فيينا سنة ١٨١٤ إلى انتهاء مؤتمر برلين  
سنة ١٨٧٨ . للمسيو ديبودور

Histoire diplomatique de l'Europe — Debidour  
— دائرة المعارف الفرنسية الكبرى La Grande Encyclopedie

مراجع خاصة بجهد عباس وسعيد

للمراجع السابقة ثم :

— مصر الحديثة — للمسيو صريو ( طبعة سنة ١٨٦٤ )

L'Egypte Contemporaine — Merruau

— (وله) مصر تحت حكم سعيد باشا ( مجلة الماين عدد ١٥ سبتمبر سنة ١٨٥٧ )  
— الفلاح ( ذكريات عن مصر ) — لادمون أبو . طبع سنة ١٨٦٩

Le Fellah, par Edmond About

— سليمان باشا — للمسيو فانترينييه Soliman Pacha, par Vingtrinier

( فيه تاريخ حروب مصر من سنة ١٨٢٠ إلى سنة ١٨٦٠ ) طبع سنة ١٨٨٦



— مصر سنة ١٨٥٨ للمسيو دلاتر Delatre وهي مقالة منشورة بمجلة الشرق والجزائر

والمستعمرات السنة الثامنة والتاسعة، L'Égypte en 1858, Revue d'Orient،

d'Algerie et des Colonies — VIII (1858) et IX (1859)

— مصر وسوريا Egypte et Syrie — للمسيو ديكان Du Camp المجلة المذكورة

بالسنة الثامنة

— رسائل عن مصر — لبارتلي سان هيلير طبع سنة ١٨٥٧

Lettres sur l'Égypte, par Barthelemy Saint Hilaire

— رحلة سعيد باشا في السودان للدكتور أبانة باشا طبع سنة ١٨٥٨

Voyage de Mohammed Said Pacha dans ses provinces du  
Soudan — Abbate

### مراجع خاصة بمصر اسماعيل

الراجع السابقة ثم :

— مصر كما هي Egypt as it is للمستر ماك كون طبع سنة ١٨٧٧

— (وله) مصر تحت حكم اسماعيل Egypt under Ismaïl طبع سنة ١٨٨٩

— مصر وأوروبا L'Égypte et l'Europe

لقاضي المختلط فان بلمن Van Bemmelen طبع في جزاين سنة ١٨٨٢

— رسائل عن مصر الحديثة للمسيو جليون دنجبار

Lettres sur l'Égypte contemporaine, par Gellion-Danglar

— المسألة المصرية La Question D'Égypte للمسيو دي فريسينيه De Freycinet

طبع سنة ١٩٠٥

— المركز الدولي لمصر والسودان

Situation internationale de l'Égypte et du Soudan

— للمسيو كوشرى Cocheris طبع سنة ١٩٠٣

— المسألة المصرية والقانون الدولي

La Question égyptienne et le droit international

— لدي مارتنس De Martens طبع سنة ١٨٨٢

- أوربا ومصر المسيو نوتوفيتش Notovitch طبع سنة ١٨٩٨
- الكتاب الأسفر ( مجموعة الوثائق الدبلوماسية الفرنسية )
- الكتاب الأزرق الإنجليزى Blue Book
- خديويون وباشاوات Khedives and Pachas
- المستر موبلى بل Moberli Bell طبع سنة ١٨٨٤
- مصر مرحلة فرحلة L'Egypte à petites Journées للمسيو رونيه Rhoné طبع سنة ١٨٧٧
- مصر الأخيرة La dernière Egypte للمسيو لييك Lepic طبع سنة ١٨٨٤
- مصر وتقدمها في عهد اسماعيل  
L'Egypte et ses Progrès sous Ismaïl Pacha
- للمسيو رونشي Ronchetti طبع سنة ١٨٦٧
- مصر واسماعيل باشا لساكرى وأوتربون Sacré et Outrebon . طبع سنة ١٨٦٥
- التأليف عن مصر والسودان . للأمير ابراهيم حلى  
The litterature of Egypt and the Sudan
- في جزأين . وفيه بيان للدولعات التى ظهرت عن مصر منذ المصور القديمة إلى سنة ١٨٨٥ وله ملحق لتأية سنة ١٨٨٧
- سياحة السلطان عبد العزيز في مصر  
Voyage de Sultan Abdul-Aziz de Stamboul au Caire
- للمسيو جاردي Gardey طبع سنة ١٨٦٥
- معلومات جغرافية Notices geographiques للاملاة قدرى باشا ( عن مصر وبلدانها وتاريخها ) طبع سنة ١٨٦٩
- إنجلترا في مصر England in Egypt للورد ألفرد ملتر طبع سنة ١٨٩٣
- مصر الحديثة Modern Egypt للورد كرومر طبع في جزأين سنة ١٩٠٨
- مصر Egypt للبارون مالورتي Malortie طبع سنة ١٨٨٣
- الحياة الاجتماعية في مصر Social life in Egypt
- لستانلى لين بول S. Lane Poole طبع سنة ١٨٨٤

— أنسكار عن نظام الوراثة المباشرة في عرش مصر

Reflexions sur la succession directe dans le Vice Royaume d'Egypte

المسيو جوبيتي Gobetti طبع سنة ١٨٦٨

— مصر ومؤتمر برلين L'Egypte et Congrès

المسيو برنسويك Brunswick طبع سنة ١٨٧٨

— مصر طبقاً لماهديات ١٨٤٠ — ١٨٤١

L'Egypte d'après les traités de 1840-41

المسيو برديانو Bordeano طبع سنة ١٨٦٩

— مصر وتركيا للمسيو جي لوساك Gay Lussac طبع سنة ١٨٦٩ (رد على

الرسالة السابقة)

— مصر وتركيا للمسيو تريفيزاني Trevisani طبع سنة ١٨٦٩

— الخديو والسultan . للمسيو جيومون Guillaumont طبع سنة ١٨٧٠

— الخلاف بين مصر وتركيا Le differend; Turco-Egyptien

المسيو لوري Laury طبع سنة ١٨٦٩

— خديو مصر . للمسيو جيومو Guillaumot طبع سنة ١٨٩٦

— كلمات رد Quelques mots de reponse للمسيو اداورد Edouards

— كلمات عن مصر — الخديو والفلاح

Quelques mos sur l'Egypte Contemporaine

لألفريد ميرارج Mayrargues طبع سنة ١٨٦٩

— مصر في معرض باريس العام سنة ١٨٦٧

L'Egypte à l'Exposition universelle de 1867

المسيو شارل ادمون Edmond طبع سنة ١٨٦٧

— مصر وتركيا للمسيو فردينان دلبس طبع سنة ١٨٦٩

— البروجريه اجيبان Le Progrès Egyptien مجلة أسبوعية كانت تصدر

بالإسكندرية (سنة ١٨٦٨ — ١٨٧٠) معارضة سياسة إسماعيل

— مصر الحديثة L'Egypte moderne للمسيو مونتو Montaul طبع سنة ١٨٦٩

- مصر تحت حكم إسماعيل المسيو مريو (Merruau) مجلة الماين عدد ١٥ أغسطس سنة ١٨٧٦ )
- مجلة أركان حرب الجيش المصرى
- المجريدة العسكرية
- مصر للمصريين سليم النقاش طبع سنة ١٨٨٤ فى تسعة أجزاء ( ناقص منها الجزآن الثانى والثالث )
- تاريخ المسألة المصرية من سنة ١٨٧٥ — ١٩١٠
- تريب الأستاذين عبد الحميد العبادى وعبد بدراى عن الأصل الإنجليزى
- Egypt's Ruin ليتودور روزستين Rothstein طبع سنة ١٩١٠
- تاريخ مصر فى عهد الخديو إسماعيل باشا ( ١٨٦٣ — ١٨٧٩ )
- للإلياس بك الأيوبى طبع سنة ١٩٢٣ فى جزأين
- التاريخ السرى لاحتلال إنجلترا مصر . المستر ويلفرد سكاون بلنت Blunt
- Secret history of the English occupation of Egypt
- طبع سنة ١٩٠٧ وعمرته جريدة « البلاغ » للأستاذ عبد القادر حمزة
- صور مصرية Croquis egyptiens لشونسكى Chonsky طبع سنة ١٨٨٧
- خواطر فى السياحة Impressions de voyage
- لدام لى شيلده M<sup>me</sup>. Lee Childe طبع سنة ١٨٨٢
- ( ولها ) شتاء فى القاهرة Un hiver au Caire طبع سنة ١٨٨٣
- نظرة فى حالة القاهرة القديمة والحديثة للمسيو رونييه Rhoné
- Coup d'œil sur l'état présent du Caire ancien et moderne
- أسماء كبار موظفى الحكومة المصرية من سنة ١٢٧٧ إلى ١٢٩١ هـ ( ١٨٦١ —
- ١٨٨٥ م ) وهو كتاب مخطوط بدار الكتب الملكية رقم ١٥٥٤ تاريخ
- إحصاء مصر Statistique de l'Égypte لدى رينى بك De Regny مدير إدارة
- الإحصاء ( السنة الأولى ) ١٨٧٠ — ( السنة الثانية ) ١٨٧١ — ( السنة
- الثالثة ) ١٨٧٢
- إحصاء مصر سنة ١٨٧٣ Statistique de l'Égypte ، أصدرته وزارة الداخلية
- بالفرنسية وقد أشرنا إليه فى الهامش أحيانا باسم رينى بك لأنه وضع مقدمته وتولى

- ترتيبه على نسق الكتاب السابق ، وله ترجمة عربية بعنوان (الكوكب الشرقى  
فى الاستقراء المصرى) طبع سنة ١٢٩٠ هـ (١٨٧٣ م .)
- دليل مصر العام Guide general d'Egypte للمسيو فرنسوا ليفرنائى  
Fr. Levernay طبع سنة ١٧٧٠
- إحصاء عام لمصر من سنة ١٨٧٣ — ١٨٧٧
- Essai de statistique general de Egypte لأميثى بك Amici طبع سنة  
١٨٧٩ فى جزأين
- مصر القديمة والحديثة وتمدادها الأخير
- L'Egypte ancienne et moderne et son dernier recensement
- لاميتشى بك Amici طبع سنة ١٨٨٤
- الإحصاء السنوى العام الذى تصدره مصلحة الإحصاء ابتداء من سنة ١٩١٠  
تجربة حكومة أوروية فى مصر
- Un essai de Gouvernement europeen en Egypte
- للمسيو جابريل شارم Gabriel Charmes . رسالة مأخوذة عن مجلة المالىين  
( ١٥ أغسطس وأول سبتمبر و ١٥ سبتمبر سنة ١٨٧٩ )
- ( وله ) خمسة أشهر فى القاهرة Cinq mois au Caire طبع سنة ١٨٨٠
- تاريخ الصحافة . لفنيكونت فيليب طرازى طبع سنة ١٩١٣ فى جزأين
- اسماعيل باشا خديو مصر . للمسيو رافيس Ravaisse طبع سنة ١٨٩٦
- حياة البلاط فى مصر Court life in Egypt للمستر بتلر Butler طبع سنة ١٨٨٧
- شريف باشا . للمسيو سانتيردى بوف Santerre de Beuve طبع سنة ١٨٨٧
- نوبار باشا . للمسيو هولنسكى Holynski طبع سنة ١٨٨٥
- نوبار باشا . للمسيو برتران
- إنجلترا ومصر . للمسترديسى Dicey طبع سنة ١٨٨١
- جغرافية مصر . لأمين باشا فكرى طبع سنة ١٢٩٦ هـ
- تقرير اللورد دفرين عن مصر سنة ١٨٨٣
- شئون سياسية عن مصر Choses politiques d'Egypte لبوريلى بك  
Borelli bey طبع سنة ١٨٩٥

— كنز الرغائب في منتخبات الجوائب . لأحمد فارس الشدياق طبع سنة ١٢٩١ —  
١٢٩٨ في نسبة أجزاء

— إنجلترا في مصر L' Angleterre en Egypte

لدام جوليت آدم Juliette Adam تعريب على بك فهمي كامل

— مصر L' Egypte للكاتب الألماني جورج ابرز G. Ebers وله ( ترجمة فرنسية  
للمسيو ماسيرو ) في جزأين طبع سنة ١٨٨٠

— باريس في القاهرة Un Parisien au Caire للمسيو بيريير Perrier طبع  
سنة ١٨٧٣

— مصر الحديثة L'Egypte moderne

للمسيو مونتان Montant ( اطلس به رسوم وصور )

— مؤتمر الاستانة والمملكة المصرية سنة ١٨٨٢ للدكتور سيد كامل طبع سنة ١٩١٣

La Conference de Constantinople et la Question égyptienne en 1882

مراجع خاصة بقناة السويس

— مراسلات ويوميات ووثائق عن تاريخ قناة السويس

للمسيو فردينان دلسبس Ferdinand De Lesseps طبع من سنة ١٨٧٥ إلى  
سنة ١٨٨١ في خمسة أجزاء

Lettres, Journal et documents pour servir à l'histoire du Canal  
de Suez .

— ( وله ) أصول قناة السويس Les origines du Canal de Suez طبع  
سنة ١٨٩٠

— ( وله ) ذكريات أربعين سنة Souvenirs de quarante ans طبع سنة ١٨٨٧  
في جزأين

— قناة السويس . للمسيو فوازان بك Voisin bey ( طبع سنة ١٩٠٢ — ١٩٠٧ )  
في سبعة أجزاء

— قناة السويس . للمسيو ديبلاس Desplaces طبع سنة ١٨٥٩

— حول طريق Autour d'une Route للمسيو شارل رو J. Chries Roux

— ( وله ) . برزخ وقناة السويس L'Isthme et le Canal de Suez

طبع سنة ١٩٠١ في جزأين

— قناة السويس البحرية Le Canal maritime de Suez

للمسيو فونتين Fontaine ( وقد نفلنا عنه صورة ابتداء العمل في حفر القناة )

— افتتاح قناة السويس L'inauguration du Canal de Suez للمسيو نيكول

Nicole وفيه رسوم للرسم ريو

— عائلة فرنسية Une famille Française للمسيو بريديه Bridier وفيه

ترجمة فردينان دلميس طبع سنة ١٩٠٠

— فردينان دلميس . لبرتزان وفرييه Bertrand et Ferrier طبع سنة ١٨٨٧

— قناة السويس وما تكلف مصر

Ce que coûte à l'Egypte le Canal de Suez

للمسيو دوفيو E. Dervieu طبع سنة ١٨٧١

— شراء أسهم قناة السويس أو الفزرة الإنجليزية في مصر

L'invasion anglaise en Egypte. L'achat des actions de Suez

للمسيو شارل لساج Lesage طبع سنة ١٩٠٦

— قناة السويس والسياسة المصرية

Le Canal de Seuz et la politique Egyptienne

للأستاذ حسين حسني طبع سنة ١٩٢٣

مراجع خاصة بالسودان

— مجلة الجمعية الجغرافية السابق الكلام عنها ، و « الواقع المصرية » و « مجلة مصر »

و « مجلة المالين » الفرنسية

— السودان بين يدى غردون وكنتشر لابراهيم فوزى باشا في جزأين

— الاسماعيلية Ismailia للسير سمويل بيكر Sir Samuel Baker

طبع سنة ١٨٧٥

— ( وله ) ألبرت نياززا Albert-Nyanza طبع سنة ١٨٦٨

— مصر ومديرياتها المفقودة L'Egypte et Ses provinces Perdues

للكولونل شاي لوغ بك Chaillé Long bey طبع سنة ١٨٩٢

- (وله) أفريقية الوسطى Central Africa طبع سنة ١٨٧٦
- (وله) الأنبياء الثلاثة غردون والمهدى وعراي Les trois prophètes
- طبع سنة ١٨٨٦
- (وله) منابع النيل Les Sources du Nil
- (وله) مصر وأفريقية والأفريقيون Egypt, Africa and Africans
- طبع سنة ١٨٧٨
- (وله) مصر والسودان وكسلا) مجلة المالمين الفرنسية عدد أول نوفمبر سنة (١٨٩٤)
- ١ اكتشاف منابع النيل
- Journal of the discovery of the surces of the Nil
- لرحالة اسبيك Speke طبع سنة ١٨٦٣ (وله ترجمة فرنسية)
- النيل والسودان ومصر Le Nil, le Soudan et l'Egypte تأليف شيلو بك
- Chelu bey طبع سنة ١٨٩١
- دراسة حوض النيل لدى لاموت De La Motte (محاضرة بالفرنسية) طبعت
- سنة ١٨٨٠
- جبر الكسر في الخلاص من الأسر . لعمد رفعت بك (تكلما عنه ج ١
- ص ١٤٧)
- الكتاب الأزرق الانجليزي Blue Book عن سنة ١٨٨٣
- الكولونل غردون في أفريقية الوسطى Colonel Gordon in Central Africa
- للمستر هيل Hill طبع سنة ١٨٨١ (وفيه رسائل غردون إلى أخته)
- يوميات غردون باشا Journal of Gordon at Khortoum طبع سنة ١٨٨٥
- مصر والسودان L'Egypte et le Soudan للمسieur هنري بنسا Pensa. طبع
- سنة ١٨٩٥
- النار والسيوف في السودان لسلطين باشا . أصله بالألمانية وله ترجمة فرنسية
- Feu et fer au Soudan طبع سنة ١٨٩٩ . وله ترجمة عربية لجريدة « البلاغ »
- من النسخة الإنجليزية
- السودان وغردون والمهدى Le Soudan, Gordon et le Mahdi
- للكاتب هومان Heumann طبع سنة ١٨٨٦



— تاريخ السودان القديم والحديث وجغرافيته لنوم بك شقير طبع سنة ١٩٠٣ في  
ثلاثة أجزاء

— تركة مصر في الأقاليم الاستوائية

La succession de l'Egypte dans les provinces équatoriales

للسيو ديهران Deherain ( مجلة العالمين عدد ١٥ مايو ١٨٩٤ )

— نشرات هيئة أركان حرب الجيش المصرى ( عن السودان )

Publications of the Egyptian General Staff

للكولونل بردي باشا Purdy طبع سنة ١٨٧٧

— سبع سنوات في السودان Sept ans au Soudan لجسى باشا Gessi

— في باطن افريقية ( ٧١ — ١٨٦٨ ) Au cœur de l'Afrique

للعالم الرحالة جورج شونفرت Schweinfurth طبع سنة ١٨٧٥

— عشر سنوات في مديرية خط الاستواء والمودة مع أمين باشا

Dix années dans Afrique Equatoriale لكازاني Casati طبع سنة ١٨٩١

— السودان المصرى The Egyptian Sudan تأليف وليس ووج Wallis Budge

في جزأين طبع سنة ١٩٠٧ وفيه بيان عن المؤلفات الخاصة بالسودان

— مصر السلمة والحبهة المسيحية

Moslem Egypt and Christian Abyssinia لوليم داي Dye طبع سنة ١٨٨٠

— الحملة المصرية على الحبشة

Expedition des Egyptiens contre l'Abyssinie

للسيو سوتزارا Suzzara ( مجلة مصر ) Revue d'Egypte عدد مارس وأبريل

ومايو سنة ١٨٩٦

— السودان المصرى ومطامع السياسة البريطانية . للأستاذ داود بركات ، طبع

سنة ١٩٢٤

— مصر والسودان في نظر العلم والتاريخ للدكتور أحمد فؤاد طبع سنة ١٩٣٠

— فاشودة وفرنسا وأجلترا Fachoda, la France et l'Angleterre

لروبير دى Rober de Caix طبع سنة ١٨٩٩

— تقسيم افريقية Le partage de l'Afrique لبانينج Banning طبع سنة ١٨٨٨

- تقسيم أفريقية Le partage de l'Afrique لدى فيل Deville طبع سنة ١٨٩٨  
— مسألة أفريقية La Question d'Afrique  
المسيور يون روتز Raymond Ronze طبع سنة ١٩١٨

عن الحالة المالية والاقتصادية

- تاريخ مصر المال من عهد سعيد باشا (سنة ١٩٥٤ — ١٨٧٦)  
Histoire financière de l'Egypte مؤلف مجهول J. C. قيل أنه بابونو  
Paponot ، وقيل أنه ج. كلاودي J. Claudy طبع سنة ١٨٧٨  
— تقرير لجنة كيف Cave المنشور ذيلاً لكتاب « مصر كما هي » لملك كون  
— التقرير الابتدائي للجنة التحقيق العليا الأوروبية  
Commission supérieure d'enquête—Rapport préliminaire  
طبع سنة ١٨٧٨  
— التقرير النهائي للجنة المذكورة  
Rapport concernant le règlement provisoire de la situation financière  
طبع سنة ١٨٧٩ على حدة ووارد أيضاً في الكتاب الأصغر الفرنسي  
La propriété foncière en Egypte الملكية العقارية في مصر  
ليعقوب ارتين باشا . طبع سنة ١٨٨٣ وله ترجمة عربية  
— حقيقة المالية المصرية La vérité sur les finances égyptiennes  
للمستر جوشن Goschen طبع سنة ١٨٧٨  
— مصر ومستقبلها الزراعي والمالي  
L'Egypte, son avenir agricole et financier للمسيو بابونو Poponot  
— الأمليان والضرائب في القطر المصري لجرجس بك حنين طبع سنة ١٩٠٤  
— القوانين العقارية في البلاد المصرية لجامع السير إدون بجورست  
— تحفة الخديوى اسماعيل لصعيد وادى النيل . أو أعظم ترعة للرى في الدنيا (ترعة  
الإبراهيمية) لمحمد بك اسماعيل حب الرمان طبع سنة ١٩٠٠  
— الرى في مصر L'irrigation en Egypte للمسيو باروا Barrois طبع سنة ١٩١١

— مذكرات عن أم أعمال المنفعة العامة في مصر

Memoires sur les principaux travaux d'utilité publique en Egypte

للينان باشا دى بلقون Linant de Bellefonds طبع سنة ١٨٧٢

— مصر والجغرافية L'Egypte et la Geographie لبونولا بك Bonola bey

وفيه بيان أعمال الممران التي تمت في مصر على عهد الأسرة المحمدية العلوية طبع  
سنة ١٨٩٠

— زراعة القطن في مصر والنزولون في إنجلترا . للمسيو جون نينيه J. Ninet ( مجلة  
المالين عدد أول ديسمبر سنة ١٨٧٥ )

— حالة مصر الاقتصادية والمالية والسودان المصري

La situation economique et financière de l'Egypte.

Le Soudan Egyptien

للمسيو ارمنجون Arminjon طبع سنة ١٩١١

— إنتاج القطن في مصر La production du coton en Egypte

للمسيو فرنسوا شارل رو Fr. Ch. Roux طبع سنة ١٩٠٨

— مذكرات المستشار المال

— تقارير الورد كرومر

— مصر اليوم L'Egypte d'aujourd'hui لكريساتي Cressati طبع سنة ١٩١٢

عن التعليم والتهضة العلمية والأدبية

— التعليم في مصر . لأمين سامى باشا طبع سنة ١٩١٧

— مجلة « روضة المدارس »

— كتاب الوسيلة الأدبية . للششيخ حسين الرمصنى طبع سنة ١٢٨٩ هـ ( ١٨٧٢ م )  
في جزأين

— سر الليال في القلب والإبدال . لأحمد فارس الشدياق طبع الجزء الأول منه  
سنة ١٢٨٤ هـ ( ١٨٦٧ م )

— التعليم العام في مصر L'instruction publique en Egypte

للمسيو دور بك Dor bey طبع سنة ١٨٧٢

- التعليم العام في مصر ( بالفرنسية ) . ليعقوب أرئين باشا طبع سنة ١٨٩٠
- ترجمة حياة علي باشا مبارك . للدكتور محمد دري باشا
- ترجمة حياة عمود باشا الفلكي . لمحمد مختار باشا وإسماعيل باشا الفلكي
- ترجمة حياة إسماعيل باشا الفلكي . لأحمد زكي باشا

### عن الحركة الوطنية والحياة النيابية

- مضايقات مجلس شورى النواب
- « الوقائع المصرية »
- « صحف الوطن » و « مصر » و « التجارة » و « الأهرام » و « الفار دالكسندري » .
- و « الريفورم » و « الوينيتور اجيبسيان » التي كانت تصدر في ذلك العهد
- صحيفة « الجوائب » التي كانت تصدر بالأستانة . لأحمد فارس الشدياق
- تجربة حكومة أوروية في مصر للمسيو جابريل شارم — مصر الحديثة للورد كرومر ( تقدم ذكرها )
- الرد على الدهريين للسيد جمال الدين الأفغاني
- حاضر العالم الإسلامي . للكاتب الأمريكي ستودارد . تمريب الأستاذ مجاج نويهض
- وفيه فصول وتعليقات مستفيضة للأمير شكيب أرسلان

### عن القضاء

- إدارة نظام القضاء في مصر
- Comment on administre la Justice en Egypte
- لو كوفتش Lucovich طبع سنة ١٨٦٦
- مصر وأوروبا لقاضي المختلط فان بعلن ( تقدم ذكره )
- المحاكم المختلطة في مصر للمسيو هيروروس Herreros طبع سنة ١٩١٤
- نظام الامتيازات في السلطنة العثمانية
- Le regime des Capitulations dans l'Empire Ottoman
- للمسيو ديروزاس Du Rausasse طبع سنة ١٩٠٥ في جزأين
- الامتيازات الأجنبية . لعمربك لطفى طبع سنة ١٣٢٢ هـ

- كتاب المحاماة . لأحمد فتحي زغلول باشا طبع سنة ١٩٠٠  
— تطور المركز القضائي للإجانب في مصر

De l'evolution de la condition Juridique en Egypte

للمسيو لامبا Laemba طبع سنة ١٨٩٦

• — الكتاب الذهبي للمحاكم المختلطة

Le Livre d'Or du cinquantaenaire des Jurdictions mixtes d'Egypte

أصدرته نقابة المحاماة أمام المحاكم المختلطة ، طبع سنة ١٩٢٦

## فهرست الجزء الثانى

٣	الفصل العاشر	٤
٤	أعمال العمران	
١٣	المواصلات والسكك الحديدية	٤
١٣	الخطوط التي أنشئت في عهد عباس وسعيد	٤
١٤	الخطوط التي أنشئت في عهد اسماعيل	٤
١٥	التلفرات	٦
١٧	البريد	٨
١٨	التحف المصرية	٨
٢٩	دار الآثار العربية	٩
١٩	دار الرصد	٩
١٩	مصلحة الإحصاء	١٠
١٩	مصلحة المساحة	١٠
٢٠	الأعمال الصحية	١٠
٢١	عمران المدن	١١
٢٢	في القاهرة	١١
٢٣	في الاسكندرية	١٢
٢٤	القصور	١٣
		٤
		٤
		٤
		٦
		٨
		٨
		٩
		٩
		١٠
		١٠
		١٠
		١١
		١١
		١٢
		١٣

## الفصل الحادى عشر

مأساة الديون		
٢٥	قرض سنة ١٨٦٤	ديون مصر في عهد اسماعيل
٢٦	قرض سنة ١٨٨٥	بيان هذه القروض وهل كانت مصر
٢٨	قرض سنة ١٨٦٦	في حاجة إليها
٣٠		

٥٨	التوقف عن الدفع	٣١	قرض سنة ١٨٦٧
	إنشاء صندوق الدين	٣٢	ظهور اسماعيل باشا صديق
٥٩	( بدء الوصاية الأجنبية على مصر )	٣٣	قرض سنة ١٨٦٨
٦٠	مشروع توحيد الدين	٣٥	الحصول على المال باستعمال الحيلة
٦٠	مرسوم ٧ مايو سنة ١٨٧٦	٣٦	قرض سنة ١٨٧٠
٦١	إنشاء مجلس أعلى للمالية	٣٧	الدينون السائرة
٦١	الرقابة الثنائية	٣٨	الحالة المالية سنة ١٨٧٠
٦٢	مقتل اسماعيل باشا صديق	٣٩	قانون القابلة
	مرسوم ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ وقسوة	٤١	القرض المشتموم سنة ١٨٧٣
٦٤	الدين العام	٤٢	الشعور بسوء الحالة المالية سنة ١٨٧٤
٦٥	نظام الرقابة الثنائية	٤٣	دين الرزنامة سنة ١٨٧٤
٦٦	إدارة صندوق الدين	٤٣	ما أخذ من بيت المال والأوقاف الخيرية
	لجنة مختلطة لإدارة السكك الحديدية	٤٤	مطالبات من الحكومة لم تدفع قيمتها
٦٦	وميناء الإسكندرية		مقدار ما دخل خزانة الحكومة من
٦٨	لجنة التحقيق العليا الأوروبية	٤٤	القروض
٧٠	إن بلادى لم تمد في أفريقية	٤٥	الخلاصة
	مراهى السياسة الإنجليزية وقايف الوزارة	٤٦	إسراف اسماعيل
٧٢	المختلطة	٤٦	أمثلة من إسراف اسماعيل
٧٣	إنشاء مجلس النظار	٤٩	التدخل الأجنبي في شؤون مصر المالية
٧٥	وزارة نوبار باشا الأولى	٤٩	بيع أمهم مصر في قناة السويس
٧٦	قرض جديد . سلفة القومين	٥٦	بشة كيف الانجليزية
٧٧	ختم النزاع بين الحديو والبائنين	٥٧	التنافس في النفوذ بين انجلترا وفرنسا

### الفصل الثاني عشر

٧٨	الحركة الوطنية والحياة النيابية
٧٨	إنشاء مجلس شورى النواب
	نظام المجلس

س	س
١٠٧	الحياة السياسية في عصر اسماعيل ٨١
١٠٧	انتخابات الأولى للمجلس ٨٢
١٠٨	أعضاء مجلس شورى النواب سنة ١٨٦٦ ٨٢
١٠٨	افتتاح المجلس وخطبة العرش ٨٤
١٠٩	لجنة الرد على خطبة العرش ٨٦
١٠٩	الجواب على خطبة العرش ٨٦
١٠٩	لجان المجلس ٨٩
١١٢	اعتماد عضوية النواب ٨٩
١١٣	محاضر الجلسات ٩٠
١١٣	طريقة المداولة في المجلس ٩١
١١٣	مباحث المجلس ٩١
١١٤	انتهاء الدور ٩٦
١١٤	رواية لا أسل لها ٩٧
١١٥	دور الانقذاد الثاني ٩٨
١١٦	لجان المجلس ١٠٠
١١٦	تغييراب في الأعضاء ١٠٠
١١٧	قرارات المجلس ١٠٠
١١٧	المنافشة في المسألة المالية ١٠١
١١٧	ميزانية سنة ١٨٦٨ - ١٨٦٩ ١٠٢
١١٨	دور الانقذاد الثالث ١٠٣
١١٩	خطبة العرش وأهميتها ١٠٣
١١٩	أعمال المعمران في عهد اسماعيل ١٠٤
١٢٠	الجيش والبحرية ١٠٤
١٢١	مقاصد اسماعيل ١٠٥
١٢٢	السودان في خطبة العرش ١٠٥
١٢٥	التعليم ١٠٦
	الجواب على خطبة العرش
	تغييرات في الأعضاء
	المسائل التي تباحث فيها المجلس
	الميزانية
	المصروفات وأقساط الديون
	المهيئة النيابية الثانية
	انتخابات سنة ١٨٧٠
	دور الانقذاد الأول سنة ١٨٧٠
	لجان المجلس
	تغييرات في الأعضاء
	أعمال المجلس
	الميزانية
	دور الانقذاد الثاني سنة ١٨٧١
	تغيير بعض الأعضاء
	لجنة الرد على خطاب العرش
	أبحاث المجلس
	الميزانية
	سنة ١٨٧٢
	الدور الثالث سنة ١٨٧٣
	تغيير في الأعضاء
	مباحث الأعضاء
	المسألة المالية
	الميزانية
	إيقاف الحياة النيابية سنتين
	أدوار النهضة والمعارضة
	جمال الدين الأفندي - ترجمة حياته



١٤٩	عود إلى الحياة النيابية	١٤٩	مجلس شورى النواب ووزارة
١٤٩	الهيئة النيابية الثالثة	١٧٧	توفيق باشا
١٥١	اجتماع مجلس شورى النواب بطغطا	١٧٧	جلسة تاريخية
١٥٣	دور الانقاذ الأول	١٨٠	قرار المجلس
١٥٤	تغييرات في الأعضاء	١٨٠	عريضة النواب إلى الخديو
١٥٤	لجان المجلس	١٨٠	الجمعية الوطنية
١٥٤	الجواب على خطاب المرش	١٨٢	الطالبة بتأليف وزارة وطنية
١٥٥	النواب البارزون	١٨٢	اللائحة الوطنية
١٥٦	الدور الثاني	١٨٤	نقطة عامة في مشروع اللائحة الوطنية
١٥٨	قرارات المجلس	١٨٥	قبول الخديو اللائحة الوطنية
١٥٩	الدور الثالث	١٨٥	احتجاج الوزيرين الأوربيين
١٦٠	خطبة المرش	١٨٥	البلاغ الرسمي عن الجمعية الوطنية
	جواب المجلس على خطبة المرش		كتاب الخديو إلى شريف باشا وتكليفه
١٦٠	خطاب تاريخي	١٨٦	تأليف الوزارة
١٦٢	أعمال المجلس		مبدأ المسؤولية الوزارية أمام مجلس
١٦٢	المسائل المالية	١٨٨	النواب
١٦٤	نشاط المجلس	١٨٩	مقرر لجنة التحقيق النهائي
١٦٤	المسألة الدستورية		تأليف الوزارة الوطنية برئاسة
	سياسة الوزارة النوبارية وأثرها في	١٨٩	شريف باشا
١٦٧	تطور الحركة	١٩١	الحفلات الوطنية
١٦٩	تبرم الموظفين	١٩١	وزارة شريف باشا ومجلس النواب
١٧٠	إحالة ٢٥٠٠ ضابط على الاستبعاد	١٩٤	دستور سنة ١٨٧٩
١٧٠	ثورة الضباط على وزارة نوبار باشا	٢٠٠	دستور سنة ١٨٨٢
١٧٢	البلاغ الرسمي عن ثورة الضباط	٢٠٦	محمد شريف باشا
١٧٣	سقوط وزارة نوبار باشا	٢٠٦	ترجمه حياته
١٧٤	وزارة توفيق باشا		

### الفصل الثالث عشر

#### خاتمة النزاع بين الخديو اسماعيل والداثين

س	س	الموقف السياسي
٢٣٣	٢٣٤	رحيله إلى منفاه
٢٣٥	٢٣٥	اسماعيل في منفاه
٢٣٥	٢٣٥	وفاة خلع اسماعيل

### الفصل الرابع عشر

#### نظام الحكم في عهد اسماعيل

س	س	النظام السياسي
٢٤٢	٢٣٦	اتساع حدود الامتيازات في مصر
٢٤٤	٢٣٦	الجلس الخصوصي ثم مجلس النظار
٢٤٤	٢٣٧	مجلس شورى النواب
٢٤٥	٢٣٧	التقسيم الإداري
٢٤٥	٢٣٨	النظام القضائي
٢٤٥	٢٣٩	الحكمة التجارية المختلطة
٢٤٥	٢٣٩	مجلس الأحكام
٢٤٧	٢٤٠	إنشاء المحاكم المختلطة
٢٤٨	٢٤١	حدود الامتيازات الأجنبية في تركيا

### الفصل الخامس عشر

#### الحالة المالية والاقتصادية

س	س	نظرة عامة
٢٦٤	٢٥٤	البذخ والإميراف
٢٦٥	٢٥٦	الميزانية في عهد اسماعيل
٢٦٨	٢٥٦	ميزانية سنة ١٨٧١ - ٧٢
٢٧٠	٢٦٠	الضرائب



## فهرست المراثط والصور

س	خريطة التربة الإبراهيمية	٥
٦	قناطر التقسيم بديروط	٦
٩٥	إسماعيل واغب باشا رئيس مجلس شورى النواب	٩٥
٩٩	عبد الله باشا عزت رئيس مجلس شورى النواب	٩٩
١٢٥	جمال الدين الأفغانى	١٢٥
١٤٧	السيد جمال الدين الأفغانى فى مرضه الأخير	١٤٧
١٥٧	قاسم رسمى باشا رئيس مجلس شورى النواب	١٥٧
١٥٧	جيفر مظهر باشا رئيس مجلس شورى النواب	١٥٧
١٩٠	زعماء الحركة الوطنية فى عهد إسماعيل	١٩٠
١٩٢	حسن راسم باشا رئيس مجلس شورى النواب	١٩٢
٢٠٧	محمد شريف باشا	٢٠٧

## فهرست هجائی للكتاب

الرقم الأول يشير إلى الجزء ، والثى إليه إلى الصفحة ، وبينهما هذه العلامة — وحرف ( ن ) يشير إلى أن صاحب الاسم كان من أعضاء مجلس شورى النواب (١)

( ١ )	
أباه الوقت ١١ — ٢	أبراهيم السواري باشا ١ — ١٧٧
أباه باشا ١ — ٣٩	أبراهيم الشاذلي ( ن ) ٢ — ١٤٩
أباه ( أحمد ) ٢ ن — ٨٣	أبراهيم المصري ( ن ) ٢ — ٨٤ و ٤٩
أباه ( محمد بغدادى ) ن ٢ — ١١٨	أبراهيم عاصم ١ — ١٧٨
أبراهيم أحمد المشاوي ( ن ) ٢ — ٨٣	أبراهيم علي ( ن ) ٢ — ١١٠
أبراهيم آدم باشا ١ — ١٩٧ و ٢٠٥	أبراهيم عبدالغفار الدسوقي ١ — ٢٦٣
أبراهيم آدم بك ١ — ٢٤٣	أبراهيم فوزى باشا ١ — ١١٨ و ١١٩ و ١٢٦
أبراهيم الألبى باشا ١ — ٢٠	١٥١ و ١٥٤
أبراهيم باشا ١ — ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٧	أبراهيم القناني بك ١ — ٢٤٩ و ٢٦٣ و ٢٨٠
١٩ و ٢٤ و ٢٩ و ٤٤ و ٦٥ و ٦٩ و	٢ و ١٣٥
١١٣ و ١٤٨ و ١٥٠ و ١٧٧ و ١٨٤	أبراهيم مرزوق بك ١ — ٢٦٢ و ٢٨٠
و ٢١٨ و ٢٢٠ و ٢٢١ و ٢٧٩	أبراهيم اللوطي بك ( أنظر موطي )
أبراهيم ( بميرة ) ١ — ١٧٤ و ١٢٥ و ١٦٧	أبراهيم التبراي بك ١ — ٣٩
أبراهيم الجيار ( ن ) ٢ — ١٤٩	أبراهيم حلال ١ — ٢٤٤
أبراهيم حسن ( ن ) ٢ — ١١٨ و ١٤٩	أبراهيم الوكيل ( ن ) ٢ — ١٠٠
أبراهيم حسن أبو ليلة ( ن ) ٢ — ١٥١	الأبراهيمية ( الترفة ) ١ — ٢٦٩ و ٢ — ٤
أبراهيم حسن باشا ( الدكتور ) ١ — ٢٩١	الأبراهيمية ( خريطة الترفة ) ٢ — ٥
أبراهيم حلي ١ — ١٧٠	الأبراهيمية ( نيمولي ) ١ — ١١٣ و ١٢١
أبراهيم حلي ( الأمير ) ٢ — ٣٠٢	١٢٧ و
أبراهيم حليم بك ١ — ٢٤٣	أبو بكر إبراهيم ١ — ١٣٢
أبراهيم در بك ( ن ) ٢ — ١٤٩	أبو بكر راتب باشا ٢ — ١١٤ و ١١٨
أبراهيم الديب ( ن ) ٢ — ١٤٩	أبو تراب ٢ — ١٣٦
أبراهيم رافق بك ١ — ٢١٧	أبو حراز ( بكه ) ١ — ١٦٠
أبراهيم رمضان بك ١ — ٥٤ و ٢١٧	أبو زعبل ١ — ٢١٧
أبراهيم السقا ( الشيخ ) ١ — ٩٦ و ٢٨٢	أبو زيد إبراهيم ١ — ٢٤٣
أبراهيم ( سلطان دارفور ) ١ — ١٣٠	أبو زيد عبد الله الوكيل ( ن ) ٢ — ١١١
	أبو ستيت ( جيد ) ن ٢ — ٨٤

(١) قد عاونني الأستاذ الأديب الفصح محمود أبو رية الموظف بمجلس مديرية القهيلية في وضع فهرست الطبعة الأولى ، والأستاذ الأديب محمد إبراهيم جمعة المدروس بمدرسة حلوان الثانوية في فهرست الطبعة الثانية ، فلهما من جزيل الشكر والتناء

- أبو سن (بلدة) ١ — ١٦٠  
أبو شلب (الإمام القاضي) ن ٢ — ٨٣  
أبو شلب (يوسف) ن ٢ — ١١٨  
أبو قراد (بلدة) ١ — ١٦٦  
أبو قرون (مركبة) ١ — ١٩٤  
أبو كيزان (فنان) ١ — ١٩١  
أبو الجاديا (ن) ٢ — ١١٠  
أبو فشارة (يلقوب صنوع) ١ — ٢٤٩  
أبو الهدي الصيادي ٢ — ١٤٠  
أبو الوفاء نصر الموريق ١ — ٢٦٢ و ٢٨١  
الأيمن (عاصمة كردقان) ١ — ١٥٨ و ١٦٠  
أربي بك أبو الفز (ن) ١ — ٢٤٣ و ٢ — ٨٩ و ٨٢  
انتهاء السرخان سنة ١٨٩٩ — ١ — ١٠٧ و  
١٢٦ و ١٢٧ و ١٢٦  
أثلاوقدية ١ — ٢٨  
أجنايف (الجزال) ١ — ٩٦ و ٩٨  
احتكار ١ — ٢٥  
احصاء (مصلحة) ٢ — ١٩  
أحد أبو حنين (ن) ٢ — ٨٣  
أحد أبو حمر (ن) ٢ — ١١٥  
أحد أبو سمدة (ن) ٢ — ١١٠  
أحد اسماعيل (ن) ٢ — ١٥٤  
أحد الأنصاري ١ — ٢٤٣  
أحد باشا (الشيخ) ١ — ٢٤٤  
أحد الباتوني ١ — ٢٤٣  
أحد تيمور باشا ١ — ٢٥٧  
أحد جاد الله (ن) ٢ — ١٥٠  
أحد الجيزاوي (الشيخ) ١ — ٢٠٣  
أحد حبيب (ن) ٢ — ٨٤  
أحد حسن (ن) ٢ — ١١١  
أحد حنين (ن) ٢ — ١١١  
أحد حلي ٢ — ٢٣٩  
أحد حدي باشا ١ — ١٦٨ و ٢٧٥  
أحد خلف الله (ن) ٢ — ١١١  
أحد خيرى باشا ٢ — ٨٥ و ١٦٢ و ١١٨  
أحد ذبوس (ن) ٢ — ٨٣  
أحد البعثان (ن) ٢ — ١٥٠  
أحد الديب (ن) ٢ — ١١٠  
أحد رشيد باشا ١ — ٢٤٣ و ١٥٩ و ١٨  
و ١٩٢  
أحد رسم الملايل ١ — ٢٤٣  
أحد الرفاعي (الشيخ) ١ — ٢٠٣  
أحد رفعت (الأمير) ١ — ٤٠ و ٦٦ و ٢١٨  
أحد دمن بك ١ — ٢٤٤  
أحد زكي باشا ١ — ١٦٩ و ٢٦٥  
أحد سالم (ن) ٢ — ١٤٩  
أحد السبي بك ١ — ٢٦٤ و ٢٧٠  
أحد السري (ن) ٢ — ١١٦ و ١٤٩  
أحد سعيد بك (الهندس) ٢ — ٧  
أحد سلطان (ن) ٢ — ٨٤  
أحد صادق باشا ١ — ٢٤٤  
أحد عبد الرحيم (الشيخ) ١ — ٢٦٣ و ٢٨١  
أحد عبد الصادق (ن) ٢ — ٨٤ و ١٥١  
أحد عبد الغفار (ن) ٢ — ١١٠  
أحد عبيد بك ١ — ٢٤٣ و ٢٦٣ و ٢٨١ و ٢ — ٢٨٢  
أحد عزى بك ١ — ١٨١  
أحد عفيق باشا ٢ — ٢٩٤  
أحد علي (ن) ٢ — ٨٤  
أحد علي اسماعيل (ن) ٢ — ٨٤  
أحد علي محمود (ن) ٢ — ١١٠  
أحد فارس الندياق ١ — ٢٤٣ و ٢٦٠  
أحد فايد باشا ١ — ٢٦٤ و ٢٧٠  
أحد فائق باشا ١ — ١٧٠  
أحد فتحي بك ١ — ٢٤٣ و ٢٦٤ و ٢٨٠  
أحد فريد بك ١ — ٢٤٤  
أحد فهمي ١ — ١٧٠  
أحد فؤاد (الدكتور) ٢ — ٣٠٩  
أحد كمال باشا ١ — ٢٠١  
أحد محمد أبو طالب (ن) ٢ — ١٥٠  
أحد مصرفة ١ — ٢٤٤  
أحد المتكلى باشا ١ — ٣٦ و ٢٢٤  
أحد نجيب بك ١ — ٢٧٠ و ٢٧١  
أحد نفا بك ١ — ٢٣٥ و ٢٤٦ و ٢٧٦  
أحد نصير (ن) ٢ — ١١٨

- أحمد يكن باشا ١ — ٢٠  
الأخيرة (بلدة) ١ — ٢٠٩  
آدم باشا (الواء) ١ — ١٥١ و ١٥٠  
ادوار (الأمير) ١ — ١٠٨  
ادوار (بحيرة) ١ — ١٢٨ و ١٦٧ و ١٣٥  
اديب اسحق ١ — ٢٤٥ و ٢٤٨ و ١٦٦  
إراكل بك نوبلر ١ — ٣٩ و ٤٠  
إراكل بك نوبلر ١ — ١٤٢ و ١٤٥  
أرض روم ١ — ٢٢٥  
أرطاذي (معركة) ١ — ١٩٥  
أركان حرب (جريدة) ١ — ١٨١ و ٢٤٧  
أركان حرب (مدرسة) ١ — ١٧٩  
أركان حرب (حيث) ١ — ١٧٩  
أوتروب (السكرتير) ١ — ١٤٤ و ١٤٥  
أرست ليتان دي بقون ١ — ١٢٠ و ١٤٥ و ١٦٩  
أرينيا (مستعمرة) ١ — ١٠٧  
الأزهر ١ — ٢٠٣ و ٢٧٧  
اسبيك (الرسالة) ١ — ١٠٨ و ١٢٥  
اسبيك (خليج) ١ — ١٢٨  
استانبول (مأجور جنرال) ٢ — ٥١  
استرجاع السودان ١ — ١١٨ و ١٢٦  
استوروج (المنشقرق) ٢ — ١٤١  
استقلال مصر التام ١ — ٧٨ و ٧٩ و ٨١ و ٨٦  
استون باشا (الجنرال) ١ — ١٤٤ و ١٧٠ و ١٨٠  
١٨١ و ٢٨٥ و ٢ — ١٩  
أسرة خديوية ٢ — ٢٧٦  
اسطمان بك ١ — ٤٨  
اسطول (أحماء) ١ — ١٨٧  
اسطول تجاري ١ — ١٨٨  
اسعد آباد (مدينة) ٢ — ١٢٦  
الإسكندرية ١ — ٢٦٦  
الإسكندرية (توسيع مينائها) ١ — ٨٦  
• (عمراتها) ٢ — ٢٣  
• (جريدة) ١ — ٢٤٩  
إسماعيل (الحديو) عصره ١ — ٦٧  
• (نشأته) ١ — ٦٩  
• (سياسة الخارجية) ١ — ٧٠  
• سياسته حيال تركيا ١ — ٧٢
- إسماعيل — سياسته حيال الدول الأوروبية ١ — ٨٧  
إسماعيل (شخصيته) ٢ — ٢٨١  
• أعمال السران في عهده ٢ — ١٠٤ و ١٠٥  
إسماعيل أبو جيل باشا ١ — ٣٩  
• (أحد) ٢ — ٨٤  
• أيوب باشا ١ — ١١٧ و ١٢٧ و ١٣٠  
• ١٣١ و ١٥٢ و ١٥٩ و ١٧٧ و ٢٠٦  
إسماعيل يوشناق بك ١ — ٢٠٠  
• تيمور باشا ١ — ٢٥٧  
• حسن (ن) ٢ — ٨٣  
• راضي ١ — ١٧٩  
• راقب باشا ١ — ٧ و ٢٠٦ و ٢٦٨ و ٢٧٠  
• ١٨٩ و ١٨٢ و ١٩٧ و ١٩٠  
إسماعيل زهدي بك ١ — ٢٤٤  
إسماعيل سرمك باشا ١ — ١٩ و ٢١ و ٣١ و ٣٣  
• ١٧٧ و ١٧٧ و ١٨٣  
• سليم باشا ١ — ٣٠ و ٧٨ و ١٦٥  
• سليمان (ن) ٢ — ١١١  
• صافق باشا ١ — ١٩٣ و ١٩٤  
• صبري باشا ١ — ٢٤٧  
• صديق باشا ١ — ٨٠ و ٢٣٦ و ٢٣٧  
• ٣٢ و ٥٠  
إسماعيل صديق باشا (مقتله) ٢ — ٦٢  
• عبد الحائق باشا ١ — ٢٤٤  
• الفلكي باشا ١ — ١٩٨ و ٢٣٤  
• ٢٤٦ و ٢٦٥ و ٢٦٦ و ٢٧٠ و ٢  
• ١٩  
إسماعيل فوزي بك ١ — ٣٤  
• باشا الفريق ١ — ٢٢٦  
• محمد باشا ١ — ٢٨٦ و ٢ — ٦  
الإسماعيلية (مدينة) ١ — ٩٥  
الإسماعيلية (ترعة) ١ — ٩٠ و ١٠٠  
• ٢ — ٨  
الإسماعيلية (غندكرو) ١ — ١١١ و ١١٨  
• ١٢١ و ١٠٦  
إسموت (الجنرال) ١ — ٣٦  
أسوان ١ — ٢٨  
أسوط ١ — ١٦١

أورندحاني (بلدة) ١ - ١٧١ و ١٧٢ و ١٧٣  
 أوسا (بحيرة) ١ - ١٤٥ و ١٥٨ و ١٦٩  
 أوغندم (مملكة) ١ - ١٠٤ و ١١٤ و ١٢٠ و ١٢١  
 اولب ادوار (مدام) ١ - ١٩ و ٢١  
 اونورو (مملكة) ١ - ١٠٤ و ١١٣ و ١٢١ و ١٢٢  
 ايباتوريا ١ - ٣٥  
 ايدى ١ - ٣٣  
 ايلت (مقاطعة) ١ - ١٤٣  
 أيوب أيوب (ن) ٢ - ١٠٠  
 (ب)  
 باب القوق ١ - ٢٣٥  
 باب التندب (بوغاز) ١ - ١٠٤  
 بايونو ١ - ٥١  
 باخوم لطف الله (ن) ٢ - ١٦٣ و ١٧٩  
 بارافلى ٢ - ٦١ و ٦٨  
 بارج (أنظر كروس)  
 البارودى (عمود باشا ساي) ١ - ١٩٤  
 ٢٣٩ و ٢٥٤ و ٢٥٩ و ٢ - ١٣٥  
 ١٤٧ و ١٣٦  
 باريس (مؤرخ) ١ - ٣٧  
 باسترى ١ - ٣٤  
 بالمستون (الورد) ١ - ٦١  
 البصر الأحمر ١ - ١٥٣ و ١٥٨  
 بحر الجبل ١ - ١١٣ و ١١٧ و ١٢٩ و ١٢١  
 بحر الرجاف ١ - ١١٣  
 بحر شمين ٢ - ٨  
 بحر العرب ١ - ١٢١  
 بحر النزال ١ - ١٠٤ و ١٢١ و ١٢٩ و ١٣٣  
 ١٥٨ و ١٥٦  
 بحر يوسف ٢ - ٦  
 البحرية (في عهد عباس الأول) ١ - ١٧  
 البحرية (في عهد سعيد) ١ - ٣٢  
 البحرية (في عهد اسماعيل) ١ - ١٨٥  
 البحيرات المرة ١ - ٥٣  
 بندراوى عاشور ١ - ٢٤٣

أشرف (قنار) ١ - ١٩١  
 امخت ٢ - ٤  
 أميان ٢ - ٢٨٠  
 أفلاطون باشا ٢ - ١٧٦  
 الايوانس الهندى ١ - ١٥٣  
 اكتشافات جغرافية ١ - ٤١  
 اكروى (بحيرة) ١ - ١٠٨  
 البرت (بحيرة) ١ - ١٠٨ و ١١٩ و ١٢١  
 ١٥٨ و  
 اللس (الغنية) ١ - ٢٨٩  
 الهامى باشا ١ - ١٧ و ١٣ و ٢٠ و ٢١ و ٩٤  
 الامام الفاضل ١ - ١٣٣  
 الامام الصاوى (ن) ٢ - ١١٠  
 امنى بك ٢ - ١٩  
 امتيازات أجنبية ٢ - ٢٤٠  
 اميتسى ملك اوغندم ١ - ١١٤ و ١٢٠ و ١٢٢ و ١٢٣  
 امليان ١ - ١٥٤  
 اميدى (بلدة) ١ - ١٤٣ و ١٥٧ و ١٧٠  
 أمين أفا ١ - ١٨١  
 أمين الذهب (ن) ٢ - ١٠٩  
 أمين باشا ١ - ١٢٦ و ١٥٤ و ١٦٥ و ١٦٤ و ١٧٠  
 أمين باشا (خليج) ١ - ١٢١  
 أمين باشا فكرى ١ - ٢٤٣ و ٢٥٩ و ٢٦٤ و ٢٨٠  
 أمين بك الافضى ١ - ٩  
 أمين بك سيد احمد ١ - ٢٤٤  
 أمين ساي باشا ١ - ١٩٧ و ٢٣٥  
 أنجراوية (مصاعة) ١ - ٣٢  
 أنجلترا (سياستها ازاء مصر) ١ - ٢٨٥ و ٢٨٦  
 ٤٩ و ٥٨ و ٦١ و ٧١ و ٢١٩ و ٢٢٢ و ٢٣٠ و ٢٣٧  
 اندواسى (الكونت) ١ - ٩٦  
 الامرام (جريدة) ١ - ٢٤٨  
 أوبرا ١ - ٢٨٦  
 أوجينى (الاباطورة) ١ - ٨٤ و ٩٦ و ٩٧ و ٩٨ و ٢٨٦



- بدين المصري (ن) ٢ - ١١١ و ١٧٩ و ١٥٠  
 براوه (بلدة) ١ - ١٣٨  
 بربر ١٥٦ و ١٥٧ و ١٥٨ و ١٥٩ و ١٦٠ و ١٦٣ و ١٦٩ و ١٧٢  
 بربره ١ - ١٠٤ و ١٠٨ و ١٣١ و ١٣٢ و ١٣٣  
 و ١٣٦ و ١٣٨ و ١٤٠ و ١٥٢ و ١٥٤ و ١٦٢  
 و ١٦٨ و ١٧٤ و ١٧٥ و ١٨٦ و ١٨٩  
 بربره (قنار) ١ - ١٩٢  
 برتون (مئة) ١ - ١٦٩  
 برجيب بك (الذكور) ١ - ١٩٨  
 بركات الغيب (ن) ٢ - ٨٣  
 بركة (بلدة) ١ - ١٤٣  
 برلس (قنار) ١ - ١٩١  
 برنبال الجديدة ١ - ٢٠٨  
 برنيس (برنيقة) ١ - ١٦٧  
 بروث (الكولونل) ١ - ١٢٦ و ١٥٤  
 بروجره اجبسيان (جريدة) ١ - ٢٥٠  
 بروس ١ - ٥١  
 بروكش ١ - ٩٦  
 بروكش باشا ١ - ٢٠١ و ٢٣٥ و ٢٤٦  
 البريد ٢ - ١٧  
 البريد في السودان ١ - ١٦٥  
 بسبارك ٢ - ٢٢٩  
 البسات ١ - ١٧ و ٤٢ و ٢١٨  
 البسات الجغرافية ١ - ١٦٧  
 البسات العلمية ١ - ٢٠٤  
 بفوند (الذكور) ١ - ١٦٨  
 بكيثفة ١ - ١٢٢  
 بكنيت ١ - ٢٣٥  
 البكري (اليد طي) ١ - ٧ و ٢ - ١٨١  
 و ١٨٥ و ١٩١  
 البكري (السيد محمد) ٢ - ١٨١  
 الابل ١ - ١٢٩  
 البلقان (حرب) ١ - ١٩٥  
 بلتير ٢ - ٦١ و ١٦٧  
 بلوم باشا ٢ - ١٦٨ و ٢٢٤  
 بلنج دي بوجاس ٢ - ٢٢٤  
 بلن (اغرفان بلن)  
 بنات (تعليم) ١ - ١٩٩  
 البنادر (سواحل) ١ - ١٦٩  
 بناس (رأس) ١ - ١٦٩  
 بنها ١ - ١١  
 بنى عيانش ١ - ٢١٤  
 بهجت باشا (مصطفى) ١ - ١٤ و ٢٠٥ و ٢٦٤  
 و ٢ - ٧٦  
 بواز (معلم) ١ - ٩٨  
 ببولاني ١ - ٣٣  
 بور ١ - ١١٩ و ١٢١ و ١٥٦  
 بور اسماعيل ١ - ١٣٨ و ١٥٨ و ١٦٩ و ١٨٦  
 بوردي باشا ١ - ١٦٧  
 بور سعيد ١ - ٩٥ و ١٩٠  
 بور سعيد (قنار) ١ - ١٩١  
 بورو (الرأس) ١ - ١٤٥  
 بور (المنفيور) ١ - ٦٩  
 بوسته حدوية (وابورات) ١ - ١٨٩  
 البوغوس (القيم) ١ - ١٠٤ و ١٤٣ و ١٥٨  
 بولار ١ - ١٧٨  
 بولغار (بلدة) ١ - ١٣٩ و ١٤٠  
 بولييون ١ - ١٨٢  
 بونات على الخزاة ٢ - ٣٧  
 بيت المال ٢ - ٤٣  
 بيكر (نلازم) ١ - ١١٥  
 يلاوز ١ - ٥٣  
 يو التاسع ١ - ٧٠  
 يوي افندي ١ - ١٦  
 يوي طاب (ن) ٢ - ١١٠  
 (ت)  
 تاجوره ١ - ١٤٠ و ١٤٤ و ١٤٥  
 تادرس بك وهي ١ - ٢٦٤  
 تاكا (القيم) ١ - ١٠٤ و ١٠٦ و ١٤٣  
 التيطارة في عهد اسماعيل ٢ - ٢٦٨  
 التيجارة (جريدة) ١ - ٢٤٨ و ٢ - ١٦٦  
 تجنيد ايجارى ١ - ٢٩  
 تخطيط مصر (كتاب) ١ - ٥٣  
 التخموم (وادي) ١ - ١٦٧

جرجس برسوم (ن) ٢٤ — ٨٣  
 جرجس بك خنين ١ — ٢٥  
 جردفون (رأس) — ١٠٥ و ١٤٦ و ١٤٩  
 و ١٧١ و ١٧٢  
 جرنفك (شركة) ١ — ٨٥ و ١٩١  
 الجريدة العسكرية ١ — ١٨١  
 جريغز (الكولونل) ١ — ١٦٢  
 الجزائر (سعد) ن ٢ — ١١٠  
 الجزائر (علي) ن ٢ — ٨٣  
 الجزيرة لتركيا ١ — ٧٤  
 جهم أكت هام ١ — ١٩٩  
 جعفر صادق باشا ١ — ١٠٥ و ١٤٩ و ١٥٠  
 و ٢٤٣  
 جعفر مظهر باشا ١ — ١١١ و ١١٦ و ١٢٧  
 و ١٥٠ و ١٥١ و ٢٤٣ و ٢ — ١٥٧  
 الملا (قتال) ١ — ١٣٤ و ١٤٢  
 جلاد (فابوس) ١ — ٢٥  
 جلياردو بك ١ — ١٩٨  
 للسيو جلياردو ١ — ١٤٤ و ١٧٢  
 جليقة عمرهان ١ — ٤٤ و ٢٧٤  
 جلال الدين الأتقاني ١ — ٢٠٤ و ٢٤٨ و ٢٥٢  
 و ٢٦٠ و ٢ — ١٢٣ و ١٢٥ و ١٤٨  
 جمعية تأسيسية ٢ — ١٩٣ و ١٩٤ و ١٩٧  
 الجمعية الجغرافية ١ — ٢٤٤ و ٢٦٨  
 الجمعية الخيرية الإسلامية ١ — ٢٤٤ و ٢٦٠  
 جميات علية ١ — ٢٤٢  
 الجمعية السومية المصرية ١ — ١٠٣  
 جمعية للمارف ١ — ٢٤٢ و ٢٥٦  
 الجمعية الوطنية ١ — ٧ و ٢ — ١٨٠ و ١٨١  
 و ١٨٥  
 جيمي (إبراهيم) (ن) ١ — ٢٤٣ و ٢ —  
 ١٠٩  
 جيمي (مصطفى) (ن) ٢ — ٨٢ و ١٠٩  
 جنزوري (شاهين أحمد) ن ٢ — ١١٠  
 جوارز ١ — ٣٨  
 جوير ٢ — ٦٢  
 جودو (السيو) ٢ — ١٧٣ و ٢٣١  
 جوج (بحيرة) ١ — ١٧١

ترسة الاسكندرية ١ — ١٨ و ١٨٥  
 القز ٢ — ٨  
 الترمذي (المحدث) ٢ — ١٢٧  
 تريكو (السيو) ٢ — ٢٣٠  
 الصليبي في عهد سعيد باشا ١ — ٤٢  
 تلا (بشاره باشا) ١ — ٢٤٨  
 تلا (سلم بك) ١ — ٢٤٨  
 تفرافات ١ — ٢٧ و ٢ — ١٥  
 تمام حبارر (ن) ٢ — ١٥١  
 التمثيل ١ — ٢٨٦  
 تودرين ١ — ٣٤  
 توفيق باشا (الحديو) ١ — ٨ و ٦٤ و ٧٥ و ٨٢  
 و ٧٦ و ٧٧ و ١١١ و ٢٥٦ و ٢ — ١٧٤  
 و ١٧٧ و ٢٣٢  
 التوفيقية ١ — ١١١ و ١٢١  
 تيودورس (النجاشي) ١ — ١٤١  
 (ث)  
 ثابت باشا ١ — ٢٠٥  
 ثاقب باشا ١ — ١٤ و ٢٧١  
 ثورات التدخل الأجنبي ١ — ٤٨  
 ثورة الضباط على وزارة نوبار باشا ٢ — ١٧٠  
 الثورة العراقية ١ — ٨٥ و ٣٠ و ١٣٦ و ١٨٠  
 و ١٩٤ و ٢٦٠ و ٢ — ١٣٥ و ١٣٦ و ٢٠٩  
 و ٢١٣ و ٢١٤ و ٢١٨  
 (ج)  
 جاد يوسف (ن) ٢ — ١٥٠  
 جارح (طبيب) ٢ — ١٤٢  
 جاردى (السيو) ١ — ١٦  
 الجلاش (نهر) ١ — ١٤٤  
 جاليس بك ١ — ٢٢٢  
 الجب (نهر) ١ — ١٣٨ و ١٥٨  
 جبرت (بك) ١ — ١٣٢  
 الجبرتي ١ — ١٣٢  
 جيرة الله محمد (البكباشي) ١ — ٣٨  
 جرانت (رحالة) ١ — ١٠٨ و ١٢٥

حسن راسم باشا ٢ - ١٠٣ و ١٩٢  
 حسن زايد (ن) ٢ - ١١٠  
 حسن بك سلامة ١ - ٤٠  
 حسن بك المصري ١ - ٢٤٣  
 حسن صالح ١ - ١٩٩  
 حسن صفوت ١ - ١٧٠  
 حسن الطويل (الشيخ) ١ - ١٨١ و ٢٥٩  
 و ٢٦١  
 حسن طاهر - (ن) ٢ - ١١٠  
 حسن عبد الرازق (ن) ٢ - ١١١  
 حسن بك عبد الرحمن ١ - ٢٧٣  
 حسن عبده (ن) ٢ - ١٥٠  
 حسن غيث (ن) ٢ - ١٩٠  
 حسن فريد افندي ١ - ١٨٦  
 حسن بك فهدى المصري ١ - ٢٥٥  
 حسن غيث ٢ - ١١٠  
 حسن كامل بك ١ - ٣٤  
 حسن باشا عمرد ١ - ٢٧٥  
 حسن افندي مظهر ١ - ١٧٧  
 حسن الرقي ١ - ٢٤٤  
 حسن بك نور الدين ١ - ٢٦٤  
 حسن بك وصفي ٢ - ٧  
 حسين حسن (ن) ٢ - ١١٠  
 حسين حسني باشا ١ - ٢٥٠ و ٢٦٤  
 حسين عوف باشا (الدكتور) ١ - ٢٤٣ و ٢٧٢  
 حسين باشا فهدى الممار ١ - ٢٨٠  
 حسين حمزة (ن) ١ - ٢٤٣ و ٢ - ٨٣  
 حسين حسن (ن) ٢ - ١١٠  
 حسين سويلم (ن) ٢ - ١١٠  
 حسين التبلي (ن) ٢ - ١١١  
 حسونه التوازي (الشيخ) ١ - ٢٤٣ و ٢٤٦  
 حسين افندي ابراهيم ١ - ٢٦٥ و ٢٦٦  
 حسين افندي أمين (ن) ٢ - ١١٠  
 حسين بك الصغير ١ - ١٩  
 حسين بكير (ن) ٢ - ١١٥  
 حسين شرين باشا ١ - ٢٤٣  
 حسين عطا الله (ن) ٢ - ١٥٠  
 حسين افندي علي الهديك ١ - ٢٨٧

جوشن ٢ - ٦٢  
 جوندت (مركة) ١ - ١٤٥  
 جونكر (جزيرة) ١ - ١٠٤  
 الجيرة ١ - ١٥٧ و ١٦١  
 جيسى باشا ١ - ١٥٤ و ١٥٥ و ١٧٠  
 جيلانيفو (رأس) ١ - ١٤٥  
 جيجون بك ١ - ١٩٩ و ٢٣٥  
 الجيش (إصلاحه) ١ - ٢٨  
 الجيش في عهد عباس الأول ١ - ١٧  
 الجيش في عهد سعيد ١ - ٢٨ و ٢ - ١٠٤  
 الجيش في عهد إسماعيل ١ - ١٧٧ و ١٨٣  
 و ٢ - ١٠٤  
 جيكر باشا ١ - ١٥٤

### (ح)

الحاير (ترعة) ٢ - ٨  
 حافظ باشا ٢ - ٨٤ و ١٠٣  
 حافظ بك رمضان ٢ - ١٥٥  
 حافظ محمد ١ - ١٩٨  
 حانون (رأس) ١ - ١٠٥ و ١٣٩  
 الحالة الأجنبية ٢ - ٢٧٢  
 الحالة المالية والاقتصادية ٢ - ٢٥٤  
 حامد افندي تيازي ١ - ١٩٨  
 الحبيشة ١ - ١٠٥ و ١٤١  
 الحبيشة (حرب) ١ - ١٤٣ و ١٤٨  
 حدود مصر الطبيعية ١ - ١٠٤  
 الحديبة ١ - ١٣٢  
 الحرب السيبيلية ١ - ٨٥  
 الحركة الوطنية والحياة النيابية ٢ - ٧٨  
 حروب مصر في عهد إسماعيل ١ - ١٩٣  
 الحزب الوطني ٢ - ١٨١  
 حزين الجاحد (ن) ٢ - ٨٣  
 حسن باشا (الأمير) ١ - ١٤٦ و ١٤٧  
 و ١٥٠ و ١٩٦  
 حسن ابراهيم ن ٢ - ١١١  
 حسن باشا الإسكندراني ١ - ١٨ و ٣٧  
 حسن باشا التناشلي ١ - ٢٢٣  
 حسن حارس باشا ١ - ١٧٠

خط شريف ( ٢٥ سبتمبر سنة ١٨٧٢ )

٨٠ - ١

خطرة ( مدرسة ) ١ - ١٧٩

خفاش بك ١ - ١٨٢ و ١٨٣

الشيخ الخطاوى ٢ - ١٨٢ و ١٩١

خليج أمير المؤمنين ١ - ٥٣

الخليج ١ - ٢٠٩

خليفة إبراهيم ( ن ) ٢ - ١١١

الشيخ خليفة الصفى ١ - ٢٠٣

خليفة محمود ١ - ٢١٣

خليفة مرزوق ( ن ) ٢ - ١١١ و ١٥٤

خليل أنا ١ - ٢٠٢

خليل أنا ( مدرسة ) ١ - ٢٠٢

خليل حلمي ١ - ١٦٨

خليل بك درويش ١ - ١٩

خليل عبد الرحيم ( ن ) ٢ - ١٥٠

خليل عفت بك ١ - ١٧٩

خليل فوزى ١ - ١٦٨ و ١٧٠

خليل باشا يكن ١ - ٢٤٣

### ( د )

دار الآثار العربية ٢ - ١٩

الدار البيضاء ١ - ١١

دار العلوم ١ - ١٩٨ و ٢٣٢

دارفور ١ - ١٠٤ و ١٢٠ و ١٥٢ و ١٥٣

١٥٦ و ١٥٧ و ١٥٨ و ١٦٨

دار الكتب ١ - ٢٠٥ و ٢٣٣ و ٢٣٤

داره ( بقعة ) ١ - ١٥٤ و ١٥٦

الدهانوب ( نهر ) ١ - ١٨

دانيال ( مسجد التي ) ١ - ٦٦

الأستاذ داود بركات ٢ - ٣٠٩

دائرة سفية ( قرض ) ٢ - ٣٠ و ٣٦

دخولية ١ - ٢٦

دري ( الورد ) ٢ - ٥١

درفيو ( ادوار ) ٢ - ٥٠

درفيو ( اتمنه ) ٢ - ٥٠

دري باشا ( الدكتور ) ١ - ٢٤٠ و ٢٧٢

٢٧٧ و

حسين غري باشا ١ - ٢٤٣

الأمير حسين ١ - ٦٩ و ٢١٨

حسين كامل ( السلطان ) ١ - ١٨٢ و ٢٠٥

٢٣٧ و

حفمت التنى ١ - ١٨٦

حفرة النحاس ( بقعة ) ١ - ١٦٨

حفلة افتتاح قناة السويس ١ - ٩٦

حكمدارو السوفان في عهد اسماعيل ١ - ١٤٩

الحلية ( سراي ) ١ - ١١

حلوان ٢ - ٢٣

الحداد ١ - ٢٢٧

حداد أبو طير ( ن ) ٢ - ٨٣

حداد بك عبد الحاملي ١ - ١٨١ و ٢١٨ و ٢٢٧

٢٤٤ و ٢٢٣

الحاديين ١ - ٧٠٩

الحاسين ١ - ١٤٣ و ١٤٤

الحاجة ١ - ١٦٩

حزة فتح الله ( الشيخ ) ١ - ٢٤٦ و ٢٦٤

حمودة ( محمد ) ن ٢ - ٨٣

حيد جد ( ن ) ٢ - ١١١

حنك ( بقعة ) ١ - ١٦٢

الحناوى ( أبو زيد ) ( ن ) ٢ - ١٤٩

جنا يوسف ( ن ) ٢ - ١١١ و ١٥٠

حنق العريف ( ن ) ٢ - ١١١

الحوض المرصود ( معمل ) ١ - ١٨٢

الحياة السياسية ٢ - ٨١

الحياة المائية ٢ - ٣٧٤

### ( خ )

خالد باشا ١ - ٣٩

الخزطوم ١ - ١٥٦ و ١٥٧ و ١٥٨ و ١٥٩

١٦٠ و ١٦١

الخزفش ( سراي ) ٢ - ١٠٠

خضر حشيش ( ن ) ٢ - ١٥٧

خند الاستواء ( مديرية ) ١ - ٨٥ و ١٠٤

١٠٧ و ١١٦ و ١١٨ و ١٢١ و ١٢٦

١٥٣ و ١٥٤ و ١٥٦

الخطط التوفيقية ١ - ٢٣٩

(ر)

ر.وف باشا ١ - ١١٤ و ١١٨ و ١٣٢  
و ١٣٤ و ١٥٥  
رانب باشا (البردار) ١ - ١٤٦ و ٢ - ٧٦  
رأس البر ١ - ١٩١  
رأس التين (فثار) ١ - ١٩١  
رأس القريب (فثار) ١ - ١٩١  
راشد باشا حنى ١ - ١٩٤ و ١٩٥ و ٢٤٣  
ربابيل ١ - ١٧٨  
الرياف ١ - ١١٩ و ١٢٩ و ١٦٠  
الرياف (بحر) ١ - ١١٣  
رجب بك سرى (للهندس) ٢ - ٧  
رزنامة (دين) ٢ - ٤٣  
رزق عكاشة (ن) ٢ - ١٥٠  
رسم باشا (حكمدار السودان) ١ - ٣٩  
رسم باشا (سفير تركيا بلندن) ٢ - ١٣٩  
رشيد (فثار) ١ - ١٩١  
رضوان باشا (الأميرال) ١ - ١٣٢ و ١٣٦  
رضوان الاياري ١ - ٢٥٩  
رضوان بلال (ن) ٢ - ١١٠  
رفاعة بك رافع الطهطاوى ١ - ١٦ و ١٧ و ٤٢  
و ٢١٩ و ٢٤٦ و ٢٥٣ و ٢٦١  
رفاعة عتير (ن) ٢ - ١١١  
رفاعة ثنائية ١ - ٧ و ٧١ و ٢ - ٦١ و ٦٥  
و ١٨٩ و ٢٢٤ و ٢٢٥  
رفيقي (تجارة) ١ - ١٢٧ و ١٥٤  
الرميل (خاجية) ٢ - ٢٤  
رعيطة ١ - ١٠٦ و ١٠٨  
ربيع شحاته (ن) ٢ - ٨٤  
رغبر (للسيو) ٢ - ٢٣٩  
روثله ٢ - ٥٣ و ٥٤ و ٢٢٧  
رودلف (بحيرة) ١ - ١٥٨  
روز (معلم) ١ - ١٩٩  
روسى ١ - ١٥٤  
روسترس ١ - ٥٥  
رومنة الأخبار (جريمة) ١ - ٢٤٨  
رومنة للمارس (مجلة) ١ - ٢٣٤ و ٢٤٦

دستور سنة ١٨٧٩ - ١ - ٨ و ٢ - ١٩٤  
الى ٢٠٠  
دستور سنة ١٨٨٢ - ١ - ٧ و ٢ - ٢٠٠  
الى ٢٠٦  
دستور (مسألة دورية) ٢ - ١٦٤  
دسرايل ٢ - ٥٤ و ٢٢٧  
دقلاى (بلقة) ١ - ١١٩ و ١٢٠ و ١٢١ و ١٦١  
دقلا افندى ١ - ١٦ و ٢١٧  
الطباوى (ترمة) ٢ - ٦  
دسريكر ١ - ٣٤  
دمياط (فثار) ١ - ١٩١  
دقلا ١ - ٢٨ و ١٠٨ و ١٦٠  
دهشور ١ - ٢٥٤  
دوباجا (بلقة) ١ - ١٢١ و ١٢٢ و ١٢٣  
دوبرناردى ١ - ١٧٨ و ١٧٩  
دواوين ٢ - ٢٣٦  
دوبست ١ - ٩٦  
دور بك ١ - ١٤٢ و ١٩٧ و ٢٤٦  
دوست محمد خان ٢ - ١٢٧  
دوكا ١ - ١٦٦  
دومين (سلفة) ٢ - ٧٦  
ديروط ٢ - ٦  
الدورومية (ترمة) ٢ - ٦  
ديسو (شركة) ١ - ٣٥  
ديوان المدارس ١ - ٤٢ و ١٩٧ و ٢٠٥ و ٢٢٩  
دم الزبير (بلقة) ١ - ١٢٩ و ١٥٦  
دين ممتاز ٢ - ٦٤  
دين موحد ٢ - ٦٠ و ٦٤  
دين الأهال ٢ - ٢٥٥  
ديون (تسوية) ٢ - ٦٤  
ديون (توحيد) ٢ - ٦٠  
ديون سائرة ٢ - ٣٧  
ديون (مأساة) ٢ - ٢٥

(ذ)

ذو الفقار باشا ١ - ٣٣ و ٣٩ و ٥٦ و ٢٤٤  
و ٢ - ٩٨ و ١٧٦

سالم حامد (ن) ٢ — ١١١  
 سالم باشا سالم ١ — ٢٤٣ و ٢٧٤  
 سالم صوار (ن) ٢ — ١١٥  
 ساي (جزيرة) ١ — ١٧٦  
 سباستبول ١ — ٣٧  
 ستوفارد ٢ — ١٤٠  
 ستوارت (تقرير الكولونيل) ١ — ١٧٤  
 ستيجه الطلاوة ١ — ٢٥٨  
 ستيفسن ١ — ١٤  
 سراي الحلية ١ — ١١  
 سراي الحرفش ١ — ١١  
 سرس ١ — ١٧٦  
 سعد الله بك حلاجه ١ — ٢٤٤  
 سيد باشا ١ — ٢٠ و ٢٢ و ٢٣ إلى ٦٦  
 سيد افندي ١ — ٣٤  
 سيد نصر باشا ١ — ١٧٧ و ٢ — ١٧٤  
 سكان (عدد) ٢ — ٢٧٥  
 سكر (معامل) ٢ — ١١  
 السكك الحديدية ١ — ١٤ و ٢٧ و ٢ — ١٣  
 سلاين باشا ١ — ١٥٤ و ١٧٢  
 سلامة باشا ابراهيم ١ — ١٤ و ٥٤ و ٢١٧ و  
 ٢ — ٣ و ٧ و ٩  
 سلقريا ١ — ١٨ و ٣٥  
 السلطان سليم ١ — ٧٣  
 سليم باشا ١ — ٣٩  
 سليم الجوى باشا ١ — ٢٤٨ و ٢٤٩  
 سليم سيد (ن) ٢ — ١٥١  
 \* منحوري ١ — ٢٤٩ و ٢ — ١٣٥  
 \* قنبي باشا ١ — ١٨ و ٣٦  
 \* قيطان بك ١ — ٤ و ١٠٧ و ١٠٨ و  
 ١١١  
 \* القناش ١ — ٢٤٨ و ٢ — ١٣٥  
 سليمان الزبير ١ — ١٥٥  
 \* سيدم (ن) ٢ — ٨٣  
 \* عامر (ن) ٢ — ١١٨ و ١٤٩  
 \* العبد (ن) ٢ — ١١٠  
 \* عبد المال (ن) ٢ — ٨٤ و ٨٩  
 \* اللواني (ن) ٢ — ٨٣

رومين ٢ — ٦٦  
 الرياح التوفيق ٢ — ٩  
 رياح اللوثة ١ — ٢٢٨ و ٢ — ٨  
 رياض باشا ١ — ٨٠ و ٩٦ و ٢٣٨ و ٢٤١  
 و ٢٦٠ و ٢ — ٦٩ و ٧٥ و ٨٥ و ١٣٠  
 و ١٣٢ و ١٧١ و ١٧٤ و ١٧٧  
 ريون (شلات) ١ — ١٢١  
 رجولي ١ — ١٥٤  
 الرغوم (جرعة) ١ — ٢٥٠  
 رخرس ويلسن ٢ — ٦٢ و ١٦٧  
 ريتان (الفيلسوف) ٢ — ١٣٨  
 ربي بك ٢ — ١٩  
 روينجا (ملك أوينورو) ١ — ١١٣ و ١١٤

### (ز)

زايد هندي (ن) ٢ — ٨٣  
 الزبير باشا رحمت ١ — ١٢٩ و ١٣٠ و ١٣١  
 و ١٥٢ و ١٥٥ و ١٦٤  
 الزراف (بحر) ١ — ١٠٥ و ١١٣ و ١٢١  
 الزرقاني ١ — ٢٦٤ و ٢ — ١٣٥  
 الزعفران (سراي) ١ — ١٩٨  
 الزعفران (قنار) ١ — ١٩١  
 الزقاق ١ — ٥٣  
 زكالي ١ — ٣٤  
 الزمر (حنين) (ن) ٢ — ١١١  
 الزمر (حاصر) (ن) ٢ — ٨٣  
 الزمر (فضل) (ن) ٢ — ١٥٠  
 زنونيا (قنار) ١ — ١٩١  
 زوربروغن (الذكور) ١ — ١٥٤  
 زيزنيا. (مشرح) ١ — ٢٨٧  
 زيلع ١ — ١٠٤ و ١٣١ و ١٣٢ و ١٣٤  
 و ١٣٦ و ١٤٠ و ١٥٢ و ١٦٩ و ١٧٤  
 و ١٧٥ و ١٧٦ و ١٨٩

### (س)

سفحل (ترعة) ٢ — ٩  
 الساماني (عمود صنوت) ١ — ٢٦٧



شنان بك ١ — ٣٧

شنتور (ادوار) ١ — ١٢٦

الشواري . سالم (ن) ٢ — ١١٠

الشواري (محمد) (ن) ٢ — ٨٣

الشواري (عمر منصور) (ن) ٢ — ٨٣

شوهرت (جورج) ١ — ١٢٥ و ١٦٩ و ٢٤٤

شير على خان ٢ — ١٢٨

الشرانزي (محمد حسن) ٢ — ١٣٩

شيلو بك ١ — ١٥٦ و ١٥٩ و ١٦٠

### (ص)

صادق بك شفيق ١ — ٢٦٩

السيد صالح مجدي بك ١ — ٢٦١ و ٢٨١

الصباي ١ — ١٥٥

الصحافة ١ — ٢٤٥

الصحافة الحرية ١ — ١٨١

مغور الأخوين الغالية (فار) ١ — ١٩٢

سدي الأهرام (جريدة) ١ — ٢٤٨

صديق عبد للمن (ن) ٢ — ١٥١

صوبل بيكر باشا ١ — ٨٥ و ١٠٧ و ١٠٨

و ١١٠ و ١١١ و ١١٢ و ١١٤ و ١١٧

و ١١٨ و ١٢٥ و ١٢٨ و ١٥١ و ١٥٩

و ١٦٧ و ١٦٩ و ١٧٢

الصناعة ٢ — ٢٧٠

صندوق الدين ١ — ٧ و ٧١ و ٢ — ٥٩

و ٦٦

صنوع (بغوب) ١ — ٢٤٨

### (ض)

ضرائب في عهد اسماعيل ٢ — ٩٢ و ١٠١

و ١٠٢ و ١٠٦ و ١١٣ و ١٦٨ و ١٧٧

و ٢٦٠

ضرائب في عهد سعيد باشا ١ — ٢٥

ضريبة الدخولية ١ — ٢٦

ضريبة للرأى ٢ — ٩٢ و ١١٦

ضياء الحافنين (مجلة) ٢ — ١٣٩

ضيف الله حسن (ن) ٢ — ١١١

### (ط)

طاية العرب ١ — ١٩

طائل افندي ١ — ٥٤ و ٢١٧

طابع سلامة (ن) ٢ — ١٥١

الطب (مدرسة) ١ — ١٩٨

الطباعة ١ — ٢٥٠

طرايش (معمل) ٢ — ١٢

طلعت باشا ١ — ٢٥٧ و ٢ — ٩٨

طهران ٢ — ١٣٨

طوسون باشا ابن سعد باشا ١ — ٩٦ و ٢٠٥

طوسون بن محمد على ١ — ١٠

طومات ١ — ١٧٠

الطينة ١ — ٥٣

### (ع)

عادات صربية ٢ — ٢٨٩

على باشا ٢ — ١٣٠

عمر بك سعد ١ — ٢٧٠ و ٢٧٢

عائدة (رواية) ١ — ٢٨٧

عائشة عصمت تيمور ١ — ٢٥٧ و ٢٨١

عباس باشا الأول ١ — ١٠ الى ٢٢

عباس حلى الثانى ٢ — ١٤٠

العباسية ١ — ١١

عبد الباقي مزوز (ن) ٢ — ٨٣

عبد جوده (ن) ٢ — ١٤٩

عبد الحولى ١ — ٢٨٨ و ٢ — ٢٧٣

عبد الحليم باشا (الأمير) ١ — ٣٩ و ٤٥ و ٦٩

و ٧٠ و ٧٤ و ٧٦ و ٢١٨ و ٢٤٤

عبد الحميد (السلطان) ١ — ١٩٦ و ٢ — ١٣٩

عبد الحميد زهرة (ن) ٢ — ٨٣

الأستاذ عبد الحميد الباقى ٢ — ٣٠٤

عبد الرحمن الايارى ١ — ٢٤٣

و البراوى ( الشيخ ) ١ — ٢٠٣

و ٢٣٥

عبد الرحمن حمد الله (ن) ٢ — ٢٤

و خلد (ن) ٢ — ١١١



- عبد الله مياد (ن) ٢ — ٨٣  
 د فكري باشا ١ — ١٤١ و ١٩٥  
 و ٢٤٦ و ٢٥٨  
 د فوزي باشا ١ — ١٣٥ و ١٣٦ و ١٦٩  
 و ١٧٠ و ١٨١  
 عبد الله مبطني (ن) ٢ — ١١١  
 د النياوي (ن) ٢ — ١٤٩  
 د ناصر (ن) ٢ — ١١٠  
 د نديم ١ — ٢٤٤ و ٢٦٠ و ٢ —  
 ١٣٥ و ٢٦٠  
 عبكة (شلال) ١ — ١٦١  
 عبد الوهاب الشيخ (ن) ٢ — ١٥٠  
 عبد شكري باشا ١ — ٤٢  
 عثمان أبو لبة (ن) ٢ — ٨٤  
 عثمان أحمد حام (ن) ٢ — ١٥١  
 عثمان غالب بك ١ — ١٧٧  
 عثمان غزالي (ن) ٢ — ٨٤  
 عثمان مدوح ١ — ٢٤٦ و ٢٦٤ و ٢٨٠  
 عثمان المرميل (ن) ٢ — ١٤٩ و ١٥٢  
 عجاج تويحيى ٢ — ١٤٠  
 عيسى (قنار) ١ — ١٩١  
 العدل أحمد (ن) ٢ — ٨٣  
 عدن (خليج) ١ — ١١١ و ١١٣ و ١٧١  
 المدوي (الشيخ) ٢ — ١٨٢  
 المدوي (الشيخ محمد قطه) ١ — ٢٦٣  
 حراي باشا ١ — ٣٠ و ١٧٠  
 الحروة الوثقى (جرشة) ٢ — ١٣٧  
 د (جبية) ٢ — ١٣٧  
 حزيزية (شركة) ١ — ١٨٨ و ١٨٩  
 حسير (ثورة) ١ — ١٩٣  
 عصمت افندي ١ — ٢١٥  
 الصلومي (ترعة) ٢ — ٨  
 المطف ١ — ١١  
 د (طليان) ٢ — ٨  
 عطيرة (نهر) ١ — ١٠٤ و ١٦٠  
 عطية عبدة (ن) ٢ — ١١٨  
 عطية عبد المال (ن) ٢ — ١٥٠  
 عطية مهران (ن) ٢ — ٨٤  
 العقاد (السيد أحمد) ١ — ١٦٤  
 عبد الرحمن الراضي (الشيخ) ١ — ٢٤٣  
 د السيد (ن) ٢ — ١١١  
 د حرفه (ن) ٢ — ١٤٩  
 د المراوي ١ — ٢٧٦  
 د حام (ن) ٢ — ١١١  
 د وافي (ن) ٢ — ١٥٠  
 عبد الرحيم عبدة ٢ — ١٥٧  
 عبد الرزاق درويش ١ — ١٥٨  
 عبد الرزاق الشوريجي (ن) ٢ — ٨٢ و ١١٨  
 و ١٤٩  
 عبد الرزاق ظلي ١ — ١٦٩ و ١٧٠ و ١٨١  
 عبد السلام ساي ١ — ٢٦٤  
 عبد الصميد بطرس (ن) ٢ — ١٥١ و ١٥٢  
 عبد المال موسى (ن) ٢ — ٨٤  
 عبد الميزر (السلطان) ١ — ١٦ و ٧٢ و ٧٣  
 و ٧٥ و ٧٦ و ١٨٨ و ١٩٣  
 عبد الميزر (السلطان) (زيارة لصر) ١ — ٧٣  
 د د مطر (ن) ٢ — ١٥٠  
 عبد الفى خالد (ن) ٢ — ١٥٠  
 د الفتاح فتحي ١ — ١٦٨  
 الأمير عبد القادر ١ — ٩٦  
 الأستاذ عبد القادر حزة ٢ — ٣٠٤  
 عبد القادر حلمي باشا ١ — ١١٣ و ١١٤  
 و ١١٥ و ١١٦ و ١٥٢ و ١٧٧  
 الأمير عبد القادر الخزامي ١ — ٩٦  
 الشيخ عبد القادر الراضي ١ — ٢٠٣  
 عبد القادر الطويحي باشا ١ — ١٤١  
 عبد القاطيف باشا ١ — ٣٩ و ١٨٥ و ٢٤٣  
 عبد المجيد (السلطان) ١ — ١٨ و ٣٤ و ٦٩  
 و ٢ — ١٣٩  
 عبد الهادي إسماعيل ١ — ٢٧٦  
 الشيخ عبد الهادي نجا الأياري ١ — ٢٤٦  
 و ٢٥٩  
 الشيخ عبدة ١ — ٢٥٨  
 عبدة بك ١ — ٣٤  
 د أبو السعود ١ — ٢٠١ و ٢٤٦ و ٢٤٧  
 و ٢٤٨ و ٢٥٤  
 د مهت باشا ٢ — ٨٤ و ٩٩

- القنادر (السيد حسن موسى) ن ١ — ٢٤٤  
١ — ٢ — ١٠٩
- القنادر (موسى بك) (ن) ٢ — ٨٢ و ٨٩  
القنادر (الوسيقى) ١ — ٢٨٩  
مقبول (الكتور) ١ — ٢٧٣  
عيلة (رأس) ١ — ١٠٦ و ١٠٨  
على إبراهيم (ن) ٢ — ٨٤  
على إبراهيم باشا ١ — ٢١٨ و ٢١٩ و ٢٢٠  
و ٢٢٢ و ٢٢٣ و ٢٥٦ و ٢٨٢ و ٢ — ٢٣٩
- على أبو سالم دنيا (ن) ٢ — ٨٣  
أبو عمارة (ن) ٢ — ٨٣  
على أبو حموري ١ — ١٦٤  
برهان بك (للهندس) ٢ — ٧  
جفر (ن) ٢ — ١١٣  
حسن (ن) ٢ — ١٥٠  
حسن حليج ن ٢ — ٨٣  
جبلر ١ — ١٧٠  
خفاش بك (ن) ٢ — ٨٤  
خليل (ن) ٢ — ١٥٠  
خيري (اللامر) ١ — ١٧٠  
رضا باشا ١ — ١٣٦  
رضا بك الطوبجي ١ — ١٧٧  
على رياض بك ١ — ٢٧٦  
فرغران (ن) ٢ — ١١٥  
سرى باشا ١ — ٣٩  
السلالكي ١ — ١٨١  
سبداحد (ن) ٢ — ٨٣  
الثاني (ن) ٢ — ١١٥  
شركس ١ — ٣٩  
شريف باشا ٢ — ٢٣٩  
كساب (ن) ٢ — ١٥٠  
حاصر (ن) ٢ — ١٥٠  
عزت افندي ١ — ٢٧٩  
عمار (ن) ٢ — ٨٣  
مهران (ن) ٢ — ١١٥ و ١٤٩  
عياد (ن) ٢ — ١٤٩  
طالب باشا ١ — ١٩٤
- على نعي رفاعه بك ١ — ١٩٨ و ٢٤٦ و ٢٦٤  
بك نعي كابل ٢ — ٣٠٦  
كابل ن ٢ — ٨٢  
كساب ٢ — ١٥٠  
الشيخ (ن) ١ — ٢٦١ و ٢٨٩  
مبارك باشا ١ — ١١ و ٣٦ و ٤٢  
١٨٧ و ٢٠٧ وما بعدها و ٢ — ٧٦  
عمود (ن) ٢ — ١١٠  
على مظهر بك ٢ — ١٣٥  
مينا (ن) ٢ — ١١٠  
وهي بك ١ — ١٧٧  
عياد ٢ (ن) — ١٤٩  
اليماني (ن) ٢ — ١١١  
عمارة السيد ١ — ٢٧٧  
عمارة المعمرى (ن) ٢ — ١١٠  
عمر بن الخطاب رضي الله عنه ١ — ٥٣  
عمر أبو يحيى (ن) ٢ — ٨٤  
عمر احمد (ن) ٢ — ١٥٠  
عمر باشا ١ — ٣٩  
حد (ن) ٢ — ٨٤  
خضر (ن) ٢ — ١٤٩  
عمر رشدي باشا ١ — ١٦٨  
وسفي ١ — ٢٠  
عمليات (مدرسة) ١ — ١٩٩  
عبر افندي ١ — ٢١٠ و ٢١٢  
المهد (الناظما) ٢ — ٩٣  
عيسى باشا محبى (الكتور) ١ — ٢٧٦
- (خ)
- خردون باشا ١ — ٨٦ و ١٠٩ و ١١٦ و ١١٧  
و ١١٩ و ١٢٠ و ١٣٦ و ١٣٨ و ١٥١  
و ١٥٦ و ١٥٩  
غلاستون ١ — ٥٩  
النساء ١ — ٢٨٦  
خندكرو ١ — ١٠٤ و ١٠٦ و ١١١ و ١٢١  
١٢٧ و ١٥٨ و ١٦٠ و ١٦١

فوره (بلدة) ١ - ١١٣ و ١٢١ و ١٠٦  
فورل (للهندس) ٢ - ٧  
الفيو (حق) ٢ - ١٧٥ و ١٧٦ و ١٨١  
فيدال باشا ١ - ١٩٨  
فوري (للالرشال) ١ - ٢٨  
فيغان ١ - ١٤٠ و ٢ - ٦٢ و ١٧١  
و ١٧٢ و ٢٣٠  
فيكتوريا (بحيرة) ١ - ١٠٥ و ١٠٨ و ١٢١  
و ١٥٧  
فيليه (السيو) ٢ - ٥٨

### (ق)

قاسم باشا (الأميرال) ١ - ١٩٤  
قاسم أمين بك ٢ - ٢٧٥  
قاسم رمي باشا ٢ - ١٠٦ و ١٥٧  
قاسم فتحي بك ١ - ٢٧٢  
قاسم منصور (ن) ٢ - ١١٠  
القاهرة (جريدة) ١ - ٢٦٠  
القاهرة (عمرانها في عهد اسماعيل) ٢ - ٢٢  
القبارى ١ - ١٢  
قندري باشا ١ - ٢٤١ و ٢٤٦ و ٢٧٨  
قرض سنة ١٨٦٢ - ٦٥  
القرض للشئوم ٢ - ٤١  
القروض الأجنبية (اجداؤها) ١ - ٦٤  
قروض مصر في عهد اسماعيل ٢ - ٢٥ وما بعدها  
القرم (حرب) ١ - ١٨ و ٣٥ و ٢٢٤  
قسايو (انظر بور اسماعيل)  
قصار (رأس) ١ - ١٠٦  
قصر البقي (مدونة) ٢١٦  
قصر النيل (كوبرى) ١ - ٢٣٦  
التصير ١ - ١٦٧  
قضاء الأجانب ١ - ٤٧  
القضاء (نظامه) ١ - ٤٥ و ٢ - ١١٣  
و ١١٦ و ٢٣٨  
القضاوف (بلدة) ١ - ١٠٤ و ١٤٣ و ١٥٧ و ١٦٠  
و ١٦١  
قلن (أسماره) ٢ - ٢٥٤  
قلن (زراعته) ٢ - ١٠

### (ف)

الفارد الكستردى (جريدة) ١ - ٢٥٠  
فاطنة الأزهرية ١ - ٢٥٨  
فانيكو (بلدة) ١ - ١١٢ و ١٢١  
فازوغلى ١ - ١٦٥  
الفانشر ١ - ١٥٤ و ١٥٦ و ١٥٨ و ١٦٠  
و ١٦١  
فاشوده ١ - ١٠٥ و ١٠٦ و ١١٧ و ١٢٧  
و ١٤٩  
فان يلى ١ - ٨٢ و ٢ - ٣٠١  
فرانس باشا ١ - ٢٣٤ و ٢ - ١٩  
قنجرال ٢ - ١٦٨ و ٢٢٤  
فرج ابراهيم (ن) ٢ - ١١١  
فرج الله البوصيل ١ - ١٦٤  
فردينان دلبس ١ - ١١ و ١٣ و ١٤ و ٢٤  
و ٢٧ و ٣١ و ٣٩ و ٤٠ و ٥٠ و ٥١  
و ٥٤ و ٥٦ و ٥٩ و ٨٤ و ٨٨ و ٩٠  
و ١٠١  
فردى ١ - ٢٨٧  
فردريك ولطيم ١ - ٩٦ و ٩٨  
فردة (خيرية) ٢ - ١١٦  
فرس (بلدة) ١ - ١٧٦  
الفرعونية (ترعة) ١ - ٥٣  
فرمان ٢٧ مايو سنة ١٨٦٦ - ١ - ٧٣  
و ٧٥ و ١٠٦  
فرمان ١٥ يونيه سنة ١٨٦٦ - ١ - ٧٥  
٨ يونيه سنة ١٨٦٧ - ١ - ٧٦ و ٧٧  
٢٩ نوفمبر سنة ١٨٦٩ - ١ - ٧٩  
فرمان ١٠ سبتمبر سنة ١٨٧٢ - ١ - ٧٩  
٨ يونيه سنة ١٨٧٣ - ١ - ٨٠  
أول يولييه سنة ١٨٧٥ - ١ - ١٣٢  
فرنسا (سياسة اسماعيل حيالها) ١ - ٨٩  
فرنسوا جوزيف ١ - ٩٦ و ٩٨  
فرنك لاسل ٢ - ٢٣٠  
فتية (هبة) ١ - ٢٨٥  
فؤاد بك سليم ٢ - ١٧١  
فوجيه (بلدة) ١ - ١١٦

كودوك (اطار) فاشودة  
كومفخانة ١ - ٢٢٥  
الكوكب الشرقى (جرعة) ١ - ٢٤٨  
الكوكب للصرى (جرعة) ١ - ٢٤٩  
كولستن (لليرالاي) ١ - ١٦٧  
كولفين ٢ - ١٩ و ١٦٨ و ٢٧٦  
كوم بنى مراسى ١ - ٢٠٩  
كوميدى (مسرح) ١ - ٢٨٦  
الكوة بلقة ١ - ١٦١  
كرلس الرابع (البطريق) ١ - ٢٠٤ و ٢٠١  
كيف (بنة) ٢ - ٥٦  
كيوجا (بحيرة) ١ - ١٣١

### (ل)

لاورى ١ - ١١٩ - ١٢١  
لانوك ١ - ١٢١ - ١٥٧ و ١٦١  
لائحة الصليب ١ - ٢٣١  
اللائحة السويدية ١ - ٢٤ و ٢٥ و ٢ - ١٠٨  
اللائحة الوطنية ٢ - ١٨٢ و ١٨٦ و ١٨٨  
و ٢٢٤  
لائحة للماشات ١ - ٢٦  
لاردى (الدكتور) ٢ - ١٤١  
لادو (بلقة) ١ - ١١٨ و ١٢٠ و ١٢١  
١٢٦ و ١٥٧ و ١٥٨  
لارى باشا ١ - ١٧٨ و ١٨٢ و ٢١٧ و ٢١٩  
٢٠٣  
لامبير بك ١ - ٧٠٩ و ٢٣٥  
لجنة التحقيق الأوروبية ٢ - ٤٣ و ٦٨ و ١٦٧  
١٨٩ و ٢٢٤  
لطيف باشا ١ - ٣٩  
لطيف سليم باشا ٢ - ١٧١  
لويج ١ - ٥٣ و ٥٤ و ٢٦٧  
الوزى (السيد) ن ٢ - ١٥١ و ١٨٥  
لينان باشا ١ - ٥٤ و ٥٧ و ٥٨  
لورنج باشا (المجنرال) ١ - ١٤٦  
لوكت (لليرالاي) ١ - ١٧٠  
ليني ١ - ٣٤  
ليونار ١ - ١٧٩

قلان (مخضوة) ٢ - ٢٥٤  
الغلابات ١ - ١٠٤ و ١٤٣ و ١٥٧ و ١٦١  
القلمة السويدية ١ - ٣٠ و ٤٢  
قنا ١ - ١٦٧  
قناة السويس ١ - ٦ و ٢٧ و ٣١ و ٤٨  
وما بعدما ٨٨ وما بعدما  
قناة السويس (بيع أسهم مصر فيها) ١ - ٨٦  
و ١٠١ و ١٠٢ و ٢ - ٤٩  
قناطر القسم ٢ - ٦  
القناطر الخيرية ١ - ٢٢٨ و ٢ و ٩ و ١١٨  
قفلة ١ - ١٩٣  
قورج (سركة) ١ - ١٤٦  
قوز رجب (بلقة) ١ - ١٦٠  
القومية المحيية ١ - ٣٤  
قومسيون مصر ١ - ٤٧  
قياخور ١ - ١٤٦

### (ك)

كاربقة (الملك) ١ - ١١٣ و ١١٤ و ١٢٥  
الكافدخانة (متفرغ) ٢ - ١٧٦  
كابل (مدينة) ٢ - ١٤٠  
كبيكية (بلقة) ١٥٦ و ١٥٧  
كصفائية ١ - ١٠  
للسر كراين ٢ - ١٤٨  
كرجوع (بلقة) ١ - ١٦٥  
كردفان ١ - ١٥٦ و ١٥٧ و ١٦٠  
السكرى (بلقة) ١ - ٢٠٩  
كرون (سنيوت) ١ - ١٤٠  
كروسكو ١ - ٤٠  
كرومر ٢ - ٦٦ و ٦٩ و ١٧٣ و ٢٢٤  
كزمر ٢ - ٦١ و ٦٦ و ٦٩  
كرت (حرب) ١ - ١٩٤  
كلا ١ - ١٠٤ و ١٠٦ و ١٤٠ و ١٥٧  
١٥٩ و ١٦٠ و ١٦١  
كلا (ثورة) ١ - ١٤٩  
كليار باشا ٢ - ١٧  
كند ٢ - ١٢٦  
كونيج بك ١ - ٣٣

مجلس شورى النواب (أعضاؤه) ٢ - ٨٢  
 و ١٠٩ و ١٤٩  
 مجلس شورى النواب (المارضة) ٢ - ١٧  
 مجلس شورى النواب (نظامه) ٢ - ٧٨ و ٢٨٧ و ٢٩٠  
 • الثورة ٢ - ٧٨  
 • المعارف المصرية ١ - ٢٤٢ و ٢٥٦  
 • النظائر ٢ - ٧٣ و ١٧٥ و ٢٣٧  
 المجمع العلمى ١ - ٢٤٢  
 محاكم أهلية ٢ - ٢٥٢  
 • شرعية ١ - ٤٥  
 • قضائية ٢ - ٢٤٤  
 • مختصة ٢ - ٢٤٠ إلى ٢٥٣  
 • محرم على (ن) ١ - ٢٤٣ و ٢ - ٨٢  
 محفوظ وشوان (ن) ٢ - ١١١  
 محكمة تجارية ٢ - ٢٢٩  
 محمد اللس افندي ١ - ٣٨ و ٣٩  
 محمد بو محمد (ن) ٢ - ١١٠  
 • أبو السعود بك للمهندس ٢ - ٧  
 • أبو السكارم (ن) ٢ - ١١١  
 • الأترجى (ن) ٢ - ١١٠  
 • إسماعيل بك حب الرمان المهندس ٢ - ٧  
 • أعظم خان ٢ - ١٢٧  
 • أمين ١ - ١٦٨  
 • أمين بك ١ - ١٧٨  
 • الأنابى (ن) ٢ - ٨٣  
 • أنسى بك ١ - ٢٠١ و ٢٤٨  
 • الأنصارى (ن) ٢ - ١١٠  
 • أنيس ١ - ١٨٦  
 • أيوب سليمان (ن) ٢ - ١١٢  
 • بدران (الأستاذ) ٢ - ٣٠٤  
 • بدر (الدكتور) ١ - ١٤٦ و ١٤٧  
 و ٢٧٥  
 • بيوى أفندى ١ - ١٦ و ١٧  
 • بيوى سكرم ١ - ٢٤٣  
 • جابر (ن) ٢ - ١١١  
 • جمال الدين (ن) ٢ - ٨٣  
 • جودت ٢ - ١٧٠  
 • جيرة الله (ن) ٢ - ١٥٠  
 • حافظ بك (الدكتور) ١ - ٢٧٤

(م)

مايو دليس ١ - ٥٤  
 مارشان (الكولونيل) ١ - ١٠٥ و ٢٥٤  
 ماريت باشا ١ و ٢٥٤ و ٢ - ٢٠  
 ماريوت ٢ - ٦٦  
 ماسنى ١ - ١١٣ و ١٢٢ و ١٢٥  
 ماكيلوب باشا ١ - ١٣٨ و ١٨٥  
 مالارية (البارون) ٢ - ٦٦  
 مالطرون ١ - ٢١٩  
 مالية (حالة) ٢ - ١٠١ و ١٠٢ و ١١٩  
 و ١٦٢ و ٣٠٢  
 ميروك الديب (ن) ٢ - ١١٥  
 المصحف المصرى ٢ - ١٨  
 منار (مدرسة) ١ - ٢٢٠  
 المنجيين (أطيان) ٢ - ١٥٨  
 مقتل (المهندس) ١ - ١٦٨  
 متولى شريف (ن) ٢ - ١٤٩  
 مجالس الأقاليم ١ - ٤٥ و ٤٧  
 • التجار ١ - ٤٧  
 • تفتيش الزاغة ٢ - ١٠ و ١٢٨  
 • تنظيم الزراعة ٢ - ١٠٠  
 مجالس ملحة ٢ - ٢٣٨  
 • مجتمعات طبقات ٢ - ٢٧٥  
 • مجدلا ١ - ١٤١  
 • محمدى (السيد صالح بك) ١ - ٢٦١  
 مجلس الأحكام ١ - ٤٦ و ٤٧ و ٤٨ و ٦٩  
 و ٢٨٤  
 مجلس (أعلى للقالية) ٢ - ٦١  
 المجلس المخصوص ١ - ٤٤ و ٤٥ و ٢ - ٢٣٧  
 مجلس شورى النواب ٢ - ٧٨ وما بعدها  
 • • • (أدواره) ٢ - ٨٤ و ١٢٣  
 و ١٤٩ و ١٦٧ و ١٧٢ و ١٧٩ و ١٩١  
 و ٢٠٠ و ٢٠١  
 مجلس شورى النواب (أدوار النهضة والمبارزة)  
 ٢ - ١٢٢

- محمد الصديق (ن) ٢ — ٨٣  
 • عارف باشا ١ — ٢٤١ و ٢٥٦ و ٢٦٣  
 • عامر بك (الدكتور) ١ — ٢٧٣  
 • عبد البر ٣ — ١٥٧  
 • عبد الرزاق افندي ١ — ٢٦٤  
 • عبد الشكور (أمير مهر) ١ — ١٣٤  
 و ١٣٦ و ١٤٤  
 الشيخ محمد البياسي الهدي ١ — ٢٠٣ و ٢٧٩  
 و ٢ — ٢٧٨  
 محمد عباد (ن) ٢ — ٨٣  
 • ميد الوهاب (ن) ٢ — ١٥٠  
 • عيده (ن) ٢ — ١٤٩  
 • عيده (الشيخ) ١ — ٢٠٤ و ٢٥٥ و ٢٦٠  
 و ٢ — ١٣٥ و ١٣٧  
 محمد عتيان جلال بك ١ — ٢٤٨ و ٢٥٦  
 • عرفان باشا ١ — ٢٤٣  
 • عزت افندي (البكباشي) ١ — ١٤٦  
 و ١٦٩  
 محمد عفيفي (ن) ٢ — ٨٣  
 • علي الكبير ١ — ١٢ و ٩ و ٥٤ و ٨٣  
 • علي القلي باشا ١ — ١٤٦ و ١٩٨ و ٢٤٦  
 و ٢٧٢  
 محمد عيش (الشيخ) ١ — ٢٩٥  
 • قتي افندي ١ — ٢٦٤  
 • فرج (ن) ٢ — ١٥٠  
 • القرماني (ن) ٢ — ١١٠  
 • فريد بك ١ — ١٠١ و ٢ — ٣٤٣  
 • فعمي بك المنيس ٢ — ٧  
 • فوزي بك (الدكتور) ١ — ٢٨٨  
 محمد قطعة السوي ١ — ٢٦٣  
 • القطاوي بك (الدكتور) ١ — ٢٨٨  
 • كامل ١ — ١٧٨  
 • ماهر باشا ١ — ١٦٨  
 • مختار باشا (القواء) ١ — ١٣٣ و ١٣٤  
 و ١٣٥ و ١٣٦ و ١٦٢ و ١٦٣ و ١٦٩  
 و ١٧٠ و ١٨١ و ٢٦٦ و ٢٦٧ و ٢٦٨  
 و ٢٨٤  
 • ناني باشا ١ — ١٣٦ و ١٦٩
- محمد حساب (ن) ٢ — ١٥١  
 • حجازي (ن) ٢ — ١٤٣  
 • محمد حسن كساب (ن) ٢ — ٨٣  
 • حسين النجدي (ن) ٢ — ١٤١  
 • الحقة ١ — ١٤٥  
 • حاد (ن) ٢ — ١٧٧  
 • حمادي (ن) ٢ — ٨٤  
 • حمودة (ن) ٢ — ٨٣  
 • خليل صبحي ٢ — ٩١  
 • خير الله (اللازم) ١ — ١٧٠  
 • الحمعان (ن) ٢ — ١١١  
 • راسخ بك ١ — ٤٠  
 • راضي بك (ن) ٢ — ١٥٠ و ١٥٥  
 و ١٦٣ و ١٧٨ و ١٧٩ و ١٨٠  
 • وج كساب (ن) ٢ — ١٧٨  
 • رضا بك ١ — ١٧٧  
 • رعنا ١ — ١٧٨  
 • رفعت بك ١ — ١٤٦ و ١٤٨  
 • ساي افندي ١ — ١٦٨  
 • سحل (ن) ٢ — ٨٤  
 • بك سميذ ١ — ٢٦٢  
 • سميذ بك (ن) ٢ — ٨٣  
 • سلطان (ن) ٢ — ١٥١  
 • سليم (ن) ٢ — ١٤٩  
 • سيد احمد باشا ٢ — ١٣٣  
 • السيوفي ٢ — ١٩١  
 • الشافعي بك ١ — ١٩٨ و ٢٤٣  
 • شافعي بك (الدكتور) ١ — ٢٤٣  
 • شريف افندي ٢ — ٢٤٨ و ٢٤٩  
 • شريف باشا ١ — ٧ و ٨ و ٩٦ و ١٢٢  
 و ١٣٩ و ٢٠١ و ٢٠٥ و ٢١٨ و ٢٢٩  
 و ٢٣٨ و ٢٣٩ و ٢٥٦ و ٢ — ٦٩  
 و ٧٦ و ١٨٢ و ١٨٥ و ١٨٦ و ١٨٩  
 و ١٩١ و ١٩٥ و ٢٠٦ و ٢٢٤  
 • محمد الشوريجي ٢ — ١١٨  
 • صادق باشا ١ — ٤١ و ٢٨٥  
 • صالح ١ — ١٧٨  
 • صالح الحوت (ن) ٢ — ١١٠

- مخدوطا ١ — ٢٤٩
- الوكيل (ن) ٢ — ٨٣
- محمود أبوس بك ١ — ٦١٧
- بك الاسكندرية ١ — ٢٥٧
- زغلول (ن) ٢ — ١١٠
- سالم (ن) ٢ — ١٤٩
- ساي بك ١ — ١٧٧
- السيد (ن) ٢ — ١٣٧
- صبرى باشا ١ — ١٦٨ و ١٧٠
- صفوت الساعاتى ١ — ٢٦٢
- عبد المطلبى (ن) ٢ — ١٠٠
- عبد الله (ن) ٢ — ١٥١
- محمود الطائر بك الطائر (ن) ٢ — ٨٧ و ١٤٢
- و ١٨٤ و ١٩٢ و ٢٦٦ و ٢٢٨
- محمود الفلكى باشا ١ — ٢٨ و ١٩٨ و ٢١٧
- و ٢٤٤ و ٢٤٦ و ٢٦٤ و ٢٦٥ و ٢٦٧
- و ٢٦٨
- محمود نهشى باشا ١ — ٧٧ و ١٩٥ و ٢٨٣
- فوزى افندى ١ — ١٩٨
- المحمودية (ترعة) ١ — ٢٦ و ٣٤
- المخيط الهندى ١ — ١٥٨
- مختار بك ١ — ٣٤
- المفارس فى خطبة العرش ٢ — ١٠٦
- المفارس فى عهد عباس الأول ١ — ١٦
- المفارس فى عهد اسماعيل ١ — ١٩٧
- مدرسة اجنادية بالخرطوم ١ — ١٦ و ٣٩ و ١٦٣
- مدرسة أبو زعبل ١ — ٢١٧
- مدرسة الإدارة والألكن ١ — ١٩٨
- مدرسة أركان حرب ١ — ٤٢
- مدرسة إيطالية ١ — ٤٤
- للمدرسة البحرية ١ — ٤٧ و ١٩٧
- للمدرسة البهيمية بالباسية (الحدوية) ١ — ٢٠١ و ٢٠٥
- مدرسة رأس العين بالإسكندرية ١ — ٢٠١
- مدرسة الزراعة ١ — ٢٠١
- مدرسة الميمان والخرس ١ — ٢٠١
- مدرسة بربر ١ — ١٦٣
- مدرسة التفراف ١ — ٢٠٠
- مدرسة الجبانة ١ — ١٧٩
- مدرسة الحقوق ١ — ١٩٨ و ٢٠٥ و ٢٢٢ و ٢٤١
- مدرسة الخطرة ١ — ١٧٩
- مدرسة دار العلوم ١ — ١٩٨ و ٢٣٢ و ٢٣٣
- ٢٣٤ و ٢٤١ و ٢٥٤
- مدرسة الفنون والصنائع (مدرسة الصليات) ١ — ١٩٩ و ٢٣٥
- مدرسة القابلات ١ — ٤٤ و ١٩٢ و ١٩٩
- مدرسة للقاوات العيش ١ — ١٧٩
- مدرسة الطب (قصر العين) ١ — ٤٤ و ١٩٧
- و ١٩٨ و ٢١٣ و ٣١٥ و ٢١٦
- مدرسة اللسان القصرى القديم (الميدوغيلية) ١ — ٢٠١ و ٢٣٥
- مدرسة المساحة والمحاسبة ١ — ٢٠١ و ٢٠٥ و ٢٣٢
- مدرسة للفروزة ١ — ١٧ و ٤٢ و ٢٢١ و ٢٢٣
- مدرسة الهندسة ١ — ٤٢ و ١٩٧ و ٢٠٥ و ٢١٧ و ٢٢٣ و ٢٢٤ و ٢٢٧ و ٢٣٢ و ٢٦١ و ٢٦٨
- مديرية ٢ — ٢٣٧
- مدین ١ — ١٦٩
- مرآة الأحوال (جريدة) ١ — ٢٤٩
- الشرق (جريدة) ١ — ٢٤٩
- السلطان مراد ١ — ١٩٦
- مراد السورى (ن) ٢ — ١١١
- مرشد بك ١ — ١٧٨ و ١٧٩
- مرسى (بلدة) ١ — ٢٥٣
- المرسى (أحمد شريف الدين) ١ — ٢٠٥
- المرسى (الشيخ حسين) ١ — ٢٣٤ و ٢٤٦
- مرى (بلدة) ١ — ١١٩ و ١٢١ و ١٢٧ و ١٢٣
- مرى ١ — ١٣
- مرى ١ — ١٤
- مساحة (مصلحة) ٢ — ١٩
- للمسارحانة (قصر) ١ — ٦٩

انجلترا بإحاطة مصر في الصومال ١ — ٨٦

و ١٢٩

معرض باريس سنة ١٨٧٦ — ١ — ٧٨

المسكن المصري في غندوكرو ١ — ١٨٢

مفتش عمومي ٢ — ٣٣٦

مقابلة (لانون) ٢ — ٣٩ و ١١٥ و ١١٧

و ١١٩ و ١٥١ و ١٥٢

مقاغة (بلدة) ١ — ١١٩ و ١٣١ و ١٢٢

المكسار (ترعة) ٢ — ٨

مكركة (بلدة) ١ — ١١٩ و ١٢١ و ١٥٧ و ١٦١

مكسيليان (الأرشيدوق) ١ — ٣٨

المكسيك (حرب) ١ — ٣٩

ملكسية زراعية ٢ — ٢٦٣

الملاحه البحريه (شركة) ١ — ٣٤

الملاحه النيلية (شركة) ١ — ٣٣

الملواني (سليمان) ن ٢ — ٨٣

ممتاز باشا ١ — ١٥١

مناخ النيل ١ — ١٠٧

منجور ١ — ١٥٧ و ١٦١

منجلا ١ — ١٢١ و ١٢٢

المنيرة ٢ — ٣٤

منصور افندي أحمد ١ — ٢٣٤ و ٢٧٦

حسن افندي ١ — ١٧٨

محمد (ن) ٢ — ١١١

منزهر باشا ١ — ١٤٢ و ١٤٣ و ١٤٥ و ١٦٩

المنشوطي (علي أبو النصر) ١ — ٣٦١

و ٢ — ٧

السيد مصطفى ١ — ٢٧٠

منواشي (سركة) ١ — ١٣٠

المهدي (ثورة) ١ — ١٠٧ و ١١٧ و ١١٨

و ١٢٦ و ١٢٨ و ١٣٦ و ١٦٥ و ١٧٣

و ١٧٥

المهدي (عبد أحد) ١ — ١٧٠ و ١٧٣

مهي يوسف عمر (ن) ٢ — ١١١

موجيل بك ١ — ٢٧ و ٣٣ و ٤٠ و ٥٧

و ٥٨ و ٢٢٣

مورا (الأمير) ١ — ٩٦ و ٩٨

موسى باشا حتى ١ — ٤١ و ١٢٧ و ١٤٩

الاستغيات ٢ — ٢٠

سد اليا بك ١ — ١٥٤ و ١٥٥ و ١٥٦ و ١٧٥

النسبية ١ — ١٦٥

النسوية الوزارية ٢ — ١٨٣ و ١٨٤ و ١٨٨

مشايخ البلاد ٢ — ١٠٨

مصرع الرق ١ — ١٢١

الصانع في عهد عباس ١ — ١٦

مصر (جريدة) ١ — ٢٤٨

مصطفى باشا ١ — ٢٠

محمد السيوفي ٢ — ١٩١

مصطفى سلامة (الشيخ) ١ — ٢٦٣

د علام (ن) ٢ — ١٥٠

د غيم (ن) ٢ — ١٤٠ و ١٧٧

د فاضل باشا ١ — ٣٤ و ٤٥ و ٦٩

و ٢٣٤

د كامل ١ — ١٧٠

د كامل باشا ١ — ٢٠٣ و ٢٤٣

د محمد عز الدين (ن) ٢ — ١٥٠

د حمزة (ن) ٢ — ١٤٩

د وهي بك ١ — ٢٥١ و ٢٧٦

مصوع ١ — ٨١ و ١٠٤ و ١٠٦ و ١٠٧

و ١٤٠ و ١٤٢ و ١٤٥ و ١٤٧ و ١٥٣

و ١٦٩ و ١٧٤ و ١٧٥ و ١٨٦ و ١٨٩

مطروش باشا ١ — ٢٤

مظفر الدين شاه ٢ — ١٣٩

مظهر باشا (عبد) ١ — ١٤ و ٢٤٤

ماشاش (لا ثمة) ١ — ٢٦

مامل الكرك ٢ — ١١

المامل في عهد إسماعيل ٢ — ١٢

المامل في عهد عباس الأول ١ — ١٦

محادثة (لندن) سنة ١٨٤٠ — ١ — ٥٠

٦١ و ٧٢ و ٧٥

محادثة تسجيل البريد بين مصر وانجلترا ١ — ٨٦

د أغسطس سنة ١٨٧٧ بين مصر وانجلترا

للتعاون على إبطال الرقيق ١ — ٨٦

محادثة وضع أوغندة تحت حاية مصر سنة ١٨٧٤

١ — ١٢٠

محادثة ٧ سجن سنة ١٨٧٧ للتضمة اعترف



تصغير شرق (ن) ٢ — ١١٥  
نظام توارث العرش ١ — ٧٣  
نظام الحكم في عهد عباس وسعيد ١ — ٤٤  
د د د د د د د د د د  
الغالبية (مصرف) ٢ — ٧٨  
خيشه ٢ — ٨  
نو (بحيرة) ١ — ١٢١  
التوبة ١ — ١٠٩  
نوبار باشا ١ — ٣٤ و ٤٠٣٩ و ٨٠ و ٨٩  
و ٩٠ و ٩٦ و ١٢٦ و ١٤٢ و ٢٣٧  
و ٢٣٩ و ٢٦٨  
نوبار باشا (وزارته الأولى) ٢ — ٧٥  
نيامونجو (بلدة) ١ — ١٢١  
النيل ١ — ١٠٤  
د الأيض ١ — ١٠٥ و ١١٢ و ١١٣  
د الأعلى (مديرية) ١ — ١٠٦  
نيل فيكتوريا ١ — ١١٢ و ١١٩ و ١٢١  
نيمولى (بلدة) ١ — ١٢٧

## (أ)

هارون ١ — ١٥٥  
هرارة (مدينة) ٢ — ١٢٧  
هرير (مدينة وسلطنة) ١ — ١٠٥ و ١٣١  
و ١٣٢ و ١٣٣ و ١٣٤ و ١٣٧ و ١٤٣  
و ١٥٢ و ١٥٣ و ١٦٩ و ١٧٤  
هرسك (تورة) ١ — ١٩٤  
حلال بك (ن) ٢ — ٨٣ و ٨٩  
حام حادى (ن) ٢ — ١٠٠  
حنرى (الأمير) ١ — ٩٦  
السير حنرى، اليوت ١ — ٩٦ و ٩٨  
ميجنيوتام (للهندس) ١ — ١١٥

## (و)

وادي حقا ١ — ١٥٨ و ١٦٢  
د المليلات ١ — ٥٣  
د النيل (صبيغة) ١ — ٢٤٧  
وادي (مملكة) ١ — ١٠٥ و ١٥٤

موسى الجندى (ن) ٢ — ٨٣  
د خليل (ن) ٢ — ١١٠  
موسى بك ١ — ١٦٥ و ٢ — ١٧  
للوسيقى ١ — ٢٨٦  
موسى (بحر) ١ — ٥٣  
للويلسى (إبراهيم بك) ١ — ٢٤٣ و ٢٤٨  
و ٢٥٥ و ٢٨٠ و ٢ — ١٣٥ و ١٦١  
للويلسى (عبد السلام باشا) (ن) ١ — ٢٥٥  
و ٢ — ١٣٥ و ١٤٩ و ١٥٥ و ١٧٩  
و ١٨٥ و ١٩٣ و ١٩٤  
للويلسى (محمد) ١ — ٢٤٣  
ميت النزا ١ — ٢١٣  
ميركون (قصر) ٢ — ٢٨  
ميخائيل اتانسيوس (ن) ٢ — ٨٤  
د عبد السيد ١ — ٢٤٨ و ٢ — ١٦٦  
د فرج (ن) ٢ — ١٥٠  
ميزانية ٢ — ١٠٢ و ١٠٨ و ١١٤ و ١١٧  
و ١٢٠ و ٢٥٦  
ميزون بك (الانعام) ١ — ١٦٨ و ١٦٩  
ميشيل (البارون) ٢ — ٦٢  
مى (الآلثة) ١ — ٢٥٧

## (ن)

نابيه (الورد) ١ — ١٤١  
نابليون بوتارث ١ — ٣٠ و ٤٩ و ٥٣ و ٥٤  
و ٢٢٩ و ٢٤٢  
نابليوت الثالث ١ — ٣٨ و ٦٤ و ٦٩ و ٧٠  
و ٨٤ و ٩٠  
نازلى (الأميرة) بنت محمد على ١ — ١٢ و ٢١  
الناصر (بلدة) ١ — ١١٩ و ١٢١  
ناصر الدين شاه ٢ — ١٣٩ و ١٤٠  
ناتوره (سرة) ٢ — ٨  
نرمة الأفكار (جريدة) ١ — ٢٦٣  
الفرحة (حديقة) ٢ — ٢٤  
د (قصر) ٢ — ٢٤  
نساية (نهضة) ٢ — ٢٧٤  
لنج (سامل) ٢ — ١٢  
نغان طاش ٢ — ١٤٠

وادمجون ٢ — ٧٣ و ٢٢٥	المصوب (جدة) ١ — ٧٤٦
الوجه (نفر) ١ — ٤١	يسقوب صنوع ١ — ٢٤٩
ودلاى ١ — ١٢١ و ١٢٦ و ١٥٧ و ١٥٨	يوحنا (ملك الحبشة) ١ — ١٤١ و ١٤٢
الوزارات ١ — ٤٥	و ١٤٣ و ١٤٤ و ١٤٥ و ١٤٧ و ١٥٥
وزارة مختلطة ٢ — ٧٧	يوسف الحكيم بك (المهندس) ٢ — ٧
الوطن (جرسة) ١ — ٢٤٨ و ٢ — ١٦٦	د حلى ١ — ١٦٨
الواقع المصرية ١ — ٢٤٥	د رزق (ن) ٢ — ١١٠ و ١٥٠
ولادة (مدرسة) ١ — ٢٩٨	د صالح ١ — ٢٤٣
(ى)	د صديق بك ١ — ١٧٧
ياقوت (صاحب معجم البلدان) ١ — ١٣١	د ضيا ١ — ١٧٠
ياوربك ١ — ١٧٨	د عبد الفتاح (ن) ٢ — ٨٢
يحي منصور باشا ١ — ٢٠٦	د العفي (ن) ٢ — ١٠٩ و ١٤٩
	د محمد عمر (ن) ٢ — ٨٤

## تصحيح خطأ

### في الجزء الأول

صفحة	سطر	خطأ	موايد
١٩٤	١٧	القل الكبير	القصاصين
٢٦٠	٣	١٨٤٣	١٨٤٥

# للمؤلف

## حقوق الشعب

هو كتاب وضعت سنة ١٩١٢ ، يتضمن شرح المبادئ والنظريات والقواعد الدستورية ،  
وحقوق الإنسان ، في قالب محاضرات ومحاورات لتعليم الشعب حقوقه وواجباته

## نقابات التعاون الزراعية

نظامها وتاريخها وثمراتها في مصر وأوربا

## كتاب الجمعيات الوطنية

صحيفة من تاريخ النهضة القومية

## تاريخ الحركة القومية

وتطور نظام الحكم في مصر

الجزء الأول : يتضمن ظهور الحركة القومية في تاريخ مصر الحديث ، وبيان الدور  
الأول من أدوارها ، وهو عصر المقاومة الأهلية التي اعترضت الحملة الفرنسية في مصر ، وتاريخ  
مصر القوي في هذا العهد

الجزء الثاني : من إعادة الديوان في عهد نابليون إلى انتهاء الحملة الفرنسية ، ومن جلاء  
الفرنسيين إلى ارتقاء محمد علي أريكة مصر بإرادة الشعب

## عصر محمد علي

يتناول تاريخ مصر القوي في عهد محمد علي الكبير

عصر إسماعيل

( في جزئين )

الثورة العراقية  
والاحتلال الإنجليزي

مصر والسودان

في أوائل عهد الاحتلال

تاريخ مصر القوى من سنة ١٨٨٢ إلى سنة ١٨٩٢

مصطفى كامل

باعت الحركة الوطنية

تاريخ مصر القوى من سنة ١٨٩٢ إلى سنة ١٩٠٨

محمد فريد

رمز الإخلاص والتضحية

تاريخ مصر القوى من سنة ١٩٠٨ إلى سنة ١٩١٩

ثورة سنة ١٩١٩

تاريخ مصر القوى من سنة ١٩١٤ إلى سنة ١٩٢١

( في جزئين )

في أعقاب الثورة المصرية

الجزء الأول : تاريخ مصر القوى من أبريل سنة ١٩٢١ إلى وفاة النفور له « سعد  
زغلول » في ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٧







SERAGELDIN



IS00701